أمراء الأسرة المالكة

ودورهم فى الحياة المصرية

(١٨٨٢ - ١٩٢٨)



د. أمل فهمى

الهيئة المصرية العامة للكتاب

تربعت أسرة محمد علي على عرش مصر منذ عام(١٨٠٥ إلى عام ١٩٥٢)، وقد خلَّف هذا الوجود طوال تلك الفترة آثارًا في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ انعكاسًا لإسهاماتها البارزة ـ حكامًا وأفرادًا ـ في مختلف مجالات الحياة المصرية مما أكسبها وضعًا متميزًا بالإضافة إلى تمتعها بالنفوذ والحكم .

وقد اهتمت الدراسة بكشف النقاب عن الصراع القائم ما بين الأمراء والسلطات الحاكمة (القصر ـ سلطات الاحتلال)، ومساندة الأمراء للحركة الوطنية وتدعيم العلاقات المصرية العثمانية، وتنشيط الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تصميم الغلاف: الحبيبة حسين

ISBN# 9789779108667

6 221149 043718

الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٧ جنيهًا

أمراء الأسرة المالكة

ودورهم في الحياة المصرية

١٨٨٢-١٩٢٨م

فهمي، أمل محمد.

أمراء الأسرة المالكة ودورهم في الحياة المصرية: ١٨٨٢ ـ ١٩٢٨م/ تأليف: أمل محمد فهمي. ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦.

٣٤٨ص: ٢٤ سم.

تدمك ٧ ٠٨٦٦ ٩١ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ الأمراء المصريون.

٢ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث (١٨٠٥ ـ....)

٣ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ عصر محمد على (١٨٠٥ ـ ١٨٤٩)

أ ـ العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤٧٨٢/ ٢٠١٦

I. S. B. N 978 - 977 - 91 - 0866 - 7

ديوى ٩٢٣,٢٦٢

أمراء الأسرة المالكة

ودورهم في الحياة المصرية

١٨٨٢-١٩٢٨م

تأليف

دكتورة أمل محمد فهمي

الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠١٧

وزارة الثقافة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة

د. هيثم الحاج على

اسم الكتاب : أمراء الأسرة المالكة
ودورهم فى الحياة المصرية
١٨٨٢- ١٩٢٨م

تأليف : د. أمل محمد فهمى

الإخراج الفنى : ماجدة البنا

الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص.ب: ٢٣٥ الرقم البريدى: ١١٧٩٤ رمسيس
www.gebo.gov.eg
e-mail: info@gebo.gov.eg

إهـــداء

*إلى أمى وروح أبى

قــرة عينـــى

أقدم هذه الدراسة

المقدمة

تربعت أسرة محمد على على عرش مصر منذ عام ١٨٠٥ إلى عام ١٩٥٢ وقد خلف هذا الوجود طوال تلك الفترة آثارًا فى تاريخ مصر السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى كان نتيجة لإسهاماتها البارزة (حكامًا . وأفراد) فى مختلف مجالات الحياة المصرية مما اكسبها وضعًا متميزًا بالإضافة إلى تمتعها بالنفوذ والحكم.

ومن هنا كان الدافع لاختيار هذه الدراسة، إلقاء الضوء على الدور المتميز الذى لعبه أمراء الأسرة فى الحياة المصرية (١٨٨٢ ـ ١٩٢٨) تلك الفترة التى شهدت متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، انعكست آثارها فى تحديد مواقف الأمراء منها، فتأثروا بها وأثروا فيها.

وينقسم موضوع الدراسة إلى تمهيد وستة فصول وخاتمة.

ويتناول التمهيد دور أمراء الأسرة المالكة قبل ١٨٨٢ حيث تحدثت فيه عن دورهم فى الحياة المصرية منذ عصر محمد على وحتى بداية عصر توفيق، الذى تركز فى المجال العسكرى، وذلك لما قام به حكام تلك الفترة من الاستعانة بأمراء الأسرة فى تحقيق طموحهم الحربى لتدعيم نفوذهم، لذا فقد أشرت إلى أهم المعارك التى قادوها خلال تلك الفترة، كما تحدثت عن أهم المناصب التى شغلها الأمراء منذ عصر محمد على وحتى عصر توفيق، والتى مكنتهم من ترسيخ وجودهم على واقع الحياة المصرية.

أما الفصل الأول: فقد تناول أمراء الأسرة المالكة والحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ . ١٩٢٨)، وتحدثت فيه عن دورهم البارز فى الحركة الوطنية، الذى ساهم

فى ترسيخ وجودهم السياسى، حيث تناولت موقفهم من الحركة العرابية (١٨٨١ - ١٨٨٢). وتحدثت فيه عن دور الأمير يوسف كمال، الذى قام بعرقلة أعمال الثورة، كما أشرت إلى دور الأمير حليم الباز فى الثورة، الذى كشف عن مظاهر الصراع على العرش بين أفراد الأسرة، وكيف ساعد هذا الدور فى تدعيم موقف قادة الثورة. وتحدثت عن تأييد كل من الأمراء: إبراهيم باشا، وكامل باشا فاضل، وأحمد باشا لأعمال الثورة.

ورصدت المتغيرات التى لحقت بدور الأمراء فى الحركة الوطنية منذ ١٨٨٢ وحتى ١٩٢٨، حيث أشرت إلى تقلص دورهم منذ عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٨٩٢، نتيجة لاستسلام القصر لقوة بريطانيا، وتحدثت عن دورهم أثناء حكم الخديو عباس حلمى الذى تولى الحكم منذ عام ١٨٩٢ وحتى عام ١٩١٤ وقام فى بداية توليه الحكم بتدعيم نفوذه السياسى، عن طريق مساندته للحركة الوطنية، كما استطاع تحديد سياسة الأمراء تجاه القضايا الوطنية، ومن ثم، فقد كان دورهم خلال تلك الفترة انعكاسًا لموقف الخديو عباس من الحركة الوطنية وتدعيمًا لسياستها، واتضح ذلك من خلال موقفهم من تشكيل الأحزاب والمطالب النيابية.

كما تحدثت عن مهادنتهم لسلطات الحماية (١٩١٤ - ١٩١٧) الناتجة عن تزايد نفوذ سلطاتها خلال تلك الفترة، حيث أشرت إلى تبرعاتهم للجنة إعانة جرحى الجيش البريطانى، كما تناولت دورهم البارز فى تدعيم القضية الوطنية، الخاصة بالمطالبة بالجلاء والاستقلال من عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢٨، وكيف ساعد هذا الدور فى ترسيخ وجودهم على ساحة الحياة السياسية، حيث تحدثت عن دور الأمير عمر طوسون منذ تشكيل الوفد، الذى حاول من خلاله تزعم الحركة الوطنية، كما تحدثت عن تزعمه لحركة الأمراء منذ مجىء لجنة ملنر. وتحدثت عن موقف الأمراء من المفاوضات المصرية البريطانية، وتحدثت عن تأثير قضية الأمير سيف الدين على أحداث الحركة السياسية عام ١٩٢٨، والتى هيأت الجو لإقالة مصطفى النحاس من الوزارة فى نفس العام.

وتناول الفصل الثانى: القصر وأمراء الأسرة (١٨٨٢ - ١٩٢٨) وتحدثت فيه عن دور القصر فى تدعيم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

لأمـراء الأسـرة، حـيث أشـرت إلى دوره فى تعليـمـهم، وتحـديد الأوضـاع المالـيـة، وإصدار الأوامر الخاصـة بقوانين الامارة التى حصرت اللقب فى عدد معين من أفراد الأسرة، كذلك إنشاء مجلس البلاط الذى ساهم فى إخضاع الأمراء لنفوذ القـصر، وتحـدثت عن دور القـصر فى توجيه نشاط الأمـراء السياسى، من خـلال تعيينهم فى المناصب المهمة ودورهم فى تدعيم سياسـة القصـر، كما تحـدثت عن قضية الأمير أحمد سيف التى وقعت أحداثها عام ١٨٩٧، والتى كانت تعبيرًا عن مظاهر الانقسام والصراع على الثروة والمال بين أفراد الأسرة، وأشرت إلى دور القصر فى استغلال أموال الأمير أحمد سيف، لتدعيم نفوذ ـ القصر ـ السياسى حتى عام ١٩٢٨.

أما الفصل الثالث فقد تناول موقف أمراء الأسرة من الدولة العثمانية (١٨٨٢ ـ ١٩٢٨) وتحدثت فيه عن مظاهر ولائهم للدولة التى عبروا من خلالها عن تأكيد انتمائهم لأصولهم التركية وتأييدهم لسياسة السلطان عبد الحميد الثانى، الذى تبنى الدعوة للجامعة الإسلامية.

وقد أشـرت إلى مشاركة الأمراء فى الاحتفال بأعياد الدولة العثمانية، كذلك زياراتهم لتركيا أثناء فترة حكم عباس الثانى، ودورهم البارز فى حمـلات التبـرع للدولة أثناء حـروبهـا من خـلال الحـرب اليـونانيـة التـركيـة عـام ١٨٩٧، وحـرب طرابلس الغـرب (١٩١١ ـ ١٩١٢)، والحـرب البلقـانيـة (١٩١٢ ـ ١٩١٣)، والحـرب اليونانيـة التـركيـة (١٩٢١ ـ ١٩٢٣)، وكيف سـاهم هذا الدور فى تأكيـد ارتبـاطهم بالدولة وتدعيم العلاقات المصرية العثمانية خلال تلك الفترة، كما أشرت إلى موقف الأمير عمر طوسون من مسألة إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤، وجهوده لعقد مؤتمر فى مصر لإحيائها، ودوره فى التبرع للخليفة المخلوع.

وألقيت الضـوء فى الفـصل الرابـع، الذى تناول الأوضـاع الاقـتصـادية لأُمـراء الأسـرة (١٨٨٢ ـ ١٩٢٨)، على نشـاطهم الاقـتـصـادى الذى تركـز فى الاهـتـمـام بالزراعـة؛ نتيجـة لاسـتحـواذهم على أراض زراعيـة شـاسـعـة، وتحـدثت فـيه عن مصـادر ملكياتهم وتتبعت تطورها خلال تلك الفترة وكيف ساهمت فى تصدرهم شريحة ملاك الأراضى؛ مما أكسبهم وضعًا اجتماعيًا واقتصاديًا مرموقًا.

كما تحدثت عن نشاطهم فى الزراعة، حيث أشرت إلى جهود الأمير حسين كامل فى الجمعية الزراعية حتى عام ١٩١٤ التى ساهمت فى تنمية الزراعة، كذلك تناولت دور الأميرين كمال الدين وعمر طوسون فى الجمعية منذ عام ١٩١٤ - ١٩٢٨ وتحدثت عن دورهم فى تأسيس النقابات الزراعية التى ساهمت فى تحسين الزراعة والارتقاء بأوضاع المزارعين، وأشرت أيضًا لدورهم فى مناقشة أعمال الدولة الخاصة بالزراعة، كما تحدثت عن دورهم فى مجال الاستثمارات المالية، وكيف ساهم هذا الدور فى تدعيم وضعهم المالى.

وفى الفصل الخامس الذى تناول الأوضاع الاجتماعية لأمراء الأسرة (١٨٨٢ - ١٩٢٨) تحدثت عن نشاطهم الاجتماعى البارز، الذى حاولوا من خلاله ترسيخ وجودهم على واقع الحياة الاجتماعية بالتغلغل والانصهار بمختلف طبقاتها، وتأكيد انتمائهم لأفراد الشعب المصرى. ومن هنا فقد أشرت إلى دورهم فى حركة الإصلاح الاجتماعى من خلال دورهم فى جمعية إعانة العمال، التى تشكلت عام ١٩١٤ لإعانة العمال العاطلين، حيث ساهم الأمير محمد على بدور بارز فيها من خلال التبرع لأعمالها. كذلك تناولت دورهم فى لجنة إعانة منكوبى الحرب عام ١٩١٨، التى تشكلت على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى تحت رعاية السلطان حسين كامل وكل من الأمراء؛ كمال الدين حسين، وكامل فاضل، وعمر طوسون، ويوسف كمال، الذين ترأسوا لجان التبرع لأعمال الجمعية، كما أشرت أيضًا لدور الأمراء من خلال المؤسسات الخيرية التى ساهمت فى تحقيق العدالة الاجتماعية فأشرت إلى دورهم فى الجمعية الخيرية الإسلامية الخاص بتقديم الإعانات للفقراء، وتحدثت عن نشاطهم فى المحافل الماسونية وتوفير الرعاية الطبية من خلال جمعية الإسعاف الأهلية والجمعية الطبية المصرية، وقد تحدثت أيضًا عن دورهم فى مجال الرياضة.

أما الفصل السادس والأخير الذى تناول دور أمراء الأسرة المالكة فى الحياة الثقافية (١٨٨٢ - ١٩٢٨)، فقد تحدثت فيه عن نشاطهم البارز فى تنمية الحياة الثقافية، فأشرت إلى دورهم فى التعليم وتبرعاتهم لإرسال البعثات العلمية وجهودهم فى إنشاء المدارس، كما ألمحت إلى دور الأمير أحمد فؤاد البارز من

خلال الجامعة المصرية التى تراسها عام ١٩٠٨ - ١٩١٣، حيث أشرت إلى جهوده فى لجان التبرع التى ترأسها الأمير للمساعدة فى مشروع الجامعة وجهوده فى تطوير نظام الدراسة فيها ودوره فى الاهتمام بمكتبة الجامعة، كما تحدثت أيضًا عن دور الأمراء فى الجمعيات العلمية، التى ساهمت فى نشر الثقافات المختلفة، ومنها: الجمعية الخديوية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، وجمعية الفنون الجميلة، وتحدثت عن رحلات الأمراء للبلاد العربية ودول أوروبا ومؤلفاتهم عنها، التى ساهمت فى التعرف على حضارات تلك البلاد، كما تحدثت عن مؤلفاتهم التى تضمنتها مكتباتهم، ورصدت فى الخاتمة أهم النتائج التى توصل إليها البحث.

وكان من أهم المصادر التى اعتمدت عليها الدراسة:

وثائق وزارة الخارجية البريطانية، تحت رقم ٤٠٧، وهى لدى الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق، ووثائق عابدين الخاصة بالأسرة المالكة، ووثائق مجلس الوزراء الخاصة بالبيت الحاكم والدايرة السنية وديوان جلالة الملك، ووثائق الأبحاث الخاصة بالثورة العرابية ومخصصات الأسرة المالكة الموجودة بدار الوثائق.

إلى جانب المذكرات المنشورة وهى مذكرات أحمد شفيق، ومذكرات محمد حسين هيكل «مذكرات فى السياسة المصرية»، ومذكرات محمد فريد «مذكراتى بعد الهجرة»، ومذكرات أحمد لطفى السيد، ومذكرات عباس حلمى الثانى، ومذكرات الحلمية عن الحرب الطرابلسية، ومذكرات عمر طوسون «مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الوطنية وحتى عام ١٩٢٨»، ومذكرات أحمد عرابى «كشف الستار عن سر الأسرار»، ومذكرات سعد زغلول الصادرة عن مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ومذكرات عبد الرحمن فهمى «يوميات مصر السياسية».

بالإضافة إلى الدوريات وأهمها. المؤيد، المقطم، اللواء، الجريدة، وادى النيل، الأخبار، الأهرام، السياسة، الوفد، الاتحاد، الأهالى، الشعب، الوطن، البلاغ، كوكب الشرق.

ولا يسعنى فى النهاية إلا أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان والتقدير إلى أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور/ يونان لبيب رزق لما أفاض به علىَّ من عمله

الوافر الغزير، وخالص النصح والتوجيه، مما كان له أكبر الأثرفى إنجاز هذا العمل العلمى.

كما أتوجه بخالص الشكر الى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة وذلك لتفضلهما بالاشتراك فى لجنة المناقشة كما أشكر لهما حسن التوجيه لى بالآراء الصحيحة التى سيكون لها أكبر الأثر فى إثراء البحث.

كما اتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لى يد العون والتوجيه من أعضاء هيئة التدريس بكلية البنات قسم التاريخ؛اعترافا بفضلهم خلال سنوات الدراسة، وأخص بالذكر منهم الأب الحنون الدكتور/ محمد عبد الرءوف كذلك، أخص بالشكر وأذكر بالفضل السادة الأساتذة أ. د/ عبد الله عزباوى، أ. د/ عبد الوهاب بكر، أ. د/ عاصم الدسوقى، د. سعيدة محمد حسنى؛ لمعاونتهم الصادقة فى إنجاز هذه الرسالة وإنى أدين بالفضل لكل أعضاء (سيمينار) قسم التاريخ بكلية البنات، الذى أتاح لى فرصة عرض الدراسة، والذى شرفته بالحضور الأستاذة الدكتورة/ لطيفة محمد سالم، أستاذ التاريخ الحديث بآداب بنها.

كما أتقدم بجزيل شكرى إلى جميع العاملين بالهيئات العلمية، وفى مقدمتهم العاملون بدار الكتب والوثائق القومية، والمكتبة المركزية بجامعة عين شمس، والجمعية التاريخية؛ لصادق تعاونهم.

وأخيرًا؛ أتوجه بفائق شكرى إلى كل زملاء الدراسة، الذين عاونونى فى إتمام هذه الدراسة.

والله ولـــــى التوفيق،،،

د. أمل فهمى

حدائق القبة

٢٠٠٦/٤/٢٣

تمهيد

أمراء الأسرة المالكة

قبل عام ١٨٨٢

ساهم أمراء الأسرة المالكة بدور ملموس فى الحياة المصرية منذ عصر محمد على مؤسس الأسرة، والذى يرجع إليه الفضل فى تميز دورهم، نتيجة لاعتماده أثناء تثبيت دعائم حكمه فى مصر على العناصر التركية، وكان فى مقدمتهم أمراء الأسرة.

وقد برز نشاطهم منذ عصره من خلال المعارك الحربية التى قادوها، حيث أسند محمد على عام ١٨١١ إلى نجله الثانى، طوسون باشا، قيادة حملة ضد الوهابيين ببلاد الحجاز، وقد حقق من خلالها عدة انتصارات، حيث احتل ينبع والمدينة ثم مكة والطائف وجدة. وقد تمكن بعد وفاة ابن السعود زعيمهم عام ١٨١٤، من عقد صلح مع ابنه عبد الله بن السعود.

ولما نقض عبد الله شروط الصلح عام ١٨١٦ وكان طوسون فى ذلك الوقت مريضًا أثر أصابته فى الميدان[١] أرسل محمد على نجلة الأول إبراهيم باشا على رأس حملة فى ١٨١٦ إلى الحجاز؛ لاستكمال الحملات ضد الوهابيين أما طوسون فقد توفى أثر عودته إلى مصر، وقد تمكن إبراهيم باشا من إحراز عدة انتصارات متعاقبة على الوهابيين[٢].

وفى عام ١٨٠٢، أسند محمد على إلى نجله الثالث ـ إسماعيل باشا ـ إدارة دفة الأعمال الحربية لفتح السودان، وقد وصل بفتوحاته إلى سناروكردفان. وفى عام ١٨٢٢، أرسل محمد على ابنه إبراهيم باشا إلى السودان لتدعيم فتوحات إسماعيل باشا فيه[٣]، كما عينه أبوه فى ١٨٢٤ قائدًا للحملة المصرية، التى أرسلت للقضاء على ثورة المورة فنجح فى بعض مواقعها.

وفى عام ١٨٣١، بدأ إبراهيم باشا فتح بلاد الشام حيث استطاع فتح عكا عام ١٨٣٢، ثم دمشق فى ١٣ يونيو، فحلب فى ٢٤ يوليو وحمص وغيرها من المدن السورية، واستمرت الجيوش المصرية بقيادة إبراهيم فى زحفها حتى وصلت «كوتاهية» عام ١٨٣٢، فعقدت فيها معاهدة كوتاهية فى ١٤ مايو ١٨٣٣ والتى أعلن فيها انضمام الشام لمصر، على أن يتولاها إبراهيم باشا.

ومن ثم، فقد قام إبراهيم بإصلاح أحوالها، غير أن الأمور لم تستقر فيها أثناء حكمه حيث قامت عام ١٨٣٤ ثورة فى فلسطين وحوصر إبراهيم باشا فى القدس، وعلى أثر ذلك أرسل محمد على والده حملة لنجدته هناك.

وفى عام ١٨٣٨، قامت ثورة أخرى فى جبل الدروز بلغت من الشدة حدًا جعل عدد القتلى فيها أكثر مما قتل فى فتح الشام. وقد تصدى إبراهيم باشا لها بالاتحاد مع الأمير بشير الشهابى، الذى كان آنذاك حاكمًا مطلقًا فى جبل لبنان، وأوجس الباب العالى من هذه الإجراءات خيفة ومن ثم، أرسل جيشًا من ثمانين ألفًا من الجنود العثمانيين لمحاربة المصريين كان بقيادة حافظ باشا؛ فقابلهم إبراهيم وهزمهم فى موقعة نصيبين «نزيب» فى ٢٤ يونيو ١٨٣٩.

وعلى أثر نجاح إبراهيم فى هذه الحملة، تحالفت إنجلترا مع الدولة العلية لوقف انتصارات الجيش المصرى، حيث أرسلت أسطولهما إلى مياه سورية فخربت حصون عكا فصيدا فبيروت؛ مما حمل إبراهيم باشا على الانسحاب من سورية إلى مصر؛ فاستولت عليها الدولة العلية ومنحت محمد على باشا فرمان تثبيت الولاية على مصر له ولنسله من بعده[٤].

ومن ثم، فقد تميز دور الأمراء خلال حكم محمد على من خلال العمليات الحربية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تولوا عددًا من المناصب الإدارية والحربية، حيث قلد محمد على عباس الأول من المناصب الإدارية منصب مدير الغربية ثم منصب الكتخدائية التى كانت بمنزله رئاسة النظار، كما عين ابنه سعيد باشا قائدًا عامًا للأسطول المصرى[٥] طوال فترة ولايته.

وقد احتل أمراء الأسرة مركزًا ممتازًا خلال عهد خلفاء محمد على، حيث عين عباس الأول الذى تولى حكم مصر (١٨٤٨ ـ ١٨٥٤)، نجله الأول إلهامى باشا قائدًا للطوبجية وناظرًا للجهادية خلال فترة ولايته[٦].

وعندما تولى الحكم سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) واعتزم إصلاح أحوال السودان، اختار لهذه المهمة أخاه الأمير محمد عبد الحليم أصغر أنجال محمد على، حيث قلده منصب الحكمدارية على السودان عام ١٨٥٥، وقد قام هناك بتحسين أحوالها وتوطيد دعائم الحكم فيها[٧].

وفى عام ١٨٥٧، قام سعيد باشا بتنظيم الدواوين، فجعل فيها أربع وزارات وهى: الداخلية وقد عهد بها إلى الأمير أحمد رفعت[٨]، والمالية وعهد بها إلى الأمير مصطفى فاضل[٩]، والحربية تولاها الأمير محمد عبد الحليم.

كما أسند رئاسة مجلس الأحكام إلى الأمير إسماعيل باشا[١٠] عام ١٨٥٦، والذى كان يعد أكبر جهة قضائية فى البلاد، وتشكل من عشرين عضوًا منهم أحد عشر من الأعيان وتسعة من الذوات، وعندما أصبح وليًا للعهد، استخلفه سعيد مرتين وجعله نائبًا عنه(قائمقام) أثناء غيابه عن مصر: المرة الأولى حينما زار سورية عام ١٨٥٩، والمرة الثانية عندما ذهب إلى الحجاز لزيارة المدينة المنورة فى أوائل عام ١٨٦١.

وكان سعيد يبدى لابن أخيه ارتياحه فعينه سردارًا للجيش المصرى، وعهد إليه إخماد فتنة بعض القبائل فى السودان عام ١٨٦١، حيث ذهب الأمير على رأس أربعة آلاف مقاتل لقمعها ونجح إسماعيل فى ذلك[١١].

وفى ولاية إسماعيل باشا (١٨٦٣ - ١٨٧٩)، برز نشاط أمراء الأسرة، حيث عين إسماعيل ابنه الثانى الأمير حسن باشا قائدًا عامًا للحملة المصرية التى زحفت على الحبشة عام ١٨٧٥.

ولما قامت الحرب بين الدولة العلية وروسيا عام ١٨٧٧، أرسل الخديو إسماعيل بعثة عسكرية تولى الأمير رئاستها لمساعدة الدولة العلية ضد روسيا، وعلى أثر مجيئه إلى مصر، قوبل باحتفال عسكرى عظيم[١٢].

كما شغل الأمراء فى عهد إسماعيل عددًا من المناصب، حيث قام بتعيين نجله الأول الأمير حسين كامل عام ١٨٧٠ مفتشًا عامًا لأقاليم الوجه البحرى والوجه القبلى، وكان مقره الرسمى فى مدينة «طنطا»، ثم قلده أبوه فى ٢٦ أغسطس

١٨٧٢ منصب نظارة المعارف العمومية والأوقاف (وقد كانتا حينئذ متحدتين تحت ناظر واحد) وناظر الأشغال العمومية وقد برز نشاط الأمير من خلال النظارات الثلاث، وقد اختار لمعاونته مستشارين له، ومنهم شيخ المعارف المصرية على مبارك باشا فى نظارة المعارف العمومية، وحسين باشا فى نظارة الأوقاف.

وبالرغم من قصر المدة التى تولى فيها نظارة المعارف(١١ شهرًا و٢٠ يومًا)، فقد كانت له اليد الطولى فى توسيع نطاق التعليم العام فى طول البلاد وعرضها، فهو الذى أسس الجوائز المدرسية لمكافأة التلاميذ المتفوقين علميًا؛ مما أدى إلى رفع مستوى التعليم إلى أن ألغيت هذه الجوائز عام ١٨٨٧ فى المدارس الأميرية.

ثم تخلى الأمير فى ١٤ أغسطس ١٨٧٣ عن نظارتى المعارف والأوقاف وتقلدهما رياض باشا، وبقى فى نظارة الأشغال العمومية وأضيفت إليه نظارة الداخلية أيضًا؛ ولكنه لم يمكث بها سوى ثلاثة شهور، ومن مآثره فى هذه النظارة إنشاؤه لترعة الإسماعيلية التى أحيت مدينتين من العدم وهما مدينة الإسماعيلية ومدينة بورسعيد، ومن مآثره أثناء الفيضان أنه أقام فى قصره مكتبًا خاصًا للتلغراف؛ ليكون محيطًا على الدوام بكل ما يتجدد من حوادث الفيضانات لكى يصدر ما تدعو إليه الحالة من الأوامر والتعليمات إلى رجال الإدارة.

وفى مدينة القاهرة، كان له الفضل الأكبر فى وقايتها من الفيضان بإنشاء الجسور التى تحميها من مياه النيل، وقد أمر بإنشائها عام ١٨٧٤(١٢).

وفى أواخر ذلك العام، تقلد الأمير نظارة الجهادية(الحربية)، بالإضافة إلى تقلده نظارة الأشغال وكانت السودان المصرية وسلطنة دارفور تابعتين لنظارة الجهادية، من حيث الإدارة والشئون العسكرية.

وفى عهده، تم توسيع نطاق الحدود المصرية من الجهة الجنوبية، حيث افتتح القائد المصرى رءوف باشا بلاد هرر، ثم توغلت جنود مصر التى رفعت أعلامها على خط الاستواء.

كما ساند الأمير الدولة العثمانية مرتين: الأولى بإرسال نجدة من جنود مصر إلى بلاد البوسنة والهرسك عند حدوث الفتنة فيها عام ١٨٧٧، والمرة الثانية

عندما أرسل حملة مؤلفة من ٢٥ ألف جندى مصرى تحت رئاسة أخيه القائد الأمير حسن باشا لمساعدة الجيوش التركية فى محاربة روسيا فى نفس العام كما ذكرنا من قبل[١٤].

وكذلك أسس مدارس الأطفال العسكرية بالقاهرة والإسكندرية، كما أنشأت نظارة الجهادية - بناء على أمره - السكة الحديدية التى ربطت «حلوان» بالعاصمة، وكان افتتاح هذا الخط البالغ طوله ٣٢ كيلو مترًا فى ٨ يناير ١٨٧٧ بحضور الأمير.

وفى ٢ مايو ١٨٧٥، تولى الأمير رئاسة نظارة البحرية، وفى ١٠ نوفمبر ١٨٧٦ تولى نظارة المالية بدلاً من إسماعيل صديق باشا، ثم تخلى الأمير حسين عن نظارة الأشغال العمومية إلى أخيه الأمير إبراهيم باشا حلمى، وعن نظارة الجهادية إلى أخيه الأمير حسن باشا، غير أنه لم يمكث بها طويلاً فاتجه إلى حملة تركيا وروسيا فى ١٨٧٧ - كما ذكرنا من قبل - ومن ثم، تقلدها مرة أخرى الأمير حسين كامل، مع بقائه ناظرًا للمالية[١٥].

كما أسند الخديو إسماعيل لابنه توفيق عددًا من المناصب المهمة؛ كان منها رئاسته المجلس الخصوصى عام ١٨٧٢، الذى اهتم بالنظر فى المسائل المهمة، مثل القضايا التى كانت ترفع من الأفراد على الحكومة[١٦]، كما عين ناظرًا للداخلية فى ١٨٧٨[١٧]، ثم تولى رئاسة مجلس النظار فى ١٠ مارس ١٨٧٩، ولم يمكث بها فترة طويلة، حيث أدى تدخل الوزيرين الأجنبيين: الأول مستر ريفرس ولسون وزير المالية، والثانى مسيو دبلنير وزير الأشغال فى أعمال الوزارة، إلى تقديم أستقالته منها فى إبريل ١٨٧٩[١٨].

كما برز دور الأمراء فى عهد الخديو توفيق، من خلال الثورة العرابية التى سوف يرد ذكرها فيما بعد.

ومن ثم، فقد ساهم نشاط الأمراء على امتداد الفترة من (١٨٨٢ - ١٩٢٨) فى إثراء الحياة المصرية.

هوامش المقدمة

(١) إلياس زاخورة: مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر رجال مصر. جـ ١، المطابع الأميرية بمصر، ١٨٩٧ ص ٢٥.

(٢) كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، تعريب محمود مسعود، جـ ١، مطبعة أبى الهول، القاهرة، ١٩٢٣ ص. ١٣٥.

(٣) المصور: ٢٣ يناير ١٩٢٨. ص ٨ عدد ١٩٦٣

(٤) إلياس زاخورة: مصدر سبق ذكره، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٥) عبد الرحمن الرافعى، عصر إسماعيل، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة النهضة المصرية، ١٩٣٢، ص ٩، ٢٣.

(٦) چورچى زيدان: تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر، الجزء الأول، ط ٣، مكتبة الحياة بيروت، ١٩٨٩. ص ٣١.

(٧) محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢١ ـ ١٨٩٩، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٧. ص ٧٢.

(٨) الأمير أحمد رفعت ابن إبراهيم باشا والى مصر ابن محمد على.

(٩) الأمير مصطفى فاضل بن إبراهيم باشا بن محمد على.

(١٠) الأمير إسماعيل باشا بن الأمير إبراهيم باشا بن محمد على.

(١١) محمد حسين هيكل: تراجم مصرية وغربية، مطبعة السياسة، القاهرة، ١٠٢٩، ص ٤٨.

(١٢) زكى محمد مجاهد، الأعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية من ١٣٠١ هـ ـ ١٣٦٥ هـ أى من ١٨٨٣ ـ ١٩٤٦ م. جـ ١، ط ١، دار الطباعة المصرية، القاهرة، ١٩٤٩. ص٩.

(١٣) فرج سليمان فؤاد: الكنز السمين لعظماء المصريين، الجزء الأول، مطبعة الاعتماد بالقاهرة، ١٨١٧. ص ١١ ـ ١١٢.

(١٤) سليم قبعين: حسين الأول «اللآلى السنية فى التهانى» السلطانية»، جـ ١، القاهرة، ١٩١٥ ص ٨ ـ ١٢.

(١٥) المؤيد١٩ ديسمبر ١٩١٤. عدد ٩،٢٤ مقال عن الأمير حسين كامل بمناسبة تبوئه عرش مصر.

(١٦) احمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، جـ ١ من ١٨٧٢ ـ ١٨٩٢، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٣٤، ص ٧٥.

(١٧) المؤيد: ٧ يناير ١٨٩٢. عدد ٨٦٧ مقال عن الأمير توفيق بمناسبة تبوئه عرش مصر.

(١٨) عبد الرحمن الرافعى، عصر إسماعيل جـ ٢ ط ١ مكتبة النهضة المصرية ١٩٣٢ ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

الفصل الأول

أمراء الأسرة المالكة والحركة الوطنية

(١٨٨٢ - ١٩٢٨)

كان للوضع المتميز الذى حظيت به الأسرة الحاكمة لمصر أثره فى اقتحام أمرائها معترك الحياة السياسية، على امتداد الفترة من ١٨٨٢ ـ ١٩٢٨؛ وقد جاء ذلك بهدف ترسيخ وجودهم على مسرح تلك الحياة، وتعبيرًا عن انتمائهم للشعب المصرى.

وقد تركز نشاطهم فى هذا المجال من خلال الحركة الوطنية.

موقف الأمراء من الثورة العرابية:

لعب الأمراء دورًا بارزًا فى أحداث الثورة العرابية التى قامت فى الفترة من ١٨٨١ ـ ١٨٨٢، وتحددت أهدافها فى بداية الأمر بتحقيق المطالب الخاصة بضباط الجيش المصرى، الذين تذمروا من سوء معاملة عثمان باشا رفقى ناظر الحربية آنذاك، والذى كان متعصبًا لبنى جنسه من الأتراك؛ ومن ثم قام بقصر الترقيات على الضباط الشراكسة والأتراك(١).

وعلى أثر ذلك اتفق ثلاثة من الضباط المصريين وهم أحمد عرابى بك، وعبد العال بك حلمى قائد آلاى طره، وعلى بك فهمى الديب قائد آلاى(الحرس الخديو) بقشلاق عابدين، على الاحتجاج بشأن هذه التصرفات فتقدموا بعريضة إلى رياض باشا رئيس الوزراء آنذاك فى ١٧ يناير ١٨٨١ تضمنت: ١ ـ عزل عثمان رفقى ناظر الحربية، ٢ ـ إعادة النظر فى نظام الترقيات(٢).

وعندما تطورت أحداث الثورة بإذعان الخديو لمطالب قادتها فاستقال عثمان باشا رفقى وأسند توفيق رئاسة الوزارة إلى محمود باشا سامى البارودى على أثر

ذلك قام الأمير يوسف كمال بعرقلة أعمالها تأييدًا منه لموقف الخديو توفيق المعارض لهذه الثورة، وذلك من خلال تدبيره لحادثة آلاى طره التى وقعت فى أوائل شهر مارس ١٨٨١، عندما كتب بعض ضباط الصف فى الآلاى السودانى(آلاى طره) عريضة مضمونها أنهم كانوا يجهلون الغرض الذى يرمى إليه رؤساؤهم الضباط من حركة أول فبراير ١٨٨١، وأنهم لا يرغبون البقاء تحت قيادتهم، ولا يعارضون أى أوامر تصدر بنقلهم.

وكانت العريضة مكتوبة بعبارات، تدل على روح الولاء للخديو والانتقاض على الثورة، والتماس العفو عنهم لاشتراكهم فى واقعة قصر النيل، وبلغ عدد الموقعين عليها تسعة من صف الضباط منهم باشجاويش شركسى والباقون من السودانيين.

وتم إلقاء القبض عليهم، وقام عبد العال حلمى قائد الآلاى بالتحقيق معهم فتبين أن المحرض لهم على ذلك كان الباشجاويش الشركسى، بإيعاز من الأمير يوسف كمال الذى كان يشغل آنذاك ناظر الدائرة الخديوية، وأن المحرض ذهب بهم إليه فمنح كلا منهم ثمانية جنيهات، وشجعهم على الاستمرار فى خطتهم(٣).

ويذكر البارودى أثناء استجوابه بصدد هذه القضية أن الأمير يوسف كمال كان يقصد بهذا العمل تحريضهم على قتل عبد العال وبعض الضباط.

وربما كان المحرض على ذلك الخديو توفيق نفسه الذى عارض أعمال الثورة، وقد انتهى الأمر بأن طالب عبد العال بك فى تقريره بعزل يوسف كمال باشا من منصبه، وسجن الباشجاويش الشركسى مدة ستة شهور، مع العفو عن صف الضباط السودانيين لسلامة نيتهم، فأجيب إلى طلبه وسجن الباشجاويش.

ومن ثم فقد أصدر الخديو أمرًا بفصل يوسف كمال باشا من نظارة الدائرة الخاصة إرضاءً لقادة الثورة(٤). وبذلك باءت محاولة الأمير بالفشل.

وعلى الجانب الآخر، فقد شهدت أحداث الثورة جوانب التأييد المتعددة كان أبرزها دور الأمير حليم، الذى حاول استغلالها لتحقيق أطماعه فى توليه عرش مصر، حيث كان الأمير الابن الأصغر لمحمد على، وكان بحسب فرمان الوراثة

الأول أحق بالعرش من الخديو توفيق، ولم يتمكن من ذلك نتيجة لما قام به الخديو إسماعيل أثر توليه الخديوية من جهود، فى سبيل تغيير نظام وراثة العرش، الذى فرضته تسوية ١٨٤١ فسعى لدى الباب العالى لحصر عرش مصر فى أكبر أبنائه، كانت دوافعه إلى هذا التغيير(٥)· التخلص من منافسيه أخيه من أبيه، الأمير مصطفى فاضل وعمه الأمير محمد عبد الحليم على عرش مصر، المستحقين لولايته من بعده(٦).

ومن ناحية أخرى، لم يكن إسماعيل يخفى كرهه لهما، وكان الأميران أيضًا لا يكتمان من ناحيتهما كراهيتهما لإسماعيل(٧) لذلك انتظم الأمير حليم بمحفل الأهرام. الماسونى، الذى تأسس بالإسكندرية عام ١٨٤٥(٨)، ثم انتخب أستاذ أعظم فى محفل الشرق الأكبر المصرى عام ١٦٧٠؛ بهدف التخلص من الخديو إسماعيل مما كان يمثل خطرًا عليه(٩).

على أثر ذلك، قام الخديو إسماعيل بتحقيق هدفه فى حرمانهما من وراثة العرش عن طريق بذل المال والهدايا لدى الباب العالى منذ عام ١٨٦٣(١٠)، كما بذل الأميران عبد الحليم ومصطفى فاضل الأموال الطائلة فى الآستانة، لإحباط مساعى إسماعيل لكنه كان أكثر مالاً، ومن ثم نجح فى مسعاه لدى حكام الدولة العثمانية فصدر فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ الذى قضى بحصر حكومة مصر فى ذرية إسماعيل(١١). بحيث آلت وراثة العرش إلى أكبر أبناء إسماعيل، بدلاً من أن يئول إلى أكبر ذرية محمد على من الذكور الباقيين على قيد الحياة، كما كانت تقضى تسوية ١٨٤١(١٢).

على أثر ذلك، اتسع الخلاف بين إسماعيل وكل من مصطفى فاضل وعمه عبد الحليم، واشتدت المنافسة بينهما(١٣)؛ فذهب عبد الحليم وفاضل إلى الآستانة للاحتجاج على هذا القرار، غير أن ذلك لم يحرك ساكنًا(١٤).

وفى نهاية الأمر، استطاع الخديو إسماعيل القضاء على مطامع الأمير فاضل فى وراثة العرش، عن طريق شراء جميع أملاكه بمصر والإسكندرية، فى نظير مبلغ قدر بنحو مليونين ومائة وثمانين ألف جنيه(١٥)؛ مما اضطره إلى الهجرة

والإقامة فى باريس تارة والآستانة تارة أخرى، حيث أخذ يحيك الدسائس من هناك لأخيه، فانضم لأحرار تركيا القائمين ضد نظام الحكم، إلى أن توفى فى الآستانة عام ١٨٧٥[١٦].

أما الأمير حليم، فقد انعزل فى قصره بشبرا منذ صدور فرمان ١٨٦٦، مما أثار. مخاوف الخديو إسماعيل، الذى طلب منه أن يبرح مصر ولما اتهمه بالتآمر ضده، وأصدر أمرًا بإبعاده عن مصر[١٧]،وقبل مغادرته قام الأمير ببيع جميع أملاكه إلى الخديو إسماعيل فى ١٤ إبريل ١٨٦٦، وفى مقابل ذلك تعهد الخديو بدفع قرض للأمير بمبلغ ٧٠٠ ألف جنيه إنجليزى[١٨]، ثم حدث اتفاق بينهما فى ١١ يوليو ١٨٧٠، تعهد فيه الخديو بدفع مبلغ ٦٠ ألف جنيه عن كل سنة لمدة أربعين سنة اعتبارًا من تاريخ هذا العقد، على أن يتنازل عن جميع ممتلكاته من أطيان وعقارات بالأراضى الزراعية وحقوقه فى عرش مصر على ألا تطأ قدمه أرضها[١٩]، كما خفض راتب الأمير السنوى عام ١٨٨٠ إلى ١٥ ألف جنيه[٢٠].

ونتيجة لهذا الاتفاق؛ غادر الأمير القاهرة إلى الإسكندرية قاصدًا الآستانة؛ وبذلك تخلص الخديو من منافسته على عرش مصر.

وعندما اعتلى الخديو توفيق عرش مصر فى الفترة ٢٦ يونية ١٨٧٩ ـ ١٨٨٢ تجددت آمال الأمير حليم فى اعتلاء العرش، حيث كان يعتقد أنه أكثر كفاءة من توفيق فى تولى هذا المنصب، كما انتهز فرصة أن الخديو كانت تنقصه التجارب فى حكم البلاد، ويتردد فى اتخاذ القرارات، ويستسلم فى بعض الأوقات إلى حد الاستكانة، يضاف إلى ذلك كراهية العسكريين له و اتهامهم إياه بعدم الكفاءة لإدارة الحكومة وعدم إنصافه بحرمان المصريين من الرتب العسكرية، ومحاباة الأتراك وغيرهم بها.

ومن ثم سعى حليم فى العودة إلى مصر ومن أجل ذلك أخذ يتصل برجال «المابين»؛ لإقناع السلطان بذلك، كما خطا خطوة أخرى لتحقيق أهدافه[٢١]، على أثر قيام الثورة العرابية، حينما حاول التقرب إلى قادة الثورة الذين يمكن لهم أن ينادوا به حاكمًا عليهم، بعد أن يسقطوا من يقف ضد ثورتهم وبذلك يمكنه أن

يتولى العرش بناءً على إرادة الشعب ويمارس سلطته كحاكم شعبى، أما قادة الثورة فقد رأوا أن يلغى نظام الحكم القائم، وأن تجتث الشجرة العلوية من جذورها.

وكان عرابى يكره حليم بل الأسرة جميعها، وكثيرًا ما أعلن وضع نهاية لها. كما ذكر «بلنت»؛ أن هدف الثوار كان وطنيًا بحتًا، وأنهم لم يكونوا مقتنعين بولاية حليم مكان توفيق أو بأى فرد من العائلة الخديوية؛ ومع هذا، كان ضمن خطة قادة الثورة إمكانية الرضا بحليم؛ لإنهاء الحكم القائم كخطوة يمكن لهم بعدها الإطاحة به، ماداموا قد برهنوا على النجاح فى إسقاط حاكم وتنصيب آخر.

هذا بالإضافة إلى وجود بعض الموالين لحليم فى مصر، الذين كانوا يقتنعون أنه من الأوفق والمصلحة لمصر أن يكون حليم حاكمًا لها، فى إطار الاستقلال الذاتى. بمعنى أنه إذا كان ولابد من الارتباط بالدولة العثمانية فى ظل الفرمانات، فيفضل حليم عن أى فرد من الأسرة العلوية. ومن ثم قامت الاتصالات بين حليم وقادة الثورة، من خلال أتباعه فى مصر وكان من بينهم عبد السلام المويلحى وكيل دائرة الأمير حليم، والذى كان يميل إليه(٢٢). كذلك حسن موسى العقاد، الذى أقام العلاقات مع كل من الحزب الوطنى وحليم(٢٣)؛ فقام بجمع التوقيعات من الأهالى بعزل توفيق وتولية البرنس حليم وقام بإرسالها إلى السلطان، كما كان يجرى الترتيبات اللازمة لقدوم حليم باشا إلى مصر ويتصل بالعرابيين من أجل ذلك(٢٤).

كما كان عثمان فوزى ـ وهو شركسى الأصل وكان يعمل وكيلاً لدائرة زينب ابنة حليم ـ مساندًا لسياسة حليم، ومن ثم قام بالاتصال بقادة الثورة؛ لتأييد خطوات الأمير من أجل اعتلائه العرش.

ولم يكن عرابى يجهل نوايا عثمان فوزى؛ لكنه لم يكن فى يوم من الأيام على صلة بحليم، فلم يعثر على أية مكاتبات منه أو إليه تؤكد ذلك، بينما تناول قادة الثورة فى اجتماعاتهم التى كان يحضرها عثمان فوزى والعقاد مسألة تعيين حليم فيقول الأول فى محضر التحقيق معه إن محمود سامى سأله عن سن

حليم، فأخبره أنه مثل سن إسماعيل باشا الخديو السابق، خمسون عامًا، كما أحضر له صورة للأمير حليم بناءً على طلبه(٢٥).

كذلك تقرب البرنس حليم من عرابى ورجاله بالهدايا النفيسة والتحف الجليلة، عن طريق أحد خدام بيت ابنه(٢٦)، كما قامت الأميرة زينب شقيقة الأمير بعمل الدعاية لهم فى مصر، بإرسال مبالغ وافرة بحوالات إلى حسن موسى العقاد، عن طريق وكيلها عثمان فوزى؛ لأجل ان يدفعها لكبار رجال الحزب الوطنى لمساندة حليم باشا(٢٧).

وقد قام حسن موسى العقاد بتقديم هذه المبالغ فى شكل هدايا مودعة به من جانب الأميرة زينب؛ إلى رجال الحزب الوطنى، كما استبقى مبلغًا منها ليكون تحت تصرفه من أجل استخدامه فى الإعداد لعودة حليم إلى عرش مصر(٢٨).

كذلك قام يعقوب صنوع بالدعاية للبرنس حليم، عن طريق مجلته «أبو نظارة زرقاء» التى كان يصدرها من باريس، والتى قام من خلالها بمهاجمة سياسة الخديو توفيق وإظهار ميله إلى تعيين الأمير حليم(٢٩).

وقد كانت هذه الجريدة تدخل مصر بطرق مختلفة وتوزع سرًا ومجانًا بين صفوف الجيش المصرى؛ لبث الدعاية للأمير حليم ومهاجمة توفيق(٣٠)، حيث نشر فى جريدته ثلاث صور رمزية، إحداها تمثل الماضى(إسماعيل)، والثانية تمثل الحاضر(توفيق)، والثالثة تمثل المستقبل وهى صورة حليم باشا(٣١).

وقد امتد نشاط يعقوب صنوع من أجل الدعاية لحليم، من خلال المسرحيات، ففى مسرحية «الواد المرق وأبو شادوف الحدق»؛ أظهر الظلم الذى انتاب الفلاحين على أيدى توفيق، وعن أملهم فى الانتصار على ظلم الحكام عن طريق حليم، فقال: «الظالم يا توفيق آخرته ده والكريم الحليم يحميه رب البرية». كذلك سمَّى صنوع الخديو توفيق فى مسرحياته(بالواد الأهبل)، فى نهاية المسرحية يذكر: «عن قريب نرجع بلادنا منصورين على حكامنا الظالمين؛ فرجك قريب يا حليم»، وقد عبر صنوع بهذا المعنى عن أن النصر سوف يكون على يد حليم(٣٢).

وبفضل الدعاية التى قام بنشرها الموالون لحليم فى مصر، استطاع أن يهيئ أذهان الشعب المصرى، وعلى رأسهم قادة الثورة العرابية، إلى أطماعه فى عرش مصر إذا ما فكروا فى خلع الخديو توفيق، وكان من آثار هذه الدعاية أن أرسل الخديو توفيق برقية إلى الباب العالى فى ١٢ سبتمبر ١٨٨١، أشار فيها إلى دعاية صحيفة(أبو نظارة زرقاء) التى كانت تصدر باللغة العربية فى باريس وتنشر بين صفوف الجيش المصرى، والتى ينفق على طبعها ونشرها الأمير حليم، مما أدى إلى تحريضهم على القيام بثورتهم[٣٣].

وقد جاء الرد من الباب العالى من خلال البرقية التى أرسلها ثابت باشا مندوب الخديو المبالغ فى أسطنبول إلى الخديو أشار فيها إلى اطمئنان السلطان من ناحيته، كما ذكر أنه كثير العطف عليه[٣٤].

كما أرسل ثابت برقية أخرى فى ٨ سبتمبر ١٨٨١، أشار فيها إلى رفض الباب العالى طلب الأمير حليم الذهاب إلى أوروبا، حتى لا يقوم بعمل المفاسد ضد الخديو توفيق من هناك[٣٥] على أثر ذلك، أرسل الخديو برقية فى نفس الشهر، عبر فيها عن ارتياحه لموقف السلطان. فذكر أن رفضه سفر حليم يعنى بعد نظره وسداد رأيه، ثم وجه شكره للسلطان إزاء هذا الموقف[٣٦].

وفى نفس الوقت الذى قام فيه الأمير حليم بعمل الدعاية له فى مصر، حاول أن يحظى بموافقة الدول الكبرى على تعيينه(خديو) على مصر، حيث قام بزيارة السفارات الأجنبية خلال وجوده فى الآستانة، لعرض آرائه ومقترحاته حول الحالة الحاضرة فى مصر[٣٧].

ومن ثم، اتصل الأمير بسفير فرنسا بالآستانة، التى مالت إلى تعيينه على عرش مصر وقد كان اعتماد الأمير على فرنسا وميلها له ما جعل إنجلترا تشكل معارضة تجاه ذلك وتقف أمام كل خطوة للاستحواذ على حقه؛ فكانت وراء حركاته وتراقب أتباعه وخاصة فى مصر عن طريق قنصلها.

وعندما كتب دى فرينسيه وزير خارجية فرنسا (Defecinet) بصفة سرية إلى جرانفيل (Granvillel) وزير خارجية إنجلترا يقترح عليه استبدال توفيق

بالبرنس حليم رفض وزير خارجية إنجلترا ذلك؛ هذا بالرغم من علاقات الود والتفاهم بينهما، ومن ثم حاول حليم استرضاء إنجلترا فاتصل بالسفارة الإنجليزية بالآستانة، ووعد السفير بطرد عرابى باشا وغيره من كبار رجال الثورة، وإعادة النفوذ الأوروبى إلى مصر كسابق عهده فى حالة إعطائه خديوية مصر، ولم تلق تلك التصريحات قبولاً لدى إنجلترا ومضت تعارض تعيين حليم[٣٨].

هذا فى الوقت الذى أيدت فيه النمسا وألمانيا مسألة تعيين حليم، حيث وجدتا أن العلاج الناجح لحل المسألة المصرية يكون باستبدال توفيق بحليم[٣٩].

أما الدولة العثمانية، فقد كانت تميل إليه وتعلم برغباته وتشجعه وكان حليم يعرف جيدًا كيف يرضيها وينفذ إلى داخلها فهى تعمل من أجل المزيد لمصالحها، حيث رأت عقب عزل إسماعيل أن الفرصة سانحة لاسترجاع نفوذها فى مصر، ومن ثم أرادت تعيين حليم بدلاً من توفيق؛ وذلك لإلغاء الامتيازات التى حصلت عليها مصر.

كما ذكر محرر التايمز بعد حديث له مع إسماعيل قبل تنازله عن العرش، إن الباب العالى هو من أشار بتوليته الأمير حليم؛ لكن إنجلترا وفرنسا أشارتا على الخديو بالتنازل ووعدتاه بمساعدته على تولية ابنه توفيق؛ وبذلك تتضح الثقة التى عقدتها الدولة على حليم، وموقف إنجلترا وفرنسا إزاء ذلك، ومع أن فرنسا كانت تميل لنصرة حليم، إلا أن النفوذ الإنجليزى كان قويًا فى هذه المسألة.

ومن ثم، استطاع حليم أن يكسب بجواره الكثير من قادة الساسة الأتراك فى بداية الثورة العرابية، حينما بدأت تركيا تفكر منذ بداية الثورة بإحلال والٍ آخر مكان توفيق، وأن تجعل تعيينه محدودًا بمدة زمنية وهى خمس سنوات.

وعلى ذلك، كثر تردد حليم على السلطان واجتماعاته معه، خاصة عقب وفود المسيو« مالت» قنصل جنرال إنجلترا فى مصر على الآستانة،كما أنه لم يترك مجالاً إلا وكان يقوم بعرض آرائه ومقترحاته حول المسألة المصرية، وكانت إنجلترا على علم بكل هذه التحركات[٤٠].

وبفضل مساعى الأمير حليم للوصول إلى العرش من خلال مصر، اشتدت الدعاية له فيها منذ عام١٨٨٢، ويؤكد ذلك رسالة قنصل فرنسا فى مصر التى أرسلها إلى حكومته فى ٥ مارس ١٨٨٢ وذكر فيها أن الدعاية لحليم قد اشتدت فى القاهرة والإسكندرية، لدرجة أن عمر لطفى باشا حاكم الإسكندرية آنذاك وجد صعوبة فى إيقافها[٤١].

كما تدعَّم مركز الأمير فى مصر بوقوع المؤامرة الشركسية فى أول إبريل١٨٨٢، عندما اتهم عرابى (الذى كان حينذاك يشغل منصب ناظر الحربية (عددًا من الضباط الشراكسة بتدبير مؤامرة لقتل قادة الثورة، وقد أحيل التحقيق فيها إلى مجلس حربى برئاسة عرابى، وعندما رفع الحكم إلى الخديو للتوقيع عليه، رفض إقراره لما فيه من أحكام بالغة القسوة. ومن ثم، طالب بتعديل الأحكام الصادرة من الضباط الشراكسة[٤٢]. مما أدى إلى وقوع الخلاف بين الخديو والوزارة(التى كانت برئاسة البارودى آنذاك) وتمسكت بحكم المجلس الحربى[٤٣]، وقد جاهر العرابيون أثناء اجتماعهم خلال تلك الأزمة برغبتهم فى خلع الخديو وتعيين الأمير حليم باشا مكانه، وقد سوى الخلاف مؤقتًا بين الوزارة والخديو ببقاء الوزارة فى مركزها، مع تعديل حكم المجلس العسكرى طبقًا لما رآه الخديو فجاء ذلك تدعيمًا لموقف حليم.

وتطورت الأحداث بعد ذلك عندما قررت إنجلترا وفرنسا على أثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة، إرسال بوارجهما إلى مصر إذ عدَّت هذه الحالة ثورة تستدعى التدخل، وقد وصل بالفعل إلى مياه الإسكندرية فى الفترة من ١٩ مايو . ٢١ مايو ١٨٨٢.

وفى ٢٥ مايو، طالبت الدولتان باستقالة وزارة البارودى؛ جاء ذلك ضمن المذكرة المشتركة التى تقدم بها قنصلا الدولتين فى مصر إلى وزارة البارودى، كما طالبتا بإبعاد عرابى باشا من القطر المصرى مؤقتًا، مع حفظ رتبه ومرتباته ونياشينه، وإقامة عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب فى الأرياف بجهات لا يخرجان منها، مع حفظ رتبتهما ومرتباتهم ونياشينهما.

وقد رفضت الوزارة مطالب الدولتين، فى مذكرة أرسلتها إلى قنصليهما، فى ٢٦ مايو ١٨٨٢[٤٤].

وقد جاء موقف توفيق واحتضانه لمذكرة مايو المشتركة واحتجاج الثوار واستقالة الوزارة فى صالح حليم وتدعيمًا لموقفه، بعد انتشار أخبار رضاء الدولة العثمانية عليه.

كما اتجهت أفكار الثورة العرابية إلى تعيين حليم كإجراء وقتى للتخلص من توفيق وليقوم بعد توليه العرش برفض المذكرة وإعادة البارودى؛ وليحكم وفقًا لرغبات الثورة[٤٥].

لذلك تمسك عرابى بوجوب خلع الخديو وتعيين الأمير حليم على العرش. كما ذكر «بلنت» أن هذه التولية قد قوبلت بالاستحسان والموافقة عند كثير من الشعب المصرى، الذين كانوا يعرفون أن حليم أكثر ذكاءً وأسمى آراء فى السياسة من الخديو[٤٦]. كذلك أشار عرابى إلى أن الدولة العثمانية أصبحت راغبة فى ذلك الاستبدال وإنها تظهر كل يوم ميلها إلى حليم وتقربه منها وهو يعدها بالخضوع والانقياد لأوامرها، بخلاف توفيق باشا الذى وافق الإنجليز على سياستهم وتخلف عن تنفيذ الأوامر السلطانية[٤٧].

كما ذكرت «الطائف» لسان حال الثورة العرابية أن جميع الصحف تردد اسم الأمير حليم وتعلن عن رضا السلطان عنه ونجاح أعماله، وأن الحضرة السلطانية أصبحت مقرة على تعيينه «خديو» لمصر؛ وقد أيدت ذلك بعض الدول والبعض الآخر تم إقناعها بواسطة تركيا[٤٨].

وقد تأكدت رغبة السلطان العثمانى فى عزل الخديو توفيق وتعيين حليم فى الاجتماع الذى عقده مجلس النظار العثمانى فى ٢٧ مايو ١٨٨٢، والذى استقر رأيهم فيه على عزل الخديو توفيق وتولية الأمير حليم[٤٩]. كما جاهر عرابى بخلع الخديو فى نفس اليوم خلال اجتماع مجلس النواب، الذى عقد فى دار محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب، وتوافد عليه عدد كبير من كبار العلماء «ثم جاءهم عرابى وهو فى شدة الغضب فأخذ يخطب فيهم مهددًا متوعدًا لكل

من يناصر الخديو، كما جاء جمع من كبار الضباط منهم عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب ومحمد عبيد بك فدخلوا مكان الاجتماع بشكل مظاهرة، يطلبون فيها بخلع الخديوى علنًا ويهددون من يظهر له الولاء. وقد بلغ تهور العرابيين فيها أشد ما يكون، إذ ألقى عرابى خطبة ملأها طعنًا فى الخديو وفى العائلة الخديوية، ونادى بخلعه وختم بقوله: «من كان معنا فليقم؛ فحدثت ضجة كبيرة فى المكان ووقف الضباط ولكن معظم النواب والملكيين لم يقفوا، وتبين من ذلك أن النواب لا يوافقون عرابيا على خلع الخديو، ولما رأى رفاق عرابى ذلك اكتفوا بالإلحاح فى بقائه وزيرًا للحربية فقبل سلطان باشا أن يقوم بهذه الوساطة لدى الخديو[٥٠]، وكان من نتيجة هذه الوساطة أن أصدر الخديو أمرًا بإعادة عرابى نظارة الجهادية فى ٢٨ مايو[٥١].

وعلى الرغم من ذلك فقد أصبح من بين مضمون مراسلات القادة العرابيين إلى الدولة العثمانية طلب عزل توفيق وتعيين خليفة له، وقدمت محاضر مختومة بهذا الشأن.

وكان أحيانًا الطلب لا يذكر اسم البديل والبعض الآخر يذكر «حليم» وقد ذكر العقاد فى ذلك أن عرابى أحضره فى منزله كما أحضر جميع العلماء والأعيان فوجوده يقوم بتختيم الناس على «عرضحال» للحضرة السلطانية، بطلب استبدال الخديو بدون تعيين اسم البدل وختم العقاد عليها بالجملة، أما المحاضر التى عين فيها طلب حليم فقد سعى لها العقاد[٥٢].

كما أشاع العقاد فى نفس الوقت أن السلطان والدول الأوروبية، عدا إنجلترا، قد استقر رأيهم على تولية الأمير حليم وعندما تستطيع تركيا إقناع إنجلترا سوف ترسل عساكر شاهانية إلى مصر ومعها الأمير حليم باشا، ويذكر عرابى أن هذه الشائعة قد لاقت القبول والصدق لدى الشعب المصرى، حيث كانوا ينتظرونها من وقت لآخر[٥٣].

على أثر ذلك استدعى الخديو قنصلى إنجلترا وفرنسا فى أول يونية، حيث أبلغهما أن العرابيين سيعزلونه ويولون حليم باشا إذا لم يمتثل لإرادتهم[٥٤]، كما

أرسل برقية إلى الآستانة، عبر فيها عن استيائه إزاء هذه الأخبار كما أكد ثقته بالسلطان وبجميع أركان دولته، وذكر أن حليم مكروه عند جميع أهل مصر، وأعرب فى نهاية برقيته عن ولائه التام للسلطان(٥٥).

وفى تلك الأثناء، وقع الخلاف بين إنجلترا وفرنسا حول كيفية التخلص من الاضطرابات، التى أحدثتها الثورة العرابية فى مصر حيث أبدت إنجلترا نيتها فى الانفراد بالعمل من جانبها فى احتلال مصر(٥٦). أما فرنسا فقد كانت من المؤيدين لخلع توفيق وتعيين حليم. فقد كان المسيو تسو، الذى شغل سفير فرنسا فى الآستانة - قبل نقله إلى لندن - من أشد أنصار حليم فنادى باستحالة استمرار توفيق على عرش مصر؛ بسبب انهيار نفوذه الشخصى نتيجة لمعاداة الجيش وعدم احترام الشعب له، كما أشاد بثقافته وإلمامه بالأفكار الأوروبية والقوى السياسية التى كانت تحرك العالم. وأيد سنكفكر ودى فرينسييه رئيس وزراء فرنسا فى هذا الاتجاه، إذ كان من رأيهما أن إقامة حكومة بإمكانها كسب احترام المصريين وحزب الثوار وإرهابهم من وسائل تجنب التدخل؛ لأن توفيق مسئول عن الوضع الذى انزلقت إليه مصر لعدم كفاءته وسلبيته.

غير أن إنجلترا رفضت أكثر من مرة مقترحات دى فرينسييه الخاصة بخلع توفيق ، وأعلنت أنها تود الالتزام بمذكرة ٦ يناير، على اعتبار أن خلع توفيق يعد تنكرًا لوعود الدولتين، هذا إلى أنه يتوقع أن يسعى حليم إلى الحصول على المساعدة المستمرة من جانب السلطان، فى الوقت الذى قد «يبيع» فيه الجيش المصرى مساندة الخديو الجديد فى مقابل الحصول على ميزات قد تضعف المراقبة أو تضر بمصلحة البلاد، وكذلك أعلن رئيس وزراء إيطاليا عدم ميله إلى حليم، حيث اعتبره تجسيدًا لأسوأ أنواع المدرسة التركية القديمة، وأن تسليم مصر له معناه إخضاعها للظلم والطغيان والمهانة. على حين أن كالنوكى، وزير النمسا، كان من المؤيدين لبقاء الخديو توفيق على عرش مصر؛ لأن خلعه يؤدى إلى تعديل نظام وراثة العرش، مما يهدد الأوضاع القائمة فى مصر والفرمانات وتعهدات مصر الدولية، دون أن يؤدى إلى استقرار نظامها.

ومن ثم، فقد أدت تقلبات السياسة الأوروبية إلى القضاء على آمال حليم فى عرش مصر[٥٧]، وذلك عندما أعلن دى فريسنييه رئيس وزراء فرنسا عن تخوفه من تدخل تركيا فى شئون مصر[٥٨]، واقترح عقد مؤتمر فى الآستانة لتسوية المسألة المصرية. وقد لاقى هذا الاقتراح قبولاً من الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا[٥٩]، وانعقد المؤتمر بالفعل بدار السفارة الإيطالية فى «ترابيا» بضواحى الآستانة، فى ٢٣ يونيو ١٨٨٢ ومثل أعضاؤه سفراء الدول المشتركيين فيه إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وروسيا وإيطاليا[٦٠].

وأثناء انعقاد المؤتمر، حاول السلطان العثمانى القيام بمبادرة أخيرة؛ من أجل إقناع الدول الأوروبية، من خلال المؤتمر، بعزل توفيق وتعيين حليم. ومن ثم، فقد أرسل مندوبين قاموا بمقابلة السفيرين الإنجليزى والفرنسى؛ لإقناعهما بقبول تغيير شخص الخديو كبديل عن الحلول الأخرى باستبدال توفيق بحليم، كوسيلة مناسبة يرى فيها إقرارالنظام والحالة فى مصر. وفى نفس الوقت قدم السلطان نفس الاقتراح إلى دفرين الذى تلقى من حكومته جوابًا بالرفض، كما استقبل القائم بالأعمال الألمانى لنفس الاقتراح هذا فى الوقت الذى يتفاهم فيه مع عرابى فى إمكانية إتمام ذلك[٦١].

وقد قضى موقف إنجلترا أثناء المؤتمر على آمال حليم فى عرش مصر، حينما أقرت بضرورة التدخل الحربى فى مصر لقمع الثورة وإعادة سلطة الخديو، ومن ثم قرر المؤتمر فى نهاية جلسته المنعقدة فى ٢٧ يونية ١٨٨٢ بذلك، على أن يعهد إلى تركيا القيام بهذه المهمة عن طريق إرسال قوة كافية من الجند لإعادة الأمن والنظام فيها، وعندما قوبل هذا القرار بالرفض من جانب تركيا، اعتمادًا على تقارير درويش باشا الذى ذكر فيها «أنه ليس فى مصر ما يوجب تدخلها».

اتخذت إنجلترا من هذا الرفض ذريعة[٦٢] للتدخل الحربى فى مصر؛ لقمع أعمال الثورة وإعادة سلطة الخديو ومن ثم، قام الأسطول الإنجليزى بضرب الإسكندرية فى ١١ يولية ١٨٨٢[٦٣].

ومنذ ذلك الوقت، أظهر الخديو انحيازًا تامًا للإنجليز عندما ذهب فى ١٢ يولية إلى سراى رأس التين، وكان فى استقباله الأميرال سيمور قائد الجيش

الإنجليزى، مما كان معناه تسليم الخديو باحتلال الإنجليز لمدينة الإسكندرية. وقرر عرابى بعد ذلك إنسحابه مع الجيش إلى كفر الدوار لإقامة خط الدفاع، وصد الإنجليز عن الزحف داخل البلاد.

وفى ١٧ يولية أرسل الخديو برقية إلى عرابى يأمره فيها بالكف عن الاستعدادات الحربية ويحمله تبعة ضرب الإسكندرية فأجاب عرابى بالرفض واستمر فى الدفاع عن المدينة، كما اتهم عرابى الخديو بموالاة الإنجليز وأعلن خيانته للبلاد(٦٤). وعلى أثر ذلك، أبدى عدد من أمراء الأسرة تأييدهم لموقف عرابى، من خلال مشاركتهم فى الاجتماع الذى دعا إليه وعقد بالداخلية فى ١٧ يوليو ١٨٨٢، وكان يضم قوى الأمة المستنيرة من علماء وأعيان ورؤساء وزارات وكبار موظفى الدولة، فى شكل جمعية عمومية ومجلس وطنى.

وكان من هؤلاء الأمراء إبراهيم باشا ابن الأمير أحمد باشا والأمير كامل باشا فاضل ابن الأمير مصطفى فاضل ولاد عم الخديو توفيق، والأمير أحمد باشا كمال ابن الأمير أحمد باشا، كما ضم الاجتماع أيضًا كلاً من شيخ الإسلام وقاضى مصر ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء والرؤساء والنواب ووكلاء الدواوين والمديرين والقضاة والأعيان، وكان بهدف تقييم تصرفات توفيق التى بلغت مداها ضد الثورة، والنظر فى مدى صلاحية تولية مثل هذا الوالى على الأمة الإسلامية، وهل ما قام به يجوز شرعًا، على أن يخرج من هذا الاجتماع القرارات والتعليمات التى تسير مصر عليها أثناء فترة الحرب، وتكون له السلطة كاملة فى ذلك، وفى نهاية الاجتماع قرروا عدم الاستجابة لأوامر الخديو الذى باع الوطن للأعداء، وخالف بذلك الشرع الشريف والقانون الحنيف واستمرار عرابى فى المدافعة عن البلاد وضرورة الاستمرار فى الاستعدادات الحربية(٦٥).

وعندما علم الخديو بقرارات المجلس أصدر أمرًا بعزل عرابى من منصبه فى ٢٠ يولية ١٨٨٢، وتعيين عمر باشا لطفى محافظ الإسكندرية آنذاك بدلاً منه.

على أثر ذلك، أذاع عرابى منشورًا أرسله إلى المديريات والدواوين، بإعلان انضمام الخديو إلى جانب الإنجليز وخلع طاعته والاستعداد للقتال(٦٦)، كما استمر عرابى فى تهديد الخديو بالدعوة إلى عزله وتعيين حليم فى منصبه(٦٧).

كما طالب الشيخ عليش، أحد علماء الأزهر، تعيين الأمير(خديو) على مصر[٦٨]، فأصدر فتواه التى ذكر فيها أن الخديو قد حاول بيع البلاد للأجانب، وأطاع إشارات قناصل أوروبا ومن ثم، فانه لم يعد يصلح لأن يكون واليًا على المسلمين المصريين ويجب خلعه. وقد قبل جميع علماء الأزهر هذه الفتوى[٦٩].

وعندما عقد اجتماع الجمعية العمومية للمرة الثانية للنظر فى قرار عزل عرابى فى ٢٢ يولية ١٨٨٢، حضره نحو خمسمائة من الأعضاء كان من بينهم الأمراء الذين تم ذكرهم من قبل. وقد تليت أثناء انعقاد اللجنة فتوى شرعية من الشيخ محمد عليش والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى بمروق الخديو عن الدين؛ لانحيازه إلى الجيش المحارب لبلاده. وفى النهاية، أصدرت قرارها بعدم قبول عزل عرابى ووقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها، نظير خروجه عن الشرع الشريف والقانون الحنيف[٧٠].

كما حضروا آخر اجتماع لقادة الثورة العرابية فى ١٣ سبتمبر، بعد هزيمة العرابيين فى موقعة التل الكبير فى ١٢ سبتمبر، وعندما اختلفت الآراء حول الاستمرار فى المعركة أوالتسليم بالهزيمة، قام الأمير إبراهيم باشا أحمد ابن عم الخديو توفيق وحث على الاستمرار فى المقاومة، قائلاً: «ان القاهرة غاصة بالجند ومخازن الحربية بلا مأوى بالسلاح والذخيرة ووسائل الدفاع متوافرة والواجب الدفاع ما دام فينا بقية، وقد استحسن الحاضرون هذا الرأى. وفى نهاية الاجتماع رأى عرابى ضرورة إنشاء خط دفاعى فى ضواحى العاصمة، غير أنه عدل عن هذه الفكرة نظرًا لقلة عدد الجنود؛ فاضطر قادة الثورة برئاسته إلى اتخاذ قرار التسليم.

وكان الأمير إبراهيم كثيرًا ما ينتقد توفيق فى تصرفاته، بل إنه كان ينتقد إسماعيل أيضًا وكان يقول إن إسماعيل باشا الخديو السابق كان وكذلك(أفندينا) الخديو توفيق، كانا سببًا فى خراب مصر بسبب سوء إدارتها[٧١]. كما كانت خطابته تصل إلى عرابى فى كفر الدوارمعبرًا فيها عن اعتزازه بالمحاربين الشجعان، الذين يقدمون أنفسهم دفاعًا عن مصر، ومتمنيًا لهم النصر، وتأييدًا منه للثورة كان يقوم بزيارات للقوات العسكرية وديوان الجهادية معلنًا تأييده

للضباط والعساكر، ومشجعًا إياهم على البذل والفداء، ووصلت الثقة به إلى حد أن اختبأ عنده عثمان السودانى خادم عرابى عقب انتهاء الثورة(٧٢).

ويذكر «بلانت» أن الأمير كامل قال له عرابى لو كان قد ضرب بالرصاص أو شنق ستة أشخاص فى أدوار الحرب الأولى، لسار كل شىء سيرًا حسنًا؛ ولكن عرابيًا لم يكن جديرًا بأن يتولى القيادة العامة، كما ذكر أن الأمير عثمان والأمير كامل كانا يتكلمان بحماسة ووطنية عن الحرب(٧٣). كذلك قام هؤلاء الثلاثة بتقديم التبرعات لقادة الثورة، ومنها أجود أنواع الخيول، وعقب معركة التل الكبير كانوا مصممين على الاستمرار فى الدفاع عن مصر(٧٤).

ويرجع تأييد هؤلاء الأمراء للثورة العرابية إلى أن عنف التحرك فى هذه الثورة وشعبيته، قد أصاب هؤلاء بالخوف والقلق وقد تجلى ذلك بصورة واضحة فى شهادة أحدهم - الأمير أحمد باشا - أثناء محاكمته بعد الثورة العرابية، حيث ذكر أن تأييده للعرابيين كان خوفًا منهم، ويضيف قائلاً: «ولا يعقل ولا يتصور أن أكون راضيًا بأفعالهم أو أقبل أن أسمعها، فإنه فضلاً عن عداوتهم لنا فإن أملاكى، جميعها التى بالإسكندرية، قد حرُقت ونالت خسائر كبيرة، ولا أحب أن أسمع أحدًا منهم، ولولا الخوف ما توجهت إلى الاجتماع الذى عقدته الداخلية». كما ذكر الأمير إبراهيم أن أمر مصادرة المصريين للترك والشراكسة، كان معلومًا للجميع. ومن الجدير بالذكر أن الخوف قد وصل بهؤلاء إلى ترك بعضهم البلاد، أمثال الأمير حيدر باشا وعائلات يكن الخمسة، التى كانت فى طريقهما إلى مغادرة البلاد وبخاصة بعد أن هدد عرابى بقتل خمسين أو ستين نفسًا من هؤلاء الذوات والأتراك(٧٥).

ومن ثم، فقد كان من المستبعد أن يكون تأييد الأمراء للثورة العرابية بدافع وطنى، نظرًا لما كانت تحمله مبادئها من أفكار، كان الهدف منها التخلص من الأسرة العلوية بأكملها، وربما استهدفت دوافع تأييدهم للثورة التخلص من الخديو توفيق.

وفى النهاية فقد أدت هزيمة العرابيين فى معركة التل الكبير إلى تقدم الجيش البريطانى برئاسة الجنرال ولسلى إلى القاهرة؛ فتم الاحتلال البريطانى لمصر فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢(٧٦).

كما استطاع الخديو توفيق الدخول إلى القاهرة فى حماية الجيش الإنجليزى فى ٢٥ سبتمبر ١٨٨٢، فجاء ذلك تأكيدًا للوجود البريطانى فى مصر[٧٧]، وقد كان من نتيجة انكسار الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى أَنْ حُسِمَ الصراع بين حليم والخديو على عرش مصر، لصالح الخديو توفيق، الذى استند على ذراع إنجلترا القوية، فأصبح فى مأمن من مؤامرات الآستانة. وابتعد حليم بعد ذلك عن الشئون المصرية، ورضى بتعيينه عضوًا فى مجلس شورى الدولة بالآستانة، وظل بها حتى أدركته المنية فى يونيو ١٨٩٤؛ فأمر الخديو عباس بنقل جثمانه إلى مصر، حيث دفن فى مقابر العائلة الخديوية[٧٨]. ومن ثم، فقد شهدت أحداث الثورة العرابية مواقف متعددة من جانب أمراء الأسرة المالكة، اتخذت شكل المعارضة والتأييد. كان أبرزها دور الأمير حليم، الذى حاول من خلاله تحقيق طموحه فى عرش مصر مما ساعد فى التأثير على أحداث الثورة، حيث استطاع قادة الثورة تدعيم مركزهم باتخاذ حليم كورقة سياسية للوقوف بها أمام تحالف الخديو وأوروبا؛ مما أدى إلى اهتزاز عرش الخديو إلى أن حال التحالف الإنجليزى الفرنسى دون تحقيق أحلام حليم فى عرش مصر، بالقضاء على الثورة العرابية وتثبيت الخديو توفيق على عرش مصر.

موقف الأمراء من الاحتلال البريطانى «١٨٨٢ ــ ١٩١٤م»

انعكست أوضاع مصر السياسية على أثر مجىء الاحتلال البريطانى على موقف الأمراء من القضية الوطنية، حيث أدت مساندة سلطات الاحتلال للخديو، فى العمل على استعادة سلطانه وتثبيته على عرش مصر[٧٩]. إلى إبداء مشاعر الود من جانبه تجاه سلطات الاحتلال[٨٠]. ومن ثم، فقد أعلن عن استعداده للتعاون مع حكومة بريطانيا دون أى شرط[٨١].

وقد كان من نتيجة استسلام القصر للنفوذ البريطانى واشتداد قبضة بريطانيا[٨٢]. أن سَرَت روح الخضوع واليأس فى نفوس المصريين؛ فاستسلموا لتفوق قوة بريطانيا[٨٣]، كما استسلم الأمراء لهذا الوضع؛ مما أدى إلى تقلص دورهم أثناء فترة ولاية الخديو توفيق.

وعلى أثر وفاته فى يناير ١٨٩٢ وتولية ابنه الخديو عباس حلمى الثانى العرش فى نفس السنة، دخلت الحركة الوطنية عهدًا جديدًا، وذلك حينما قامت سياسة الخديو. على أثر توليه العرش على درء مظاهر تبعية العرش للاحتلال[٨٤]، لذا قام بتأكيد استقلاله السياسى عن طريق مساندته للحركة الوطنية واستخدامها كسلاح لمجابهة الوجود البريطانى فى مصر[٨٥]؛ مما أدى إلى انتعاشها.

وفى ظل هذا الوضع، أعلن الأمراء تأييدهم لسياسة الخديو من خلال الحركة الوطنية، تعبيرًا منهم عن ولائهم للعرش وتدعيمًا لسياسته.

وقد جاء أول مناسبة للتعبير عن الولاء، عندما ظهرت أسباب الاحتكاك بين الخديو عباس واللورد كرومر المعتمد البريطانى كنتيجة للصراع على الحكم[٨٦]، حيث قام الخديو فى ١٨٩٣ بإقالة نظارة مصطفى فهمى باشا، المؤيدة لسياسة الإنجليز، وتعيين حسين فخرى دون استشارة اللورد كرومر. وقد اعتبر الوطنيون هذا القرار بمثابة احتجاج صارخ ضد التدخل الإنجليزى فى مصر[٨٧].

وعندما اتجهت وفود المصريين إلى قصر عابدين لتهنئة الخديو عباس على اتخاذ هذا القرار، كان فى مقدمتهم أمراء الأسرة المالكة برئاسة الأمير حسين كامل، عم الخديو عباس[٨٨].

وقد جاء ذلك تعبيرًا عن تأييدهم لسياسة الخديو نحو الاحتلال، غير أن هذا التعيين قد أثار أزمة بين الخديو وسلطات الاحتلال، مما أدى فى نهاية الأمر إلى إقالة وزارة مصطفى فهمى، وتعيين رياض باشا رئيسًا لها[٨٩].

وقد استمر تأييد الأمراء والخديو للحركة الوطنية إلى أن وقعت حادثة فاشودة عام ١٨٩٨، عندما احتلت قوة عسكرية فرنسية موقع فاشودة المهم على النيل فى جنوب السودان المصرى، وقد استطاعت بريطانيا إجلاءها، من خلال الحملة التى ترأسها اللورد كتشنر وكانت تحت قوة مصرية بريطانية[٩٠]، فكان ذلك نصرًا للاحتلال فى مصر، وعلى أثر ذلك تراجع الخديو عباس عن مقاومة الاحتلال، وانحاز إلى تقوية علاقته ببريطانيا[٩١]؛ مما أفقد تعاون الخديو والعائلة الخديوية للحركة الوطنية.

كما تم انفصال الخديو عن الحركة الوطنية انفصالاً تامًا، على أثر عقد الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ بين إنجلترا وفرنسا، والذى صرحت فيه الحكومة البريطانية بأنه ليس فى نيتها تغيير الحالة السياسية فى مصر، وفى المقابل، فقد تعهدت فرنسا، فيه بعدم عرقلة عمل إنجلترا فى مصر، مقابل التزام بريطانيا بإطلاق يد فرنسا فى مراكش[٩٢].

وقد استطاعت بريطانيا، بعد عقد الاتفاق من إحكام سيطرتها على مصر من خلال اللورد كرومر المعتمد البريطانى، مما أدى إلى تقلص نفوذ الخديو عباس فى البلاد[٩٣].

وقد أتاح التحالف الذى عاد بين الخديو والحركة الوطنية على أثر وقوع حادثة «طابا» عام ١٩٠٦[٩٤] الفرصة للأمراء لمساندة الوطنيين، عندما ظهرت فكرة تشكيل الأحزاب المصرية، وذلك عندما فكر مصطفى كامل فى التمهيد لتأسيس الحزب الوطنى عن طريق الخديو[٩٥]، بالاعتماد عليه لتوفير الدعم المالى اللازم لاتساع نشاطهم السياسى والصحافى؛ حتى يستطيع إصدار طبعتين إنجليزية وفرنسية من «اللواء»؛ لتساهما فى تغيير الرأى العام الأوروبى[٩٦].

وتحقيقًا لهذا الهدف، قام مصطفى كامل بالاتفاق مع الخديو على فتح باب العضوية العامة للحزب الوطنى الذى بدأ منذ عشر سنوات كجمعية سرية برئاسة عباس، وتأسيس شركة (الإتندار) برأس مال قدره عشرون ألف جنيه؛ لإصدار جرائد «الإتندار بالفرنسية والإنجليزية[٩٧] على أن يقدم الجانب الأكبر من هذا المبلغ الخديو والأمراء والأعيان بوحى منه.

على أثر ذلك ساهم الأمير جميل طوسون فى تأسيس هذه الشركة بإيعاز من الخديو[٩٨].

وقد تأسست بالفعل شركة الإتندار فى نوفمبر ١٩٠٦، وقد كان المساهمون فيها الأمير جميل طوسون وأحمد مدحت يكن من الأسرة الخديوية، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وعمر سلطان باشا، ومحمود بك أنيس، وعلى بك فهمى، بالإضافة إلى عدد كبير من الأثرياء.

وقد ظهرت الجريدة الفرنسية فى ٢ مارس ١٩٠٧. وفى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ أعلن مصطفى كامل عن تأسيس الحزب وعن أهم مبادئه، من خلال الخطبة التى ألقاها بمسرح زيزينيا بالإسكندرية[٩٩].

كما ساند أمراء الأسرة حزب (الإصلاح على المبادئ الدستورية) الذى تأسس فى ١٩ ديسمبر ١٩٠٧، وكان برئاسة الشيخ على يوسف، وكان تأسيسه بإيعاز من الخديو عباس[١٠٠]. ولما لم يكن لهذا الحزب أى ثقل جماهيرى أو فكرى، فقد انضم إليه[١٠١] الأمير محمد على حليم، وكان ذلك بناءً على رغبة الخديو؛ حتى يعطى له الثقل السياسى المطلوب.

ومن ثم، فقد جاء حضور الأمير فى اجتماع الجمعية العمومية للحزب الذى انعقد فى ١٩ ديسمبر ١٩٠٧، كتأييد منه للخديو فى مساندته له، وقد وصف الشيخ على يوسف حضور الأمير بالنسبة للحزب فذكر أنه «خير مشجع لنا فى أعمالنا»، وقد أدى تأييد الأسرة الخديوية له إلى اتهام مصطفى كامل الحزب بالعمالة للسراى[١٠٢].

وقد تعددت المطالب الوطنية على أثر تأسيس الأحزاب فى الحصول على الدستور وتحقيق الحياة النيابية فى مصر، حتى أصبح ذلك هدفا مشتركا بين الأحزاب المصرية، مع قرب انتهاء عام ١٩٠٧[١٠٣]، كما تصاعدت الحركة الدستورية فى مصر، على أثر حصول تركيا على الدستور فى عام ١٩٠٨[١٠٤].

وقد قوبلت المطالب الوطنية الخاصة بتحقيق الحصول على الدستور بالرفض من جانب السير الدون جورست المعتمد البريطانى آنذاك[١٠٥].

وبالرغم من ذلك، فقد استمرت الأحزاب المصرية خاصة (الوطنى والأمة) خلال شهرى أكتوبر وديسمبر ١٩٠٨ يطالبان أعضاء الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين بالحصول على الدستور[١٠٦].

وجاء نتيجة ذلك أن تقدم المجلس فى ديسمبر ١٩٠٨ إلى الخديو وحكومته لإعداد مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة

أمورها الداخلية المحلية، وأن يكون رأيها تقريريا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى وفى تقرير الضرائب والرسوم(١٠٧).

وعندما اشتدت المطالب النيابية مع مطلع عام ١٩٠٩ من جانب الحركة الوطنية بالضغط على أعضاء الجمعية العمومية لحثهم على طلب الدستور(١٠٨) وأخذ ميل أعضاء مجلس شورى القوانين إلى الحزب الوطنى يزداد مع قلة اختصاصاتها التشريعية، فقد استطاع الخديو كبح هذا الميل بتعيين عمه (وخليفته فيما بعد) الأمير حسين كامل رئيسا لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى ١٤ يناير ١٩٠٩(١٠٩)؛ بهدف استمالة أعضاء المجلس للخديو، وكذلك التأثير على عدول أعضاء المجلس حتى يكفوا عن الاقتراحات التى تتأذى الحكومة من إبدائها (١١٠). كما كانت محاولة للتفاهم مع المجلس الذى بدأ يعطل المشروعات المعروضة عليه وذكر جورست مؤيدًا هذا التعيين فى تقريره عن الحالة المالية لعام ١٩٠٩، أن تعيينه دليل على رغبة الحكومة فى رفع شأن المجلس(١١١).

وقد حاول الأمير حسين كامل القيام بالمهمة المعهودة إليه، عندما اجتمع على أثر تعيينه ببطرس باشا رئيس الحكومة وإسماعيل أباظة مع الخديو فى سراى عابدين فى ١٤ مارس ١٩٠٩؛ لإيجاد خطة بهدف امتصاص الدعاوى الدستورية، وبعد المناقشة تم الاتفاق على أن يذهب بطرس باشا إلى جورست ويطلب منه أن يوافق على عمل تعديل فى مشروع مجالس المديريات، بحيث يكون لها الحق فى فرض ضريبة لا تزيد عن خمسة فى المائة من قيمة الأموال لصرفها على التعليم، وأن تكون قراراتها نافذة فى هذه المسألة، وأن يقنع جورست بضرورة ذلك. واتفق أيضا على أنه متى انتهى بطرس باشا من هذه المهمة، يتوجه الأمير إلى جورست ويطلب منه توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين.

وإزاء هذه الضغط ولتهدئة الموقف إزاء المطالب الدستورية، وافقت سلطات الاحتلال على علنية جلسات مجلس الشورى فى ٣ مارس ١٩٠٩(١١٣) وقد كانت قبل ذلك سرية لا يحضرها الجمهور أو رجال الصحافة(١١٤)، كما وافقت على حضور النظار جلسات مجلس شورى القوانين(١١٥)، واستشارة المجلس فى لوائح

التعليم وقوانينه، بعد أن كانت لا ترسل إليه من يوم تشكيله، كذلك سمحت الحكومة فى بيان أمام مجلس شورى القوانين بحق المجلس فى سؤال النظار.

تُوِّجَت هذه التنازلات من جانب الحكومة، فى سبيل تحقيق الدستور، بإصدار قانون مجالس المديريات فى سنة ١٩٠٩، الذى اعتبر أهم الخطوات الحكومية نحو الاستجابة للمطلب الدستورى وكان من أهم ما جاء فيه[١١٦].

١ - للمجلس حق إبداء رأيه فى الشئون العمومية كالزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام.

٢ - يختص المجلس بترقية شئون التعليم.

٣ - تخفيض الضريبة بالنسبة لعضو مجالس المديريات من ٥٠ إلى ٢٥ جنيهًا، إذا كان هذا العضو حاصلا على شهادة عالية[١١٧].

وأهم ما لوحظ على هذا القانون المعدل، أنه اهتم بقضية التعليم، التى كان لها مكانة خاصة داخل الحركة الوطنية، كما عمل على إرضاء قطاعات المثقفين[١١٨] نتيجة تخفيض النصاب المالى لعضو مجلس المديرية الحاصل على شهادة عالية، مما أدى إلى فوز عدد كبير من الشباب فى انتخابات مجالس المديريات، التى أُجريت فى خريف ١٩٠٩[١١٩].

كذلك جاء تعديل هذا القانون كمحاولة لامتصاص الدعوة الدستورية، التى طالبت بها الحركة الوطنية[١٢٠] مما كان لها الأثر فى مطالبة مجلس شورى القوانين برئاسة الأمير حسين كامل بتعديل مجالس المديريات الذى أقرته الحكومة فى نهاية الأمر.

وقد استمر تأثير القائمين بالحركة الدستورية على أعضاء مجلس الشورى، حينما اختلفوا مع حكومة بطرس غالى حول اختصاصاتها، عند مناقشة الميزانية فى أول ديسمبر ١٩٠٩ تحت رئاسة الأمير حسين كامل، حيث أثيرت الاعتراضات من جانب الأعضاء حول إنفاق الحكومة أموال مصر فى السودان، دون رقابة أو حساب[١٢١].

وقد أظهرت هذه المناقشات أن سلوك مجلس شورى القوانين، قد دل على أن استمرار حالته هذه من شأنه أن يجعل الحكومة تحسب له حسابا، وقد كان ذلك سببًا فى أن يصرح بطرس غالى المؤيد للاحتلال أن المجلس قد خرج عن حده وتطاول على الحكومة[١٢٢].

وتعرض الأمير حسين كامل أيضا إلى اعتراضات أعضاء الجمعية العمومية، وذلك على أثر عرض مشروع مد امتياز قناة السويس على الجمعية العمومية عام ١٩١٠.

وقد أثير هذا الموضوع عندما طلبت شركة قناة السويس من الحكومة المصرية مد الامتياز مدة أربعين عاما أخرى، فى مقابل أن تدفع الشركة للحكومة مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات[١٢٣].

وقد لاقى هذا المشروع تأييدًا من المستشار المالى وجورست وبطرس باشا رئيس الوزراء، ومن ثم دخلت الحكومة فى مفاوضات مع الشركة لتحقيق هذا الهدف[١٢٤] على أثر ذلك، اجتاحت البلاد موجة عارمة من المعارضة الوطنية الذين اعتبروا هذا المشروع تحديًا كبيرًا لمشاعرهم الوطنية، كما رأوا أن مد هذا الامتياز سوف يمثل زيادة النفوذ الأجنبى وذلك فى الوقت الذى ترزح فيه البلاد تحت الاحتلال[١٢٥]. ومن ثم شهدت تلك الفترة حملة قوية قادها الحزب الوطنى وحزب الأمة، من خلال صحفهم،[١٢٦] طالبوا فيها الحكومة بضرورة عرض المشروع على الجمعية العمومية للأخذ برأيها فيه، على أن يكون رأيها قطعيًا فى هذا المشروع[١٢٧].

كما توالت البرقيات على الأمير حسين كامل من جانب الطلبة المصريين المقيمين خارج البلاد فى إنجلترا وأمريكا، بتأييد مطلب الوطنيين فى ضرورة عرض المشروع على الجمعية العمومية[١٢٨].

إزاء هذه الحملات، وافقت الحكومة على عرض المشروع على الجمعية العمومية؛ للأخذ برأيها فيه، ومن ثم اجتمعت الجمعية العمومية فى ٩ فبراير ١٩١٠ للنظر فى هذا المشروع برئاسة الأمير حسين كامل، ولما كان الخديو عباس

مؤيدًا لمد الامتياز ـ وذلك فى ظل سياسة الوفاق التى كانت قائمة فى ذلك الوقت بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية، الممثلة فى سلطات الاحتلال ـ فقد ألقى خطبة أثناء انعقاد الجمعية، حثها فيها على الموافقة على اتفاقية مشروع مد الامتياز[١٢٩]، وفى نهاية الاجتماع، شكل الأمير حسين كامل لجنة من ١٥ عضوًا للنظر فى هذا الموضوع[١٣٠].

وفى اليوم التالى ١٠ فبراير، عقدت الجمعية العمومية جلسة علنية برئاسة الأمير حسين كامل، حاول فيها إقناع أعضاء المجلس بالموافقة على اتفاقية مد الامتياز، تنفيذًا لسياسة الخديو، مما أدى إلى اعتراض عدد كبير من أعضاء الجمعية المعارضين لمد الامتياز؛ وقد دارت فى هذه الجلسة مناقشات حامية، خاطب فيها البرنس الأعضاء المعارضين لمد الامتياز بعنف، بلغ حد التعدى؛ وعندما رأى إجماع الموجودين على رفض المشروع، بادر بفض الجلسة[١٣١].

ووسط هذا الخلاف، أطلق شاب يدعى إبراهيم ناصف الوردانى النار على بطرس غالى وأودى بحياته، وعندما تم القبض عليه، أرجع أسباب جريمته إلى قبول بطرس غالى اتفاقية قناة السويس.

على أثر ذلك عين الخديو محمد سعيد وزير الداخلية خلفا لبطرس غالى. وقد اعتبر الوطنيون هذا التعيين نصرًا لهم؛ لاعتقادهم بتعاطف محمد سعيد إزاء قضية مشروع الامتياز، مما كان له الأثر فى أن يقدم الأمير حسين كامل استقالته من مجلس شورى القوانين فى ٢٤ فبراير ١٩١٠؛ بسبب اشتداد المعارضة الوطنية لمد الامتياز أو ربما لأنه تلقى خطابات تهديد من مجهولين باغتياله[١٣٢].

وقد تابعت الصحف الحزبية بعد ذلك وعلى الأخص صحف الحزب الوطنى والأمة حملاتها الصحفية فى حمل الجمعية العمومية على رفض مشروع مد الامتياز مما كان له الأثر فى إعلان الجمعية العمومية رفض المشروع فى ١٥ إبريل ١٩١٠[١٣٣] وقبول وزارة محمد سعيد قرار الجمعية واعتباره ملزما للحكومة وكان ذلك نصرًا للحركة الوطنية[١٣٤].

وكان من نتيجة المواقف المختلفة لمجلس الشورى والجمعية العمومية، والمعارضات التى أظهروها فى الفترة من ١٩٠٩ حتى النصف الأول من ١٩١٠ وبخاصة فى مشروع مد الامتياز(١٣٥) على عهد رئاسة الأمير حسين كامل للمجلس والجمعية - أن اعتبر جورست فى تقريره عن ١٩١٠ أن المجلس أظهر ميلا متزايدًا إلى أن يكونا آلتين بأيدى الحزب الوطنى، يستعملهما فى تحريضه وتهييجه ضد الاحتلال البريطانى(١٣٦).

كما اعتبر جورست أن الإصلاحات التى أدخلت ابتداء من مجالس المديريات إلى حضور النظار إلى علانية الجلسات كذلك رئاسة الأمير حسين للمجلس، لم تؤد الغرض منها بإيجاد حزب للحكومة داخل المجلس(١٣٧) وعندما استمرت حملات صحف الأحزاب الوطنية، خاصة صحف الحزب الوطنى، فى المطالبة بمنح البلاد الدستور وتقدم بعض أعضاء الجمعية العمومية على أثر هذه الحملات الصحفية بطلب فى مارس ١٩١٠ بمنح البلاد الدستور وإنشاء المجلس النيابى(١٣٨) على أثر ذلك أدلى الأمير حسين كامل بحديثه لجريدة الطانiltan فى إبريل عن رأيه فى المطالب النيابية، أعرب فيه عن تأييده لسياسة الخديو والاحتلال إزاء الدستور.

فذكر أن مصر غير مستعدة للحكم الدستورى الحقيقى، كما ذكر «أن إعداد بلاد متأخرة كبلادنا يقتضى زمنا طويلا(١٣٩) مما أدى إلى هجوم صحف الحزب الوطنى على هذه التصريحات، فذكرت صحيفة (مصر الفتاة) إحدى صحف الحزب الوطنى أن حديث الأمير لا يتفق مع آرائه التى أبداها عن الدستور، إثر توليه رئاسة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، حينما وعد ببذل الجهد فى منح البلاد دستورًا ومن ثم، فإن إعلان الأمير أن هذه الأمة متأخرة وتحتاج إلى إعدادها للحكم النيابى أن تقطع زمنًا طويلاً، يدل على اضطراب أفكاره، كما عزت الجريدة أسباب هذا التصريح إلى خروجه من رئاسة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية(١٤٠).

وقد انتهت المطالب الدستورية عندما رفض مجلس شورى القوانين والحكومة فى مايو ١٩١٠ طلب أعضاء الجمعية العمومية بمنح مصر دستورًا والحياة النيابية.

وقد تراجعت الحركة الدستورية فى مصر لسببين:

١ - تنكر الخديو لها بسبب عدم توافقها مع سياسة الوفاق بين السلطتين الفعلية والشرعية فى البلاد التى انتهجها جورست وسار عليها الخديو.

٢ - اغتيال بطرس غالى فى فبراير ١٩١٠ وما أحدثه من شقاق[١٤١] بين عنصرى الأمة، وما تلاه من إرهاب استعمارى، مما دفع مجلس شورى القوانين إلى عودته قرب انتهاء عام ١٩١٠ إلى سيرته الأولى فى الخضوع للحكومة ومسايرة الاحتلال[١٤٢].

وقد استمر أمراء الأسرة الحاكمة فى إعلان ولائهم للخديو تدعيما لسياسته، من خلال الحركة الوطنية، وذلك على أثر الخلاف الذى قام بين حزب الأمة والخديو عام ١٩١٠، عندما حاول الأخير تفتيت الحزب عن طريق استقطاب أعضائه بالإنعام عليهم بالرتب والنياشين، ومن ثم كان الخديو وراء الدعوى التى رفعها خمسة وعشرون من أعضاء شركة الجريدة أمام المحكمة المختلطة، مطالبين بحل الشركة. وقد دفعت الخاصة الخديوية مصاريف الدعوى، بعد أن أنعم الخديو على القائمين بها بعدد من الرتب والنياشين، كما كان المحامى الذى رفع الدعوى هو محامى الخاصة[١٤٣].

على أثر ذلك، قام أحمد لطفى السيد بتحرير مذكرة تضمنت كل هذه التصرفات ثم قدمها إلى محامى الشركة المسيو جرين؛ حتى يقوم من جانبه برفع دعوى.

وعندما وصلت الأمور إلى هذا الحد، تدخل الأمير حسين كامل لإزالة الخلاف بين الخديو ورجال حزب الأمة عندما اجتمع بعلى شعراوى باشا ولطفى السيد لفض هذا الخلاف، وفى نهاية الاجتماع تم الاتفاق على تأجيل الدعوى إلى أجل غير مسمى وذلك بفضل مساعى الأمير[١٤٤].

تطورت أحداث الحركة الوطنية بعد ذلك على أثر تعيين اللورد كتشنر خلفًا لجورست كمعتمد بريطانى فى مصر فى ١٣ يولية ١٩١١. وقد قامت سياسته على أساس العمل على تثبيت الوجود البريطانى فى مصر، عن طريق سحب

امتيازات الخديو بالتدخل فى شئون مصر الداخلية، مما أدى إلى سوء العلاقة بينه وبين الخديو(١٤٥)، كما تعرضت الحركة الوطنية على عهده إلى الاضطهاد من جانب سلطات الاحتلال(١٤٦)، هذا فى الوقت الذى ساءت فيه العلاقة بين الخديو والحركة الوطنية على أثر اتهام محمد فريد رئيس الحزب الوطنى، الخديو بإقامة خلافة عربية، الأمر الذى أدى إلى فتور العلاقة بين الخديو وتركيا.

وقد دفع ذلك الوضع إلى معارضة الأمير حسين كامل فى تجديد انتخاب عضوية محمد فريد بالجمعية الخيرية الإسلامية، التى كانت تحت رئاسته، حيث كانت مدة انتخاب محمد فريد قد انتهت فى أواخر عام ١٩١١، بمضى السنوات الخمس المحددة لمدة العضوية، وعندما عرض بعض الأعضاء تجديد انتخابه عارض الأمير حسين فى ذلك، بدعوى أنه رئيس حزب سياسى اشتهر بالعداء للخديو والحكومة وفى نهاية الأمر، تم انتخابه تحت ضغط أعضاء الجمعية على الأمير حسين كامل.

وعندما هاجر محمد فريد إلى تركيا فى ٢٦ مارس ١٩١٢ على أثر اضطهاد سلطات الاحتلال له ولم يتيسر له دفع ما كان متأخرًا عليه لصندوق الجمعية، أتاح ذلك للأمير الفرصة فى إخراج محمد فريد من عضوية الجمعية حيث قام بشطب اسمه من سجلاتها فى أواخر عام ١٩١٢(١٤٧).

وقد كان ذلك آخر جهود الأمراء خلال تلك الفترة التى ساهمت فى تدعيم سلطة القصر.

موقف أمراء الأسرة المالكة من الحركة الوطنية منذ إعلان الحرب العالمية الأولى وحتى إعلان الحماية على مصر ١٩١٤:

اندلعت أحداث الحرب العالمية الأولى فى أواخر شهر يولية ١٩١٤ بين ألمانيا والنمسا والمجر من جانب، وفرنسا وروسيا فى الجانب الآخر، وتطلعت آمال تركيا على أثر إعلان هذه الحرب إلى استرداد مصر كولاية تابعة للدولة العثمانية، عن طريق التفكير فى الانضمام إلى ألمانيا لتحقيق هذه الآمال(١٤٨).

ولما كانت مصر قبل بدء الحرب دولة مستقلة تحت سيادة تركيا الرسمية طبقا لمعاهدة لندن عام ١٨٤٠ ـ وقد تراخت هذه السيادة فى ظل وجود الاحتلال حتى أصبحت سيادة اسمية[١٤٩] ـ لذا أعلنت إنجلترا حياد مصر فى بداية الحرب حتى دخلتها ضد ألمانيا فى ٤ أغسطس ١٩١٤[١٥٠] فتغير موقف مصر تبعا لسياسة إنجلترا، وأخذت الحكومة المصرية، بتأثير وجود الاحتلال، تقف من الدول المتحاربة موقف المستعمرات البريطانية: فخولت إنجلترا حق التمتع بحقوق الحرب فى كافة الموانئ المصرية وفى جميع جهات البلاد[١٥١].

جاء ذلك فى القرار الذى أصدره مجلس النظار فى ٥ أغسطس ١٩١٤، بشأن الدفاع عن القطر المصرى جاء فيه: «بما أنه قضى لسوء الحظ بإعلان الحرب بين بريطانيا وألمانيا ونظرًا لأن وجود جيش الاحتلال فى القطر المصرى يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية، وبما أنه من الضرورى نظرًا لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم عن القطر المصرى، فإنه قد تقرر منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها المقيمين فيها، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر ألمانى وحظر التصدير إلى ألمانيا».

وقد نفذ هذا القرار منذ ٧ أغسطس ١٩١٤[١٥٢].

وفى نفس الوقت، تعهدت إنجلترا لدى حكومة تركيا بعدم إحداث أى تغييرات فى وضع مصر السياسى، طالما بقيت تركيا على الحياد. جاء ذلك فى الرسالة التى بعث بها السير إدوارد جراى، وزير الخارجية البريطانية، إلى سفير إنجلترا فى تركيا فى أغسطس ١٩١٤؛ وبذلك استطاعت بريطانيا تأمين وضعها فى مصر[١٥٣].

على أثر ذلك أقرت الحكومة المصرية الإجراءات التى اتخذتها سلطات الاحتلال منذ ٧ أغسطس، كما ساندتها الصحف المصرية[١٥٤].

وقد كان من نتيجة اشتداد قبضة الاحتلال ـ على أثر دخول إنجلترا الحرب، وتأييد الرأى العام المصرى للإجراءات التى اتخذتها بريطانيا فى مصر ـ أن قام

الأمـراء تحت تأثيـر هذه الأوضـاع بالـعمل على إرضـاء سلطات الاحـتـلال، وذلك على أثر ما أعلنته الوكالة البـريطانية فى مصـر خلال شهـر سبـتمبـر ١٩١٤، عن فتح باب التبرع لصالح جمعية الصليب الأحمـر أو صندوق الإعـانة، الذى تشكل تحت رعـاية أمـيـر ويلز لإعـانة جـرحى الحـرب من الإنجليـز، على أن تودع هذه التبرعات فى البنك الأهلى المصرى[١٥٥].

ولذا قررت جمعية الهلال الأحمر برئاسة الأمير محمد على التبرع بمبلغ ألف جنيه لصالح جمعية الصليب الأحمر البريطانى، على أن يدفع هذا المبلغ من أموال الجمعية المودعة فى البنك الألمانى، كما أرسلت الجمعية برقية فى ٣٠ سبتمبر إلى اللورد كتشنر (ناظر الحربية البريطانية آنذاك) تضمنت هذا القرار[١٥٦].

وفى نفس الوقت تشكلت لجنة أهلية مصرية برئاسة أحد الأعيان، وقررت فتح باب التبرع من المصريين، لصالح صندوق الإعانة البريطانى من جميع جهات مصر[١٥٧].

وفى أكتوبر، من نفس العام، أرسل اللورد كتشنر، برقية إلى الأمير محمد على، أعرب فيها عن شكره لتبرعه[١٥٨]، كما أرسلت جمعية الصليب الأحمر البريطانى برقية إلى جمعية الهلال الأحمر المصرى فى نفس الشهر، أعربت فيها عن شكرها على تبرعها وذكرت «أنها سوف تقدر هذه المساعدة تقديرًا كبيرًا»[١٥٩].

وعندما ترددت الأخبار عن احتمال دخول تركيا الحرب، استمرت بريطانيا فى العمل على تدعيم مركزها فى مصر حيث رفضت طلب حسين رشدى رئيس الوزراء، برجوع الخديو عباس، الذى كان يقوم فى ذلك الوقت بزيارة إلى تركيا، كما حاولت منعه من العودة إلى مصر حيث رأى شتهام (القائم بأعمال المعتمد البريطانى آنذاك) أن فى عدم وجوده تستطيع سلطات الاحتلال إحكام سيطرتها على الوزراء المصريين، لذلك طلب من جراى وزير الخارجية البريطانية أن ينصح الخديو عباس بالاتجاه إلى أى بلد محايد وترك الآستانة[١٦٠].

وتحقيقا لهذا الهدف، بعث السفير البريطانى برقية إلى الخديو عباس فى تركيا، ذكر فيها أن حكومة جلالة الملك لا تنظر بعين الرضا لوجوده فى تركيا، ومن ثم فهى تقترح عليه مغادرتها والاتجاه إلى إيطاليا للإقامة فيها مدة الحرب، وقد رفض الخديو هذا الطلب، هذا فى الوقت الذى منعته الحكومة التركية من مغادرة الآستانة(١٦١).

وقد عَزا الأمير محمد على أسباب منع تركيا لمغادرة الخديو إلى شكوكها التى حامت حوله، بسبب ارتباطه بمشروع الخلافة العربية. وقد أدلى الأمير بهذا الرأى أثناء مقابلته بالمستر شتهام(١٦٢).

كما استمرت السلطات البريطانية فى اتخاذ عدة إجراءات؛ لتأمين وضعها الداخلى فى مصر منذ شهر أكتوبر وحتى شهر نوفمبر، كان آخرها إعلان الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر، وفرض الرقابة على الصحف فى نفس اليوم(١٦٣) إلى أن أعلنت تركيا دخولها الحرب بجانب ألمانيا ضد إنجلترا فى ٥ نوفمبر(١٦٤). على أثر ذلك أعلن الجنرال مكسويل القائد العام لجيش إنجلترا فى مصر فى بيانه إلى الشعب المصرى فى ٦ نوفمبر قيام الحرب بين إنجلترا وتركيا منذ ٥ نوفمبر، كما ذكر أن إنجلترا تحارب لغرضين وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى ميدان القتال، واستمرار هذا القطر فى التمتع بالسلم والرخاء اللذين تمتع بهما مدة ثلاثين سنة: كما ذكر أنه بالنظر لما كان للدولة العثمانية من مكانة بين مسلمى مصر، فقد أخذت إنجلترا على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من المصريين أية مساعدة؛ ولكنها فى مقابل ذلك تنتظر منهم أن يمتنعوا عن أى عمل، من شأنه عرقلة الحركات العسكرية أو أداء أية مساعدة للأعداء(١٦٥).

وإزاء هذا الموقف، لم يستطع المصريون الاحتجاج على هذا القرار(١٦٦)، كما كان من نتيجة اضطراب الأحوال فى مصر أن قرر أمراء الأسرة الحاكمة اختيار السفر إلى أوروبا للإقامة فيها حتى انتهاء الحرب، فسافر كل من الأمراء محمد على، وعزيز حسن، وكمال الدين حسين إلى إيطاليا فى ٨ نوفمبر ١٩١٤(١٦٧). كما استطاعت سلطات الاحتلال منع الأمير عمر طوسون من النزول من فرنسا

حيث كان يقوم بزيارتها فى ذلك الوقت، وذلك عندما حامت شكوك إنجلترا حول الأمير فاتهموه بالتآمر ضدهم(١٦٨).

الأمير حسين كامل وتوليه عرش مصر

تطلعت إنجلترا إلى عزل الخديو عباس وتعيين الأمير حسين كامل عرش مصر، عندما بدأت تعد لإنهاء السيادة العثمانية على مصر قبل دخول تركيا الحرب، بوضع مصر تحت الحماية البريطانية(١٦٩)؛ حتى تؤمن مركزها فيها إذا خاضت تركيا الحرب. وقد ساند هذا الرأى اللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر، والذى عين وزيرًا للحربية فى إنجلترا منذ ٥ أغسطس ١٩١٤. وقد كان شديد الكراهية للخديو عباس؛ لذا فقد انضم بثقله السياسى والعسكرى مع الذين كانوا يطالبون بعزل الخديو، ومن ثم فقد قررت بريطانيا ذلك سرًا وتعددت البرقيات بين السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا وبين المعتمد البريطانى بالنيابة المستر ملن شتهام لتحقيق هذا الهدف(١٧٠).

ففى البرقية التى أرسلها السير إدوارد جراى إلى شتهام فى ٢٧ سبتمبر، أعرب عن وجهة نظر حكومته بإنهاء السيادة العثمانية على مصر، وإعلان الحماية فى حالة هجوم تركيا عليها، على أن يتم تعيين الأمير حسين كامل فى منصب الخديوية، خلفًا للخديو عباس وذلك بعد موافقته على هذا التعيين، على أن يعلن هذا التعيين رسميًا بعد إعلان الحماية(١٧١).

وقد وقع اختيار بريطانيا على الأمير حسين كامل لما كان يتمتع به من شعبية لدى المصريين نتيجة اهتمامه بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية(١٧٢).

وعندما عرض المستر شتهام على الأمير حسين كامل عرش الخديوية، رأى الأمير ضرورة أن يكون هناك ضمان ضد أعمال الثورة التى قد تنتج فى البلاد إذا ما أعلنت الحماية(١٧٣)، لذلك ذكر أن إعلان الحرب ضد الخليفة سوف يزيد من الشعور الودى من جانب المصريين تجاه تركيا، ومن ثم فإنه لا يستطيع قبول منصب الخديوية إلا إذا اقترن بوعد من إنجلترا بمنح مصر استقلالا ذاتيا، كتعويض للمصريين مقابل انفصالها عن تركيا(١٧٤).

وقد أكد حسين رشدى رئيس الوزراء على تحقيق رغبة الأمير فى حصول مصر على الحكم الذاتى، عندما كرر نفس المطلب - منح مصر الحكم الذاتى - أثناء مقابلته مع المستر شتهام[١٧٥].

على أثر ذلك، أرسل شتهام برقية إلى جراى، أعرب فيها عن ضرورة الاستجابة لطلب الأمير ورئيس الوزراء بمنح مصر الحكم الذاتى، ذكر فيها أن تغير وضع مصر بعد دخول تركيا الحرب سوف يصحبه استقالة الوزارة؛ مما يؤدى إلى صعوبة إيجاد وزراء آخرين ومن ثم فلابد من منح مصر الاستقلال الذاتى فى مقابل إعلان الحماية[١٧٦].

وعندما قابل رشدى شتهام فى ٣ نوفمبر وهدده بالاستقالة من منصبه إذا أعلنت الحماية، دون منح مصر الاستقلال الذاتى[١٧٧].

على أثر ذلك أرسل شتهام برقية إلى جراى عبر فيها عن أسباب رفض حسين رشدى والأمير حسين كامل قبول الحماية، جاء فيها أن تمسك حسين كامل وحسين رشدى بمطلبهما بمنح مصر الحكم الذاتى، ضرورى للقضاء على المعارضة التى يمكن أن تنجم من جانب الحركة الوطنية فى حالة هزيمة تركيا وإعلان الحماية؛ لذلك فإن منح مصر الحكم يعتبر تعويضًا لها مقابل انفصالها عن تركيا[١٧٨] كذلك لاعتقادهما أن الخديو عباس قد أرسل بعض المبعوثين لاغتيالهم[١٧٩]، كما كان على كل من حسين رشدى وحسين كامل أن يؤمنا موقفهما فى حالة هزيمة بريطانيا. ولا شك فى أن هذا الموقف كان سيصبح عسيرًا للغاية لو تحقق ذلك[١٨٠].

ولما كانت السلطات البريطانية على غير استعداد للاستجابة لمنح مصر الاستقلال الذاتى، وذلك فى الوقت الذى كان فيه دخول تركيا قد أصبح أمرًا مؤكدًا، كما كان متوقعًا أن ينجم عن فرض الحماية بدون هذا الشرط عمل من أعمال الثورة فى مصر وأن تنشب أزمة لرفض الأمير حسين الخديوية، لذلك اقترح شتهام على الحكومة البريطانية فى أول نوفمبر إرجاء إعلان الحماية، مؤقتًا؛ حتى يتحسن الموقف على أن تفرض الأحكام العرفية كإجراء احتياطى ضد أعمال العنف التى قد تنشب[١٨١].

وبالفعل، صدر إعلان الأحكام العرفية فى مصر فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ (١٨٢). وعلى أثر إعلان الحرب بين إنجلترا وتركيا فى ٥ نوفمبر(١٨٣)، استقر رأى الساسة البريطانيين على ضم مصر نهائيا إلى الإمبراطورية البريطانية؛ حتى تستطيع إحكام سيطرتها عليها؛ «وحتى يمكن التخلص من الصعوبات الخاصة بمسألة تولى الخديو منصبه»(١٨٥).

غير أن بريطانيا قد تراجعت عن هذا القرار، عندما رأى رجال الوكالة البريطانية فى مصر أن اقتراح الضم سوف يعرض موقف مصر الداخلى للخطر، حيث ذكروا فى ردهم على هذا الاقتراح أن قرار الضم سوف يترتب عليه استقالة الوزراء المصريين(١٨٦).

هذا فى الوقت الذى كان لابد فيه من تأمين الموقف الداخلى فى مصر استعدادًا لإعلان الحماية. ومن ثم فقد رأت حكومة جلالة الملك فى بريطانيا أن إعلان الحماية سوف يكون مناسبا أكثر من الضم لسلامة الموقف الداخلى فى مصر(١٨٧).

هذا فى الوقت الذى اقتنع فيه الأمير حسين كامل بقبول العرش أمام إلحاح أمراء الأسرة عليه بذلك؛ حرصًا على بقاء عائلة محمد على فى الحكم، بعد أن أعلنت إنجلترا اقتراحها بضم مصر إلى مستعمراتها(١٨٨).

كما لعب رونالد ستورز السكرتير الشرقى دورًا كبيرًا فى إقناع الأمير بقبول العرش، حيث أكد له أن السلطان يكون فى وضع أحسن للمساومة، أكثر من وضع المطالب بالعرش، وأن الخارجية سوف تمنحه قدرًا كبيرًا من الثقة ويدًا طليقة فى المستقبل(١٨٩).

وقد استطاعت بريطانيا أن تحدد سلطات الأمير حسين فى عرش مصر، وذلك أثناء المفاوضات التى دارت فى دار المعتمد البريطانى مع الأمير لوضع الصيغة النهائية لمواصفات الجالس على العرش(١٩٠). هذا فى الوقت الذى لم تقبل فيه بريطانيا من شروط الأمير سوى(١٩١) استمرار لقب السلطان بصورة وراثية فى أسرة محمد على، على أن يتلوه أمر بنظام وراثة العرش(١٩٢)، ثم تقرر

أن يعلن فى نص الحماية «أن تكون بيد أمير من أمراء الأسرة» وأن تكون لمصر جنسية قائمة بذاتها وعلم خاص بها[١٩٣].

وبالفعل صدر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ قرار بإعلان الحماية على مصر، جاء فيه: «إنه بالنظر إلى حالة الحرب التى جاءت نتيجة لأعمال تركيا؛ فقد وضعت مصر تحت حماية جلالة الملك، وأصبحت مصر، من الآن فصاعدًا، من البلاد المشمولة بالحماية وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر. وأن حكومة جلالة الملك، من الآن فصاعدًا سوف تتخذ كل الإجراءات اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها[١٩٤].

وفى اليوم التالى ١٩ ديسمبر، أصدرت قرارًا آخر بخلع الخديو عباس وتولية حسين كامل حكم مصر، جاء فيه: «نظرًا لإقدام عباس حلمى خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك، فقد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية، وقد عرض هذا المنصب مع لقب سلطان على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على فقبله»[١٩٥].

موقف أمراء الأسرة المالكة من الحماية البريطانية (١٩١٤ - ١٩١٧):

كان من أثر إعلان الحماية على مصر وفرض الأحكام العسكرية عليها أن تزايد النفوذ البريطانى، والذى امتد أثره إلى القصر ذاته ممثلا فى خلع عباس وتعيين حسين سلطانا على مصر، مما أتاح لإنجلترا الانفراد بالسلطة على العرش، وجرى تعيين حكام مصر وعزلهم بموجب تبليغيات بريطانية[١٨٦]، ومن ثم فقد أصبح الوجود البريطانى ممثلا لكل السلطات والحاكم الحقيقى والشرعى للبلاد، كما أسهمت الحماية فى ضرب السلطة القانونية، التى ظلت تمارسها الدولة العثمانية طوال فترة الاحتلال الأمر الذى ساعد فى تدعيم مركز بريطانيا فى مصر[١٩٧]، كما نتج عن ذلك أن دار القصر - فى فترة الحماية - فى فلك السياسة البريطانية ومن ثم، دخل فى دائرة التبعية لدار المعتمد البريطانى[١٩٨].

انعكست آثار هذا الوضع على الموقف العام فى مصر، حيث لم يعترض رجال الحكم المصرى على الحماية؛ لأنها أقل شرًا من إدماج مصر فى الإمبراطورية

البريطانية، وهو الإجراء الذى ناقشته وزارة الخارجية البريطانية بجدية، ثم تراجعت عنه ومن ثم فقد رأوا أنه من الحكمة أن يستمروا فى مناصبهم، فى انتظار نتائج الحرب؛ لإثبات ولاء المصريين لبريطانيا وحلفائها وعدم عرقلته فى سبيل النصر للحلفاء، آملين أن يقترن هذا بزوال الحماية على مصر وإعلان استقلالها.

أما الشعب المصرى، فقد قابلت مجموعات صغيرة منه بالسخط والألم إعلان الحماية البريطانية وتنصيب حسين كامل سلطانًا على مصر؛ لأنه أكد إهدار بريطانيا استقلال مصر. غير أن فرصة معارضة هذا القرار جماهيريا فى وضوح وعلانية، كانت ضعيفة بسبب الأحكام العسكرية ومنع التجمهر وتوجيه الصحافة، واضطهاد رجال الحركة الوطنية وبخاصة أعضاء الحزب الوطنى من جانب سلطات الحماية[١٩٩].

وإزاء هذا الوضع آثر عدد كبير من الأمراء الذين هاجروا فى بداية الحرب إلى دول أوروبا، البقاء هناك خوفا من بطش سلطات الحماية حتى تنتهى الحرب ويتحسن الموقف[٢٠٠]، ولم يستطع العودة منهم سوى الأميرين كمال الدين حسين وعمر طوسون، حيث قام السلطان حسين كامل ببذل مساعيه لدى سلطات الحماية بشأن عودتهم إلى مصر[٢٠١].

وقد كان من نتيجة اشتداد قبضة الحماية أن قام الأمير يوسف كمال الذى كان موجودًا بمصر آنذاك) بالعمل على إرضاء سلطات الحماية، حيث تبرع من خلال جمعية الهلال الأحمر، (التى كانت تحت رئاسته فى تلك الفترة) بمبلغ مائة جنيه للجنة إعانة أسرى الحرب، التى كانت مشكلة تحت رئاسة الجنرال مكسويل ورعاية السلطان حسين كامل[٢٠٢]. كما توالت تبرعات الجمعية حتى قدم الأمير استقالته من رئاستها فى مارس ١٩١٦[٢٠٣].

وعندما قام الأمير عمر طوسون بمحاولة لمناوأة سلطات الحماية، فدعا إلى عقد اجتماع برئاسته فى سبتمبر من نفس العام بهدف تقديم احتجاج لدى الحكومة بشأن إيقاف انعقاد الجمعية التشريعية، ومطالبتها بالسعى لإلغاء هذا القرار، استطاع السلطان حسين منعه إرضاءً لسلطات الحماية [٢٠٤].

وعلى أثر تزايد النفوذ البريطانى وتقلص سلطة القصر على امتداد تلك الفترة، وافق الأمير كمال الدين حسين تحت ضغط سلطات الحماية على ترأس لجان الاكتتاب التى تشكلت فى ٢٦ أكتوبر ١٩١٦؛ بهدف إنشاء أثر خيرى مثل إنشاء مستشفى أو ملجأ للنساء أو غير ذلك من الأمور الخيرية تمجيدًا لاسم كتشنر وتخليدًا لذكراه. ومن ثم قام الأمير من خلال هذه اللجنة بالعمل على توجيه الدعوة للاكتتاب من أجل تحقيق هذا الهدف[٢٠٥].

توالت أحداث تلك الفترة عندما مرض السلطان حسين فى نفس السنة، حيث أثار مرضه مشكلة حول وراثة العرش لدى بريطانيا فى اختيار خليفة للسلطان، يستمر على نفس سياسته، خاصة بعد اعتذار كمال الدين عن قبوله وراثة عرش أبيه[٢٠٦]، وأعرب السلطان حسين لدى بريطانيا عن رغبته فى التمسك بتعيين ابنه كمال الدين على عرش مصر، الأمر الذى أدى إلى رفض بريطانيا لطلب السلطان، حيث اتجهت إلى اختيار شخص يتسم بالولاء للسلطات البريطانية؛ حتى تضمن السيطرة عليه. ومن ثم، وقع اختيارها على الأمير أحمد فؤاد[٢٠٧] الذى كان بالعاصمة منذ أيام مرض السلطان حسين ورفض ابنه للعرش[٢٠٨]، فاستحسن الإنجليز ذلك وبدأت الحكومة فى تسوية ديونه تمهيدًا لاعتلائه العرش، وقد أثار ذلك سخط العارفين بأخلاق هذا الأمير وبعده عن الوطنية[٢٠٩].

كذلك لم يكن السلطان حسين راضيًا عن فؤاد كوريث للعرش، هذا فى الوقت الذى كان فيه الوزراء غير ميالين إليه أو راغبين فيه؛ نظرًا لضعف شخصيته. كما أنه لم يكن محبوبا من أحد ولا يوثق فيه[٢١٠]، يؤكد ذلك ما ذكره سعد فى مذكراته «فهمت من رشدى أن السلطان لا يود أن يزوره الأمير فؤاد، وفهمت من عدلى أنه لا يود أن يشتغل مع رشدى إذا كان يسلك مع فؤاد مسلكه مع السلطات؛ لأن البرنس فؤاد له ميول لا تتفق مع مصلحة البلاد»[٢١١].

ومن ثم، قام السلطان ببذل مساعيه لدى بريطانيا لتحقيق رغبته فى تولية ابنه الأمير كمال الدين عرش مصر بدلا من الأمير فؤاد، عن طريق رشدى باشا الذى أجرى مباحثات مع ونجنت حول أخذ رأى حكومته فى مشروع الوراثة الذى

وضع بأمر السلطان وكان مؤداه: أن تكون السلطنة لأكبر أنجال السلطان، فإن لم يكن فللأمير فؤاد، فإن لم يكن فللأمير يوسف كمال، فإن لم يكن فللأمير عمر طوسون، فإن لم يكن فللأرشد من ذرية عباس(٢١٢).

وجاء رد الحكومة البريطانية برفض السلطان، حيث أرجعت أسباب رفضها للأمير كمال الدين إلى ميوله التركية، حيث كان متزوجًا من ابنه الخديو السابق عباس (٢١٣)، كذلك ميله إلى العزلة وحرية الرأى وآرائه الوطنية(٢١٤) لذا أعربت بريطانيا عن تأييدها لتعيين الأمير فؤاد للأسباب الآتية:

١ - بعده عن السياسة طوال فترة حياته، وعدم قيامه بمعارضة الاحتلال أو مناصرة الحركة الوطنية، بسبب وجوده لفترات طويلة بإيطاليا ومن ثم، فلم يحظ بشعبية بين المصريين أو نفوذ عليهم مما يكون من السهل التأثير عليه(٢١٥).

وعندما علم ونجنت برغبة حكومته فى تعيين الأمير فؤاد، أصرَّ على ضرورة كتابة تنازل رسمى من الأمير كمال الدين عن عرش مصر(٢١٦).

وبالفعل، نشرت الصحف فى ٨ أكتوبر ١٩١٧ قبل وفاة السلطان بيوم إفادة صادرة عن الأمير كمال الدين إلى عظمة والده، بتنازله عن جميع حقوقه فى وراثة السلطنة المصرية، وبأنه مقتنع أنه يخدم بلاده فى حالته الحاضرة أكثر مما يمكن أن يخدمها فى حالة أخرى(٢١٧) جاء فيها: «يا صاحب العظمة السلطانية ذكرتمونى عظمتكم بما أنفقتم عليه مع الحكومة البريطانية الحامية وقت ارتقاء عظمتكم عرش السلطنة المصرية، من تأجيل وضع نظام وراثة العرش السلطانى إلى ما بعد بحثه، وقد تفضلتم عظمتكم لى عن رغبتكم فى أن تكون وراثة عرش السلطنة المصرية منحصرة فى الأكبر من الأبناء، ثم بعده لأكبر أبنائه وهكذا على الترتيب. وإنى لأذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما فى هذه الرغبة من التشريف لى، على أنى مع إخلاصى التام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل، مقتنع كل الاقتناع بأن بقائى على حالتى الآن يمكننى من خدمة بلادى بأكثر مما يمكن أن أخدمها به فى حالة أخرى؛ لذلك أرجو من حسن تعطفكم أن تأذنوا لى أن أتنازل عن كل حق أو صفة، أو دعوى، كان من الممكن لى أن أتمسك بها فى

إرث عرش السلطنة المصرية بصفتى ابنكم الوحيد، وإنى بهذه الصفة أقر الآن بتنازلى عن جميع ذلك وأنى مازلت لعظمتكم السلطانية النجل المخلص والعبد الكثير الاحترام(٢١٨).

وفى ١٠ أكتوبر ١٩١٧ نشرت الصحف المصرية خبر إسناد إنجلترا عرش مصر إلى الأمير أحمد فؤاد وقد أعربت حكومة صاحب الجلالة فى بدايته عن أسفها لوفاة السلطان حسين كامل، وأبلغته تبوئه العرش على أن يكون لورثته من بعده حسب النظام الوراثى الذى سيوضع فيما بعد بالاتفاق بينها وبين عظمته وأكدت على أنها فى استطاعتها أن تعتمد فى العمل عليه وعلى تلك الصداقة التى كانت شعارًا لحكم السلطان حسين كامل وعادت ثمراتها على البلاد بازدياد الرفاهية والتقدم ذلك الأمر الذى له من المكانة فى نفس الحكومة البريطانية ما لا يقل عن منزلته لدى عظمته(٢١٩)، وكان هذا التعيين تأكيدًا لنفوذ بريطانيا فى مصر.

أمراء الأسرة المالكة والحركة الوطنية من عام ١٩١٨ - ١٩٢٨:

لعب أمراء الأسرة المالكة دورا بارزا فى أحداث الحركة الوطنية خلال تلك الفترة التى شهدت ارتفاع المد الوطنى، حينما أبدى الوطنيون اهتماما بالغا بحل المسألة المصرية. وقد بلغ مداه على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وإعلان ولسن رئيس الولايات المتحدة مبادئه، فى ٨ يناير ١٩١٨، التى نصت على حق الشعوب فى تقرير مصيرها(٢٢٠).

وقد تركت مبادئه فى مصر وغيرها من دول العالم أثرًا كبيرًا، إلى حد أن أشيع أن الوطنيين فى مصر يرغبون فى إحاطة ولسن بمطالبهم القومية(٢٢١). ثم ساد الاعتقاد بعد ذلك بأن البلاد سوف تحقق استقلالها عقب التصريح الذى أذاعته الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بشأن البلاد المحررة فى ٧ نوفمبر ١٩١٨(٢٢٢) والذى نص على رغبتهما فى تحرير الشعوب التى كانت واقعة تحت نير الحكم التركى، وتشجيعها على إنشاء حكومات وطنية فى سوريا والعراق وغيرهما، لتستمد سلطاتها من إرادة مواطنيها واختيارهم المطلق(٢٢٣).

ومن ثم، بدأ رجال السياسة والفكر فى الاستعداد للمطالبة بالاستقلال منذ ظهرت بشائر السلام فى الأفق. وكانت ثمرة هذا البحث والاستعداد تأليف «الوفد المصرى»[٢٢٤] الذى كان للأمير عمر طوسون دور بارز فى تشكيله، حينما حاول من خلاله تزعم الحركة الوطنية لترسيخ وجوده على الساحة السياسية ومناوءته للسلطات البريطانية خاصة بعد استيلائهم على أرض مطار سلاح الجو الملكى فى أبى قير التى كانت ملكا له، ويؤكد ذلك ما ذكره السفير البريطانى فى مصر السير مايلز لامبسون عام ١٩٢٧ عندما أدلى برأيه عن الأمير عمر طوسون فذكر «أنه قد تسبب عدم وفائنا بوعدنا له بإخلاء المطار بعد انتهاء الحرب فى دفعه إلى تأييد المتطرفين من الوطنيين[٢٢٥].

وقد اختلفت الروايات حول تأليف الوفد، حيث نسب الأمير عمر طوسون فى مذكراته فكرة تأليف الوفد إلى نفسه، فذكر فى هذا الصدد أن فكرة إرسال وفد للمطالبة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح المزمع عقده فى نهاية الحرب العالمية الأولى، قد خطرت بباله بعد ما صرح ولسن مبادئه الأربعة عشر فى يناير ١٩١٨، وأضاف: «ولما كانت مسألة مصر - مسألة دولية - وليس لدولة سواها أن تنفرد بالنظر فيها، ولما كان هذا الموضوع فى حاجة إلى الدراسة والتمحيص قبل اجتماع المؤتمر حتى لا يأتى يوم انعقاده إلا ونحن جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة، وحتى لا يضيع علينا الوقت سدى، فقد دفعنا ذلك إلى التكلم فى أول الأمر مع المرحوم محمد سعيد باشا فى شأنها، فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع سعد زغلول باشا لشخصيته البارزة فى الهيئة الاجتماعية وفى الجمعية التشريعية، فاستصوبنا هذا الرأى وصممنا عليه[٢٢٦] يؤكد بذلك الأمير بأنه أول من فكر فى تأليف الوفد.

وقد ذكر سعد فى روايته أثناء رده على الأمير عمر طوسون عندما فاتحه فى الأمر، أن فكرة تأليف الوفد قد «خطرت فى بعض الرءوس من قبل»[٢٢٧].

ومما لا شك فيه أن فكرة تأليف الوفد، لم تكن وليدة لحظة معينة أو ساعة محددة، إنما كانت حصيلة تراكم طويل لعديد من الأفكار التى جالت فى رءوس الكثيرين طوال فترة الحرب سواءً كانوا ساسة زعماء، حكاما أم محكومين[٢٢٨]

كان فى مقدمتهم السلطان فؤاد الذى انتهز نهاية الحرب العالمية الأولى وإعلان ولسن مبادئه الأربعة عشر، فأرسل برقية فى نوفمبر ١٩١٨ إلى الرئيس ولسن، يشيد فيها بالدور الفعال الذى لعبته الولايات المتحدة فى كسب الحرب، ويطلب فى ختامها أن تكون المطالب المصرية موضع عناية الرئيس الأمريكى وعطفه(٢٢٩).

كما تم الاتفاق بين حسين رشدى رئيس الوزراء آنذاك وزميله عدلى يكن على مخاطبة رجال الأمة؛ لحثهم على القيام بمطالبة الإنجليز بحقوق البلاد، وبالفعل، تعددت لقاءات حسين رشدى بأقطاب رجال السياسة المصرية ومنهم: سعد زغلول، وعبدالعزيز فهمى، وعلى شعراوى، وأحمد لطفى السيد، وأبدوا استعدادهم لتحقيق أمانى الأمة فى الاستقلال، وكانت الفكرة السائدة آنذاك هى الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الإنجليز.

كذلك قامت مباحثات فى هذا الشأن فى أواخر ديسمبر ١٩١٧ بين سعد باشا ومحمد محمود باشتراكهما مع بعض أساطين حزب الأمة: شعراوى باشا، وأحمد لطفى السيد بك، وعبدالعزيز فهمى بك.

ثم اجتمع محمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك مع سعد زغلول باشا بعزبته فى أواخر سبتمبر ١٩١٨ لبحث هذا الموضوع(٢٣٠).

وفى ١٩ أكتوبر ١٩١٨، فاتح الأمير عمر طوسون سعد زغلول فى هذا الموضوع أثناء حضورهما الحفل الذى أقامه رشدى باشا فى نفس اليوم بكازينو سان استيفانو احتفالا بعيد جلوس السلطان(٢٣١) فذكر الأمير لسعد قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح، وأنه يحسن بمصر أن تفكر فى إرسال وفد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر(٢٣٢).

فاستحسن سعد هذه الفكرة، ووعده بالتكلم فيها مع أصدقائه عند عودته إلى القاهرة على أن يخبره بالنتيجة(٢٣٣).

وعندما التقى الأمير بسعد فى الحفل الذى أقامه السير ونجنت المندوب السامى البريطانى يوم ٢٣ أكتوبر ١٩١٨، تكريما للسلطان فؤاد سأله الأمير عما

فعله، فأجابه بأنه تكلم مع أصدقائه فى المسألة المعهودة، وأنهم استحسنوها. ثم اعتذر سعد عن استكمال حديثه معه فى هذا الصدد؛ لأنه لم يكن عنده وقت لذلك، حيث كان مسافرًا فى اليوم التالى إلى القاهرة، ولما كان الأمير مسافرا على نفس القطار اتفق الاثنان على استكمال حديثهما أثناء السفر.

وعندما تقابلا بالقطار فى اليوم التالى، اتفق الاثنان على أن يذهب وفد إلى أوروبا؛ للمطالبة أمام المؤتمر بحقوق البلاد، وأن يعقد اجتماع من أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات والأعيان للمشاورة فى هذا الموضوع وإذا حدث أن حاولت السلطة دون تنفيذ ذلك فإنهم سيرسلون منشورًا إلى ممثلى الدول يخبرونهم فيه بذلك وبالمطالب التى يريدونها[٢٣٤].

ولما لمح سعد أثناء الحديث بأن تنفيذ هذا المشروع يستلزم نحو مائة ألف جنيه[٢٣٥] لم يسايره الأمير فى حديثه لاعتقاده أن هذه المسألة ليست من شأنهما، وإنما هى من شأن الاجتماع المزمع انعقاده، والذى سوف يقرر ما يلزم عمله ويحدد المبلغ اللازم لنفقات ما يقرره «ومن ثم، فإن التحدث فى النقود سابق لأوانه»[٢٣٦].

توالت اجتماعات سعد بعد ذلك مع زملائه، محاولاً الانفراد بالعمل دون الأمير عمر طوسون لأسباب عدة منها أن خطة التفاهم المباشر مع الإنجليز كانت لا تتفق مع نظرة الأمير إلى المسألة المصرية كمسألة دولية، ليس لدولة أن تنفرد بالنظر فيها. ومن ثم، فلم يكن من المتوقع أن تحظى بموافقته عليها هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن ما عرف من الجفاء بين الأمير عمر طوسون والإنجليز منذ أول الحرب، لم يكن من العوامل التى تشجع سعد ورفاقه على ضمه إلى صفوفهم بعد تقرير الاتصال المباشر مع إنجلترا، على أن هناك سببا مهمًا آخر وهو أن أصحاب سعد كانوا يريدونها. كما قالوا «حركة شعب لا إمارة، وحركة استقلال لا خلافة، وذلك لأن ميول الأمير عمر طوسون العثمانية كانت معروفة من خلال الدور الذى قام به فى حركة التبرعات التى تمت لصالح الدولة العثمانية أثناء حروبها[٢٣٧] ومن ثم، قرر سعد وزملاؤه تأليف وفد من سعد زغلول وعبدالعزيز فهمى وعلى شعراوى؛ لمقابلة المندوب السامى ريجنالد ونجنت

وإبلاغه اعتزامهم السفر لعرض قضية مصر فى مؤتمر الصلح. وقد حدد لهم ونجنت يوم ١٢ نوفمبر وعدًا بلقائهم(٢٣٨).

وعندما علم الأمير من محمد سعيد باشا بنبأ المقابلة، أثار ذلك غضبه لاقصائه عن الحركة فسارع بالحضور إلى القاهرة وفور وصوله اتصل تليفونيا بمحمد محمود للتأكد من صحة(٢٣٩) الخبر ثم اجتمع بسعد فى منزله وهناك تم الاتفاق على عقد اجتماع من أعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم فى قصر الأمير بشبرا فى ١٩ نوفمبر ١٩١٨، لبحث ما يلزم عمله فى هذه المسألة، على أن تترك مسألة رياسة الوفد وأعضائه لقرار هذا الاجتماع، وأن لا بأس من ذهاب سعد باشا وزميليه حسب اتفاقهم إلى دار الحماية، ومحادثاتهم المندوب السامى فى الموضوع بصفة عامة، جسا للنبض(٢٤٠) (حتى لا تخرج القضية المصرية من دوليتها). ومن ثم فقد أراد الأمير بذلك أن يسترد سيطرته على الموقف بتقييد سعد ورفاقه وإلزامهم بعرض نتيجة مساعيهم أمام اجتماع عام من أعضاء الجمعية التشريعية(٢٤١).

وعندما اتجه الأمير إلى الإسكندرية لمباشرة عمله فى توجيه الدعوة للاجتماع المزمع عقده(٢٤٢)، قام سعد ورفاقه أثناء ذلك باتخاذ إجراءين لإحباط أعمال الأمير(٢٤٣) تضمن الأول قرارهم بتأليف الوفد دون إشراك الأمير فيه أو أحد متشيعيه، حيث تألف من ستة أعضاء وكان برئاسة سعد(٢٤٤) ثم شرعوا فى كتابة توكيل ليتم عرضه على الشعب لتوقيعه؛ حتى تصبح لهم صفة الوكالة عند الأمة(٢٤٥).

وفى ١٣ نوفمبر انتهوا من صياغته، وتشكل الوفد فى نفس اليوم وكان على النحو التالى: سعد زغلول رئيسًا، وعلى شعراوى أمينا للصندوق وعضوية كل من: محمد محمود، وعبدالعزيز فهمى، وأحمد لطفى السيد، ومحمد على علوبة، وعبداللطيف المكباتى.

اتجه الوفد بعد ذلك للحصول على توقيع أعضاء الجمعية التشريعية فقط عليه، بعد أن تم طبع هذا التوكيل فى ١٤ نوفمبر(٢٤٦) أما الإجراء الثانى الذى

اتخذه الوفد، فكان القيام بإلغاء الاجتماع العام المزمع عقده، ليعرض عليه سعد وزملاؤه نتيجة مساعيهم مع المندوب السامى. ولتحقيق هذا الهدف، طلب سعد من رشدى باشا إبعاد الأمير؛ لأنهم يفضلون لو ظلت الهيئة التى تأخذ على عاتقها المطالبة بحقوق البلاد شعبية لا أثر فيها لذى جاه[٢٤٧].

كما أرسل سعد، عبدالعزيز فهمى إلى السلطان ليعمل على إبعاد الأمير من رئاسة الوفد - لا من رئاسة الاجتماع - للأسباب التى ذكرناها فيما قبل، فكان رد السلطان بأنه لا يسره أن يكون على رأس هذا الاجتماع أمير من العائلة؛ لأن ذلك يسىء إليه، على أثر ذلك انصرف عبدالعزيز، بعد أن أكد له العهود بأنهم يخدمون السلطان ومقاصده[٢٤٨].

وعندما أحس السلطان - كما جاء فى تقرير ونجنت فى ١٩١٨/١١/٢٤ - أن وجود الأمير فى حركة تشكيل الوفد قد تضعف من مركزه أمام الوجود البريطانى وتزيد من شعبية الأمير بين المصريين، بالإضافة إلى ميوله التركية، مما قد يؤدى إلى منافسته على عرش مصر[٢٤٩] قام بإبعاد الأمير من تشكيل الوفد عندما استدعى رشدى وكلفه بأن يسعى فى عدول الأمير عن رئاسة الاجتماع[٢٥٠].

وبينما كان الأمير منهمكا فى إرسال الدعوة للاجتماع، إذ فاجأه رشدى باشا بمخاطبته تليفونيا من القاهرة يبلغه قرار الحكومة بمنع هذا الاجتماع، وعندما حضر الأمير إلى القاهرة وأكد له الوزير قرار الحكومة على أثر ذلك عدل عن رئاسة الاجتماع، وسافر فى ١٦ نوفمبر إلى الإسكندرية[٢٥١]، وفى تلك الأثناء كان الوفد يسعى فى الحصول على توقيع أعضاء الجمعية التشريعية، غير أن قيام الوفد على هذا النحو وإذاعة خبر توكيله، قد أثار لغطًا عند بعض القطاعات المصرية خاصة فى دوائر الحزب الوطنى وبين الرجال المقربين إلى الأمير عمر طوسون من أمثال محمد سعيد وغيره، وألقوا فى روع الأمير أن الوفد هو الذى سعى فى إحباط الاجتماع الذى دعا إليه.

كما أذاعوا عنهم أن الأمير لا يريد التبرع للوفد بشىء من الأموال، وأنه لا يريد الاستقلال التام لبلاده، وأن الوفد ضد العائلة المالكة، وهو الذى فكر فى

هذا المشروع واقترحه دون الأمير؛ مما كدر خاطره وحرك فيه عاطفة الانتقام[٢٥٢] فاتجه إلى التحالف مع محمد سعيد لتشكيل وفد آخر ينافس به حزب سعد من أقطاب الحزب الوطنى للسفر إلى مؤتمر الصلح للمطالبة بتحقيق أمانى البلاد فى الاستقلال[٢٥٣] ولتحقيق هذا الهدف سافر الأمير إلى القاهرة، حيث تقابل مع محمد سعيد باشا وأمين يحيى باشا للمداولة فى الأمر.

ثم اجتمع بعدد كبير من الشخصيات البارزة ومن الأعيان وغيرهم بمنزل سعيد باشا فى القاهرة؛ للمداولة فيما يلزم عمله وكان منهم: إسماعيل صدقى باشا، وحسن صبرى بك، ومحمد عبدالخالق مدكور باشا، وعلى المنزلاوى بك، والأستاذ زكى على وآخرين من الحزب الوطنى. وتشاوروا فيما بينهم فى تأليف هيئة، تسعى لطلب الاستقلال[٢٥٤].

وعندما علم سعد وزملاؤه أن الأمير يسعى فى تأليف هيئة من أعضاء الحزب الوطنى، ورأوا أن إرسال وفدين يمثلان مصر إلى أوروبا، كفيل بإحباط خطط كل من الوفدين وقد يؤدى إلى فشل القضية المصرية، أدرك سعد خطورة الموقف، ومن ثم سارع إلى الأمير عمر طوسون لتسوية الموضوع[٢٥٥].

وكان الأمير حينذاك مجتمعًا مع محمد سعيد وإسماعيل صدقى وأمين يحيى، فقام سعد بتوضيح حقيقة الموقف للأمير حيث وضع المشروع بين يديه قائلا: «نحن مستعدون لسماع طلباتك وملحوظاتك فيه ونرجوا أن تبدى فيها ما تشاء للنظر فيه»؛ فوعده الأمير بالنظر فى ذلك بعد الاجتماع بإخواته والبحث معهم فيه[٢٥٦].

وعندما التقى سعد بالأمير للبحث فى كيفية ضم الوفدين، عرض عليه الأخير عدة شروط تم رفضها من جانب أنصار سعد؛ مما أدى إلى فشل الاتفاق بين الطرفين، وعندما وصلت الأمور إلى هذا الحد أرسل السلطان يطلب من الأمير الكف عن الاشتغال بالقضية المصرية، وأن يسافر إلى الإسكندرية فلم يسع الأمير إلا أن يصدع للأمر[٢٥٧].

وقد كان السلطان يعضد الفكرة التى ترمى إلى تأليف هيئة للمطالبة بحقوق مصر وأن يدع أمرها لجماعة من الشعب[٢٥٨].

ومن ثم فقد اتفقت آراء السلطان وسعد وزملائه على استبعاد الأمير من تشكيل الوفد بانتهاء دور الأمير فقد خلا الميدان لسعد ورشدى وعدلى، وتم الاتفاق بينهم على تكوين وفدين أحدهما شعبى يمثله سعد ورفاقه، والآخر رسمى من رشدى وعدلى للسفر إلى إنجلترا والدخول فى مفاوضات مع حكومتها؛ لإيجاد حل للقضية المصرية[٢٥٩].

ثم سعى سعد بعد ذلك إلى ضم بعض الشخصيات من أعضاء الحزب الوطنى، الذين كانوا فى حزب الأمير إلى وفده؛ وذلك توحيدًا للجهود وحتى يشكل الوفد من جميع الأحزاب[٢٦٠]، فتألف من سبعة عشر عضوا[٢٦١].

وفى الوقت الذى أعرب فيه أعضاء الوفد عن استعدادهم للسفر، أعلنت بريطانيا رفضها لهذه الحركة ومن ثم، ألقت سلطات الاحتلال القبض على رئيس الوفد وثلاثة من أعضائه وهم: إسماعيل صدقى، ومحمد محمود، وحمد الباسل، حيث تم نفيهم إلى مالطة فى ٩ مارس ١٩١٩، مما كان إيذانًا باندلاع ثورة ١٩١٩ التى أسفرت نتائجها عن السماح للمصريين بالسفر إلى الخارج والإفراج عن المنفيين الأربعة، واتجه الوفد [٢٦٢] قاصدًا باريس فى ١١ إبريل ١٩١٩.

وعندما فتح باب التبرع فى مصر لتعزيز جهود الوفد وتبارى أبناء الشعب فى تقديم التبرعات[٢٦٣] كان أمراء الأسرة فى مقدمة من شاركوا فيها، حيث تبرع الأمير عمر طوسون بمبلغ ١٢ ألف جنيه لنفقة الوفد فى باريس[٢٦٤] كما تبرع الأمير يوسف كمال[٢٦٤] بمبلغ ألف جنيه[٢٦٥].

وعلى أثر سفر الوفد، قام الأمير عمر طوسون بمحاولة لعرقلة أعماله، عن طريق التحالف مع الحزب الوطنى. إذ شكل أحد أعضائه عبداللطيف الصوفانى بك ووكيل الحزب وفدًا آخر بإيعاز من الأمير؛ ليقوم بالسفر إلى باريس لمراقبة أعمال الوفد هناك وذلك خيفة تورطه فى قبول شىء يخالف مصلحة البلاد. وكان من أحمد لطفى بك، د/ إسماعيل صدقى بك/ ومحمد حافظ بك، ومحمد كمال أبوجازيه بك - عضو الجمعية التشريعية آنذاك. وقد ترأسه عبداللطيف الصوفانى. وقد وضع الأمير تحت تصرفه مبلغ عشرة آلاف من الجنيهات.

ولما كان وجود وفدين من بلد واحد يمثلون مصر أمام مؤتمر السلام، قد يؤدى إلى انقسام فى صفوف الأمة لذلك قام الوفد بالتصدى لهذه المحاولة عن طريق عبدالرحمن فهمى (الذى كان يشغل منصب سكرتير لجنة الوفد المركزية فى ذلك الوقت)، والتى تشكلت بعد سفر الوفد فى جميع أنحاء القاهرة وبعض جهات الأقاليم[٢٦٦]، وكان لها نشاط علنى وسرى، وكان النشاط السرى يديره عبدالرحمن فهمى بهدف مقاومة نشاط العناصر المعادية للوفد، مثل الحزب الوطنى وحزب الأمراء الذى تزعمه الأمير عمر طوسون[٢٦٧].

ومن ثم قام عبدالرحمن فهمى بإرسال بعض الأشخاص لإقناع رجال الحزب الوطنى بسوء المصير إذا نفذوا فكرتهم فلما لم يمتثلوا لذلك، أرسل لهم آخرين كانوا متشبعين بنفس فكرته. وقد أفلحوا فى مسعاهم فى هذه المرة؛ لأنه «كان مشرئبا بروح التهديد والوعيد، كما ذكر. ولما رأت تلك الذات الكبيرة «يقصد الأمير عمر طوسون» أن من العسير عليها إرسال وفد من هنا، اتجه إلى فكرة أخرى وهى اختيار اثنين من أعضاء الحزب الوطنى المقيمين بالإسكندرية للسفر إلى أوروبا؛ ليقوموا هناك بالسعى فى ضم من يمكن ضمه من أعضاء الحزب الوطنى المقيمين بالخارج لتشكيل وفد منهم، وعلى أثر ذلك أرسل عبدالرحمن فهمى وفدًا من السيدات المشتغلات بالحركة الوطنية إلى الإسكندرية، بعد أن زودهم بما يجب عمله لإبطال هذه الفكرة وقد أفلحن فى هذه المهمة[٢٦٨].

الأمراء ولجنة ملنر عام ١٩١٩:

بلغ نشاط أمراء الأسرة فى الحركة الوطنية ذروته منذ عام ١٩١٩، حيث قام عدد كبير منهم بالدفاع عن قضية الاستقلال، التى تبناها الوطنيون فى ذلك الوقت؛ بهدف ضرب الوجود البريطانى والاحتجاج على سياسة القصر المؤيد لسياستهم.

وقد عبر الأمراء عن مساندتهم للحركة الوطنية على أثر وصول لجنة ملنر، التى جاءت إلى مصر فى أواخر عام ١٩١٩، بهدف تقصى حقائق الاضطرابات التى حدثت أخيرًا فيها، وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة للبلاد.

وعندما قوبلت بالمقاطعة من جانب الشعب المصرى، وجه ستة من أمراء الأسرة المالكة فى ٣ يناير ١٩٢٠ وهم: كمال الدين حسين، وعمر طوسون ومحمد على إبراهيم، ويوسف كمال، ويوسف داود، ومنصور داود بيانا إلى الأمة المصرية، نشرته صحيفة الأهرام، أعلنوا فيه انضمامهم لقوى الشعب المصرى فى طلب استقلال البلاد استقلالاً تاما مطلقا بلا قيد ولا شرط، جاء فيه: «أبناء مواطنينا الأعزاء يوم ما اقتضت الإرادة الصمدانية إيداع مصير مصر بين يدى من كان خالق مصر الحديثة وخادمها ألا وهو جدنا الأكبر وسيدنا الأعظم المرحوم (محمد على الأول) وقد جمعت القدرة الإلهية فى شخص هذا البطل الشجاعة فى أعماله مع الصدق والولاء نحو مصر. فأرادت المشيئة الربانية، أن يعقب هذا الشخص الجليل ذرية تقطن هذه الأرض الطاهرة، ومن ثم فقد فرض الله علينا خدمة مصر وإخواننا المصريين والسير فى أثر جدنا الأكبر؛ لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين» وأضافوا «وتأييدا لمطالب الأمة، وحتى نكون جسمًا لا يبتر وقوة لا تقهر فقد جئنا نطالب باستقلال مصر استقلالاً تامًا مطلقًا بلا قيد ولا شرط»[٢٧٠].

كما أرسلوا فى اليوم نفسه مذكرة إلى اللورد ملنر ردا على بلاغه، تضمنت نفس المعنى حيث أشاروا فى بدايتها إلى ما عبرت عنه جميع فئات الأمة المصرية من شعور تجاه وطنها بإعلانها عن أمانيها فى طلب الاستقلال التام لبلادها. وأضافوا «ولما كان هذا العمل الصادر عن الشعب المصرى يعد دليلاً بارزًا على إخلاصه الذى لا يدع مجالا لأحد أن يتهمه بأنه يعمل تحت تأثيرات شخصية، أو عوامل خاصة، بل كان نابعا من أعماق قلوبهم، لذا فإننا لا نقتصر على الموافقة التامة على جميع مطالب الأمة المصرية، بل ننضم إليها «لنكون جسمًا واحدا فى المطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر»[٢٧١].

وقد كان لرسالة الأمراء إلى الأمة ومذكرتهم إلى اللورد ملنر أبلغ الأثر فى إذكاء روح الحماسة فى النفوس، كما قوبلت بالغبطة والابتهاج؛ إذ جاءتا دليلا ملموسا على تضامن أمراء البيت المالك مع الشعب[٢٧٢]، كما ساعد بيان الأمراء

على عـزلـة لجنـة ملنـر عـزلـة تامـة[٢٧٣] ودعم من مـركـز الأمـراء فى الحـركـة السياسية.

ولما كان هذا البيان يمثل احتجاجا على سياسة الملك فؤاد المؤيدة للإنجليز؛ لذلك فـقـد علق اللورد اللنبى على بيانهم بقوله، إنه من الصعب أن نحـدد فى الوقت الحاضر الأهداف التى يسعى إليها الأمراء من وراء بيانهم، ولـربما كان أحدها هو عـزل السلطان، وأن يكونوا قـد أرادوا بذلك تدعـيم مـركـزهـم بانضمامهم إلى الحركة السياسية التى يسيطر عليها سعد زغلول وزملاؤه[٢٦٤].

ومن ثم، فقد كان لهذا البيان أسوأ الأثر على موقف الإنجليز نحو الأمراء، حيث اعتبروا أن صدور هذا البيان من أمراء الأسرة وهم الذين - على حد قول شيرول - لولا بريطانيا لقضى عليهم عرابى مع كبيرهم الخديو توفيق، إنما اتهام للسلطان نفسه بخيانة قضية الأمة المصرية؛ لأنه فى الوقت الذى تطالب فيه الأمة المصرية بإلغاء الحماية؛ فإنه وافق على تولى السلطة والاحتفاظ بها فى ظل الحماية[٢٧٥].

وقد كان من نتيجة تأييد الأمراء للقضية الوطنية، أن فكر سعد زغلول إثر صدور بيانهم أن يلقى هذا الحمل على عاتقه إلى عمر طوسون، فاستحسنه البعض وعارضه البعض الآخر، وذلك لعدم أهلية الأمير[٢٧٦]، كـمـا أرسل إثر إذاعة بيانهم خطابا إلى كل من الأمراء الستة، أعرب فيه عن شكره إزاء تأييدهم لقضية الاستقلال[٢٧٧].

ولما كان هذا البيان قد خلا من أية إشارة إلى وكالة الوفد المصرى، فقد أثار ذلك قلق سعد زغلول. ومن ثم فقد أرسل رسالة إلى عبدالرحمن فهمى فى ٢٧ يناير ١٩٢٠، عبر فيها عن قلقه وغضبه أشار فى بدايتها انه قد أبدى سروره نتيجة تأييد الأمراء للقضية الوطنية، من خلال تصريحهم. غير أنه كان خاليا من ذكر الوفد، وأضاف أن الأمة قد أجمعت قبل دخولهم فى الحركة على طلب الاستقلال التام، وسارت فى هذا الطريق شوطًا بعيدًا بدونهم، كأنهم لم يكونوا موجودين فدخولهم فى الحركة بعد ذلك إن لم يكن لصالح يبذلونه أو توكيل

يعطونه «فما تكون الفائدة من انضمامهم الآن؟ وهل يستنتج من ذلك أنهم أرادوا المنازعة لتكون الرياسة لهم؟»[٢٧٨].

ومن ثم، فقد طلب سعد فى نهاية رسالته أن يقوم عبدالرحمن فهمى بمراقبة حركتهم والعمل على إحباطها، وأن يبذل جهوده حتى تبقى الحركة القومية ترمى إلى تحرير البلاد من ربق الاستعباد، وأن تتمتع بالحرية الحقيقية لا «أن تخرج من ربق الممالك إلى رق الأمراء»[٢٧٩].

وقد أكد سعد بذلك على ضرورة استبعاد الأمراء عن الحركة الوطنية؛ حتى يستطيع الانفراد بزعامتها، وعندما اجتهد عبدالرحمن فهمى فيما ذكره سعد، عرف أن أموال الأمير عمر طوسون (الذى تحالف مع الحزب الوطنى ضد الوفد لتأكيد وجوده السياسى من خلال الحركة الوطنية) تنفق على يد محمد سعيد باشا، الذى كان يشغل مع الأمير والحزب الوطنى تكتلاً معاديًا للوفد، كما فهم أن محمد سعيد بصدد توجيه ضربة إلى الوفد بدعوى أنه قد قبل المفاوضة قبل إعلان إنجلترا استقلال مصر التام، وأن محمد سعيد قد اتخذ من الإسكندرية مكانا لتوجيه هذه الضربة، وقد كانت الإسكندرية مركزًا من أهم مراكز الحزب الوطنى، وأن علامة البداية حملة عنيفة على الوفد تقوم بها جريدة الأهالى.

وقد قام عبدالرحمن فهمى بالتصدى لذلك فذكر فى تقريره الصادر فى ١٨ فبراير ١٩٢٠ فى هذا الصدد بأنه قام بمراقبة حركات وسكنات سعيد باشا، وأعد له العدة انتصارا لبدء حملاته. التى رتبها فى طى الخفاء مع بعض رجال الحزب الوطنى وجريدة الأهالى. وبمجرد أن ظهر بجريدة الأهالى مبدأ هذه الحملة أرسل جنودًا إلى مدينة الإسكندرية، حيث حملوا عليه حملة صادقة عقب صلاة الجمعة فى جميع مساجد الإسكندرية الشهيرة، وبدأ الخطباء قولهم بتفهيمهم العامة حقيقة أعمال الوفد، وما وصلت إليه القضية بجهوده «وما يريده الأفاكون من الحط بقيمة هذه الجهود الخطر الذى يتناول القضية برمتها فيما إذا صغت الأمة لأقوال الأفاكين». ثم بين الخطباء أن هذه اليد الأثيمة التى تعمل فى الخفاء هى يد سعيد، ولسانه الذى تنطق به جريدة الأهالى «واستنزلوا اللعنات عليه وعلى الذين يحذون حذوه وأسقطوهم من كل مقام ومقال»، ثم

خرجت بعض المظاهرات من الجوامع القريبة من إدارة جريدة الأهالى، ونادت عليها بالسقوط، كما عاهد الخطباء الموجودين فى الجوامع بألا يقرءوا جريدة الأهالى. ومن ذلك الوقت، عادت جريدة الأهالى إلى رشدها وانقطعت حتى عن «الغمز واللمز اللذين اعتادتهما دائما، وهى تشير إلى عمل يتعلق بالوفد كما أبدى فى تقريره استعداده للتصدى لأعمال الحزب الوطنى أو على حد تعبيره زعانف الحزب الوطنى - الذين كانوا يريدون الشوشرة على أعمال الوفد واستأجروا لذلك جريدة المحروسة[٢٨٠].

موقف الأمراء من مفاوضات سعد - ملنر عام ١٩٢٠:

وعندما قامت المفاوضات بين ملنر والوفد فى أوائل يونية عام ١٩٢٠ فى لندن، وكان عدلى واسطة التعاون بين سعد وملنر[٢٨١] وقد نص المشروع الذى أرسله ملنر للوفد فى ١٨ أغسطس ١٩٢٠، تحقيق استقلال مصر عن طريق المفاوضات على القواعد الآتية: .

١ - تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا، تعترف بريطانيا بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية، وتمنح مصر بريطانيا الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة، ولتمكنها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلى تلك الدولة عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات.

٢ - تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر، تتعهد بمقتضاها بريطانيا أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أراضيها وتتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أراضيها.

٣ - تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مالها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية[٢٨٢].

٤ - تشمل هذه المعاهدة أحكامًا للأغراض الآتية كان من أهمها:

١ - حق مصر فى أن يكون لها تمثيل سياسى فى البلاد الأجنبية.

٢ - حق إنجلترا فى أن تبقى قوات على الأراضى المصرية.

٣ - موافقة إنجلترا على اختيار مستشار مالى.

٤ - موافقة إنجلترا على اختيار مستشار قضائى.

٥ - حق إنجلترا فى التدخل لحماية الأجانب المقيمين فيها من تطبيق القوانين التى كانت الامتيازات الأجنبية تحتم موافقة الأجانب عليها.

٦ - أن يكون لممثل إنجلترا مركز خاص فى البلاد.

٧ - موافقة إنجلترا على إنهاء خدمات الموظفين الإنجليز والأجانب خلال عامين من تطبيق المعاهدة.

٨ - تعديل الامتيازات الأجنبية بحيث تكون أقل ضررًا بمصالح البلاد، على أن تنتقل إلى الحكومة الإنجليزية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات. أما وجود القوات البريطانية فى مصر؛ فإنه لم يكن ليعتبر احتلالاً عسكريًا، وأما الدستور المصرى الذى يتضمن أحكامًا تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية، فقد نص على أن يعهد بوضعه إلى جمعية تأسيسية. أما السودان الذى كانت إنجلترا قد أعدت العدة لضمه إلى إمبراطوريتها الإفريقية منذ اتفاقيتى ١٨٩٩؛ فإنه بقى خارجًا تمامًا عن دائرة الاتفاق، بشرط أن تضمن لمصر مصالحها فى مياه النيل(٢٨٣).

وقد رأى سعد وجوب استشارة الأمة قبل الموافقة على هذا المشروع لذلك أرسل المشروع مع بيانه للأمة فى ٢٢ أغسطس ١٩٢٠ بين فيه المشروع المعروض عليه من لجنة ملنر، وذكر فى تصريحه بأنه غير قابل للمناقشة فى الأساسات التى بنى عليها، وأنه يلزم إما أخذه كله أو رده كله(٢٨٤).

وعندما نشر بيان الوفد عن مقترحات ملنر فى الصحف المصرية يوم ٥ سبتمبر، اجتمع أعضاء الوفد بمصر بأعضاء لجنة الوفد المركزية، واجتمعت

الطوائف فى جملتها على وجوب التعديل فى بعض قواعد المشروع، وتضمينه النص الصريح على إلغاء الحماية وحذف ما جاء فيه عن امتياز ممثل بريطانيا فى مصر بمركز استثنائى، وذكروا السودان ووجوب الاحتفاظ بحقه، وحق مصر فيه. وفى نفس الوقت ذهب فريق آخر منه الحزب الوطنى وفريق من الأمراء[٢٨٥] إلى رفض المشروع عامة، حيث أصدر كل من الأمراء عمر طوسون وإسماعيل داود وسعيد داود ومحمد على إبراهيم بيانًا فى ١١ سبتمبر ١٩٢٠، أعربوا فيه عن تمسكهم أشد التمسك بما أعلنوه من قبل فى بيانهم الصادر فى ٣ يناير ١٩٢٠، والذى قوبل بمزيد من الاستحسان من جميع طبقات الأمة، كما أكدوا على أنهم لا يبررون عقد أى اتفاق ينافى استقلال مصر وسودانها استقلالاً تامًا حقيقيًا بلا قيد ولا شرط[٢٨٦].

وكان لتصدر الأمير عمر طوسون - المعروف بولائه للحزب الوطنى - هذا البيان أثره فى هجوم الصحف المؤيدة لسياسة الوفد على الأمير واتهامه بأن هذا الرأى صدر تحت تأثير محمد سعيد.

فذكرت صحيفة (النظام) فى عددها الصادر فى ١٩ أكتوبر تقول إن ما أعلنه الأمراء فى بلاغهم الخاص بمشروع الاتفاق، لا يعبر عن رأيهم الصحيح، وأنه صدر بإيعاز من محمد سعيد باشا[٢٨٧].

على أثر ذلك، قامت جريدة الاتحاد المصرى بنفى هذه الاتهامات عن الأمير فذكرت مدافعة عنه تقول «إنه من الغريب أن يخطر لبعض الصحف التى تدعى أنها مصرية وطنية تعمل لما ينهض بالبلاد إلى مستوى الأمم الأخرى أن تفتح أعمدتها «للقادح» و«المادح» فيما عمله أمراؤنا الأحرار، وأضافت أن تمسك الأمراء بالاستقلال الحقيقى لمصر والسودان يعد تأكيدًا لما نادت به أصواتهم فى العامين الماضيين، كما أشادت بدور الأمير عمر طوسون فى حركة تشكيل الوفد، الذى كانت له اليد الطولى فى حركة رفع صوت مصر أمام مؤتمر السلام، وذكرت أن مروجى الاتفاق ساءهم تدخل الأمراء الأحرار «فليخففوا من جزعهم اليوم وليعلموا أن الشعب الذى عوده أمراؤه أن يكونوا بين العاملين على سعادته، لن تجور عليه العبارات المزخرفة ولن يفرط فى حقوقه رغم سعى ذوى الأغراض والمآرب»[٢٨٨].

كما ذكرت بعددها الصادر فى ٣١ أغسطس أن تدخل الأمراء، ولا سيما الأمير عمر طوسون فى القضية الوطنية لم يكن يهدف سوى المصلحة العامة وأن بلاغهم الأخير جاء معبرًا عن حرصهم على مستقبل بلادهم وقوة تمسكهم بحقوق أمتهم الكاملة. وفى النهاية وجهت كلماتها إلى الأمراء فذكرت «بأن للأمة فيهم آمالا كبيرة فكونوا عند ظنها بكم ولا يصدنكم عن جهادكم لومة لائم»[٢٨٩].

وفى شهر أكتوبر نشرت جريدة المقطم رأى الأمير عمر طوسون الذى أرسلته دائرته للرد على الاتهامات الموجهة إليه. أكد فيه عدم اطلاع أى شخص على بلاغ الأمراء وبخاصة محمد سعيد باشا[٢٩٠].

وعندما وجهت صحيفة الأخبار فى عددها الصادر ٥ نوفمبر ١٩٢٠ نداء إلى الأمير عمر طوسون طالبته فيه أن يصدر بيانا ينفى فيه علاقته بالحركة المناوئة للوفد ليرد فيه على الكائدين «فيعلم منه من لم يكن يعلم أن صاحب الصوت العالى الذى أهاب بالأمة بادئ الأمر بأن الرأى الأعلى لها، هو منضم إلى الرأى العام فى الأمة، وأنه ما زال يولى ثقته بالوفد الساعى وراء استقلال البلاد التام، وأنه برىء من كل أعمال أصحاب العرائض السوداء[٢٩١].

على أثر ذلك، أصدر الأمير طوسون بيانا نشرته الصحف، أعلن فيه تأييده للتحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع ملنر. وقد أظهرت صحيفة الأخبار اغتباطها بما أورده الأمير فذكرت أنه يحترم رأى الأمة وحكمها[٢٩٢].

وعندما عرض سعد على لجنة ملنر التحفظات التى أبدتها الأمة بشأن مشروع الاتفاق، صرح الأخير بعدم قبول مناقشتها، مع ترك المجال مفتوحًا لمناقشتها فى مفاوضات رسمية[٢٩٣].

وعلى ذلك تقرر عودة أعضاء الوفد إلى القاهرة؛ فتألفت لجنة فيها برئاسة محمود سليمان باشا وعضوية كل من أحمد حشمت سعيد باشا، ويوسف سابا باشا، وعبدالخالق ثروت، وإسماعيل صدقى باشا، وجعفر والى باشا، وأحمد مدحت يكن باشا وحسيب باشا، ويحيى إبراهيم، وعبدالفتاح يحيى باشا، وفتح الله باشا بركات باشا وغيرهم. وأسندت رئاستها الشرفية إلى الأمير يوسف

كمال، وتشكلت بهدف تحية سعد زغلول، وكان من المقرر أن تقيم احتفالا بحديقة الأزبكية فلما منعته الحكومة أقيم بفندق شبرد، حيث دعى إليه عدد كبير من الشخصيات البارزة، كان فى مقدمتهم حسين رشدى باشا وأعضاء اللجنة برئاسة الأمير يوسف كمال الذى ألقى أثناء الحفل خطبة أشاد فيها بجهود أعضاء الوفد برئاسة سعد زغلول، منذ أن ذهب إلى مؤتمر السلام للمطالبة باستقلال البلاد والذى لولا تشدد الحكومة البريطانية أخيرا الذى لا مبرر له «لطلبنا اليوم الاستقلال المنشود». وقال إن هذا التشدد لا يمكن أن يثنى عزائمنا، بل يزيد اتحادنا ويضاعف جهودنا فى نيل الحقوق بالطرق المشروعة، ثم تلاه فى إلقاء الخطب عدد كبير من الموجودين الذين تحدثوا عن المسألة المصرية.

وقد تقرر فى نهاية الحفل إرسال برقية إلى سعد زغلول، أعلنوا فيها تمسكهم بالاستقلال(٢٩٤).

على أثر ذلك، أرسل سعد زغلول برقية إلى الأمير يوسف كمال فى ١٥ نوفمبر أعرب فيها عن شكره لترأسه المأدبة الوطنية التى أكد فيها الممثلون لجميع فئات الأمة تمسكهم بالاستقلال(٢٩٥).

الأمراء ومفاوضات عام ١٩٢١ :

وفى ٢٦ فبراير أبلغت الحكومة البريطانية السلطان فؤاد باعتبار الحماية علاقة غير مرضية، ودعوة مصر إلى الدخول فى مفاوضات رسمية للوصول إلى إبدال الحماية بعلاقة أخرى. ومن ثم، تألفت وزارة عدلى فى ١٧ مارس وكان برنامجها الدخول فى هذه المفاوضات(٢٩٦).

وفى تلك الأثناء التى كانت مصر فى حالة استعداد للمفاوضات، إذا بالأمير إبراهيم حلمى يدلى بتصريح لصحيفة التايمز نشرته الصحف المصرية، عارض فيه حصول مصر على الاستقلال وكان له أسوأ الأثر على الرأى العام فى مصر، حيث ذكر فيه أن مشروع ملنر إذا طبق بحذافيره، يكون كارثة على مصر؛ لأن استقلالها سوف يؤدى إلى تأخرها حيث إنها مازالت فى حاجة لإرشاد بريطانيا مدة قصيرة من الزمن، ومن ثم فقد نصح بالتريث فى عمل المفاوضات، وقد عبر

الأمير بهذا الحديث عن تأييده للسياسة الإنجليزية، وربما كان بهدف إزالة أثر اشتراكه فى الحملة التى أرسلتها تركيا إلى مصر عام ١٩١٥، بهدف التخلص من الاحتلال البريطانى (٢٩٧).

ومهما يكن من أمر، فقد أثار هذا التصريح غضب الرأى العام فى مصر، فذكر عبد الرحمن الرافعى فى تعليقه عليه بصحيفة الأخبار بأنه مناقض لإجماع كافة المصريين، وخارج على الرأى العام، وأن إدلاء الأمير به جعله يظهر بمظهر غير مشرف قد يعرضه لنقد الناقدين، وأضاف أن هذا الأمير لم يعرف فى يوم من الأيام بأنه من المهتمين بالمسألة المصرية؛ لأنه الشخص الذى يقضى أغلب سنى حياته خارج مصر: فقد ألف حياته متنقلاً بين جنوب فرنسا وسويسرا وغيرها فليقض ما بقى له من أعوام فيما اعتاده من حياة خاصة، وليترك الشئون العامة لأهلها.

كما ذكر فى نهاية حديثه أن القضية المصرية لا يصيبها أى ضرر؛ لأن الأمير غير مسئول عنها ولا موكل بالدفاع عنها، ومن ثم ، فإن «الصوت الذى صاح به الأمير لضائع فى الفضاء ولن يلقى أى اهتمام فى الدوائر السياسية ولا غيرها» (٢٩٨).

ولما كان لهذا التصريح من أثر سيئ على موقف الأمراء فى الحركة الوطنية، فقد بادر الأمير عزيز حسين أحد أمراء الأسرة الحاكمة ـ بإعلان احتجاجه على تصريح الأمير اهتمت بنشره الصحف المصرية، ذكر فيه أن هذا التصريح أساء لكل أسرة محمد على التى تعتبر جزءًا لا ينفصل عن الأمة العربية، كما أكد تمسكهم بطلب الاستقلال الذى يعد تعبيرًا حقيقيًا عن شعور الأسرة نحو الشعب المصرى» (٢٩٩).

وتأكيدا على تأييد الأمراء لقضية الاستقلال، أصدر كل من الأمراء: كمال الدين حسين، وعمر طوسون، وعزيز حسن، وعلى فاضل، وعثمان فاضل، ويوسف كمال، وإسماعيل داود، ومحمد على إبراهيم، وعباس إبراهيم حليم، والنبلاء: منصور داود، وعادل طوسون، وعمر حليم، وسعيد داود، وسعيد طوسون، وحسن طوسون، بيانًا نشرته الصحف تضمن احتجاجهم على تصريح الأمير، كما أعلنوا فيه تضامنهم مع الأمة المصرية فى طلب الاستقلال(٣٠٠).

وعلى أثر إعلان هذا البيان، أرسلت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى برئاسة على فهمى وكيل الحزب، برقية أثنت فيها على أمراء الأسرة المالكة وتوجهت فى نهايتها بالدعاء إلى الله بأن يوثق على الدوام عرى الاتحاد بين الأمة وأمرائها، ذلك الاتحاد الذى يرجع الفضل فيه إلى محيى مصر ومعيد مجدها القديم المرحوم محمد على باشا (٣٠١).

وعندما توالت الأحداث بعد ذلك بمجىء سعد زغلول إلى القاهرة للاشتراك فى المفاوضات المزمع عقدها بين مصر وبريطانيا، كان الأمراء فى مقدمة من شاركوا جموع المصريين تأييدهم لسياسة الوفد المصرى برئاسة سعد فى القضية المصرية.

وكان الأمير عمر طوسون أول من قام بالتعبير عن هذا التأييد، حيث توقفت جهوده التى قام بها من قبل بهدف عرقلة أعمال الوفد، وذلك بعد أن تحققت لسعد الزعامة على الحركة الوطنية حتى يحتفظ لنفسه بدور فى الحركة السياسية.

ومن ثم، فقد ترأس الأمير الحفل الذى أقامه طلبة الإسكندرية بفندق ماجستيك فى ٦ إبريل ١٩٢١، تكريمًا لعودة سعد، وقد ألقى فيها سعد خطبة اثنى فى مقدمتها على الحاضرين، وفى مقدمتهم أمراء الأسرة المالكة، الذين حملهم ما ورثوه عن آبائهم فى المجد والفخر، أن ينزلوا إلى صفوف الأمة وينضموا إلى التاجر والصانع والزارع والعامل وكل من يخفى «تحت تلك الثياب الزرقاء والبيضاء» نفسا كريمة وقلبًا أبياً. انضموا إلى هذه الصفوف لأجل أن يستحقوا بعنوان آخر ذلك المجد الذى ورثوه عن الآباء (٣٠٢) كذلك أرسل كل من الأمراء: كمال الدين حسين، ويوسف كمال، وعزيز حسن، ومحمد على، برقيات التهنئة لسعد بمناسبة عودته إلى مصر (٣٠٣).

كما حضر الأمير محمد على الحفل الذى أقامه الطلبة لتكريم سعد فى فندق شبرد بالقاهرة، والذى مثله عدد كبير من الوزراء والعلماء والأعيان، وقد ألقى فيه سعد خطبة أعلن فيها تمسكه بالاستقلال (٣٠٤).

وعندما بدأت المحادثات بين سعد وعدلى على أثر عودته إلى مصر بشأن المفاوضات ، حدث خلاف بينهما على رئاسة هذه المفاوضة، حيث تمسك عدلى بأن تكون له رئاسة هيئة المفاوضات بصفته رئيسا للحكومة، كما تمسك سعد برئاستها بصفته ممثلا للشعب المصرى الذى وكله فى أمر الدفاع عنه (٣٠٥).

على أثر ذلك، نشرت الأهرام حديثًا لعدلى أعلن فيه عن إصراره على رئاسة المفاوضات ، وأنه سوف يسير فى المفاوضة ولو لم يتم الاتفاق مع سعد (٣٠٦).

وقد قام سعد بالرد على حديث عدلى فألقى خطبة شديدة اللهجة فى الحفل الذى أقامه أهالى شبرا تكريما له فى ٢٥ إبريل، وكان تحت رئاسة شرف الأمير عزيز حسن، كما حضره الأمير يوسف داود للتأكيد على تأييدهما لموقف سعد بشأن تمسكه برئاسة المفاوضات ومن ثم، فقد أثنى سعد فى بداية خطبته على أمراء الأسرة المالكة؛ لاشتراكهم فى الأحدث الجارية، ولانضمامهم لصفوف الأمة وعملهم على تحقيق مطالب الجميع فى الاستقلال التام (٣٠٧). كما انتقد تمسك الوزارة برئاسة المفاوضات، وعلل أسباب تمسكه بالرئاسة ليكون حرًا مرتكزًا على قوة لا تهاب شيئاً مطلقاً فى المطالبة بحقوقها وهى قوة الأمة (٣٠٨)، كما أعلن فى نهاية خطبته عدم ثقته بالوزارة، لمحاولتها استبعاد الوفد من المفاوضات (٣٠٩).

وتطورت الأحداث بعد ذلك عندما عرض سعد أمر الاشتراك فى المفاوضة على هيئة الوفد يوم ٢٨ إبريل ١٩٢١، فرأى أغلبية الأعضاء عدم اشتراك الوفد فى المفاوضة، مع عدم محاربة الوزارة فيها فصمم سعد على رأيه وعلى إعلان عدم الثقة بالوزارة، فاستقال فى هذا اليوم على شعراوى كما نشر خمسة من أعضاء الوفد بيانًا فى الصحف، يعترضون فيه على عدم اكتراثه لرأى أغلبية الأعضاء، وأعلنوا فيه ثقتهم بالوزارة القائمة.

على أثر ذلك، نشر سعد بيانًا للأمة فى ٢٩ إبريل باعتبار هؤلاء منفصلين عن الوفد (٣١٠)، مما أدى إلى قيام المظاهرات العدائية ضد الحكومة وضد الأعضاء المنشقين (٣١١) وعندما بلغت الأمور هذا الحد، تدخل الأمير عمر طوسون لفض الخلاف القائم بين الحكومة وسعد (٣١٢)، فاقترح فى بيان نشرته الصحف فى

٣٠ إبريل أن تؤلف جمعية وطنية تمثل الأمة، عن طريق الانتخاب وأن يفرض عليها أمر المفاوضات فتقرر تدخلها أم لا. وإذا قررت الدخول فى المفاوضات تضع قواعدها وتعيين المفاوضين [٣١٣].. كما طلب فى بيانه رفع الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل تنفيذ هذا الاقتراح، وأن تجرى المفاوضة فى مصر لا لندن؛ لكى يتيسر للمفاوضين أن يكونوا على اتصال بالأمة ليتبادلوا معها الرأى [٣١٤].

وقد أيدت الصحف اقتراح الأمير: فذكرت صحيفة (المقطم) أن الاتفاق على أن يكون الحكم للأمة من خلال الجمعية هو مبدأ صحيح، بل هو ركن الدستور وخلاصة نظام الشورى الذى يؤدى فى النهاية إلى حسم الخلاف، كما أثنت على الأمير بقولها «إن كل تصريحاته ناطقة بثاقب فكره وأصالة رأيه» [٣١٥].

ودعت صحيفة (الأخبار) إلى تشكيل جمعية وطنية بصفة دائمة لحل الأمور المختلف عليها، كما ذكرت أن دعوة الأمير لها قيمتها لو أخذت بها الأمة وقوبلت بالتعضيد من جانب الوزارة ولم تعارضها الحكومة الإنجليزية إذا كانت تريد أن تعطى للمصريين حقوقهم الشرعية، على أساس الاتفاق الودى، وبذلك، فإن اقتراح الأمير يعتبر بمثابة اختبار لنيات بريطانيا نحو قضيتنا. كذلك طالبت الوزارة بالتمسك بطلب الأمير الخاص برفع الأحكام العرفية وتحرير الصحف، حتى تقوم المفاوضات فى حرية تامة، وحتى تثبت الوزارة أما بريطانيا تكوينها السياسى، وفى النهاية وجهت دعوتها إلى الأمة للتمثيل فى هذه الجمعية؛ لأنها تعتبر أحسن أداة للحفاظ على مصلحة البلاد [٣١٦]. غير أن هذا الاقتراح لم يلتفت إليه فى ضجة الانقسام التى غمرت البلاد فى ذلك الوقت [٣١٧].

كما تألفت لجنة للمصالحة بين سعد باشا والوزارة للتوفيق بينهما برئاسة الأمير محمد على وعضوية كل من عبد الحميد البكرى شيخ مشايخ الطرائق الصوفية، والشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية السابق، ويحيى إبراهيم باشا، ويوسف سابا باشا، ومحمد محب باشا ناظر الأوقاف العمومية سابقا وغيرهم من الأعضاء [٣١٨].

وعندما اجتمعت اللجنة برئاسة الأمير بقصره فى ١٩ مايو، قررت أن يقوم أعضاؤها بمقابلة كل من سعد وعدلى باشا؛ لمخاطبتهم فى الحضور إلى قصر الأمير لإزالة سوء التفاهم بين الطرفين، ثم تسوية الخلاف المستحكم بينهما، بطريقة تحفظ مصلحة البلاد (٣١٩).

وعندما قابل أعضاء اللجنة سعد فى اليوم التالى وحدثوه فى الأمر، شكر مسعاهم وأكد أنه ليس بينه وبين عدلى باشا شىء شخصى أبدًا «وإنه على فرض أن يكون له حق شخصى قبله لأى سبب من الأسباب فهو متنازل عنه، ولا يتأخر أن يصافحه، بل هو مستعد لأن يبدأ بالمصافحة»، كما ذكر بأن الخلاف ليس شخصيًا بينهما، بل الخلاف بين الأمة والوزارة التى قامت بأعمال، أضاعت ثقة الأمة بها، وأن الأمة رأت أنه لا يمكنها أن تعتمد إلا على من انتخبتهم للمفاوضة فى الحصول على أمانيها القومية، فإذا أرادوا أن تحصل المصالحة ثم يقف الأمر عند هذا الحد، يجب أن تستمر الأمة فى طريقها والحكومة فى سياستها فهو على هذا الشرط مستعد كل الاستعداد لعمل ما يشيرون به من المصافحة والمصافاة، ثم ذكر بأنه لا يستطيع أن يتوجه إلى قصر الأمير فى الموعد الذى حدده، له لأنه مرتبط بميعاد آخر وأنه مستعد للتوجه إلى سموه فى الميعاد الذى يحدده. وبذلك، فقد أخفقت اللجنة فى مسعاها نتيجة رفض سعد للمصالحة (٣٢٠).

وعندما استصدرت الوزارة من السلطان فى ١٩ مايو ١٩٢١ مرسومًا بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برئاسة عدلى باشا يكن مما أدى إلى تفاقم الانقسام وازدادت المظاهرات بعد تشكيل الوفد الرسمى سواء فى القاهرة أو فى الإسكندرية وفى كثير من المدن الأخرى، وقد اتخذت طابع العداء لكل من خالف سعد فى رأيه والنداء بسقوطهم والاعتداء على منازلهم بالطوب والحجارة.

على أثر ذلك، نشر الأمير عمر طوسون نداء بتاريخ ٢١ مايو ١٩٢١ بصحيفة الأخبار، يستنكر فيه الاعتداء ويدعو أهالى الإسكندرية إلى التزام الهدوء والسكينة (٣٢١). وقد أعرب فى بدايته عن أسفه الشديد بشأن ما حدث من بعض أشخاص غير مسئولين فى أثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض

المخـالفين لهم فى الرأى والتـقـاذف بالأحـجـار فـى الشـوارع، الأمـر الذى مـا كـان ينتظر صـدوره من أى مصـرى فى الوقت الذى يطـالب فيه بالاسـتقـلال والحـرية، كمـا ذكر أن أسـاس هذا المبدأ هو «احترام كل فريق رأى الآخـر وعدم الحظر على أحد وإن شـذ فى رأيه. وإذا لم يحترم هـذا المبدأ فلن ينبغى الشكوى من ضـغط الإنجليـز على حـرية المصـريين ومـصـادرتهم على آرائهم. «وكيـف بعد هـذا تريد طائفـة منا إرغـام مـخـالفيـهـا على اتبـاع رأيهـا بالقـوة». ومن ثم، فقـد أنهى نداءه بضرورة الاقـلاع عن هذه الخطة التى تضر بقضية الاستقـلال أكبر ضـرر وتشين من سمعة المصـريين وكرامتهم، وناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد فى منع مـا يثيـر الأجـانب عليـهم ويبـعـد عطفـهم ويخلق التـهم البـاطلة على المصـريين، كـمـا أكد على أن نداءه لا يعنى انحيـازه على جـانب الوزارة؛ لأنه غيـر مـوافق على خطتـهـا وأن الواجب هو الذى دفـعـه لإظهـار الخطر الذى ينـجم عن سلوك بعض فئات من المصـريين (٣٢٢).

وقد ذهب هذا النداء عبثا فى تيار الثورة، التى فرقت بين الناس وألقت بينهم العداوة والبغضاء (٣٢٣).

كمـا عُقد اجتمـاع فى ٢٢ مـايو بمنزل السيـد توفيق البكرى بالخـرنفش، كان تحت رئاسة الأمير عزيز حسن، وقد حضره عدد من العلماء والأعيان وتقرر فى نهـايتـه إرسـال برقـيـة إلى السلطان لـلاحـتـجـاج فـيـهـا على مـا وقع من قـبل المتظاهرين، واستعمـال الشدة فى معـاملة الوطنيين، كمـا التمسـوا من عظمتـه إصدار الأوامر لمنع حدوث مثل ذلك فى المستقبل (٣٢٤).

وعلى أثـر وقـوع حـوادث الإسـكندرية، صـرح المسـتـر ونسـتـون تشـرشل وزير المستعمـرات البـريطانيـة أثناء خطبـة القـاهـا فى مـانشسـتـر فى ٧ يونيـة من نفس العام بـأن الوقت لم يحن بعد لجـلاء الجيوش البريطانيـة عن مصـر، وذلك خشـيـة أن يقـضى الرعـاع فى القـاهـرة والإسكـندرية على حـيـاة الجـاليـات الأجنبـيـة فى الحـال، وينتهى بذلك الصـرح العظيم والعمل الكبير الذى قضت الإدارة البريطانية أربعين عامًا فى تشييده.

وعندما قوبل هذا التصريح بموجة من الغضب والاحتجاج من الوفد والحزب الوطنى والوزارة ومن مختلف الجماعات ، شارك أمراء الأسرة قوى الشعب المصرى [٣٢٥] فى الاحتجاج عليه، حيث عقد الأمير عمر طوسون اجتماعًا فى الإسكندرية فى ١٤ يونيو، حضره عدد كبير من أبنائها أعلن فى نهايته :

١- الاحتجاج على ما جاء فى خطبة المستر تشرشل.

٢- عدم موافقته على إجراء المفاوضات الرسمية كلية [٣٢٦].

٣- تبليغ هذا القرار إلى السلطان ورئيس مجلس الوزراء ومستر لويد چورج واللورد اللنبى والصحف المحلية والإنجليزية [٣٢٧].

كما دعا الأمير عزيز حسن إلى اجتماع عقد فى منزل السيد البكرى فى الخرنفش يوم ١٥ يونيو، كان تحت رئاسته وقد حضره عدد كبير من ضمنهم أحمد شفيق، الذى ذكر فى تعليقه على الاجتماع بأن مما استلفت نظره فيه عدم حضور الرجال المشهورين بالاشتغال فى السياسة، بل ضم طائفة من الشباب من جميع طبقات الأمة وعندما استقصى الحقائق علم أن سعد باشا سوف يخطب فى الاجتماع، وأنه لا يبعد أن يكون هؤلاء قد خشوا أن يذكر الوزارة بالسوء لذلك امتنعوا عن الحضور. على أن سعد باشا قد حضر إلى جانب قوم ممن كانوا ينتمون إليه [٣٢٨].

ويؤكد حديث أحمد شفيق على تأييد الأمير عزيز الجارف لسعد؛ مما كان يعنى أن نشاط الأمراء فى الحركة الوطنية قد بلغ ذروته فى ذلك الوقت.

ومن ثم، فقد ألقى سعد خطبة أثناء الاجتماع، أعرب فيها عن احتجاجه على تصريح تشرشل، ثم تقرر فى نهاية الاجتماع إرسال برقية باسم الأمير عزيز حسن تم رفعها إلى المستر لويد چورج رئيس الوزراء البريطانى، تضمنت قرارات الاجتماع [٣٢٩]وهى :-

١- عدم الدخول فى المفاوضات الرسمية إلا إذا أعلنت الحكومة الإنجليزية أن تشرشل لا يعبر عن رأى الوزارة بل يعبر عن رأيه الشخصى.

٢- عدم قبول أية مفاوضات إلا إذا كانت تحت رئاسة سعد زغلول [٣٣٠].

وقد تم كتابة هذا الاحتجاج باللغتين الفرنسية والإنجليزية، ووزع على الجرائد الأجنبية فى مصر. كذلك تم إرساله إلى الجمعيات المصرية والمصريين بالخارج، لنشره في صحف أمريكا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا والنمسا، وألمانيا وسويسرا مما كان له تأثير حسن فى الدوائر الأوروبية فى الخارج وفى مصر (٣٣١).

ولما بلغت حركة أمراء الأسرة فى تأثيرها على الحركة الوطنية إلى هذا الحد، الذى ساعدت فيه على ضرب الوجود البريطانى فى مصر، وإحراج مركز السلطان أمام سلطات الاحتلال، ومن ثم فقد جاء قرار السلطان فى أول يوليو بإبعاد الأمير عزيز حسن عن القطر المصرى، كرد فعل لتأييد الأمراء للحركة الوطنية وإرضاءً لسلطات الاحتلال وقد أرجعت صحيفة التايمز الإنجليزية أسباب إبعاد الأمير إلى اتصاله بالخديو السابق عباس حلمى الثانى، وعلى أثر إصدار هذا القرار اتجه الأمير للإقامة فى فرنسا (٣٣٢).

حدث بعد ذلك أن سافر الوفد المصرى برئاسة عدلى فى ٤ يولية ١٩٢١ ووصل لندن فى ١١منه، ثم بدأت المفاوضات بينه وبين اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا (٣٣٣). وقد أخفقت هذه المفاوضات أمام إصرار إنجلترا على إبقاء حامية فى مصر، وعدم الاتفاق حول تحديد الإشراف على شئون مصر الخارجية (٣٣٤). على أثر ذلك، اعتزم عدلى العودة إلى مصر وقبل عودته، رفع اللورد اللنبى فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ تبليغًا من حكومته إلى السلطان، يتضمن إيضاحًا لسياسة الحكومة البريطانية بإزاء مصر(٣٣٥). بدأه بالإشارة إلى أنه بموجب التعليمات التى وصلته من حكومته يرفع إلى السلطان هذا البيان متضمنًا آراء حكومته فيما يتعلق بالمفاوضات، وأنها قابلت بمزيد الأسف عدم قبول الوفد الرسمى مشروع المعاهدة.

ولذلك، فإن حكومة جلالة الملك ترغب أن تبدى بوضوح حالة موقفها، وهو كما جاء فى التبليغ أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تنفذ اقتراحاتها بدون رضاء الأمة المصرية واشتراكها على أنها فى انتظار هذا الرضا «ستزيد عدد الموظفين المصريين فى الحكومة، كما أن حكومة جلالته مستعدة لأن تواصل، بمشاورة الحكومة المصرية، المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل إلغاء

«الامتيازات، لكي يكون الموقف الدولي جليًا عندما يحين وقت إصدار التشريع المصرى الذى سيحل محل تلك الامتيازات، وكذلك ترجو الحكومة البريطانية أن السلطة - التى يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكرى - تباشرها الحكومة وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية وهى تسر برفع الأحكام العسكرية» (٣٣٦).

أما عن المستقبل، فقد أوضح التبليغ تمسك الحكومة البريطانية بالضمانات التى وردت فى مشروع المعاهدة، «وهى استبقاء الجنود البريطانيين فى مصر واشتراك المستشارين البريطانيين مع وزارتى المالية والحقانية وأغفل الإشارة إلى السودان ثم عمد إلى التهديد فتوعد بمقاومة الحركة الوطنية «التى تتجاهل هذه الحقائق ، كما أعرب عن رغبة حكومة جلالة الملك وإصرارها على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة، لأجل صيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة على السواء، كذلك دعا الشعب المصرى إلى مؤازرة الإمبراطورية البريطانية حتى يستطيع التقدم.» (٣٣٧).

وعلى أثر نشر هذا التبليغ فى الصحف المصرية يوم ٤ ديسمبر ، انهالت الاحتجاجات عليه وعلى مشروع كيرزون وفى ٨ ديسمبر، قدم عدلى تقريرًا عن المفاوضات وأسباب رفضه لمشروع المعاهدة إلى السلطان، وفى نفس اليوم رفع إليه استقالة الوزارة فقبلها السلطان فى ٢٤ ديسمبر (٣٣٨).

ومع بدايات عام ١٩٢٢، اشتدت سلطات الحماية فى أعمال القمع، عن طريق تعطيل الصحف ومصادرة أموال الناس والتعدى على الحرية الشخصية وفى ظل ذلك تداول اقتراح بين الناس بالدعوة إلى مقاطعة التجارة الإنجليزية، وسحب أموال المصريين من البنوك، وعدم التعاون مع الإنجليز فى كل المعاملات (٣٣٩).

وعلى أثر هذه الدعوة، توجه وفد من طلبة المدارس الثانوية لمقابلة الأمير محمد على فى ٥ يناير ١٩٢٢ لاستطلاع رأيه بشأن ما جاء بالمذكرة الإيضاحية، المقدمة من اللورد اللنبى إلى السلطان فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ تلك المذكرة التى أنكرت جميع الإصلاحات التى أتمتها أسرتهم العلوية بجهود تاريخية مجيدة، والتى ادعى - مقدمها قوة واقتدارًا - بأن مصر مدينة بما تم فيها من ضروب

الإصلاح للإنجليز منذ الاحتلال، كما طالبوا الإدلاء برأيه فى اقتراح مقاطعة التجارة الإنجليزية.

ومن ثم، فقد أعرب الأمير للوفد عن سروره لالتفاف الأمة حول أسرته العلية وحفظها للعهود، وذلك على نحو ما ذكره الطلبة أثناء حديثهم من أعمال أجداده وأفراد أسرته.

أمافيما يختص بمشروع كيرزون والمذكرة الإيضاحية، فقد أعلن الأمير احتجاجه عليهما، كما ذكر بأنه ما كان ينتظر صدورهما من سياسى كبير كاللورد كيرزون، الذى نشأ فى دولة عريقة فى السياسة واعتبر الأمير أن المذكرة جاءت جارحة لعواطف الأسرة كلها، لذلك أوصى الأمة بوجوب التضامن وعلى رأسها الهيئات الكبيرة، التى يجب عليها أن تتوخى الإخلاص التام والإقدام المصحوب بالحكمة وبعد النظر، كما أبدى الأمير سروره بنوع خاص من تعقل الطلبة فى حركاتهم، وطالب الأمة بأن تقفوا أثرهم إذا أرادت حريتها، ثم استطرد قائلاً «وأنتم تعرفون أن الأمراء كانوا فى طليعة كل حركة، واذكروا أننى حاولت كثيرًا التوفيق بين سعد باشا وعدلى باشا للقضية الوطنية ونحن معها قلبًا وقالبًا، وما أرجأنا نشر رأينا فى الظروف الحاضرة إلا لاعتبارات أرجو أن تتركوا علمها للمستقبل القريب». وفى نهاية حديثه، شجع الأمير فكرة سحب الأمة أموالها من البنوك (٣٤٠).

وقد أثار تصريح الأمير الذى نشرته الصحف غضب السلطات العسكرية، إلى أن أوشكت - على حد قوله - أن تصدر أوامرها بإخراجه من مصر وإبعاده عنها (٣٤١).

الأمراء وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

وعندما صدر فى نفس العام تصريح ٢٨ فبراير الذى نالت فيه مصر استقلالاً، جاء مقيدا بأربعة تحفظات (٣٤٢). وفى ظله تولى عبد الخالق ثروت الوزارة فى أول مارس عام ١٩٢٢، وأعلن عن اعتزام الوزارة وضع مشروع الدستور الجديد، الذى يقرر مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب، وإلغاء

الأحكام العرفية، والرجوع فيما اتخذ فى ظلها من التدابير المقيدة للحرية (يقصد بذلك إطلاق سراح المعتقلين) وأن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية، وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية (٣٤٣).

على أثر ذلك، بعث كل من الأمراء : كمال الدين حسين، ومحمد على، ويوسف كمال، وعمر طوسون، وإسماعيل داود، وفاضل عثمان، وعباس إبراهيم حليم، وعلى فاضل، وعمرو إبراهيم، رسالة إلى السلطان فى ١٢ مارس تضمنت رأيهم فى تصريح ٢٨ فبراير والحالة الحاضرة، أعربوا فيها عن تأييدهم للمطالب الشرعية التى أجمعت عليها الأمة المصرية وهى :

١- إعلان استقلال مصر وسودانها وسيادتها التامة فى الداخل والخارج.

٢- تخويل جماعة وطنية حق مناقشة الرسالتين ، اللتين قدمها المندوب السامى البريطانى عن حكومته للحكومة المصرية والرد عليها (يقصد مشروع المعاهدة والتبليغ البريطانى).

٣- أن يكون من حق الجماعات الوطنية وحدها أن تحضر مشروع الدستور.

٤- أن تجرى الانتخابات بكامل الحرية بعد إلغاء الأحكام العرفية وإعلان حرية الصحافة والعفو عن المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين كما ذكروا بأن بقاء الحالة الحاضرة مع وجود الجيوش البريطانية فى مصر مما يؤذى الاستقلال، لأن هذه الأحوال لا تستوى هى ومبادئ الحرية الشخصية (٣٤٤).

وفى ١٥ مارس، أعلن السلطان فؤاد استقلال مصر واتخذ لقب صاحب الجلالة ملك مصر (٣٤٥).

على أثر ذلك، استنكرت الصحف المصرية هذا الاستقلال: فذكرت صحيفة الأخبار أن الاستقلال الحقيقى له معنى آخر غير ما تطلقه عليه بريطانيا، فالبلاد محتلة، والأحكام العرفية مطبقة باسم السلطة العسكرية، والحرية المقيدة وحقوق مصر التى لها أهمية كبرى تحت التصرف المطلق للحكومة البريطانية. على أن الاعتراف بالاستقلال، كان يجب أن يكون مشفوعًا باحترام جميع حقوق مصر وأن يكون بالجلاء التام (٣٤٦). كما أشادت جريدة الليبرتيه

الفرنسية، التى كانت تصدر فى مصر، برأى الأمير يوسف كمال فذكرت أن الأمير أبان ما يجب أن يتبع فى ذلك اليوم التاريخى إذا أريد أن تقتنع الأمة، وأن يتحقق الاستقلال وهو إعادة سعد ثم الانتخاب الشعبى الحر (٣٤٧).

وإزاء هذا الوضع لم تتمتع وزارة ثروت بثقة الرأى العام، كما قامت بالتصدى لأعمال الأمراء، على اثر احتجاجهم على تصريح ٢٨ فبراير (٣٤٨). ومن ثم، فقد منعت فى بداية عهدها اجتماعًا دعا لعقده الأمير يوسف كمال فى ٢٤ مارس(٣٤٩). بدعوى أن السلطات تخشى أن يكون هذا الاجتماع سببًا فى حدوث مشاغبات تخل بالنظام العام.

وقد علق أحمد شفيق على هذا القرار فذكر بأن هذه الحجة، على تفاهتها، ما كان يجدر بالحكومة أن تتذرع بها لمنع الناس من إبداء آرائهم وإن كانت مخالفة لآرائها، خصوصًا وأن الذى أخذ على نفسه رئاسة هذا الاجتماع هو ذلك الأمير الذى بقبوله رياسته قد تحمل بالطبع المسئولية الأدبية ومن ثم، فما كان ليسمح بأن يكون الاجتماع داعيًا إلى إحداث أى إخلال بالنظام، فضلاً عن أنه لم يكن ضمن هذا البرنامج إلا شىء واحد قد لا يروق للحكومة وهو معارضته لسياستها، أما غير ذلك فقد كان مبناه الإخلاص للعرش واحترام القانون والنظام. ومن ثم ، فقد أكد أحمد شفيق على أن سبب منع الحكومة للاجتماع، كان لتخوفها من معارضته لسياستها، كما تحدث عن تأثير قرار المنع على موقف الشعب تجاه الحكومة، فذكر بأن ذلك جعل من كان مترددًا فى الميل إلى جانب الوزارة ينأى عنها وينضم إلى صفوف الشعب المعارض لها، بسبب وضعها العراقيل فى سبيل حرية إبداء الفكر (٣٥٠).

وعندما ترددت الإشاعات التى نسبت أسباب منع الاجتماع إلى أن الأمير يوسف كمال كان ينوى القيام من خلاله بمعارضة الملك، قام الأمير بدحض هذه الإشاعات من خلال حديث له نشرته صحيفة «الليبرتيه» الفرنسية، حيث أعرب فيه عن ولاء أمراء الأسرة للملك وخص بالذكر منهم الأمير عمر طوسون وكمال الدين حسين وذكر بأنه لا يمكن لأى فرد من أمراء الأسرة أن يؤيد أى ضرر يمس الأسرة ومقام صاحب العرش، كما ذكر بأنهم أمراء ولكنهم أيضًا وطنيون

مصريون وبصفتهم وطنيين مصريين، عليهم واجبات حيال الوطن والأمة، ولكنهم في نفس الوقت لا يزجون بأنفسهم في مسائل الأحزاب.

ومن ثم، فقد نفى الأمير انتسابهم لأى حزب وذكر بأنهم يقومون بواجبهم نحو بلدهم فى أحسن صورة مع إبداء ولائهم نحو الملك، كما أعلن بأنه فى كل اجتماع يؤيد فيه الوطنيين يعلن فى أوله الولاء حيال العرش، وأنه - لحسن الحظ - لا يوجد حزب سياسى فى مصر يستطيع أن يدعى أنه هو الوحيد المدافع عن العائلة المالكة وعن الملك.

ومن ثم، فقد كذب كل ما يشاع عكس ما ذكره وقد أكد بأن طوسون وكمال الدين وهو - حيث إنهم المقصودون بصفة خاصة - لا يطيقون أن يمس مقام وارث محمد علي، ولا يمكنهم أن يفكروا بالطمع فى العرش ولا يجب أن يتصور إنسان أنه أكثر تعلقًا بالأسرة المالكة وأكثر ملوكية منهم.

وقد أنهى حديثه بذكر البيان الذى كان سيلقيه فى الاجتماع والذى يبدأ بقسم الإخلاص للوطن والعرش، وينتهى بإظهار احترام خاص للملك والوطن والعرش[٣٥١]. ويتضمن:

(١) تجديد عهد الاخلاص والولاء للوطن والعرش.

(٢) إرسال تحيتهم وإعلان احترامهم وإعجابهم بسعد والمنفيين. والمعتقلين السياسيين وسائر القائمين بخدمة القضية الوطنية.

(٣) تأكيد ما تكنه قلوبهم نحو النزلاء الأجانب من الود والإكرام.

(٤) اعتبار التصريح البريطانى المعلن لمصر بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قرارًا باستقلال لفظى مقيد بقيود الحماية.

(٥) تمسك الشعب المصرى بحقه فى وضع دستوره بواسطة ممثليه فى هيئة جمعية وطنية تأسيسية تنتخب لهذا الغرض.

(٦) رجاء المجتمعين حضرة صاحب السمو رئيس الاجتماع فى إبلاغ هذا القرار إلى جلالة الملك[٣٥٢].

وكان من نتائج نشر بيان الأمير أن أرسل الوفد المصرى برقية احتجاج إلى الملك على أعمال الحكومة، بشأن منع الاجتماع (٣٥٣).

وعندما قام ثروت بتشكيل لجنة لوضع الدستور فى ٣ إبريل ١٩٢٢ من ثلاثين عضوًا برئاسة حسين رشدى باشا وأثناء قيام اللجنة بعملها(٣٥٤). أعلن اللورد اللنبى فى بلاغه الصادر فى ٦ مايو عن السودان تأكيده لما صرح به المستر لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا فى مجلس العموم، فى يوم ٢٨ فبراير أثناء المفاوضات مع الوفد الرسمى برئاسة عدلى، فى استقلال مصر بتمسك إنجلترا بالسودان (٣٥٥).

على أثر ذلك، احتجت الأحزاب المصرية على هذا الإعلان وعندما أخذت الصيحات ترتفع على صفحات الجرائد المصرية بأنه من الواجب على هذه اللجنة أن تبدد ما حام حول العلاقات بين مصر والسودان من الشكوك، بأن يذكر فى الدستور نص صريح بأن السودان جزء، لا يتجزأ من مصر (٣٥٦).

على أثر ذلك، أرسل الأمير عمر طوسون ـ الذى أبدى اهتماما فائقًا فى هذه الفترة بمسألة السودان مذكرة إلى لجنة الدستور فى ٧ مايو ، يطلب منها أن تعلن أن السودان كافة، داخل ضمن حدود مصر ووجوب تشكيل مجلس نيابى من المصريين والسودانيين على حد السواء، حتى يعمل الجميع من خلاله للمصلحة المشتركة (٣٥٧). ومن ثم قررت لجنة الدستور فى اليوم التالى ـ ٨ مايو ـ بأن جلالة ملك مصر يسمى من الآن «ملك مصر والسودان» ، كما أعلنت بأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر، وأنه تحت سيادتها وخاضع لملكها، وأن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص يصدر فيما بعد (٣٥٨).

وإزاء رفض بريطانيا لهذين النصين، قدم ثروت استقالته فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ إلى الملك، وتشكلت وزارة محمد نسيم فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢، الذى دافع عن حقوق مصر فى السودان. غير أنه لم يلبث أن اضطر فى النهاية أمام الضغط البريطانى إلى الرضوخ لقبول شروط بريطانيا التى قدمها للملك بحذف لقب ملك مصر والسودان، على أن يعين هذا اللقب الذى يكون لملك مصر وقت

الفصل فى نظام السودان، بواسطة الممثلين المفوضين وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان. ثم قدم استقالته على أثر ذلك فى ٥ فبراير ١٩٢٣، معلنًا فيها أنه يقدمها قبل أن «تسجل فى الدستور ما وافقت جلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث، محافظة منها على العرش فى أحرج المواقف وحقوق البلاد [٣٥٩]. تألفت بعدها وزارة يحيى باشا إبراهيم فى ١٥ مارس ١٩٢٣، وقد صدر فى عهدها الدستور فى ١٩ إبريل ١٩٢٣، وقد أعقبه صدور قانون الانتخابات فى ٣٠ إبريل، وفى تلك الأثناء كانت الحكومة البريطانية قد قررت الإفراج عن سعد فى ٢٧ مارس، قبل صدور الدستور ونفذ الإفراج فى ٢٣ مارس [٣٦٠].

وعلى أثر عودته إلى مصر فى شهر سبتمبر ١٩٢٣، أعرب الأمراء عن فرحتهم برجوعه، وذلك عندما اعتزم الشعب المصرى الاحتفال به فى كل من الإسكندرية والقاهرة والمدن التى مر بها ومن ثم، فقد أقيمت احتفالات الإسكندرية تحت رئاسة الأمير عمر طوسون منذ وصوله إليها فى ١٧ سبتمبر. وقد ألقى فيها سعد خطبة شكر فيها الأمة على اختلاف طبقاتها، وقد أكدت هذه الحفلات زعامة سعد للأمة وتعلقها به والتفافها حوله[٣٦١].

وفى شهر ديسمبر تهيأت الأحزاب القائمة حينئذ لخوض المعركة الانتخابية. وهى الوفد والأحرار الدستوريون والحزب الوطنى [٣٦٢].

وأثناء المعركة الانتخابية، عقد الأحرار الدستوريون عدة اجتماعات بسرادق أقاموه بجوار دار الحزب الوطنى ، خطب فيه كثيرون من أعضائه فى الهجوم على سعد، وعندما ألقى الأستاذ الهلباوى خطبة سياسية فى ٢١ ديسمبر ١٩٢٣، أشاد أثناء هجومه على الوفد بالدور الذى قام به الأمير عمر طوسون عام ١٩١٨، أثناء تشكيل الوفد (لإحراج مركز الوفد فى الانتخابات) فذكر أن من أوائل الذين رغبوا فى أن ترفع مصر رأسها من الحماية وتعمل على استقلال البلاد هو الأمير عمر طوسون، كما تحدث عن الاجتماعات التى كانت بينه وبين كبار الساسة من المصريين فى مصر والإسكندرية فى شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩١٨، ثم تحدث عن دوره فى تشكيل الوفد الثانى الذى كان يريد السفر إلى

الخارج وتبرعه للوفد. وتحدث فى النهاية عن الانتخابات وما فيها من اضطراب، قائلاً إن المرشحين الوفديين كلهم من العامة والبسطاء (٣٦٣). ويؤكد ما جاء فى حديثه استغلال الأحزاب لدور الأمراء فى الحركة الوطنية فى التناحرات الحزبية التى كانت قائمة فى ذلك الوقت.

غير أن ذلك لم يؤثر على موقف سعد أثناء الانتخابات التى مالت كل المؤشرات إلى نجاحه فيها، وعلى أثر ذلك أرسل عبد الخالق ثروت رئيس الوزراء السابق برقية إلى سعد فى ٢٨ ديسمبر، يطلب فيها تصفية الخلاف بينهما بالاحتكام فى ذلك إلى مجلس، يضم الأمراء ورؤساء الوزارات والوزراء السابقين وأعضاء الهيئات النيابية. وجاء رد سعد فى برقية أرسلها إليه بالرفض فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٣ (٣٦٤).

وقد أسفرت الانتخابات فى النهاية عن فوز سعد زغلول، ومن ثم تألفت وزارة سعد الأولى فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ (٣٦٥). وقد اعتزم سعد خلالها الدخول فى مفاوضات مع ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية لتسوية المسألة البريطانية لتسوية المسألة المصرية، وقد اتفق على إجرائها فى سبتمبر بلندن من نفس السنة (٣٦٦). على أن كل الظروف والملابسات، كانت تدل على أن هذه المفاوضة مصيرها إلى الإخفاق وخاصة بعد جوادث الاضطرابات فى السودان، وبعد ما تبين من التصريحات الرسمية وأقوال الصحف البريطانية أن الحكومة الإنجليزية متمسكة بأطماعها الاستعمارية فى البلاد، باستبقاء السودان فى حوزتها واستدامة احتلالها لوادى النيل (٣٦٧).

وعلى أثر سفر سعد لإجراء المفاوضة، نشرت الصحف المصرية فحوى رسالة الأمير عمر طوسون التى كان من المزمع إرسالها إلى صحيفة التاميز البريطانية، لاطلاع الرأى العام هناك على حقائق المسألة السودانية والدور الذى لعبته بريطانيا فيها.

وقد أشار الأمير فى بدايتها إلى أن إنجلترا قد ساعدت مصر فى استرجاع السودان، كما كانت سببًا فى ضياعه. كذلك تناول بالشرح دور مصر فى السودان

منذ فتحها فى ١٨٢٠ وأحداث الثورة المهدية والحملة الإنجليزية لاسترجاع السودان فى ١٩٨٦، إلى أن أكد فى نهاية حديثه أن مصر لم تكن عاجزة عن القيام فى السودان (٣٦٨). ومن ثم، فقد أعرب سعد أثناء مباحثاته مع ماكدونالد، التى أجريت فى لندن فى الفترة من ٢٣-٢٨ أكتوبر، عن تمسكه بسحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية. كذلك تمسك مصر بالسودان وفقًا لما جاء فى تصريحاته التى أدلى بها فى البرلمان المصرى.

غير أن هذه المباحثات قد باءت بالفشل أمام تمسك بريطانيا بضرورة وجود قوات بريطانية فى مصر، تضمن حماية قناة السويس وأن يظل حفظ النظام فى السودان واقعًا على عاتق الحكومة البريطانية.

ومن ثم، فقد أدى فشل المفاوضات إلى جانب اغتيال سير لى ستاك سردار الجيش المصرى فى ١٩ نوفمبر من نفس العام ، إلى تقديم سعد استقالته من الوزارة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ (٣٦٩). وتألفت وزارة أحمد زيور فى ٢٤ نوفمبر(٣٧٠). وفى عهده، تمادى الإنجليز فى الخطة التى رسموها لتنفيذ مآربهم فى مصر والسودان، فيما يتعلق بالتحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير، واحتدام الخصام بين الأحزاب وتفرقت صفوف الأمة (٣٧١).

على أثر ذلك، وجهت الدعوة إلى الأمير عمر طوسون على صفحات الصحف، من أجل بذل جهوده لدعوة كافة الأحزاب السياسية وكبار رجال الدولة لعقد مؤتمر وطنى للقيام من خلاله بوضع خطة لتوحيد الدفاع الوطنى (٣٧٢).

وعلى أثر قبول الأمير لهذه الدعوة، جاهد من أجل عقد المؤتمر فاتصل بمندوبى الأحزاب : حمد الباسل باشا وكيل الوفد المصرى، ومحمد محمود باشا وكيل الأحرار الدستوريين، وحافظ بك رمضان رئيس الحزب الوطنى.

وعندما لم يوفق فى مسعاه (٣٧٤). أوضح ذلك فى حديث له مع مندوب الأهرام فى ٢٢ ديسمبر ، فذكر أنه قابل مندوب كل حزب على انفراد لاستطلاع رأيهم فى إجراء الصلح فيما بينهم وجمع كلمة الاتفاق والاتحاد، ثم اقترح عليهم الاجتماع أولاً فى جلسة بحضوره للمناقشة والوصول إلى أساس لاتفاق بينهم،

فقابل كل من مندوبى الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى، أما مندوب الوفد فإنه - بعد المقابلة الأولى - رجع ليستشير الوفد فى ذلك، ثم أخبره بأن الوفد لا يقبل هذا الاجتماع ولا يرى الاتفاق مع هذين الحزبين [٣٧٤]. ومن ثم ، فقد فشل الأمير فى مسعاه نتيجة لرفض الوفد الاتفاق مع الأحزاب الأخرى، حتى ينفرد بزعامة الحركة الوطنية.

وقد بنى حمد الباسل أسباب رفض الوفد لهذا الاجتماع، خلال حديثه لصحيفة الأهرام فى ديسمبر، على أن الحزبين (الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى) قد رغبوا فى الاتحاد مع الوفد، بالرغم من تعارض مبادئهما معه، حتى يتم لهم الفوز فى الانتخابات المقبلة ويكسب أفرادهما ثقة لم يكونوا ليكتسبوها بدونه. وقد رأى الوفد أن هذه حيلة استعملت للتأثير على العقول حتى إذا نجحت هذه الحيلة، تم لهما ما أرادوا من اختلاس الثقة من وراء هذا الاتحاد وإن لم تتم، ظهر الوفد للناس بمظهر المتعنت الراغب فى دوام الانشقاق والاستئثار بزعامة الأمة. ولهذا، رفض الوفد أن يضع يده فى يد خصوم البلاد. لكيلا يقع فى الفخ الذى أعده له. وقد عكس هذا الحديث صورة احتدام الصراع بين الأحزاب على زعامة الحركة السياسية فى مصر فى تلك الفترة.

وقد أدى فشل تلك الدعوة إلى هجوم الصحف على سعد، فذكرت الأخبار أن الحزب السعدى يعمل لمصلحته الشخصية، دون النظر للمصلحة العامة، كما عدته مسئولاً عن إخفاق تلك الدعوة[٣٧٦].

احتجاج الأمراء على تعطيل الحياة الدستورية ١٩٢٥م:

وعندما قامت وزارة زيور فى ١٩٢٥م بحل مجلس النواب وأجلت الانتخابات بهدف تعديل قانون الانتخاب، مما أدى إلى تعطيل الحياة الدستورية فى مصر[٣٧٧].

دعا أمين الرافعى إلى اجتماع البرلمان بمجلسيه من تلقاء نفسه فى السبت الثالث من شهر نوفمبر ٢١ نوفمبر ١٩٢٥م، وبرر دعوته بنص الدستور الصريح، وبأن حل مجلس النواب فى مارس ١٩٢٥م عمل باطل، وأن المجلس لايزال

قائما[٣٧٨] وقد ساند حزبا الأحرار والوفد هذه الفكرة، فأعلنا تكاتفهما لإسقاط وزارة زيور وإعادة الحياة النيابية[٣٧٩] وعلى أثر ذلك أصدرت الحكومة ثلاثة بلاغات أحدهما باسم مجلس الوزراء، قالت فيه إنها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو من مكان آخر. وعلى ذلك ترجو من النواب السابقين ومن أعضاء مجلس الشيوخ أن يمتنعوا عن محاولة عقد اجتماع غير مشروع، كما منعت النواب والشيوخ من دخول البرلمان[٣٨٠].

وبالرغم من ذلك، فقد اجتمع أعضاء البرلمان فى فندق الكونتيننتال فى ٢١ نوفمبر وتقرر فيه:

١ ـ الاحتجاج على تصرف الحكومة الخاص بمحاولتها منع الاجتماع. واعتبار دور الانعقاد موجودًا قانونًا ومستمرًا.

٢ ـ إعلان عدم الثقة بالوزارة[٣٨١].

وقد مثل هذا الاجتماع ضربة قاضية لوزارة زيور، مما أدى إلى ضعف مركزه. وقد ضاعف من هذه الكارثة موقف الأمراء[٣٨٢]. الذين وجدوا أن فى استمرار تعطيل الحياة الدستورية حرمانًا للشعب من حقوقه السياسية، يصح أن يتحملوا فيه مع السراى تبعة أدبية[٣٨٣].

ومن ثم، فقد دعا الأمير كمال الدين الأمراء إلى اجتماع، فلبى هذه الدعوة عدد كبير منهم وهم: محمد على، وعمر طوسون، ويوسف كمال، وإسماعيل داود، وعمر حليم، وسعيد داود، وسليمان داود، وعلى فاضل، وجميل طوسون، وحسن طوسون، ومحمد عباس حليم، وعثمان فاضل، وبعد المداولة تقرر فى اجتماعهم رفع كتاب[٣٨٤] إلى الملك، يؤيدون فيه مطالب اجتماع نواب الأمة فى ٢١ نوفمبر بعودة الحياة النيابية[٣٨٥].

وقد أناب الأمير، يوسف كمال عن الأمراء فى تقديم هذا الكتاب إلى الملك الذى كان موجودًا فى ذلك الوقت بالإسكندرية فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٥م[٣٨٦]. وقد أعرب الأمراء بهذه الحركة عن رغبتهم فى احتواء الأزمة، وتجنب القصر سخط

البلاد وعداء العناصر الوطنية، خاصة وأن بعض الأمراء مثل عمر طوسون، كانوا على صلة بالحركة الوطنية فى البلاد[٣٨٧]. وأضاف سعد فى تعليقه على موقفهم بأنه جاء حرصًا على العرش وخوفًا من الإطاحة بالأسرة الحاكمة كلها[٣٨٨].

وقد أتت هذه المعارضة الجماعية ثمراتها، فائتلفت الأحزاب وقررت مقاطعة الانتخاب، وعقد مؤتمر وطنى فى دار محمد محمود يوم ١٩ فبراير ١٩٢٦م من الأحزاب الثلاثة، ترأسه سعد زغلول وقرر فى النهاية المطالبة بتأليف وزارة موثوق بها من الأمة، لإجراء انتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر، الذى أقره البرلمان عام ١٩٢٤م. ولم يكن لوزارة زيور - أمام هذا الانتخاب المباشر - إلا أن تخضع له وخسرت السراى المعركة، وأجريت الانتخابات طبقًا لقانون الانتخاب المباشر، ودخلت الأحزاب المعركة متفاهمة على تقسيم الدوائر[٣٨٩].

وكان محتومًا على وزارة زيور أن تستقيل عقب ظهور نتيجة الانتخابات، لأن الحزب الذى كانت تستند إليه وهو حزب الاتحاد، لم ينل سوى خمس دوائر من مجموع ٢١٤ دائرة.

وقبل أن تقدم استقالتها، كانت الأحزاب المؤتلفة تتفاوض فى طريقة تأليف الوزارة الجديدة. وكانت الغالبية العظمى من الفائزين فى الانتخابات من الوفدين، وللأغلبية - بمقتضى النظام الدستورى - حق تأليف الوزارة فاتفقت الأحزاب المؤتلفة على أن يدعى زعيم الأغلبية التى أسفرت عنها الانتخابات الحرة، لتأليف الوزارة التى من حقه توليها وله أن يتولاها. وإذا رأى أن ملابسات الجهاد الوطنى تقتضى أن يبتعد عن الوزارة مؤقتًا، فيكون ذلك برضاه واختياره وتظل الغالبية التى أسفرت عنها الانتخابات، مسيطرة على الموقف، بحيث لا يؤدى تنحى زعيمها إلى تأليف وزارة مناوئة للأغلبية. وقد كان هناك اتفاق مبدئى على أن يتنحى سعد عن تأليف الوزارة، على أنه بعد أن تقدمت المفاوضات بينه وبين عدلى وثروت على تأليف الوزارة الائتلافية برئاسة عدلى، عاد إلى التمسك بحقه الدستورى فى رئاسة الوزارة حين استفاضت الأنباء بأن دار المندوب السامى البريطانى تشترط تنحيه عنها[٣٩٠].

على أثر ذلك، نشرت الصحف الآراء المؤيدة لترأس سعد الوزارة الائتلافية ومن ثم، فقد أعرب الأمير عمر طوسون عن تأييده لترأس سعد الوزارة، خلال حديثه مع مندوب الوفد، نشرته صحيفة الأهرام سأله فيه عن رأيه فى تأليف الوزارة، وهل تكون برئاسة سعد وهل فى ذلك ما يخالف الدستور؟ ومن ثم، فقد جاء فى رد الأمير فى هذا الصدد بأن المصلحة تقتضى احتفاظ سعد برئاسة البرلمان الذى يمثل الأمة، كما أقر أن تكون الوزارة ائتلافية، لأنها الضمان الوحيد لبقاء اتحاد الأمة وأن اتحادها هو المطلب الأسمى الذى يجب أن نعمل له بكل قوانا ومواهبنا، حتى لا يعود الاختلاف بيننا مرة أخرى، كما ذكر أن تشكيل هذه الوزارة لم يكن مخالفًا للدستور(٣٩١).

وعندما صارح اللورد لويد سعدًا بأن الحكومة البريطانية تعارض فعلاً فى توليه رئاسة الوزارة أعلن سعد تنحيه عن الوزارة وتألفت الوزارة الائتلافية برئاسة عدلى يكن فى ٧ يونية ١٩٢٦م(٣٩٢). غير أنها استقالت فى ٢١ إبريل ١٩٢٧م، وألفت الوزارة الائتلافية الجديدة برئاسة عبدالخالق ثروت فى ٢٦ إبريل ١٩٢٧م، وكانت تحظى بتأييد الوفد والأحرار الدستوريين.

وعلى أثر وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس من نفس السنة(٣٩٣). تم اختيار مصطفى النحاس لرئاسة حزب الوفد البرلمانى فى ٢٦ سبتمبر، وحصل على موافقة الأحزاب الأخرى على اختياره لرئاسة الوفد نفسه ومن ثم، اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية لمجلس الشيوخ والنواب واتخذت قرارًا بذلك فى نفس اليوم(٣٩٤).

وعندما أيدت الصحف المصرية هذا الاختيار، ونادت ببقاء الائتلاف(٣٩٥) أعرب الأمير محمد على فى حديث له لصحيفة الأهرام عن سروره باختيار النحاس للوفد، فذكر أنه عرف منذ البداية بوطنيته وأن له ماضيًا نظيفًا ناصعًا كما أعلن تأييده لتمسك الأحزاب ببقاء الائتلاف، ثم استطرد قائلاً «وإن كان سعد قد مات، فإن الوطن باق لا يفنى وأن علينا أن نخلد ذكرى سعد بين أربعة عشر مليونًا من المصريين وتخليد ذكرى سعد هو فى الواقع بتحقيق مبادئه،

بالدفاع عن حرية الوطن واستقلاله بصيانة الدستور من كل اعتداء». ثم ختم بالثناء على وزارة ثروت ونشاطه(٢٩٦).

وقد أثار هذا الحديث غضب صحيفة «الاتحاد» لسان حال حزب الاتحاد، الذى تشكل فى ١٠ يناير ١٩٢٥م برئاسة يحيى إبراهيم باشا الموالى للقصر، خاصة ما جاء فى حديثه حول صيانة الدستور. فذكرت الصحيفة أن حديثه لا يتفق مع مركز الإمارة، وأن أسرة محمد على لها مركز خاص يجب أن يحافظ عليه الأمير ويلتزم حدوده، وأن مركز الإمارة يجعل أصحابها أعلى من أن يتدنوا إلى ميدان التنازع السياسى، وأن يتعرضوا للتيارات الحزبية. ولذلك فقد أبدت دهشتها من حديثه بوجوب صيانة الدستور وتساءلت: لماذا يلهج بالكلام الذى ولع به كتاب الصحف الحزبية؟ ووصفته بأنها دعاوى حزبية لا أكثر وإن الأمير لا يجهل ذلك، ثم ذكرت أن الدستور لا يهدده خطر من أية ناحية، وأن الملك أول ملك دستورى جلس على أريكة مصر ومن ثم، «فما الذى يخشى على الدستور منه أهو الأمة وهى التى تتمتع به أو الإنجليز فهم مؤيدون له فليطمئن الأمير من ناحية الدستور» ثم ذكرت فى نهاية حديثها أن المطلب الأساسى هو الاستقلال التام، وهذا المطلب قد أغفله الوفد فى بيانه، لذلك فإن سمو الأمير الذى بالغ فى مدح البيان ووصف مصدريه بأنهم سياسيون ماهرون، لم يتنبه إلى هذا الوصف، ولو تنبه إليه لاقتصر فى المدح، لأن الذى يغار على الدستور لابدان يكون أشد غيرة على الاستقلال والاستقلال التام(٢٩٧).

وقد جاء فى رد البلاغ فى صحيفة حزب الوفد على حديث الأمير مدافعة عنه بأنه شديد الغيرة دائما على وطنه، عاملاً بكل ما فى استطاعته من الجهد لترقيته، متضامنا مع الأمة فى ضرائها قبل سرائها، ومن ثم فليس عجبا أن يهتم به.

ومازالت بيانات الأمراء تعلن تضامنها مع الأمة فى طلبها بالاستقلال والدستور ، ولا تزال هذه البيانات ماثلة للأذهان.

وقد جاء فى ردها على صحيفة الاتحاد بشأن حديث الأمير بأنه ليس من العجب أن يطالب الأمير بصيانة الدستور الذى آلم جريدة الاتحاد، وإنها لم تتألم

هذا الألم من مناداة الأمير بصيانة الدستور من كل اعتداء إلا لأنها تعلم أن حزبها هو الجهة التى لا ينتظر أن يجىء من غيرها اعتداء على الدستور، وأن الناس يعرفون أن هذا الحزب قد ألف لهذا الغرض فإن كان رافع الصوت بصيانة الدستور يؤلمه، فهو الذى جلب على نفسه هذا الألم، كما ذكرت أن كلام الأمير عن الدستور لم يرق عند فئة الرجعيين التى احتكرت الأخلاص للعرش، فأرادت أن تفهم من ذكر الأمير تلميحًا بأنه لا يلائم مركز الإمارة واتهمت الأمراء والنواب والشيوخ والأمة بالتقصير نحو العرش تهمة شنعاء باطلة. إلى أن قالت: فاذا صح أن الأمة كلها: أمراءها وشيوخها ونوابها وجمهورها لا تؤدى واجب الإخلاص للعرش، فهل يكون من الدفاع عن العرش أن نعلن هذه الحقيقة وتذاع وتتكرر ويشتد الإلحاح عليها فى كل مناسبة وغير مناسبة، وهل يغنى عرش أمة من الأمم أن يبقى على الولاء ثلاثة أو أربعة أشخاص لاهم فى «العير ولا فى النفير» فمن يقيمون على ولاء غير ولاء الوظيفة والغنيمة (يقصد الاتحاديين)[٣٩٨].

كما ذكرت الأهرام فى ردها على الاتحاد أن الدستور يمكن الاعتداء عليه من نواح مختلفة لا من ناحية واحدة، إذ أنه فى وسع الإنجليز مثلاً أن يبطشوا به فلماذا لم تقم جريدة إنجليزية للنيل من الأمير؟ ولما لم تتنبه صحيفة الاتحاد إلا إلى ناحية واحدة، وعدت عملها هذا، اتهاماً توجهه إلى القائمين بأمرها ومفضحاً لما يضمرون من الاعتداء بأية وسيلة كانت على كل من يؤيد الدستور جرياً وراء أهوائهم الدنيئة[٣٩٩].

الأمير عمر طوسون ومفاوضات ثروت - تشمبرلن:

وعلى أثر سفر ثروت إلى لندن من أجل التفاوض مع وزير الخارجية البريطانية السير أوستن تشمبرلن فى شهر يولية ١٩٢٧[٤٠٠]، وضعت الصحف المصرية فصولاً إضافية عن المفاوضات بين مصر وإنجلترا[٤٠١].

ومن ثم فقد أدلى الأمير طوسون بحديث لصحيفة المقطم فى ٢٦ أكتوبر عبر فيه عن رأيه بشأن تلك المفاوضات، فذكر أن التحالف بين الفريقين لا تكون له

فائدة إلا إذا كان الفريقان متعادلين فى القوة أو متكافئين، ولذلك فإن عقد محالفة بين انجلترا ومصر وما بينهما من التفاوت العظيم فى القوة، لا يجر من ورائه سوى الإضرار بمصالح مصر، وقد يكون الغرض من مثل هذه المحالفة أخذ قرار برضانا عن تنازل مصر لإنجلترا عن جزء من حقوقها، والسماح بالسيطرة منها علينا والاعتراف بشرعية الاحتلال وتساءلت وما الذى ستجنيه مصر من ذلك[٤٠٢]. ومن ثم، فقد عارض خلال حديثه دخول مصر فى محالفة مع إنجلترا فى ذلك الوقت.

وقد أثار حديثه صحيفة الديلى تلغراف، حيث ذكر مراسلها خلال تعقيبه على حديث الأمير أنه اشتهر بكرهه للإنجليز، غير أنه فى السنوات الأخيرة كان يتجنب نشر آرائه إلا فى أحوال قليلة، ولما دخل حلبة السياسة الحزبية كان يؤيد الوفد. ثم قال إن الحكومة المصرية وأعضاء جميع الأحزاب السياسية فى مصر، ماعدا الحزب الوطنى - وهو لا يستحق اهتماماً كبيراً- يسعون للوصول إلى حل نهائى للمشكلات التى هى بين إنجلترا ومصر. فاندفاع الأمير إلى هذه الحلبة السياسية -وليس له فيها أقل مركز سياسى- لا يمكن إلا أن يعد تهوراً، الباعث عليه عواطف أشهر من أن يحتاج إلى هذا الإعلان[٤٠٣].

وعلى الجانب الآخر، فقد أثنت صحيفة الأخبار على حديث الأمير، الذى جاء معبرًا عن رأى الحزب الوطنى فى عقد المحالفة فأيدت ما ذكره عن سياسة التحالف، التى توضع على أساس قوة إنجلترا وضعف مصر، كما أشادت بحديث الأمير الذى جاء معبرًا أصدق التعبير عن رأى البلاد شيوخًا وشبابًا، ودليلاً حيًا على تضامن الأمراء مع الأمة فى التمسك بالاستقلال التام لوادى النيل، والسعى المتواصل لإجلاء جيش الاحتلال.

كما أيدت ما أشار إليه الأمير من الأخذ بسياسة حسن التفاهم إذا كان خالياً من المطامع، وأن يكون النفع فيه متبادلاً وأما إذا كانت تعنى هذه السياسة التسليم بجميع مطالب الأمة، فلابد أن تتم اتفاقية للحصول بمقتضاها على كل الحقوق المصرية [٤٠٤].

وقد انتقدت كل من جريدة كوكب الشرق والسياسة ما ذكره الأمير، حيث استنكرت صحيفة كوكب الشرق على الأمير أن يدلى بهذه التصريحات فى الوقت الذى لا يزال فيه رئيس الوزارة يستأنف المحادثات التمهيدية مع ساسة الإنجليز، كما دافعت عن سياسة التحالف مع إنجلترا بقولها إن الضعيف يجوز له أن يحالف القوى ليكون بمأمن من غدره (٤٠٥).

أما السياسة ـ لسان حال حزب الأحرار ـ فرأت أن الآراء التى أعلنها الأمير تخالف ما أجمعت عليه الأمة بلسان أحزابها وصحافتها وبرلمانها وزعمائها ، من وجوب التفاهم مع الإنجليز والوصول إلى عقد محالفة، تحقق استقلال مصر وتكفل المحافظة على المصالح البريطانية الصحيحة فى وادى النيل (٤٠٦).

كما ذكرت أن سياسة المفاوضة والاتفاق مع إنجلترا، كانت قاعدة للسياسة التى رسمها الوفد منذ تأليفه وأنه ليس أمامنا لاستكمال حقوقنا سوى الأخذ بالقوة أو المفاوضة (٤٠٧).

ومن ثم، قامت صحيفة الأخبار بالرد على كوكب الشرق والسياسة، فذكرت تحت عنوان «لماذا يعترضون على تصريحات الأمير «إن كوكب الشرق عندما دافعت عن سياسة التحالف مع إنجلترا بقولها، إن الضعيف يجوز أن يحالف القوى فيكون بمأمن من غدره، قد تناست أن تتحدث عن قيمة هذه المحالفة ومدى فائدتها. وإذا كانت القوى من شيمته الغدر فهل يعدل عن غدره لمجرد عقد محالفة معه؟ وهل إذا رأى أن الغدر من مصلحته تحدثه نفسه بالتقهقر أمام ما يعتقده قصاصة ورق أم أنه يهزأ بهذه القصاصة ويذهب فى غدره إلى نهاية الطريق؟ وهل تنسى كوكب الشرق ما فعلته بريطانيا من تناقض عهودها فى الأعوام السابقة. أما فيما ذكرت السياسة أن سياسة المحالفة أخذت بها الأمة: فإن كانت سياسة الاتفاق مجدية لأثمرت من خلال التجارب الماضية، ولكن هذه التجارب أثبتت أن الإنجليز لا يرون سوى أن يجعلوا مركزهم الباطل فى مصر شرعيًا! وإن السودان قد ضاعت بسبب حسن التفاهم ولا ندرى من أين جاءت الأمة بإجماع على حسن التفاهم. ثم ختمت حديثها بقولها «ليس للبلاد إلا مطلب واحد هو الاستقلال الكامل الذى لا تشوبه شائبة» (٤٠٨).

ومن ثم، فقد أسفرت مفاوضات ثروت ـ تشمبرلن ، التى أجريت فى الفترة من يولية إلى أكتوبر من عام ١٩٢٧ فى النهاية عن وضع مشروع لمعاهدة بين مصر وبريطانيا، عرضه تشمبرلن فى نوفمبر وقبل ثروت معظم أحكامه، وقد احتوى فى معظمه على كل قواعد الاحتلال والحماية وجاء فى بعض نصوصه:

١- تعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما.

٢- يجب على الحكومة المصرية ألا تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفًا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى إلى إثارة صعوبات لبريطانيا وألا تسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها الحكومة البريطانية وألا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرًا بالمصالح البريطانية.

٣- إذا صارت مصر فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو لحماية مصالحها إثر غارة أو اعتداء عليها أياً كان نوعه، تقوم بريطانيا بنجدتها بصفة محارب.

٤- تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى، وإذا رأت ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين.

٥- إذا صارت بريطانيا فى حالة حرب أو تهديد بوقوع حرب، تبذل مصر لها فى أراضيها كل ما فى وسعها من المساعدة والتسهيلات، بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها.

٦- تخول مصر لبريطانيا الحق فى إبقاء قوات عسكرية (أى فى احتلال البلاد) فى أى مكان فيها ولزمن غير محدد، ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق، تعهد فيه إنجلترا إلى مصر مهمة حماية المواصلات الإمبراطورية والغرض من هذا الاحتلال هو حماية هذه المواصلات.

٧- تعين الحكومة المصرية، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، مستشارًا ماليًا وقضائيًا.

٨- تبذل بريطانيا نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر، للحصول على تعديل نظام الامتيازات وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة فى مصر.

٩- أغفل المشروع الإشارة إلى السودان (٤٠٩).

وعند عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء، قرر فى ٤ مارس ١٩٢٨ رفضها، لأن ما انتهى إليه كان لا يتفق مع استقلال البلاد، ويجعل الاحتلال شرعيًا. ومن ثم، فلم يكن أمام ثروت إلا أن يستقيل ، فقدم استقالته فى نفس اليوم إلى الملك وخلفه فى رئاستها النحاس باشا فى ١٧ مارس ١٩٢٨ (٤١٠).

قضية الأمير سيف الدين وتأثيرها على الأحداث السياسية :

وتشكلت وزارة النحاس باشا من الوفد والأحرار الدستوريين(٤١١). وسرعان ما دب الخلاف بينهما وذلك عندما نجح النحاس خلال تلك الوزارة فى تعزيز موقفه فى أعين الرأى العام وتوطيد أقدامه فى رئاسة الوفد، بسبب تمسكه بعدم الاعتراف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، فأضاع الفرصة على الأحرار الدستوريين فى انتزاع القيادة من الوفد (٤١٢)، كما وقع الخلاف أيضًا بين القيادة الوفدية والقصر، نتيجة ممارسة البرلمان حقوق الملك الدستورية التى كان من شأنها الحد من سلطانه (٤١٣).

وفى نفس الوقت ضاق الإنجليز بالوزارة والائتلاف معاً، لعدم تحقيقه ما كانوا يطمعون فيه من توقع مشروع المعاهدة (٤١٤).

ومن ثم، فقد تم الاتفاق بين الملك والإنجليز والأحرار الدستوريين على المؤامرة لتعطيل الدستور، للقضاء على الوزارة الائتلافية. وبدأت تلك المؤامرة باستقالة محمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين ووزير المالية فى ١٧ يونية، ثم استقالة جعفر ولى وزير الحربية بعد ذلك بيومين - ١٩ يونية - وأحمد خشبة وزير الحقانية (٤١٥).

وفى غضون هذه الاستقالات، نشرت الصحف صورًا لوثائق خاصة بقضية الأمير سيف الدين كان المراد من نشرها الطعن فى نزاهة النحاس ومن ثم، فقد هيأت الجو لإقالة وزارة النحاس (٤١٦).

وقد تضمنت صور الوثائق التى نشرت عقد اتفاق بين مصطفى النحاس والأستاذ ويصا واصف، وجعفر فخرى بك المحامين، ومحمد شوكت بك الموكل من طرف الأميرة نجوان هانم والدة الأمير أحمد سيف، وكانت بخصوص الدفاع عن الأمير ورفع الحجر عنه. وكان تاريخ الاتفاق على الأتعاب فى فبراير ١٩٢٧ أى قبل إثارته فى الصحف بنحو خمسة عشر شهرًا، فى وقت لم يكن متوقعًا أن يتولى النحاس رئاسة الوزارة فيما بعد (٤١٧).

وكان الاتفاق يتضمن اتخاذ نوعين من الإجراءات القضائية الأول يتعلق برفع الحجر الموقع على الأمير سيف الدين للوصول إلى إعادة جميع أملاكه، إذ كانت هذه الأملاك موضع تصرفات مشكوك فى نزاهتها، وكانت تقدر بعدة ملايين من الجنيهات.

والثانى تقدير نفقة للأمير تحدد قيمتها منذ أن كان يعالج بالمصحة فى إنجلترا، مع تقدير مبلغ من المال لشراء منزل له فى الآستانة، وقد حددت الأتعاب المتفق عليها بين الطرفين كالآتى:-

١- فى حالة الحصول على قرار برفع الحجر عن الأمير وتسليمه أمواله، تقدر الأتعاب مبلغ ١٧٠٠٠جنيه.

٢- بالنسبة للنفقة تكون الأتعاب بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه. إذا كانت هذه النفقة اثنين وعشرين ألف جنيه ٢٢٠٠٠ جنيه سنوياً، أو يقدر لهم مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إذا أخذ المحجور عليه مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه نظير المشتريات والنفقة عن المدة الماضية، كما تم الاتفاق على أن تزيد أو تقل هذه الأتعاب بحسب ما تقرر فى النفقة وفى حالة وقوع نزاع بشأن الأتعاب، يكون تقديرها من اختصاص محاكم القاهرة ابتدائيًا واستئنافيًا (٤١٨). وفى النهاية، دفع الوكيل للمحامين المذكورين مبلغ ١٥٠٠ جنيه بصفة مقدم أتعاب.

وعلى الرغم من تنازل النحاس عن توكيله فى هذه القضية عقب توليه رئاسة الوزراء (٤١٩).

فقد أخذت الصحف المعادية للوفد تشهر بهذا الاتفاق كجزء من المؤامرة التى دبرت للتخلص من النظام الدستورى (٤٢٠).

حيث ظهرت هذه الوثائق فى ٢٢ يونية على رأس الصفحات الأولى لصحيفة الأخبار، لسان حال الحزب الوطنى، وصحيفة الاتحاد، لسان حال حزب الاتحاد، والسياسة، لسان حال حزب الأحرار، التى نشرتها فى اليوم التالى تحت العنوانين التاليين «الفضائح الكبرى» ، فضائح برلمانية خطيرة، رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب يستخدمان السلطتين التنفيذية والتشريعية لمصالحهما الذاتية»، «تشريع خاص من أجل أتعاب فى قضية»، «نائب يصف المجلسين بالاستسلام؟ والخنوع» ، «يجب على النحاس النزيه وزميليه أن يتخليا عن منصبهما ويطلبا رفع الحصانة البرلمانية والتقدم للتحقيق»، «واجب البرلمان المبادرة للنظر فى الأمر حرصًا على سمعة البلاد»، «أتعاب قضية ضعف رأس مال بنك مصر». وتحت هذه العناوين نشرت ملخصًا لعقد الاتفاق، وصفته بالاستغلال لقيمة الأتعاب.

فذكرت الاتحاد أن المحامين الثلاثة قبلوا اتفاقا، تتعلق زيادة ونقص الأتعاب فيه بنسبة ما يحكم لموكلهم وهم يعلمون كمحامين أن عمل المحامى محدود لا يختلف باختلاف نتيجة الحكم «فكيف استباحوا لأنفسهم أن ينتهزوا فرصة رغبة والده المحجور عليه فى أن تتولى القوامة عليه بنفسها وطمعها فى أن تتصرف فى ثروته فساوماها هذه المساومة المجرمة وظفروا منها بهذا الاتفاق الذى تبلغ جملة أتعابهم فيه ضعف رأسمال بنك مصر».

ونشرت الصحف الثلاث أيضًا صورة لخطاب، كان أرسله جعفر فخرى إلى فريدون باشا زوج أخت الأمير فى ٢٢ سبتمبر ١٩٢٧، أشار فى بدايته إلى ما نشرته (المقطم) فى صباح هذا اليوم بعنوان (جنسية الأمير سيف الدين) جاء فيه أن الأمير قد حصل على الجنسية التركية، وأنه يستطيع بهذه الصفة أن يرفع قضية ضد الحكومة البريطانية يطالبها بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات، بسبب الإجراءات التى اتخذت بشأنه، كما حدث جعفر زوج والدة الأمير عن نبأ وفاة سعد زغلول وانتخاب مصطفى النحاس باشا لزعامة الوفد.

كما ذكر «لقد كان للاقتراح المقدم أخيرًا إلى مجلس النواب ـ بإلغاء مجلس البلاط وإحالة الأحوال الشخصية الخاصة بالأسرة المالكة إلى المجالس الحسبية

ـ أسوأ وقع فى نفوس خصومنا وقد بعث اليأس إلى نفوسهم ما شاهدوه من مرور هذا الاقتراح بسرعة فى جميع اللجان البرلمانية التى مر بها الاقتراح، وسوف يعرض فى الدورة المقبلة على المجلس لإصدار قراره فيه. ولا أكون مبالغًا إذا أكدت لكم من الآن فصاعدًا أن الموافقة عليه ستكون بالإجماع من المجلسين ولا يخفى عليكم وقوفنا على حقيقة نفسية المجلسين، وكيفية توجيه قبول أعضائهما ولولا ذلك ما أقدمنا على الاطلاع مثل بهذه القضية الصعبة» (٤٢١).

كما ذكرت هذه الصحف فى ٢٤ يونية أن جعفر فخرى قد قدم اقتراحًا لمجلس النواب حين نظر قانون الجنسية بطلب تعديل المادتين ١٠ ، ١١ من قانون الجنسية الذى كان منظورًا أمام المجلس تعديلاً يمنح كل مصرى مقيم بعيدًا عن مصر مدة عشر سنوات حق التجنس بالجنسية التى يريدها ومن غير موافقة الحكومة المصرية، حتى يستطيع الأمير سيف التجنس بالجنسية التركية. وبذلك لم يستطع مجلس البلاط الإشراف عليه بالنظر فى قضيته (٤٢٢).

ولم تقتصر الفضيحة ـ فى رأى الذين نشروا الوثائق ـ على الاحتيال على امرأة ضعيفة قادها الطمع فى ثروة ابنها إلى الوقوع بين براثنهم، بل تجاوزت ذلك إلى ما هو أخطر وهو تسخير البرلمان لإصدار قانون لصالح أحد أطراف النزاع فى قضية منظورة أمام القضاء، واستدلت على ذلك بحرص جعفر فخرى ـ المريب على تنبيه «فريدون باشا» (٤٢٣). بتولى مصطفى النحاس زعامة الوفد خلفًا لسعد وكذلك رئاسة مجلس النواب، مما يستطيع من خلاله إلغاء مجلس البلاط (٤٢٤).

وبهذا لم تعد الفضيحة دليلاً على فساد شخصى ومهنى فحسب، بل وفساد سياسى كذلك. وفى الحقيقة، فقد كان صاحب الفكرة فى إلغاء مجلس البلاط هو الأمير محمد على توفيق ـ ابن شقيق الملك فؤاد ـ لأسباب تتعلق بشعور الأسرة المالكة بأن مجلسًا من نوع وتركيب مجلس البلاط، يتيح للجالس على العرش درجة من التحكم فى قضيتهم التى تعرض عليه، إذ قد تكون لديه دوافع للانحياز إلى أحد طرفى الخصومة، لذلك اهتم فريق من أمراء الأسرة تزعمهم الأمير محمد على ببحث مدى دستورية القانون الذى أنشأ مجلس البلاط،

خاصة وأنه من القوانين التى صدرت قبل إعلان الدستور، فطلبوا من ثلاثة من كبار القانونيين، وهم : «محمد محمود خليل، وحافظ رمضان، ومحام بلجيكى من كبار المحامين أمام المحاكم المختلطة هو المسيو (مزرباح)، إعداد مذكرة حول الموضوع انطلاقًا من أن القانون المنشئ لمجلس البلاط يؤسس قضاءً خاصًا بفئة من المصريين هم أمراء الأسرة المالكة ويستثنيهم من الخضوع للقضاء العادى. وهو ما يتنافى مع النصوص الواردة فى الدستور حول المساواة بين جميع المصريين.

وعندما استكمل المحامون الثلاثة بحث الموضوع، قدم أحدهم وهو محمد حافظ رمضان ـ وكان رئيساً للحزب الوطنى ومحاميًا للأمير محمد على وعضوًا بمجلس النواب ـ اقتراحًا بقانون إلى مجلس النواب بإلغاء مجلس البلاط ونظر قضايا الأحوال الشخصية والمدنية للأسرة المالكة أمام القضاء المختص. وتقدم حافظ رمضان بالمشروع فى ٣ يونيو ١٩٢٧. وقد عرض أولاً هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات فبقى بها حوالى ثلاثة أسابيع، ثم أحالته إلى لجنة الحقانية وكان يرأسها وكيل مجلس النواب فى ذلك الوقت مصطفى النحاس. وحين أذيعت وثائق سيف الدين كان المشروع لا يزال معروضًا عليها منذ أكثر من سنة ترك خلالها النحاس وكالة المجلس ولجنة الاقتراحات ليصبح رئيسًا له، ثم ترك رئاسة المجلس ليصبح رئيساً لمجلس الوزراء وبقى مشروع القانون محفوظًا فى لجنة الاقتراح ولم يبت فيه (٤٢٥).

وفى اليوم التالى لنشر الوثائق ـ ٢٣ يونيو ١٩٢٨ ـ توالى هجوم الصحف على النحاس : فنشرت جريدة الأخبار مقالاً عنوانه «لتتلق الأمة اليوم دروس النزاهة والشرف والأمانة على النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى المرتشين والنصابين»، قالت فيه إن حرفتهم كانت سلب الأموال فأمعنوا فى سلبها وكانت مهنتهم الدستور فقتلوه إذًا، هم عنوان الشرف والأمانة كما هو العرف فى دولة اللصوص وقطاع الطرق والقرصان الذين كانوا فى غابر الزمان، وأضافت : «إنه لشرف النعال وإنها لأمانة المحتال وإنها لصيانة دستور الدجال هذا ما يريد أن

يثبته النحاس»، ثم خاطبته قائلة : «ألا تخشى أن يتلطف معك صاحب الجلالة ويسألك أين استقالتك؟ فماذا تجيب أيها النتن القذر»(٤٢٦).

أما صحيفة الاتحاد، فوصفت هذه الجريمة بالسرقة والنصب وإن اكتشاف هذه الجريمة فى بلد دستورى، كاف لطرد رئيس جمهورية لا رئيس وزراء - الذى يجب أن يكون أمينًا على ما فى البلاد من السلطة حفيظًا على ما أعطت البلاد لنوابها من سلطة التشريع للأعمال العامة لا المصالح الخاصة الخاصة والمآرب الذاتية، وذكرت أن هذه الفضائح تجعل تشريع المجلس محل الريبة والشك ، وأن الفضيحة تضع المجلسين وعملها موضع الشبه وتلقى على المتآمرين مسئولية التلاعب بتشريع البلاد وغش البرلمان بمحاولة استخدام سلطة التشريع وسيلة لتحقيق مآرب ومنافع مادية (٤٢٧).

ونشرت السياسة مقالاً فى ٢٤ يونية تحت عنوان «ظهور فضائح خطيرة»، وصفت فيه المحامين الثلاثة بأنهم متآمرون وهم لا يأتمرون بالدستور فقط، بل يأتمرون بالوطن وحقوقه حرصًا منهم على البقاء فى الحكم لينصبوا وليسرقوا قد انتهزوا وليفعلوا كل ذلك بوثائق موقعة بأسمائهم ، كما ذكروا أن المحامين الثلاثة قد انتهزوا فرصة ضعف الأمير وأمه، فسعوا كما يسعى أحط الأنذال لابتزاز أمواله (٤٢٨).

وعلى أثر ذلك الهجوم ، قامت الصحف الوفدية بالرد على هذه الاتهامات، فذكرت البلاغ فى دفاعها عن النحاس وزملائه فى مقال تحت عنوان «مهزلة الوثائق الزنكوغرافية أين النيابة؟ - إن الأتعاب التى قدرت فى عقد الاتفاق الثلاثة من أكبر المحامين فى قضية تربو أموالها على ثلاثة ملايين وتتشعب جهاتها بين مصر وتركيا والمحاكم المختلطة والأهلية والشرعية ومجلس البلاط مما يتطلب جهدًا كبيرًا ومن ثم فلا غبار على المحامى أن يتفق على مثل هذه الأتعاب فى مثل هذه القضايا، التى تحتاج إلى وقت طويل وجهد فى الوصول إلى الفصل فيها (٤٢٩). وأضافت البلاغ فى اليوم التالى أن هذه التهمة، يراد بها القضاء على البرلمان وحقوق الدستور. ولقد زعموا أنها فضائح مخزية والحق

أنها مخزية للذين يدبرونها ويرمون بها إلى غاية واحدة هى إسقاط الوزارة وحل مجلس النواب والعودة بالبلاد إلى عهد الخراب والإرهاب (٤٣٠).

وذكرت صحيفة (كوكب الشرق) فى مقال بعنوان : «هل هناك فضيحة؟ ومن هم أهل الفضائح والشرور؟ ـ تفاصيل وبيانات تلقم العبيد أحجارًا ـ أن النحاس وزملاءه وقعوا هذا الاتفاق، فى وقت كانوا فيه كغيرهم من النواب فليس هناك حرج عليها فى أن يجمعا بين المحاماه والنيابة، كما جمع بينها الكثير من نواب الأقلية وفى طليعتهم رئيس الحزب الوطنى وزعماء الأحرار الدستوريين وصحيفة العبيد الأرقاء (يقصد الأحرار الدستوريين) تعرف هذه الحقيقة وأن العقد كتب قبل أن يصبح النحاس رئيسًا للوزارة، كما ذكرت أن قيمة الأتعاب لقضية معقدة كهذه ليس فيها أى استغلال فى قيمتها (٤٣١).

وفى ٢٥ يونية انعقدت الهيئة الوفدية برئاسة مصطفى النحاس، للنظر فى استقالة أعضاء الوزارة. وعندما ناقشت خطاب جعفر ولى الذى نشرته الصحف عن إلغاء مجلس البلاط، ذكر جعفر بخصوصه أنه قد سرق من مكتبه بالإسكندرية مع عقد الاتفاق قام بعدها بتقديم بلاغ عام بأمر السرقة إلى نيابة الإسكندرية، متهمًا فيه طباخ منزله بسرقتها.

وقد حفظت النيابة بلاغه، لعدم كفاية الأدلة على إدانة الطباخ. وعندما ترجمت الهيئة خطابه، أثبتت وجود عبارات فى الترجمة العربية لا وجود لها مطلقًا فى الأصل التركى الذي نشرته الصحف نفسها مطبوعًا بالزنكوغراف، وهى العبارة التى استغلوها فيما بعد ونصها: «ولا يخفى عليكم .. كيفية توجيه ميول أعضاء المجلسين»، فإن هذه العبارة لم يرد لها أى ذكر فى خطابه كما حرفت بعض عبارات أخرى» (٤٣٢).

وقد أكد هذا المعنى ويصا واصف، عندما أدلى بحديث لجريدة الأهرام عن موضوع الوثائق، فذكر أن الفقرة التى نسبت إليه فى هذه الترجمة بأنه سيقوم بمناورات، الغرض منها حمل البرلمان على الموافق لإلغاء القانون الخاص بمجلس البلاط ليس لها وجود فى الأصل التركى.

كما ذكر أن فكرة إلغاء المجلس جالت برءوس بعض الأمراء، وقد عهدوا بها إلى ثلاثة من كبار المحامين، كان منهم حافظ بك رمضان. وبعد ذلك زارنى أحد الأمراء وأعرب لى عن رغبة الأمراء فى إلغاء المجلس وطلب منى أن يقدم أحد النواب السعديين إلى مجلس النواب اقتراحًا بإلغائه، على أساس هذه الفتوى فصرحت لسموه بأنه يستحيل على وأنا موكل فى قضية كبرى مطروحة أمام مجلس البلاط ، أن أتقدم بمثل هذا الاقتراح أو انصح لأحد النواب بتقديمه ووافقنى دولة الرئيس (يقصد النحاس) على ذلك غير أنه عقب ذلك بأيام، تقدم به حافظ رمضان باقتراح بإلغائه إلى مجلس النواب وإنى لا أزال أعتقد بصرف النظر عن دستورية القانون أو عدمها، لأن مجلس البلاط يعتبر ضمانًا للعدالة مثل الضمانات المتوفرة فى الجهات القضائية الأخرى، وفى النهاية لم يتخذ أى قرار بشأن هذا الاقتراح فى مجلس النواب [٤٣٣].

وفى نفس يوم اجتماع الهيئة الوفدية، أقال الملك وزارة النحاس بدعوى أن الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة، قد أصيب بتصدع شديد، وعهد إلى محمد محمود باشا القيام بتشكيل الوزارة الجديدة التى تألفت فى ٢٧ يوليو من نفس العام[٤٣٤].

ومن ثم، فقد جاءت إقالة الوزارة كضربة قاضية للنحاس نفسه[٤٣٥]. حيث استمرت بعدها صحف الأحزاب المعارضة فى الهجوم عليه أثناء تعليقها على الإقالة.

على أثر ذلك، وجه الأمير عمر طوسون نداء نشرته الصحف فى ٢٦ يونية، طالب فيه الأحزاب بالقضاء على المنازعات الحزبية والدعوة إلى الاتحاد فذكر فى هذا الصدد، بأنهم أبناء وطن واحد له مجده القديم وتاريخه العظيم، كما عزا أسباب السيطرة الأجنبية عليه إلى ما وقع بين أبنائه من الانقسام والفتن وحتى يمكن القضاء على ذلك، يجب أن يكونوا أمة متحدة ذات مبدأ واحد.

وعلق على انقسام الأحزاب فذكر أنه تقليد للأمم الأوروبية، مع الفوارق الكبيرة بين الطرفين ومن ثم، دعا أن يكونوا كأحزاب تلك الأمم تختلف بالنسبة

للصالح العام والأساليب المؤدية إليه وتتحد فيما عدا ذلك وتكون كتلة واحدة، فيكون تقليدهم لهم بذلك تقليدًا صادقًا صحيحًا.

كما ذكر أنه لا ينبغى أن يؤدى الاختلاف بين الأحزاب فى نهاية الأمر إلى الانقسام، الذى ينزل بالصحف المصرية إلى التحدث بلهجة من المطاعن والمثالب وإلقاء التهم جزافا.

وفى نهاية حديثه وجه دعوته باسم مصر التى وثقت بهم وجعلتهم يعبرون عن شعورها وينطقون بلسانها وخولتهم زعامتها ورئاستها، أن يكونوا عند حسن ظنها، ولا يجرون عليها المصائب باختلافهم وخصامهم، لأن الأمة لا تقرهم على هذا الخصام وإذا كانوا وطنيين حقا، فليلقوا سلاح الخصام جانبًا، لأن الوطن يفتك به هذا السلاح المسموم وأن يعودوا إخوانا متحابين وأصدقاء متصافيين، إذ لا معنى لدعوى حب الوطن؛ وأبناؤه منقسمون على أنفسهم بها بأسهم بينهم تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى(٤٣٦).

وقد أثنت الصحف على نداء الأمير فذكرت جريدة «المقطم» بأنه جاء كتعبير عما يجول بضمائر كثيرين من محبى مصر، كما دعته إلى مواصلة سعيه لتحقيق الأمانى الخاصة بالقضاء على الانقسامات الحزبية.

وهى أمانى لكل من يتوق إلى رفعة مصر وكل من يصبو إلى تأييد قضيتها(٤٣٧).

كما وصفت صحيفة (كوكب الشرق) نداءات الأمير ونصائحه بأنها بعيدة عن أى انتماءات حزبية أو مصالح خاصة، لذلك نحن نحترم كلماته ونقدرها(٤٣٨).

وفى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٨، قرر النائب العام لدى المحاكم الأهلية إحالة المحامين الثلاثة: النحاس باشا، والأستاذ ويصا واصف بك، وجعفر فخرى بك إلى مجلس تأديب المحامين، للنظر فيما نسب إليهم بشأن قضية الأمير أحمد سيف(٤٣٩).

وفى مطلع عام ١٩٢٩، أصدر مجلس البلاط حكما فى الدعوى المقدمة من السيدة نجوان هانم بطلب نفقة للأمير، تتناسب مع أمواله وثروته عن المستقبل

والماضى كذلك المطالبة بمبلغ لشراء منزلين وبعض مستلزمات الأمير سيف[٤٤٠].
نص على:

١- قبول سمو الأميرة شويكار خصما ثالثا منضما للقيم فيما يختص بدعوى الحضانة.

٢- أن تكون الحضانة الشرعية على الأمير سيف للأمير محمد على إبراهيم وعلى السيدة نجوان هانم تسليمه إليه.

٣ - قرر المجلس اختصاصه بتقدير النفقة اللازمة للأمير فى الماضى والمستقبل.

٤ - رفض دعوى المدعية فيما يختص بطلباتها الخاصة بالنفقة للأمير فى الماضى.

٥ - رفض جميع طلبات المدعية الأخرى[٤٤١].

كما أصدر مجلس التأديب حكمه ببراءة النحاس وزميليه من التهمة التى ألصقت إليه في قضية الوثائق.

وبذلك، أسدل الستار على هذا الحادث الذى أثير للقضاء على سمعة الوفد ورئيسه[٤٤٢].

ومن ثم، فقد ساهم أمراء الأسرة الحاكمة بدور بارز فى أحداث الحركة الوطنية على امتداد الفترة من ١٨٨٢ - ١٩٢٨، حيث:

١ - كشف دورهم من خلال الثورة العرابية عن مظاهر الصراع على العرش بين أفراد الأسرة.

٢ - تقلص دورهم فى عهد الخديو توفيق، نتيجة لاشتداد قبضة الوجود البريطانى واستسلام القصر لهذا الوضع.

٣ - ارتبط هذا الدور خلال الفترة من ١٨٨٢ - ١٩١٤ بسياسة القصر حيث ساهم فى تدعيم سياسته.

٤ - تقلص نشاطهم من عام ١٩٤١ - ١٩١٧ بسبب سيطرة سلطات الحماية، إلى أن انتعش فى الفترة من ١٩١٨- ١٩٢٨، نتيجة لارتفاع المد الوطنى فى هذه

الفترة، ومن ثم فقد تبنى عدد كبير منهم الدفاع عن قضية الاستقلال، فاستهدفت سياستهم ضرب الوجود البريطانى وسلطة القصر معا، نتيجة لما أبداه الملك فؤاد من مهادنته للوجود البريطانى.

وكان مما يميز نشاط الأمراء دور الأمير عمر طوسون، الذى تزعم حركة الأمراء خلال تلك الفترة ومن ثم، فقد كانت مواقفه المتعددة فى أحداث الحركة الوطنية إلى جانب ما أبداه من ميول عثمانية مما يرجح طموحه فى الوصول إلى عرش مصر.

ومن ثم، فقد نتج عن دور الأمراء فى الحركة الوطنية ترسيخ وجودهم على ساحة الحياة السياسية وتدعيم المطالب الوطنية الخاصة بالجلاء والاستقلال.

هوامش الفصل الأول

(١) مذكرات أحمد عرابى: كشف الستار عن سر الأسرار (فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية (١٨٨١ ـ ١٨٨٢). جـ ١، دار الهلال، ١٩٥٣. ص٥٨.

(٢) روتشتين، تيودور: تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ ـ ١٩١٠. ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٢٣. ص ١١٩.

(٣) مذكرات أحمد عرابى: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٩

(٤) عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى. ط ٤، دار المعارف المصرية، ١٩٨٣. ص ١٠٩ ـ ١١٠

(٥) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل. جـ ١. ص ٧٩.

(٦) ميخائيل شاروبيم: الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث، جـ ٤ المطبعة الأميرة القاهرة، ١٩٠٠ ص ٤٤.

(٧) عبد المنعم الدسوقى الجميعى: التنافس على الخديوية المصرية بين الأمير حليم والخديو توفيق. بحث نشر فى المجلة التاريخية بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية. المجلد الثانى والعشرون، القاهرة، ١٩٨٢. ص ٣٥٩.

(٨) أحمد زكى أبو شادى: روح الماسونية وآمال الانسانية. المطبعة السلفية القاهرة، ١٩٢٧. ص ٣٤ ـ ٣٥

(٩) زكى إبراهيم: صوت الماسونية أو التقويم الماسونى العام لمحفل منف. مطبعة عطايا، القاهرة، ١٩٢٨ ص ٢٦٥.

(١٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى: علاقة مصر بتركيا فى عهد الخديو إسماعيل، ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩. ط١، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٦٧. ص ٦١.

(١١) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، جـ ١. ص ٨١.

(١٢) جون مارلو: تاريخ النهب الاستعمارى ترجمة عبد العظيم رمضان. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦. ص ٢١٦.

(١٣) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل. جـ ١، ص ٨١.

(١٤) إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن الدول البحار، جـ ٢، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٤١ هـ ص ٢٧١.

(١٥) إلياس زاخورة: مصدر سبق ذكره. ص ٥٨.

(١٦) عبد المنعم الجميعى: التنافس على الخديوية المصرية. ص ٣٦٠.

(١٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سبق ذكره. ص ٧٠.

(١٨) إسماعيل سرهنك: مرجع سبق ذكره. ص ٢٧١.

(١٩) محافظ الأبحاث: رقم ١٤٩. الأوراق الخاصة بالأسرة المالكة.

(٢٠) روتشتين. نيودور: مرجع سبق ذكره. ص ١٠٣.

(٢١) عبد المنعم الدسوقى: التنافس على عرش الخديوية المصرية، ص ٣٦٣.

(٢٢) لطيفة محمد سالم: مساعى الأمير حليم والخديو إسماعيل من أجل عرش مصر أثناء الثورة العرابية، بحث نشر بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، بالمجلد ٣٠، ٣١، ١٩٨٤. ص ٤١٩ ـ ٤٢٠.

(٢٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ ـ ١٨٨٢. ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥. ص ١٩٩.

(٢٤) الجميعى: التنافس على الخديوية المصرية. ص ٣٦٥.

(٢٥) لطيفة محمد سالم: مساعى الأميرحليم والخديو إسماعيل على عرش مصر. ص ٤٢١ ـ ٤٤٢.

(٢٦) ميخائيل شاروبيم: مرجع سبق ذكره. ص ٢٧٣.

(٢٧) إسماعيل سرهنك. جـ ٢، ص ٤١٣

(٢٨) الجميعى: التنافس على الخديوية المصرية. ص ٣٦٥.

(٢٩) عبد الحميد غنيم: صنوع رائد المسرح المصرى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦. ص ٢٤ ـ ٣٦.

(٣٠) الجميعى: التنافس على الخديوية المصرية. ص ٣٦٣.

(٣١) أحمد شفيق: مصدر سبق ذكره. ص ١٢٣.

(٣٢) عبد الحميد غنيم: مرجع سبق ذكره. ص ٥٤ ـ ٥٩.

(٣٣) محافظ الأبحاث: رقم ١٤٥. البرقيات المتبادلة بين القاهرة والأستانة أثناء الثورة العرابية. برقية رقم ٤ من مندوب الباب العالى بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٨٨١.

(٣٤) محافظ الأبحاث: رقم ١٦٣، برقية من ثابت باشا إلى الخديو تحت رقم ١٦٤ بتاريخ ١٨٨١.

(٣٥) محافظ الأبحاث: ١٤٥/ محفظة رقم ١٦٣ من ثابت للخديو فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١.

(٣٦) محافظ الأبحاث: رقم ١٦٣ عابدين. ملفات ثابت باشا ديسمبر ١٨٨١.

(٣٧) عبد المنعم الجميعى: التنافس على عرش الخديوية. ص ٣٦٨.

(٣٨) لطيفة محمد سالم: مساعى الأمير حليم والخديو إسماعيل على العرش: ص ٤١٥ ـ ٤١٧.

(٣٩) عبد المنعم الجميعى: التنافس على عرش الخديوية. ص ٣٦٩.
(٤٠) لطيفة محمد سالم: مساعى الأمير حليم والخديو إسماعيل على عرش مصر. ص ٤١٦ ـ ٤١٨.
(٤١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية، من ١٨٧٦ ـ ١٨٨٢. ط ١، ص ١٩٩.
(٤٢) عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية. ص ٢٤٠ ـ ٢٤٣.
٤٣. ويلفرد بلانت: التاريخ السرى للاحتلال الإنجليزى لمصر، ط ١، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨١. ص١٩٥.
(٤٤) عبد الحمن الرافعى: الثورة العرابية. ص ٢٤٣، ٢٤٩ ـ ٢٥٢.
(٤٥) لطيفة محمد سالم: مساعى الأمير حليم والخديو إسماعيل على عرش مصر، ص ٢٢٤.
(٤٦) بلنت: مرجع سبق ذكره. ص ١١٢.
(٤٧) مذكرات عرابى/ مرجع سبق ذكره. ص ١٥٣ ـ ١٥٤.
(٤٨) لطيفة محمد سالم: مساعى الأمير حليم والخديو إسماعيل على عرش مصر. ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣.
(٤٩) محافظ الثورة العرابية. محفظة ١٣ دوسية ـ ٢٣/ ب قضايا المتهمين.
(٥٠) عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية. ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.
(٥١) عبد المنعم إبراهيم الدسوقى الجميعى. عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية. دار الكاتب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٠. ص ١٠٩.
(٥٢) لطيفة محمد سالم: مساعى الأمير حليم والخديو إسماعيل على العرش ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣.
(٥٣) محافظ الثورة العرابية. محفظة رقم ١٠ دوسيه المتهمين ٢٣/ب
(٥٤) أحمد شفيق: مصدر سبق ذكره. ص ١٤٥.
(٥٥) عبد المنعم الدسوقى الجميعى: التنافس على الخديوية المصرية. ص ٢٦٧.
(٥٦) عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية. ص ٢٦١.
(٥٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ ـ ١٨٨٢. ص ٢٠٠.
(٥٨) MARLOWE, JOHN: ANGLO. EGYPTIAN RELATION, 1800 - 1953, LONDON. 1954. P. 120.
(٥٩) عبد المنعم الدسوقى: التنافس على عرش الخديوية. ص ٣٦٨.
(٦٠) عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية، ص ٢٨٢.
(٦١) لطيفة محد سالم: الصراع بين حليم والخديو إسماعيل على عرش مصر. ص ٤١٩.
(٦٢) عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية. ص ٢٩٠ ـ ٣١٠، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٤٤.
(٦٣) DICEY, EDWARD: THE EGTPT OF THE FUTURE, LONDON. 1907. P. 172.
(٦٤)عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية: ص ٣١٠، ٣٣٣، ٣٤٠ ـ ٣٤٤.
(٦٥) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٨١. ص ٣٣٣ ـ ٤٣٥.
(٦٦) الجميعى: عبد الله النديم ودوره فى السياسة. ص ١١٠ ـ ١١١.

(٦٧) الجميعى: التنافس على عرش الخديوية. ص ٣٧٢.

(٦٨) محافظ الأبحاث: ١٢٥ محفظة ١٦٣ من الخديو لثابت فى ٦ يونيه ١٨٨٢.

(٦٩) بلانت: مرجع سبق ذكره. ص ٢٤٢.

(٧٠) عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية. ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(٧١) لطيفة محمد سالم، القوى الاجتماعية. ص ٢٤٩، ٤٣٩.

(٧٢) عبد الغفار محمود السيد: دور العناصر التركية السياسى والاجتماعى فى مصر خلال القرن التاسع عشر. رسالة دكتوراه غير منشورة أجيزت بكلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٩٠. ص ٥٥٤.

(٧٣) بلانت: مرجع سبق ذكره. ص ٥٥٥.

(٧٤) عبد الغفار محمود: مرجع سبق ذكره. ص ٥٥٥.

(٧٥) إبراهيم العدل المرسى: عدلى يكن ودوره فى السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب المنصورة، ١٩٨٥. ص ١٢.

(٧٦) MILLNER: ALFRED. ENGLAND IN EGYPT. LONODON. 1893. P. 172.

(٧٧) DICEY, EDWARD OP. CIT., P. 174.

(٧٨) الجميعى: التنافس على عرش الخديوية المصرية. ص ٣٧١ ـ ٣٧٢.

(٧٩) ISSAWI CHARLES: EGYPT: AN ECONOMIC AND SOCIAL ANALYSIS. LONDON. 1977. P. 33.

(٨٠) MILLNER. OP., P. 166.

(٨١) LANDAU, M. JACOB: PARLIAMENTS AND PARTIES IN EGYPT NEW YORK. 1959. P.106

(٨٢) سامى أبو النور: دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥. ص ١١٠.

(٨٣) جولد سميث آرثر أدوارد: الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل ـ محمد فريد) ترجمة فؤاد دواره وتعليق فتحى رضوان ـ الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٣. ص ٦٧.

(٨٤) سامى أبو النور: مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

(٨٥) ISSAWI. OP. CIT., P. 34.

(٨٦) عبد العظيم رمضان: الجيش المصرى فى السياسة المصرية، ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦. ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧. ص ٦٦.

(٨٧) المصرى: مذكرات الخديو عباس. ١٠ مايو ١٩٥١. عدد ٤٨٣١.

(٨٨) المؤيد: ١٨ يناير ١٨٩٣. عدد ٨٨٩.

(٨٩) المصرى: مذكرات الخديو عباس ١٠ مايو ١٩٥١. عدد ٤٨٣١.

(٩٠) رمزى ميخائيل: الصحافة المصرية والحركة الوطنية ١٨٨٢ ـ ١٩٢٢. مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. ١٩٩٥. ص ١١٧ ـ ١٢١.

(٩١) عبد المنعم إبراهيم الدسوقى الجميعى: الخديو عباس حلمى الثانى والحزب الوطنى، ١٨٩٢ ـ ١٩١٤، ط ١، دار الكاتب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٢. ص ١٨٦.

(٩٢) المصرى: مذكرات الخديو عباس حلمى ٧ مايو ١٩٥١. عدد ٤٨٢٨.

(٩٣) Guerville, New Egypt. London. 1906. P. 136.

(٩٤) جولد سميث، آرثر إدوارد: مرجع سبق ذكره. ص ١٢٢.

(٩٥) عبدالرحيم عبدالهادى أبوطالب: دور الخديو عباس حلمى الثانى فى السياسة المصرية ١٨٧٤ ـ ١٩٤٤، رسالة ماجستير أجيزت بكلية الآداب جامعة الزقازيق، ١٩٨٧، ص٢٩.

(٩٦)جولد سميث، آرثر إدوارد: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢.

(٩٧) أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن. جـ٢، القسم الثانى (١٩٠٣ ـ ١٩٦٤). ط١، مطبعة مصر، ١٩٣٦، ص ١٨٧.

(٩٨) محمد فريد: مذكراتى بعد الهجرة من ١٩٠٤ ـ ١٩١٩. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٩. ص ٥٢ ـ ٥٥.

(٩٩) عبدالرحمن الرافعى: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية (تاريخ مصر القومى من ١٨٢١ ـ ١٩٠٨). ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(١٠٠) عبداللطيف حمزة: أدب المقالة الصحفية فى مصر (على يوسف) جـ٣، ط٣، دار الفكر العربى، ١٩٦٦، ص ١٧٨.

(١٠١) عبدالرحيم عبدالهادى: مرجع سبق ذكره. ص ٣١٦.

(١٠٢) محمد عبدالوهاب سيد أحمد: حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية (١٩٠٧ ـ ١٩١٤) رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت بجامعة عين شمس ١٩٨٠. ص ١٣٤.

(١٠٣) رمزى ميخائيل. مرجع سبق ذكره. ص ٧٨.

(١٠٤) اللواء: ٤ يولية ١٩٠٨. عدد ٤٣٦.

(١٠٥) المقطم: ١٢ أكتوبر ١٩٠٨، عدد ٤٥، ٢٥٦.

(١٠٦) يونان لبيب رزق: الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ ـ ١٩١٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. ١٩٧٠. ص ١٧٨.

(١٠٧) محفوظات مجلس الوزراء ٣/٢ ومجالس نيابية، مجلس شورى القوانين (١٩٠٨ ـ ١٩١٢).

(١٠٨) مصطفى النحاس جبر: سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ ـ ١٩١٤، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥. ص ٥٨.

(١٠٩) جولد سميث: مرجع سبق ذكره. ص ١٩٩.

(١١٠) طلعت إسماعيل رمضان: الإدارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ ـ ١٩٢٤. ط١ دار المعارف ١٩٨٣، ص ٢٠٣.

(١١١) مصطفى النحاس جبر: مرجع سبق ذكره. ص ٥٨.

(١١٢) أحمد شفيق: جـ٢، ق٢، ص ١٧٠ - ١٧٣.

(١١٣) الوقائع المصرية: ٦ مارس ١٩٠٩.

(١١٤) مصطفى النحاس جبر: مرجع سبق ذكره. ص ٥٨.

(١١٥) الوقائع المصرية: ٦ مارس ١٩٠٩.

(١١٦) يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره. ص ١٧٠ - ١٧٣.

(١١٧) محفوظات مجلس الوزراء: ٣/٢/ د مجلس شورى القوانين فى ١٩٠٩/٦/٢٨ الخاص بتعديلات مشروع قانون مجالس المديريات.

(١١٨) يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره. ص ١٨٠.

(١١٩) مصطفى النحاس جبر: مرجع سبق ذكره. ص ٦.

(١٢٠) يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره. ص ١٨١.

(١٢١) رمزى ميخائيل: مرجع سبق ذكره. ص ٧٩.

(١٢٢) مصطفى النحاس جبر: مرجع سبق ذكره. ص ٦٠.

(١٢٣) روتشتين. تيودور: مرجع سبق ذكره. ص ٣٢٧.

(١٢٤) أحمد شفيق: جـ٢، ق٢. ص ١٨٦.

(١٢٥) مصطفى النحاس جبر: مرجع سبق ذكره. ص ١٠٩.

(١٢٦) يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره. ص ١٨١.

(١٢٧) الجريدة: ٨ فبراير ١٩١٠. عدد ٨٨٥، العلم: ٨ فبراير ١٩١٠. عدد ٥٤٣.

(١٢٨) الجريدة: ٩ فبراير ١٩١٠. عدد ٨٨٦.

(١٢٩) جولد سميث: مرجع سبق ذكره. ص ٢٠١.

(١٣٠) الجريدة: ١٠ فبراير ١٩١٠ عدد ٨٨٧، جلسة الجمعية العمومية فى ٩ فبراير ١٩١٠.

(١٣١) مصطفى النحاس: مرجع سبق ذكره. ص ٨٦.

(١٣٢) جولد سميث: مرجع سبق ذكره. ص ٢٠٣.

(١٣٣) Landau. M. jocob. Op. Cit. p 25.

(١٣٤) جولد سميث: مرجع سبق ذكره. ص ٣٠٢.

(١٣٥) مصطفى النحاس جبر: مرجع سبق ذكره. ص ٦٢.

(١٣٦) المؤيد «مايو ١٩١١ عدد ٦٣٦٢ تقرير جورست عن الحالة المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لسنة ١٩١٠.

(١٣٧) مصطفى النحاس: مرجع سبق ذكره. ص ٦٢.

(١٣٨) رمزى ميخائيل: مرجع سبق ذكره. ص ٩٢.

(١٣٩) مصر الفتاة: ٢٨ إبريل ١٩١٠. عدد ٤٨٦.

(١٤٠) مصر الفتاة: ٣١ إبريل ١٩١٠. عدد ٤٨٠.

(١٤١) رمزى ميخائيل: مرجع سبق ذكره. ص ٨٠.

(١٤٢) مصطفى النحاس جبر: مرجع سبق ذكره. ص ٦٢ ـ ٦٣.

(١٤٣) أحمد زكريا الشلق، حزب الأمة، ودوره فى السياسة المصرية، ط١، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩.

(١٤٤) أحمد لطفى السيد: قصة حياتى: سلسلة كتب التنوير، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٩٣. ص٦٦.

(١٤٥) مذكرات إسماعيل صدقى: صفحات من تاريخ مصر، تحقيق سامى أبوالنور: القاهرة. ط١. دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٤، ص ٣١٩.

(١٤٦) إبراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٤. ص ٣١٩.

(١٤٧) محمد فريد: مذكراتى بعد الهجرة، ص ٤٤، ١٠١. ١١٥، ١١٦.

(١٤٨) محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦، جـ١، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٢. ص ٣٤.

(١٤٩) عبدالرحمن الرافعى: فى أعقاب ثورة ١٩١٩ (تاريخ مصر القومى من ١٩١٤ ـ ١٩٢١)، ط٥، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٦. ص٢.

(١٥٠) الجريدة: ٥ أغسطس ١٩١٤. عدد ٢٢٥١.

(١٥١) عبدالرحمن الرافعى: فى أعقاب ثورة ١٩١٩، ص٢.

(١٥٢) الأهالى: ٨ أغسطس ١٩١٤. عدد ٥٤٣.

(١٥٣) Lioyed, Lord Egypt since cromer, Vol. 1, Loncon, 1933. P. 121.

(١٥٤) المقطم: ٨ أغسطس ١٩١٤، عدد ٧١١٤٤.

(١٥٥) المقطم: ١٦ سبتمبر ١٩١٤، عدد ٢٣٧٨.

(١٥٦) المقطم: ٣٠ سبتمبر ١٩١٤. عدد ٧٢٤٨٩.

(١٥٧) المؤيد: ١١ أكتوبر ١٩١٤. عدد ٥٤٣١.

(١٥٨) المقطم: ١٣ أكتوبر ١٩١٤. عدد ٧٢٥٠٢.

(١٥٩) المؤيد: ٢٣ أكتوبر ١٩١٤. عدد ٧٢٥٢٢.

(١٦٠) F.O 407/183. No. 7. Cheetham to Grey. sep. 12. 1974.

(١٦١) F.O. 407/183. No. 9. Cheetham to grey. Sep. 24, 1914. Tel No. 78.

(١٦٢) F.O. 407/183. No. 5. Cheetham to grey. Sep. 10, 1914, Tel No. 14.

(١٦٣) الأهالى: ٥ نوفمبر ١٩١٤. عدد ٦٥٦.

(١٦٤) المؤيد: ٦ نوفمبر ١٩١٤. عدد ٧٢٥٣٤.

(١٦٥) المؤيد: ٨ نوفمبر ١٩١٤، عدد ٧٢٥٣٦.

(١٦٦) رمزى ميخائيل: مرجع سبق ذكره: ص ١١٦.

(١٦٧) الأهالى: ٩ نوفمبر ١٩١٤. عدد ٦٦٠.

(١٦٨) قلينى باشا: الأمير عمر طوسون. حياته وآثاره، أعماله، القاهرة، ١٩٤٤. ص ٧٤.

(١٦٩) الأهرام: ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ مؤسسة الأهرام، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٩. ص ٤٦.

(١٧٠) عبدالرحيم عبدالهادى: مرجع سبق ذكره. ص ١١٧.

(١٧١) F,O. 407/183. No. 11. Grey to Cheetham . Sep. 27, 1914, Tel No. 213.

(١٧٢) Guerville, Op. Cit., p. 43.

(١٧٣) مصطفى النحاس جبر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٣.

(١٧٤) Fo. 407/ 183 No 32. Cheeteham to grey Nov. 1914. Tel. No. 232.

(١٧٥) Fo. 407/ 183 No 29. Cheeteham to grey Oct .30. 1914. Tel. No. 235.

(١٧٦) Fo. 407/ 183 No 4. Cheeteham grey sep 10 1941. Tel. No 139

(١٧٧) Fo. 407/ 183 No 37. Cheeteham to grey Nov .3. 1914. Tel. No. 339.

(١٧٨) Fo. 407/ 183 No 32. Cheeteham to grey Nov 1 . 1914. Tel. No. 235.

(١٧٩) Fo. 407/ 183 No. 37 Cheeteham to Grey Nov. 3, 1914 Tel. No. 339.

(١٨٠) يونان لبيب رزق: قضية الحماية البريطانية على مصر: السياسة الدولية، إبريل، ١٩٧٢، ص ٩٧٦.

(١٨١) عبدالعظيم رمضان: الجيش المصرى، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(١٨٢) المؤيد: ٣ نوفمبر، ١٩١٤، عدد ٧٢٥٣١.

(١٨٣) الجريدة: ٦ نوفمبر ١٩١٤. عدد ٩٨٧٤.

(١٨٤) ٥٠ عاما على ثورة ١٩٩٠، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

(١٨٥) Fo. 407/ 183 No. 42 Grey to Cheeteham Nov. 13, 1914 .Tel. No. 344.

(١٨٦) Fo. 407/ 183 No. 44 Grey to Cheeteham Nov. 16, 1914 .Tel. No. 349.

(١٨٧) مصطفى النحاس جبر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥.

(١٨٨) محمد سيد كيلانى: السلطان حسين: فترة مظلمة فى تاريخ مصر ١٩١٤ ـ ١٩١٧، ط١، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢، ص ٥٨.

(١٨٩) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى عام ١٩١٤. دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٧١، ص ٣١.

(١٩٠) يونان لبيب رزق: قضية الحماية، ص ٣٨.

(١٩١) عبدالخالق لاشين: مرجع سبق ذكره. ص ٣١.

(١٩٢) Fo. 407/183. No. 72. Grey to cheeteham Dec 8, 1914. Tel. 306.

(١٩٣) Fo. 407/183. No. 74. Grey to Cheeteham Dec 10, 1914.

(١٩٤) محمد أنيس، محمد فؤاد شكرى، محمد رجب حراز. نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣، ص ٦٦.

(١٩٥) المؤيد: ٩ ديسمبر ١٩١٤. عدد ٧٢٥٩.

(١٩٦) سامى أبوالنور: مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

(١٩٧) يونان لبيب رزق: قضية الحماية، ص١٠٠.

(١٩٨) سامى أبوالنور: مرجع سبق ذكره، ص ١٩، ٢٥.

(١٩٩) رمزى ميخائيل: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣، ١٣٣ - ١٣٥.

(٢٠٠) مذكرات محمد فريد: مذكراتى بعد الهجرة. ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(٢٠١) المؤيد ٢٧ فبراير ١٩١٥. عدد ٩٨٧٦.

(٢٠٢) المؤيد: ٢٥ فبراير ١٩١٥. عدد ٩٨٧٤.

(٢٠٣) وادى النيل: ٥ مارس ١٩١٦. عدد ٦٨٧٣.

(٢٠٤) مذكرات سعد زغلول: جـ٦ من ١٣ سبتمبر ١٩١٦ إلى ٢٥ نوفمبر ١٩١٧. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر: تحقيق عبدالعظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ٤١.

(٢٠٥) مذكرات سعد زغلول: جـ٦ الكراسة الواحدة والثلاثون ص٢٥.

(٢٠٦) Lioyd, Lord. Egypt Since Cromer. Vol. 11, London, 1933. P. 258.

(٢٠٧) Fo, 407/183. No. 101. Hardinge to Wingat. May 7, 1971. p.123.

(٢٠٨) لطيفة محمد سالم: مصر فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤. ص٦٥.

(٢٠٩) مذكرات سعد زغلول: جـ٦ الكراسة الواحدة والثلاثون، ٢٢ أكتوبر ١٩١٦. ص٦٤.

(٢١٠) لطيفة محمد سالم: مصر فى الحرب العالمية الأولى، ص ٦٥.

(٢١١) مذكرات سعد زغلول: جـ٢، الكراسة الواحدة والثلاثون، فى ٢٣ سبتمبر ١٩١٧.

(٢١٢) Fo. 407/183. No. 116. Wingat to Balfour. Sep. 7. 1917. No. 183.

(٢١٣) Fo. 407/183. No. 119. Wingat to Balfour. Sep. 21. 1917. Tel.No. 911.

(٢١٤) Fo. 407/183. No. 116. Wingat to Balfour. Sep. No. 184.

(٢١٥) Lioyd. Vol. 11. Op. Cit. p.258.

(٢١٦) Fo. 407/183. No. 122, Wingat to Balfour septe. 25. 1971. No.11.

(٢١٧) مذكرات سعد زغلول جـ٣ الكراسة الثلاثون من ١٦ أكتوبر ١٩١٧، ٢٥ نوفمبر ١٩١٧. ص ٢٨٤.

(٢١٨) الأهالى: ١٠ أكتوبر ١٩١٧. عدد ٧٩٨٧.

(٢١٩) المقطم: ١٠ أكتوبر ١٩١٧. عدد ١٨٦٠.

(٢٢٠) عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦. ط٢، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٨٣، ص٨٣.

(٢٢١) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول ودوره فى الحياة السياسية جـ٢، ط١، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٢٧.

(٢٢٢) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية. تمهيد جـ١، ط١. مطبعة شفيق باشا، القاهرة ١٩٥٦، ص ٤٤.

(٢٢٣) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول، جـ٢، ص١٢٧.

(٢٢٤) عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص٨٤.

(٢٢٥) Fo. 407/122 enc. in/No. 25. Lampson to Eden April 16. 1937.
Egyption to personali ties (No 116 prince omar toussoun)

(٢٢٦) الأمير عمر طوسون: مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الوطنية حتى الآن، ط٢، القاهرة، ١٩٤٢، ص ٤ - ٥.

(٢٢٧) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول. جـ ٢، ص ١٣٤.

(٢٢٨) المرجع السابق: ص ١١٩، ١٢٩.

(٢٢٩) سامى أبوالنور: مرجع سبق ذكره. ص ٢٨ ـ ٣٠.

(٢٣٠) حوليات أحمد شفيق: تمهيد، جـ ١ ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٢٣١) الأهرام: ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، ص ١٢٢.

(٢٣٢) الأمير عمر طوسون: مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الوطنية ص ٤ - ٥.

(٢٣٣) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول، جـ٢، ص ٨٥.

(٢٣٤) الأمير عمر طوسون: مذكرة بما صدر عنا، ص٦.

(٢٣٥) حوليات أحمد شفيق. تمهيد، جـ١. ص ٤٧.

(٢٣٦) الأمير عمر طوسون: مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الوطنية. ص٨.

(٢٣٧) عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية: ص ٨٧ - ٨٨.

(٢٣٨) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول، جـ٢، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٢٣٩) الأهرام: ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩. ص ١٢٢.

(٢٤٠) الأمير عمر طوسون: مذكرة بما صدر عنا ص ٨ - ٩.

(٢٤١) عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية ص٥.

(٢٤٢) حوليات أحمد شفيق: تمهيد جـ١. ص ٢٤٤.

(٢٤٣) عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص٩٤.

(٢٤٤) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول، جـ٢، ص ١٠٣، ١٥٢.

(٢٤٥) حافظ محمود: ذكريات حافظ محمود فى الصحافة والسياسة والفكر بين ١٩١٩ ـ ١٩٥٢، دار الجمهورية للصحافة، ١٩٦٩، ص ١٥٣.

(٢٤٦) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول، جـ٢، ص١٢.

(٢٤٧) عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص ٩٤.

(٢٤٨) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول، جـ٢، ص ١١٤ - ١١٥.

(٢٤٩) Fo. 407/183. No. 155 Wingate to Lord Hardinge Nov. 27. 1918.

(٢٥٠) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول، جـ٢، ص١٤٦.

(٢٥١) حوليات أحمد شفيق: تمهيد، جـ١، ص ٢٤٩.

(٢٥٢) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول، جـ٢، ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٢٥٣) محمد أنيس: دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩، جـ١ (المراسلات السرية بين سعد وعبدالرحمن فهمى)، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣، ص ٤٧.

(٢٥٤) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية: تمهيد، جـ٢، ط١، مطبعة أحمد شفيق، ١٩٢٨، ص ١٤٩ - ١٥٠.

(٢٥٥) عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص٩٩.

(٢٥٦) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول، جـ٢، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٢٥٧) أميمة صابر البغدادى. الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩ - ١٩٢٤ رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت، بكلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٢، ص ١٤٩.

(٢٥٨) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، تمهيد، جـ١، ص١٥١.

(٢٥٩) أميمة صابر: مرجع سبق ذكره. ص١٥١.

(٢٦٠) حوليات أحمد شفيق: جـ١، تمهيد ص ١٥١.

(٢٦١) تشكل الوفد من سعد زغلول باشا، وعلى شعراوى باشا، وعبدالعزيز فهمى بك، ومحمد على بك، وعبداللطيف المكباتى بك، ومحمد محمود باشا، وأحمد لطفى السيد، وجورج خياط بك، ومحمود أبوالنصر بك، ومصطفى النحاس بك، وحافظ عفيفى، وسينوت بك حنا واصف باشا، وأحمد باشا الباسل، وميشيل بك لطف الله، وعبدالخالق مدكور باشا وإسماعيل صدقى باشا.

(٢٦٢) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول، جـ٢، ص ١٥٦، ١٩٩، ٢٣٤.

(٢٦٣) عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص ١٩٨.

(٢٦٤) Fo. 407/ 221 enc. in/ No. 25. Lampson Eden. April 16. 1937. Egyptian to personalities (No 116 prince Omar toussoun.

(٢٦٥) عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية. ص ١٩٨.

(٢٦٦) مذكرات عبدالرحمن فهمى: (يوميات مصر السياسية، جـ١/ مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر: إشراف وتحقيق د. يونان لبيب رزق. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨، ص ٢٣٦ - ٢٣٩.

(٢٦٧) عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية : ص ١٦٥.

(٢٦٨) مذكرات عبدالرحمن فهمى: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٧-٢٤٠.

(٢٦٩) الأهرام ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩. ص ٤٣٥ - ٤٣٦.

(٢٧٠) الأهرام: ٣ يناير ١٩٢٠. عدد ٩٩٨٧٦.

(٢٧١) F.O. 407/186, enc. 3, 4 in No/35 Allenby to Curzon. Jan 24, 1920. Tel. No.41.

(٢٧٢) عبدالرحمن فهمى: فى أعقاب ثورة ١٩١٩. جـ٢، ص٩٩.

(٢٧٣) محمد أنيس: دراسات فى ثورة ١٩١٩، جـ١، ص٤٥.

(٢٧٤) OF.O. 407/186. enc.3,4 in No.35. Allenby to Cuzon. Jan 24, 1920 Tel. No.41.

(٢٧٥) Chirol, Valentine,The Egyptian problem. London, 1908. p. 267-268.

(٢٧٦) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول، جـ٢، ص٢٦٤.

(٢٧٧) الأهرام: ٣٠ يناير ١٩٢٠. عدد ٩٩٨٧٦.

(٢٧٨) محمد أنيس: دراسات فى ثورة ١٩١٩، جـ١، ص ٤٥ - ٤٧.

(٢٧٩) المرجع السابق: ص٤٧.

(٢٨٠) المرجع السابق: ص٤٥ . ٤٨.

(٢٨١) أحمد عبدالرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧. ص١٢٣.

(٢٨٢) عبدالرحمن الرافعى. فى أعقاب ثورة ١٩١٩. ١٩١٤ . ١٩٢١. ص٤٧٢ - ٤٧٣.

(٢٨٣) أحمد عبدالرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسى من الاحتلال للمعاهدة، ص ١٢٣ . ١٢٤.

(٢٨٤) محمد شفيق غربال: مرجع سبق ذكره، ص ٧٥ - ٧٧.

(٢٨٥) عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص٤٧٩.

(٢٨٦) F.o. 407/187. No. 208. Scotte to Curzon, Cairo. Sept. 13, 1950. No.900.

(٢٨٧) النظام نقلا عن المقطم: ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠. عدد ٩٦٠٩.

(٢٨٨) الاتحاد المصرى: ٢٧ أغسطس ١٠٩٢٠. عدد ٣٨٥٠.

(٢٨٩) الاتحاد المصرى: ٣١ أغسطس. ١٩٢٠. عدد ٣٨٥٤.

(٢٩٠) المقطم: ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠. عدد ٩٨٧٦.

(٢٩١) الأخبار: ٥ نوفمبر ١٩٢٠. عدد ٢١١٠.

(٢٩٢) الأخبار: ٧ نوفمبر ١٩٢٠. عدد: ٢١٣.

(٢٩٣) الأهرام: ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩. ص٨٤٠.

(٢٩٤) الأخبار: ١٤ نوفمبر ١٩٢٠. عدد ٢٢٠.

(٢٩٥) الأخبار: ١٦ نوفمبر ١٩٢٠. عدد ٢٢٢.

(٢٩٦) الأخبار : ١٥ مارس ١٩٢١ . عدد ٣٢٧ .

(٢٩٧) الأخبار : ١٦ إبريل ١٩٢١ . عدد ٣٤٣ .

(٢٩٨) الأخبار : ١٦ مارس ١٩٢١ . عدد ٣٢٨ .

(٢٩٩) الأخبار : ١٧ مارس ١٩٢١ . عدد ٣٢٩ .

(٣٠٠) الأخبار : ٢٢ مارس ١٩٢١ . عدد ٣٣٤ .

(٣٠١) الأخبار : ٢٣ مارس ١٩٢١ . عدد ١٣٨٦ .

(٣٠٢) أحمد حافظ عوض : تحية الرئيس فى منفاه، ط١ ، مطبعة مسعود، القاهرة ، ١٩٢٢ . ص ٧.

(٣٠٣) الأخبار : ٨ ، ١٠، ١١، ١٢ إبريل ١٩٢١ ، عدد ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٣٠٤) المقطم : ٢٠ إبريل ١٩٢١، عدد ٩٧٦٢ .

(٣٠٥) F.O. 407/189. No. 91 Allenby to Curzon, Cairo May, 6, 1921. Tel. No. 502.

(٣٠٦) الأهرام : ١٠ إبريل ١٩٢١ ، عدد ٩٨٧٦ .

(٣٠٧) الأهرام : ٢٦ إبريل ١٩٢١ عدد ١٣٤١٩.

(٣٠٨) الاتحاد المصرى: ٢٦ إبريل ١٩٢١ ، عدد ٢٨٩.

(٣٠٩) الأخبار : ٢٧ إبريل ١٩٢١، عدد ٣٥٧.

(٣١٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب ثورة ١٩١٩ . جـ١ . من إبريل ١٩٢١ - ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ - ط٤، دار المعارف ، ١٩٨٧ ، ص ٢٣ - ٢٦ .

(٣١١) I, loyd Lord, Op. Cit., P.43.

(٣١٢) محمد شفيق غربال : مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨.

(٣١٣) F.O.417/189. No. 93 Allenby to Curzon Cairo May. 7.1921.No.307.

(٣١٤) الأخبار : ٢ مايو ١٩٢١ ، عدد ٣٥٨ .

(٣١٥) المقطم : أول مايو ، ٤ ، ٥ ، ٦ مايو ١٩٢١، الأعداد ٩٧٧٢، ٩٧٧٦، ٩٧٧٧، ٩٧٧٨.

(٣١٦) الأخبار : ٥٤ مايو ١٩٢١ . عدد ٣٦٠ ، ٣٦١.

(٣١٧) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، جـ ١ ، ص ٢٦.

(٣١٨) المرجع السابق : ص ٢٦.

(٣١٩) الأهرام : ٢٠ مايو ١٩٢١ ، عدد ١٣٤٤٧.

(٣٢٠) المقطم : ٢٠ مايو ١٩٢١ ، عدد ٩٧٨٧.

(٣٢١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب ثورة ١٩١٩ جـ ١ ، ص ٢٨ - ٣٠.

(٣٢٢) الأخبار : ٢٢ مايو : ١٩٢٦ . عدد ٣٧٨.

(٣٢٣) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، جـ ١ ، ص ٣١.

(٣٢٤) المقطم : ٢٤ مايو ١٩٢١ ، عدد ٩٧٩.

(٣٢٥) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، تمهيد . جـ ٢ ، ط١، مطبعة أحمد شفيق باشا، القاهرة ١٩٢٨، ص ٣٢.

(٣٢٦) F.O, 407/189 No. 191 Allenby to Curzon June 19 June 19 No. 419. 1921.

(٣٢٧) الأهرام ١٥ يونيو ١٩٢١، عدد ١٢٥٩.

(٣٢٨) حوليات أحمد شفيق : تمهيد . جـ ٢ ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٣٢٩) الأخبار : ١٦ يونيو ١٩٢١ ، عدد ٤٠٢.

(٣٣٠) الأهرام : ١٩ يونيو ١٩٢١ ، عدد ١٠٣٦٣.

(٣٣١) حوليات أحمد شفيق : تمهيد ، جـ ٢ ، ص ٢٠٧ - ٢١٤.

(٣٣٢) الاتحاد المصرى ٤ يوليو : ١٩٢١ عدد ٣٩٤٠.

(٣٣٣) حوليات أحمد شفيق : تمهيد ٢ ، جـ ٢ . ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٣٣٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال للمعاهدة ص ١٣١ - ١٣٢.

(٣٣٥) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب ثورة ١٩١٩ جـ ١ ، ص ٤٠.

(٣٣٦) محمد شفيق غربال: مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٢٣٧) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة جـ ١ ، ص ٤١-٤٢، ٤٤.
(٢٣٨) المرجع السابق : ص ٤٤.
(٢٣٩) حوليات أحمد شفيق : تمهيد جـ ٢ ، ص ٦٤٥ .
(٢٤٠) الأهرام : ٦ يناير ١٩٢٢ عدد ٣٦ ، ١٣٦.
(٢٤١) حوليات أحمد شفيق : تمهيد . جـ ٢ ، ص ٦٥١.
(٢٤٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر من الاحتلال إلى المعاهدة ص ١٣٣.
(٢٤٣) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة ، جـ١ ، ص ٧٧.
(٢٤٤) حوليات أحمد شفيق، تمهيد الجزء الثالث طبعة ١، مطبعة شفيق باشا ١٩٢٨، ص ٢٤.
(٢٤٥) وادى النيل ١٦ مارس ١٩٢٢، عدد ٢٨٤٢.
(٢٤٦) الأخبار ١٧ مارس ١٩٢٣ ، عدد ٩٢٣.
(٢٤٧) حوليات أحمد شفيق تمهيد جـ ٣ ، ص ١٢٧.
(٢٤٨) المرجع السابق : ص ١٣٧.
(٢٤٩) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٥، ص ٢٤٨.
(٢٥٠) حوليات أحمد شفيق: تمهيد ، جـ ٣ ، ص ١٢٨.
(٢٥١) الأهرام: ٢٨ مارس ١٩٢٢ عدد ١٣٧٠٥.
(٢٥٢) F.O 407/193 Enc in No. 13 Scott to Curzon April 10, 1922.
(٢٥٣) وادى النيل : ٢٥ مارس ١٩٢٢ ، عدد ٢٨٤٢ .
(٢٥٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر، ص ٢٧٢، ١٧٣.
(٢٥٥) الأخبار : ٩ مايو ، ١٩٢٢ ، عدد ٦٧٣.
(٢٥٦) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص ٢٨٢.
(٢٥٧) الأخبار : ٧ مايو ، ١٩٢٢ ، عدد ٦٧١.
(٢٥٨) الأخبار : ٨ مايو ، ١٩٢٢ ، عدد ٦٧٢.
(٢٥٩) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية، ص ٢٨٢-٢٨٣.
(٢٦٠) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة : جـ ١ ، ص ١٢٩، ١٤٤، ١٥٤.
(٢٦١) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة جـ ١ ، ص١٦٤.
(٢٦٢) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢، روز اليوسف ، العدد السادس، يناير ٢٩٥٥ ، ص ٤٧.
(٢٦٣) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الحولية الأولى، ١٩٢٤، ط١، مطبعة شفيق باشا، القاهرة ، ١٩٢٨، ص ٧٠٥.
(٢٦٤) أحمد شفيق : الحوليات ، تمهيد ، جـ ٣ ، ص ٦٩٣ - ٦٩٧.
(٢٦٥) محمد زكى عبد القادر : مرجع سبق ذكره، ص ٤٧ - ٥٠.

(٣٦٦) محمد شفيق غربال: مرجع سبق ذكره ص ١٤٩.

(٣٦٧) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب ثورة ١٩١٩، جـ١، ص ٢٢٣.

(٣٦٨) الأهرام : أول سبتمبر ١٩٢٤، عدد ١٤٤٧٤.

(٣٦٩) محمد شفيق غربال : مرجع سبق ذكره . ص ٢٢٤.

(٣٧٠) الوقائع المصرية لسنة ١٩٢٤ ، عدد ١٠٤.

(٣٧١) أحمد شفيق : الحولية الأولى ، ص ٤٣٢.

(٣٧٢) وادى النيل : ٢ ديسمبر ١٩٢٤ ، عدد ٤٦٧١.

(٣٧٣) عبد الهادى عباس عمر: حزب الاتحاد ودوره فى السياسة المصرية، ١٩٢٥-١٩٣٦. رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت بكلية الآداب جامعة الزقازيق، ١٩٨٨، ص ١٩.

(٣٧٤) الأهرام : ٢٣ ديسمبر ١٩٢٤، عدد ١٤٥٨٧.

(٣٧٥) الأخبار : ٢٥ ديسمبر ١٩٢٤، عدد ١٤٨١.

(٣٧٦) الأخبار : ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ عدد ١٤٨٠.

(٣٧٧) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة، جـ ١ ، ص ٢٨٧.

(٣٧٨) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧. ص ٤٦٧.

(٣٧٩) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول . جـ ٢ ، ص ٦٤٢.

(٣٨٠) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية. الحولية الثانية، لسنة ١٩٢٥ ، ط١ ، مطبعة شفيق باشا، القاهرة ١٩٢٨، ص ٩٣١.

(٣٨١) F.O. 407/201 No. 54 Lioyd to Austen Chamberlain. No. 789. Cairo, Nove 23, 1952.

(٣٨٢) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق، ص ٤٢.

(٣٨٣) سامى أبو النور : مرجع سبق ذكره ، ص ٩٢.

(٣٨٤) محسن محمد (جورج لويد): تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية الأمريكية، دار المعارف ١٩٨٢، ص ٣٥.

(٣٨٥) F.O. 407/201 No. 77 Lioyd to ghamberlain. No. 813. Cairo, Dec 23, 1952

(٣٨٦) أحمد شفيق : الحولية الثانية ، ص ٩٤٥.

(٣٨٧) سامى أبو النور : مرجع سبق ذكره ، ص ٩٢.

(٣٨٨) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ، جـ ٢ ، ص ٤٦٧.

(٣٨٩) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور، ص ١٦-٢٢.

(٣٩٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة، جـ ١ ، ص ٣٢٤ - ٣٢٦.

(٣٩١) الأهرام : ٢ يونيو ١٩٢٦، عدد ١٥٠٠٥.

(٣٩٢) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة جـ ١ ، ص ٣٢٦-٣٢٧.

(٣٩٣) محمد زكى عبد القادر ، محنة الدستور ، ص ٦٣.

(٣٩٤) F.O. 407/205 No. 24 Henderso to Asusten Chamlerlen No. 576. Cairo, Oct 19, 1952

(٣٩٥) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية، الحولية الثالثة، ١٩٢٦، ط١ ، مطبعة شفيق باشا، ١٩٢٩، ص ٤٨.

(٣٩٦) الأهرام : ٢١ سبتمبر ١٩٢٧، عدد ١٥٤٦٨.

(٣٩٧) الاتحاد : ٢٥ ، ٢٦ سبتمبر ١٩٢٧ ، عدد ٩٢٥ ، ٩٢٦.

(٣٩٨) البلاغ : ٢٧ سبتمبر ١٩٢٧ ، عدد ١٣٨٤.

(٣٩٩) الأهرا م: ٢٥ سبتمبر ١٩٢٧، عدد ١٥٤٧٢.

(٤٠٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩، جـ ٢ ، تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ـ إلى وفاة الملك فؤاد ٢٨ إبريل ١٩٣٦، ط٣، دار المعارف ١٩٨٨، ص ٢٦.

(٤٠١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية، الحولية الرابعة عام ١٩٢٧، ط١ ، مطبعة حوليات مصر السياسية، ١٩٢٨، ص ٥٢٥.

(٤٠٢) المقطم : ٢٧ أكتوبر ١٩٢٧ ، عدد ١١٧٥٥.

(٤٠٣) الأهرام : ٢٨ أكتوبر ١٩٢٧ ، عدد ١٥٥٠٥.

(٤٠٤) الأخبار : ٢٧ أكتوبر ١٩٢٧ ، عدد ٢٠٢٨.

(٤٠٥) كوكب الشرق : ٢٨ أكتوبر ١٩٢٧ ، عدد ٩٧٢ .

(٤٠٦) السياسة : ٢٨ أكتوبر ١٩٢٧، عدد ١٥٥٢.

(٤٠٧) السياسة : ٣ نوفمبر ١٩٢٧، عدد ١٥٥٧.

(٤٠٨) الأخبار : ٢٩ أكتوبر ، ٣١ أكتوبر ١٩٢٧، الأعداد الآتية ٢٠٢٩، ٢٠٣١.

(٤٠٩) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، جـ ٢ ، ص ٢٦-٢٩.

(٤١٠) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ، ص ٦٥.

(٤١١) على الدين هلال : السياسة والحكم فى العهد البرلمانى ١٩٢٣-١٩٥٢ ، ط١ ، مكتبة نهضة الشرق، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى : ١٩٧٧ ، ص ١٢٧.

(٤١٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٦٦٨.

(٤١٣) على الدين هلال : مرجع سبق ذكره ص ١٢٧.

(٤١٤) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ص ٦٩.

(٤١٥) راشد البراوى: حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر ، طبعة ١ ، مكتبة مصر النهضة، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ١٠٩.

(٤١٦) عباس حافظ، مصطفى النحاس : الزعامة والزعيم، مطبعة مصر، القاهرة ، ١٩٣٦، ص ٤٠٧.

(٤١٧) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية، الحولية الخامسة ١٩٢٨، ط١ مطبعة حوليات مصر السياسية، ١٩٣٠، ص ٧٧٣.

(٤١٨) محفوظات عابدين : ٦٧١ ديوان جلالة الملك (الأحوال الخاصة للأسرة المالكة قضية الأمير سيف ١٩٢٧/٢/٢١).

(٤١٩) أحمد شفيق : الحولية الخامسة ، ص ٧٣٨.

(٤٢٠) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، جـ ٢ ، ص ٦١.

(٤٢١) الأخبار : ٢٧ يونية ١٩٢٨، عدد ٢٢٢٧، الاتحاد : ٢٣ يونية ١٩٢٨، عدد ١١٦١، السياسة ٢٤ يونية ١٩٢٨، عدد ١٧٥٤.

(٤٢٢) الأخبار : ٢٤ يونية ١٩٢٨، عدد ٢٢٢٩.

(٤٢٣) الوفد : ٢٩ أغسطس ١٩٩١، عدد ٩٨٧٦.

(٤٢٤) F.O. 407/207/ No. 8, LLoyd to Chamberlen. No. 529 June 29, 1928.

(٤٢٥) الوفد : ٢٩ أغسطس ١٩٩١، عدد ٩٨٧٦.

(٤٢٦) الأخبار : ٢٣ يونية ١٩٢٨، عدد ٢٢٢٨.

(٤٢٧) الاتحاد : ٢٤ يونية ١٩٢٨، عدد ١١٦٢.

(٤٢٨) السياسة : ٢٤ يونية عدد ١٧٥٤.

(٤٢٩) البلاغ : ٢٤ يونية ١٩٢٨ ، ١٦١٥.

(٤٣٠) البلاغ : ٢٥ يونية ١٩٢٨، ١٦١٦.

(٤٣١) كوكب الشرق : ٢٥ يونية ١٩٢٨، عدد ١١٧١.

(٤٣٢) البلاغ : ٢٦ يونية ١٩٢٨، عدد ١٦٧.

(٤٣٣) الأهرام : ٢٥ يونية ١٩٢٨، عدد ١٥٧٠٤.

(٤٣٤) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب ثورة ١٩١٩، جـ ٢، ٦٤٥.

(٤٣٥) Lolloyd, Lord Vol. 11, Op. Cit,P, 275-276

(٤٣٦) السياسة: ٢٧ يونية ١٩٢٨، عد ١٧٥٤.

(٤٣٧) المقطم: ٢٨ يونيو ١٩٢٨، عدد ١١٩٦١.

(٤٣٨) كوكب الشرق ٢٨ يونيو عدد ١١٧٣.

(٤٣٩) وادي النيل: ١٢ ديسمبر ١٩٢٨، عدد ٨٧٦٤.

(٤٤٠) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الحولية السادسة لعام ١٩٢٩ ط ١، مطبعة حوليات مصر السياسية. ١٩٣٠، ص ٣٣.

(٤٤١) محافظ عابدين: ديوان جلالة الملك، الأحوال الشخصية لأمراء الأسرة ١٩٠٩/٣/٢٣ إلى ١٩٤٧/١١/٢٨ تحت رقم ٦٧٠.

(٤٤٢) الأخبار: ٧ فبراير ١٩٢٩ عدد ٢٤٢٧.

(٤٤٣) المصور: ٢٦ نوفمبر ١٩٢٧، عدد ٦٨٥.

الفصل الثانى

القصر وأمراء الأسرة المالكة

(١٨٨٢ - ١٩٢٨)

لما كان لصاحب العرش حق الولاية على أعضاء الأسرة المالكة بصفته رئيسًا لها، ومن ثم فقد لعب القصر دورًا بارزًا في رسم أوضاعهم الاجتماعية والمالية والسياسية خاصة أمرائها، وكان ذلك بهدف الهيمنة عليهم وتهيئتهم لحكم البلاد.

وقد برز دوره خلال تلك الفترة في العناية بتعليمهم وتحديد أوضاعهم المالية، وإصدار القوانين الخاصة بالإمارة إلى جانب دوره في توجيه نشاطهم السياسي، مما ساهم في النهاية إلى تميز الأمراء عن باقي أفراد الشعب المصري.

القصر وتعليم الأمراء:

وجه القصر عناية فائقة نحو الاهتمام بتعليم وتنشئة الأمراء منذ عصر محمد على، الذي أنشأ لأولاده، وأولاد أولاده المدارس الخاصة لتعليمهم، كما عنى بأن ينالوا حظًا وفيرًا من النشأة الحربية.

ومن ثم، فقد أنشأ مدرسة خاصة في باريس عام ١٨٤٤ ليتعلم المصريون فيها الفنون الحربية، وقد عرفت باسم المدرسة الحربية بباريس، وقد أرسل إليها في نفس العام بعثة تشكلت من سبعين تلميذًا كان منهم أغلب أفراد عائلته، حيث كان فيها الأمير أحمد رفعت الابن الأول لإبراهيم باشا بن محمد على، والأمير حسن نجل محمد على الذي كان أصغر سنًا من ابن أخيه وقد توفي أثناء البعثة على أثر إصابته بمرض في عينيه.

وفى عام ١٨٤٥ التحق بالبعثة الأمير حليم باشا أصغر أنجال محمد على، والأمير إسماعيل الابن الثانى لإبراهيم باشا وخديو مصر فيما بعد، ثم أرسل بعد ذلك الأمير مصطفى فاضل الابن الثالث لإبراهيم (١).

وخلال الدراسة حصل الأمراء على قدر واسع من التعليم الحربى، مما هيأهم لدخول الكليات الحربية بفرنسا.

كما لقى الأمراء فى عهد خلفاء محمد على نفس العناية، حيث تلقوا تعليمهم فى المدارس التى أنشأها حكام تلك الفترة حتى عام ١٩٢٨، حيث عنوا بدراسة العلوم العربية واللغات الأجنبية خاصة الفرنسية والإنجليزية، كما أتقنوا اللغة التركية التى كانت لغة التخاطب فى بيوتهم، كذلك اهتم حكام تلك الفترة بإرسال عدد كبير منهم لدول أوروبا لإتمام دراستهم، حيث قاموا بدراسة الفنون العسكرية بكلياتها الحربية، مما هيأهم فيما بعد لتولى المناصب العسكرية (٢).

ونخص بالذكر منهم الأمراء المنحدرين من فرع الخديو إسماعيل، الذى استمر فى الحكم حتى نهاية الفترة عام ١٩٥٢.

١ - أنجال الخديو إسماعيل:

أرسل الخديو إسماعيل أنجاله الثلاثة (٣) : توفيق، وحسين كامل، وحسن، لتلقى تعليمهم بالمدرسة التى أنشأها لهم بسراى المنيل بالروضة، فتعلموا القراءة والكتابة ومبادئ بعض العلوم واللغات وعندما نقلت هذه المدرسة إلى القلعة انتقلوا إليها.

وفى أواخر عام ١٨٦٧ توجه الأميران حسين كامل وحسن إلى الآستانة فقابلا والدهما الذى كان فى زيارة لسلطان تركيا، فأمر باستكمال تعليمهما فى بلاد أوروبا، فتوجه الأمير حسن إلى لندن ومنها إلى جامعة أكسفورد ثم التحق بمدرسة بوتسدام العسكرية بقرب برلين وبعد أن أتم دراسته، التحق بحرس إمبراطور ألمانيا السوارى بآلاى الدراجون الأول، ثم عاد إلى مصر والتحق بالجيش المصرى (٤) أما الأمير حسين كامل، فقد اتجه إلى فرنسا حيث استكمل تعليمه فيها وبقى بها إلى وقوع الحرب السبعينية فعاد إلى مصر (٥).

أمـا إبراهيم حلمى (٦) رابع أولاد الخديو إسـماعيل، فقد أرسله والده عام ١٨٧٧ إلى لندن، حيث تلقى الفنون العسكرية بمدرسـة ولوتش الحربيـة، كـما التحق الأمـير مـحـمـود حمدى (٧) خامس أولاده بالمدرسـة الحربيـة المصـرية بالعباسية (٨).

أما الأمير أحمد فؤاد (٩) سادس أنجال الخديو إسماعيل، فقد أدخله والده - عندما أتم السابعة من عمره - المدرسة المخصصة لتعليم أبنائه بعابدين، فمكث فيها ثلاثة أعوام تلقى فيها مبادئ العلوم والمعارف.

وفى عام ١٨٧٨ أرسله والده إلى جنيف بسويسرا حيث تلقى تعليمه بمعهد «توديكوم»، ومكث به إلى أغسطس ١٨٧٩ (١٠) ولما خلع اسماعيل عن العرش فى يونية من نفس العام، أقام فترة فى إيطاليا ثم الآستانة حتى عام ١٨٨٨، وحين كان بإيطاليا التحق ابنه الأمير فؤاد بالمدرسة الإعدادية الملكية بتورينو؛ ليتم فيها دراسته. وفى عام ١٨٨٥ انتقل إلى الكلية الحربية فيها، حيث درس بها علوم المدفعية والهندسة العسكرية. وبعد تخرجه، منحه الملك عمانوئيل رتبة الملازم والتحق بالفرقة الثالثة عشرة من مدفعية الميدان، وكانت إحدى وحدات حامية روما وبقى فى الجيش الإيطالى حتى بلغ العشرين (١١) من عمره، مما أدى إلى تشبعه بالروح والثقافة الإيطالية، ونشأت بينه وبين البلاط الإيطالى علاقات من الود تركت آثارًا مهمة فى حياته السياسة والاجتماعية والثقافية فيما بعد(١٢) وبفضل تعلمه بالخارج أجاد عدة لغات منها الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية، بينما كان إلمامه بالعربية ضعيفًا (١٣).

أنجال الخديو توفيق:

وجه الخديو توفيق ولديه الأميرين عباس حلمى الثانى ومحمد على لتلقى تعليمهما بمدارس عابدين فى الفترة من ١٨٨١ - ١٨٨٣، ثم أرسلهما إلى سويسرا لاستكمال تعليمهما حيث التحقا بمدرسة «هكسوس» بمدينة جنيف، لدراسة العلوم العسكرية فى الفترة من ١٨٨٣ - ١٨٨٧ انتقل بعدها الأميران عام ١٨٨٨ إلى النمسا فالتحقا بكلية ترزيانوم بفينا لدراسة الفنون العسكرية، ثم عادا إلى مصر على أثر وفاة والدهما الخديو توفيق عام ١٨٩٢ (١٤).

أنجال السلطان حسين كامل:

اعتنى السلطان حسين بتعليم وتنشئة ابنه الأمير كمال الدين حسين، حتى استطاع إجادة اللغات العربية والتركية والفرنسية والإنجليزية (١٥).

أنجال الملك فؤاد:

اهتم الملك فؤاد بتعليم ابنه الأمير فاروق، الذى ولد فى ١١ فبراير ١٩٢٠، حيث تلقى دروسه داخل قصر الملك وتعلم اللغة العربية والإنجليزية ولما بلغ العاشرة من عمره أضيف إلى دراسته علم الحساب والجغرافيا وعلم التاريخ، ولما بلغ الرابعة عشرة من عمره، شملت دراسته العلوم العربية والإنجليزية والفرنسية والتاريخ والرياضيات والعلوم العسكرية والطبيعية، إلى أن أرسله والده لاستكمال تعليمه عام ١٩٣٥ بلندن، بناءً على رغبة إنجلترا فتلقى تعليمه بقصر كنرى هاوس على يد أفضل الأساتذة، إلى أن عاد إلى مصر على أثر وفاة والده عام ١٩٣٦ (١٦).

ومن ثم، فقد ساهم تعليم الأمراء فى انفرداهم بثقافة متميزة عن باقى أفراد الشعب المصرى، كما ظهرت آثارها على دورهم البارز فى تنمية الحياة الثقافية بمصر خلال تلك الفترة.

القصر وتحديد قوانين الإمارة:

ظلت العلاقة بين صاحب العرش وأعضاء أسرته زمنًا طويلاً مناطها العرف وحده، حتى دعت الحاجة إلى تنظيمها بأحكام محددة وثابتة.

ولما كان من حق صاحب العرش الولاية على أفراد أسرته بصفته رئيسًا لها واستنادًا إلى طبيعة مركزه، فقد اهتم حكام تلك الفترة بإصدار القوانين الخاصة بحصر لقب الإمارة فى طبقات الأسرة.

وقد صدر أول قانون بذلك فى عهد الخديو عباس حلمى الثانى، الذى وجد أنه بمرور الزمن قد كثر عدد أعضاء العائلة الخديوية الذين ولو كانوا من ذرية جده محمد على باشا، لكنهم بعيدون عن نيل مركز الخديوية المصرية، ولما كان ذلك يستلزم حصر نوعية الأعضاء الذين يطلق عليهم لقب (أمير) أو (أميرة)،

فقد وجه الخديو عباس أمرًا فى ١٦ مايو ١٩٠١ إلى مجلس النظار للقيام بتنفيذه يتضمن حصر لقب الأمير أو الأميرة اعتبارًا من تاريخ هذا الأمر فى أعضاء العائلة الخديوية الآتى بيانهم:

أولا: أولاده وأولادهم فقط من الظهور، وكذلك أولاد من يخلفونه فى مركز الخديوية وأولادهم فقط من الظهور.

ثانيا: إخواته وأخواته وكذلك إخوة وأخوات من يخلفونه.

ثالثًا: أولاد أسلافه من ولاة وخديويين وأولادهم فقط من الظهور.

رابعًا: زوجات من يطلق عليهم لقب أمير من العائلة.

خامسًا: ذرية المغفور له جده محمد على باشا إلى تاريخ هذا الأمر، الذى لايترتب عليه إخلال مابقواعد الوراثة الخديوية، بحسب ماتقتضيه الفرمانات الشاهانية لكل من كان مرشحًا لنيل مركز الخديوية المصرية من ذرية المغفور له جده محمد على باشا.

وبمقتضى هذا الأمر، صدرت أسماء الأمراء الحائزين على لقب (أمير) على هذا النحو:

١ - الأمير/ محمد عبد المنعم (ولى العهد)

٢ - الأمير/ محمد على باشا (شقيق الجناب الخديو)

٣ - الأمير/ حسين كامل باشا (أولاد المرحوم/ الخديو إسماعيل)

٤ - الأمير/ إبراهيم حلمى باشا (أولاد المرحوم/ الخديو إسماعيل)

٥ - الأمير/ محمود حمدى باشا (أولاد المرحوم/ الخديو إسماعيل).

٦ - الأمير/ أحمد فؤاد باشا (أولاد المرحوم/ الخديو إسماعيل)

٧ - الأمير/ عزيز حسن ابن المرحوم/ الأمير حسن باشا ابن المرحوم الخديو إسماعيل.

٨ - الأمير/ حسين كمال الدين باشا ابن الأمير/ حسين كامل باشا ابن الخديو إسماعيل.

٩ ـ الأمير/ إبراهيم حسن ابن الأمير المرحوم/ حسن باشا ابن الخديو إسماعيل.

١٠ ـ الأمير/ محمد على حسن ابن المرحوم الأمير حسن باشا ابن المرحوم/ الخديو إسماعيل.

١١ ـ الأمير محمد حلمى ابن الأمير/ إبراهيم حلمى باشا ابن الخديو إسماعيل.

١٢ ـ الأمير/ إبراهيم راشد باشا ابن المرحوم الأمير مصطفى فاضل ابن المرحوم إبراهيم باشا.

١٣ ـ الأمير/ على فاضل ابن المرحوم الأمير مصطفى فاضل باشا ابن المرحوم/ إبراهيم باشا والى مصر.

١٤ ـ الأمير/ كامل باشا ابن المرحوم الأمير/ مصطفى فاضل باشا ابن المرحوم/ إبراهيم باشا والى مصر.

١٥ ـ الأمير/ أحمد كمال باشا ابن المرحوم الأمير/ أحمد باشا ابن المرحوم/ إبراهيم باشا والى مصر.

١٦ ـ الأمير/ سعيد حليم باشا أولاد المرحوم الأمير محمد عبد الحليم باشا ابن المرحوم/ محمد على باشا والى مصر.

١٧ ـ الأمير محمد عباس حليم باشا.

١٨ ـ الأمير محمد على حليم باشا.

١٩ ـ الأمير/ إبراهيم حليم باشا.

أولاد المرحوم محمد عبد الحليم باشا ابن محمد على باشا والى مصر.

٢٠ ـ الأمير/ حيدر شناسى ابن المرحوم الأمير رشدى بك ابن المرحوم/ الأمير/ مصطفى فاضل باشا ابن المرحوم/ إبراهيم باشا والى مصر.

٢١ ـ الأمير/ أحمد سيف الدين.

٢٢ ـ الأمير/ محمد وحيد الدين.

أولاد المرحوم/ الأمير إبراهيم أحمد باشا ابن الأمير/ أحمد باشا رفعت ابن المرحوم/ إبراهيم باشا والى مصر.

٢٣ - الأمير يوسف كمال ابن الأمير/ أحمد كمال باشا ابن المرحوم الأمير/ أحمد باشا ابن المرحوم/ إبراهيم باشا والى مصر.

٢٤ - الأمير/ أحمد فاضل ابن المرحوم/ الأمير عثمان فؤاد باشا ابن المرحوم/ الأمير مصطفى فاضل باشا ابن المرحوم الأمير/ إبراهيم باشا والى مصر.

٢٥ - الأمير/ محمد داود باشا ابن المرحوم الأمير/ إسماعيل بك ابن المرحوم/ الأمير محمد على باشا ابن المرحوم محمد على باشا والى مصر.

٢٦ - الأمير/ عمر طوسون باشا.

٢٧ - الأمير محمد جميل طوسون باشا نجل المرحوم الأمير/ طوسون ابن المرحوم/ محمد سعيد باشا والى مصر.

٢٨ - الأمير/ مصطفى كامل فاضل ابن الأمير كامل فاضل ابن المرحوم الأمير/ مصطفى فاضل باشا ابن الأمير/ إبراهيم باشا والى مصر (١٧).

وقد أثار صدرور هذا القرار غضب بقية أعضاء الأسرة المالكة، حيث رأوا أن حصر لقب الإمارة فى جماعة معينة من سلالة المغفور له محمد على باشا، يحل الرابطة التى تربط أعضاء هذه العائلة ويضعف جامعتهم.

ومن ثم، اتجه وفد منهم إثر إعلان هذا الأمر لمقابلة الخديو عباس بالإسكندرية، وطالبوه بضرورة تعديل بعض مواده تعديلا يحفظ سياج العائلة كلها ويصون امتيازاتها (١٨).

ونتيجة لهذا الاحتجاج، أصدر الخديو عباس حلمى الثانى أمرًا خديويًا آخر فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٠ إلى رئاسة مجلس النظار يقضى بتعديل الأمر القديم الذى صدر عام ١٩٠١ بتحديد عدد أمراء الأسرة الخديوية.

وقد نص التعديل الجديد ببقاء لقب (أمير) لكل رئيس أسرة من الأسر الخديوية، حتى يحفظ أكبر أبناء كل أمير منهم لقب الإمارة على الدوام

والاستمرار. وقد كان النظام القديم يقضى بألا يبقى هذا اللقب إلا لمن يكون جده (خديو) ومن ثم، فقد زال هذا اللقب عن أبناء أنجال الأمير/ مصطفى فاضل باشا وأنجال الأمير عمر طوسون باشا، وأنجال الأمراء كمال الدين باشا، وعزيز حسن باشا وأخويه وأمثالهم ممن ليس جدهم (خديو). أما الأمر الجديد فقد حفظ اللقب لأكبر أنجال كل أمير من هؤلاء.

حيث تضمن بأن ينتقل لقب أمير بالوراثة من صاحبه إلى أكبر أبنائه سنًا، فإن لم يكن له ابن فإلى أكبر أبناء ذلك الابن، فإن لم يكن له ابن ولا ابن ابن فإلى الأكبر من أبناء هذا الأخير، وهكذا فإن لم يكن لصاحب اللقب عقب كما لو انقرض عقبه، ينتقل اللقب إلى أكبر أخوته ومنه إلى أبنائه وأبناء أبنائه وهكذا على نحو ما تقدم(١٩).

وقد أبدت صحيفة المؤيد هذا القرار فذكرت أنه أفضل من سابقيه لحفاظه على أواصر القرابة بين فروع الأسرة، كما جدد على الدوام الذكرى بينها وبين أصولها(٢٠).

وعلى أثر إعلان استقلال البلاد فى ١٥ مارس ١٩٢٢، دعت الحاجة إلى ضبط الأحكام المتعلقة بالأسرة المالكة وتحديدها من جديد، ومن ثم، فقد أصدر الملك فؤاد فى ١٣ إبريل من نفس السنة أمرًا حدد فيه نظام وراثة العرش وتلاه بإصدار قانون آخر فى ١٠ يونية خاص بنظام الأسرة المالكة (٢١)، تضمن مال الملك من حق الولاية على أفراد أسرته، ذلك الحق الذى اكتسبه حكام مصر منذ عصر محمد على.

كما تضمن الطبقات التى ينحصر فيها لقب الإمارة وكانت كالآتى: .

١ - أولاد الملك وأولادهم فقط من الظهور وكل من له ولاية العهد.

٢ - إخوة الملك وأخواته الأشقاء أو الأب.

٣ - أولاد ولاة مصر وخديويها وسلطانها وأولادهم فقط من الظهور.

٤ - من ذكر اسمه فى الكشف المرفق بهذا القانون من غيرهم من ذرية محمد على من الظهور وهم: (الأمير/ حيدر شناسى، والأمير/ سيف الدين، والأمير

يوسف كمال، والأمير/ أحمد فاضل عثمان، والأمير/ مصطفى كامل فاضل، والأمير/ محمد على إبراهيم، والأمير/ محمد عبد الحليم).

٥ - من عدا هؤلاء من ذرية محمد على ممن يمنحهم الملك لقب الأمير أو الأميرة.

٦ - زوجات الأمراء المتقدم بيانهم وأراملهم حتى يتزوجن.

ويلقب أولاد الملك وكل ولى عهد بصاحب أو صاحبة السمو الملكى، ويلقب أولاد المرحوم السلطان حسين كامل بصاحب أو صاحبة السمو السلطانى، أما غيرهم من الأمراء والأميرات فيلقبون بصاحب أو صاحبة السمو.

أما بالنسبة لنظام توارث ذلك اللقب، قد تقرر أن ينتقل لقب أمير بالوراثة من صاحبه إلى أكبر أبنائه، ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر وهكذاطبقة بعد طبقة، وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه اللقب، كان انتقاله إلى أكبر أبنائه، ولو كان للمتوفى إخوة، فإذا لم يكن للأمير ذرية، انتقل اللقب إلى أكبر إخوته، ثم إلى أكبر أبنائه وهكذا على الترتيب السابق:

ولايمنع حرمان أمير من لقبه من انتقال ذلك اللقب بطريقة الإرث وفق القاعدة المتقدمة، وذلك مالم ينص فى قرار الحرمان على خلاف ذلك.

كما حدد القانون الشروط الواجب توافرها فى الأمراء بأن يولد الأمراء والأميرات من زوجة شرعية، وأن يكونوا مسلمين، كما اشترط بأن يكونوا مصريين (٢٢).

وقد كانت هذه الشروط تقريرًا للواقع، ونتيجة لازمة لمركز الأسرة فى البلاد، وتحقيقًا للمساواة بين الأمراء وأفراد الرعية المصرية.

وقد تقرر أن يجرى على أمراء الأسرة المالكة وأميراتها أحكام الشريعة الإسلامية وقوانين المملكة المصرية، إلا ما استثنى من هذا القانون.

كذلك نظم قانون الأسرة القواعد اللازمة فى الزواج وآثار مخالفة تلك القواعد، أخذًا بالعرف الجارى فى البلاد الملكية وصيانة للأسرة من أن يختلط بها بطريق الزواج من ليس أهلاً لحمل لقب الإمارة.

ومن ثم، فقد اشترط أن يحصل الأمير أو الأميرة عند عقد زواجهما على إذن الملك بذلك فإذا أصدره الملك، أثبته رئيس ديوان الملك فى سجل خاص وأبلغه إياه كتابة.

كما اشترط فى إذن الزواج الصادر للأميرة أو لوليها أن ينص فى عقد زواجها بمصادقة زوجها على أن عصمتها بيدها أو بيد من يعين فى عقد الزواج. فإذا تزوج الأمير أو الأميرة أو زوج بغير إذن، وقع الزواج على خلاف الإذن وكانت الزوجة أو الزوج غير حائز للقب الإمارة فللملك أن يقرر بأمر ملكى حرمانه من لقب الإمارة وللملك أن يقرر حرمان ذرية الأمير من تلك الزوجية ومن ذلك اللقب، وأن يقتصر الحرمان على تلك الذرية، كما أن له أن يقصر الأمر على حرمان الزوجة من أن تستمد لقب الإمارة من زوجها، وله فوق ذلك أن يحرم من اللقب الأمير الذى عقد الزواج لوليه القاصر.

كما أعطى القانون للملك الحق المطلق فى توزيع المبلغ المعين فى ميزانية الحكومة على أعضاء الأسرة المالكة، وكذلك فى تعديل المخصصات أو قطعها بصفة نهائية أو إلى أجل، كما أقر بأن هذه المخصصات لايجرى فيها التوارث ولايجوز الحجز عليها أو التنازل عنها لغير نفقة، ولايجوز أن ينفذ الحجز أو التنازل أو كلاهما معًا فى أكثر من ثلث المخصص.

وقد تضمن قانون نظام الأسرة المالكة أيضًا تشكيل مجلس البلاط، الذى روعى فى تشكيله أن يضم أعلى رجال الدولة ورؤساء جهات القضاء الأهلى والشرعى وكبار رجال الشرع، كما روعى فى تمثيل المعنى العائلى مما يتناسب مع الأغراض الداعية لإنشاء ذلك المجلس.

ومن ثم، فقد تقرر أن يتألف من:

١ - أمير من الأسرة المالكة من أقرب أقرباء الملك ويعين بأمر ملكى وقد تولى هذا المنصب الأمير محمد على كما سيأتى ذكره فيما بعد.

٢ - رئيس مجلس الأعيان فإن لم يوجد فأحد كبراء الدولة الحاملين لرتبة الرئاسة أو الامتياز، على أن يعين بأمر ملكى.

٣ـ وزير الحقانية.

٤ـ رئيس ديوان الملك.

٥ـ شيخ الجامع الأزهر.

٦ـ رئيس محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة.

٧ـ رئيس المحكمة الشرعية العليا.

٨ـ مفتى الديار المصرية.

ويشترط أن يكونوا مسلمين فإن لم يتوافر هذا الشرط فى أحدهم عين بدله بأمر ملكى.

كما حدد القانون أحكام انعقاده والرئاسة فيه بأن يجتمع المجلس بناء على أمر الملك ويرأس الأمير المجلس، فإن منعه مانع فرئيس مجلس الشيوخ، فإن لم يوجد أو منعه مانع فيرأسه صاحب رتبة الرئاسة أو وزير الحقانية أو رئيس ديوان الملك بحسب ترتيب أسبقية الدرجات.وإذا كان المجلس منعقدًا للنظر فى أمر من أمور الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الشرعية وجب أن يحضره الأعيان الشرعيون جميعهم ويصدر قراراته بأغلبية الآراء، وعند تساوى الآراء يكون الرجحان للجانب الذى فيه الرئيس.

وإذا عرض على المجلس أن يصدر قرارًا بالحجز أو برفعه، فيضم المجلس إليه أحد أقارب صاحب الشأن الأقربين ويكون رأيه استشاريًا. وفضلا عن ذلك، يحضر النائب العمومى لدى محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة، ليبدى أقواله فى هذا الشأن فإذا منعه مانع، ناب عنه رئيس نيابة الاستئناف ويصدر أمر ملكى بتعيين كاتم سر المجلس وتحفظ سجلات المجلس وأوراقه بديوان الملك كما جاء فى المادة التاسعة.

كما حدد القانون اختصاصات المجلس وصلاحياته، حيث تقرر أن:

ـ يتولى المجلس الفصل فى مسائل الأحوال الشخصية، التى يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء أو أميرات الأسرة المالكة.

- وأن يكون للمجلس كل ما للمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية من اختصاص وسلطة.

- وأن تكون أحكام المجلس نهائية، على أن يخرج من اختصاصه المسائل المتعلقة بالوقف. على أنه إذا رفعت إلى المجلس دعوى مما تختص به المحاكم الشرعية، فالقاعدة الشرعية التى يبنى عليها الحكم تثبت برأى الأعضاء الشرعيين وحدهم أو برأى أغلبيتهم.

كما تقرر أن تعرض قرارات المجلس الصادرة، بشأن تعيين الأوصياء أو القوامة أو الوكلاء أو استبدال غيرهم على الملك للتصديق عليها.

كذلك منح الملك أيضًا حق تعيين وجه تعليم الأمراء القاصرين القريبين من وراثة العرش، بعد أخذ رأى المجلس وأن يقرر شروط ذلك التعليم ولو كانت الولاية على الأمير القاصر لغيره.

وإذا ارتكب أمير أو أميرة أمورًا تخل بكرامة الإمارة فللملك أن يصدر بعد أخذ رأى المجلس أمرًا بإخراجه من الأسرة المالكة لعدم جدارته بالانتساب إليها وبحرمانه من لقبه، ويكون رأى المجلس فى ذلك استشاريًا.

ويترتب على حرمان الأمير من لقب الإمارة حرمان زوجته التى استصدرت منه ذلك اللقب ويجوز للملك فى جميع الأحوال إقالة من صدر أمر بحرمانه من لقب أمير أو أميرة ورد لقبه إليه.

ويكون للمجلس الحق فى أن يبدى للملك رأيه فى غير ما تقدم من المسائل التى تهم الأسرة المالكة إذا طلب منه ذلك.

وقد جعلت أحكام المجلس واجبة التنفيذ ونيط أمر ذلك التنفيذ بوزير الحقانية.

كما وضع نظام قانونى ثابت بالمجلس لتبليغ مواليد أعضاء الأسرة ووفياتهم (٢٣).

ومن ثم، فقد ساهم تشكيل مجلس البلاط على هذا النحو فى فرض هيمنة الملك على شئون أفراد الأسرة من خلاله، الأمر الذى أدى إلى توتر علاقة الأمراء

بالملك فؤاد، لذا فقد قام البعض منهم بمحاولة لإلغائه ولكنها باءت بالفشل كما ذكرنا من قبل (٢٤).

ونتيجة لما تضمنه القانون الخاص بنظام الأسرة المالكة فى حصر لقب الإمارة فى فريق من أفراد الأسرة، دون الباقين من ذرية محمد على بلقب يدل على انتسابهم لمؤسس الأسرة المالكة، فقد أصدر الملك فؤاد أمرًا خاصًا بأعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب (نبيل) أو (نبيلة) فى ٢٥ يونية من نفس العام، ويتضمن أن يطلق لقب (نبيل) أو (نبيلة) على :.

١ ـ ماعدا الأمراء والأميرات من ذرية محمد على من الظهور ذكورًا كانوا أم إناثًا.

٢ ـ زوجات النبلاء المتقدم بيانهم وأراملهم حتى يتزوجن ويلقب كل نبيل أو نبيلة بصاحب أو صاحبة المجد.

كما تضمنت باقى مواد القانون الشروط الواجب توافرها فى حامل هذا اللقب، والتى كانت مماثلة لشروط الأمراء التى ذكرناها فيما قبل (٢٥).

ومن ثم، فقد نجح الملك بأحكام القانون الخاص بالأمراء والنبلاء من إخضاع الأسرة العلوية لنفوذه، والتى كانت مصدرًا رئيسيًا لتهديد عرشه، وبذا فقد قضى على احتمالات الصراع عليه إلى حد بعيد (٢٦).

ومن ثم، فقد أصبح أمراء الأسرة حسب ماجاء فى المادتين الثانية والثالثة من القانون الخاص بنظام توارث عرش الملكة المصرية الخاص بالأمراء ـ خلال تلك الفترة على هذا النحو:

١ ـ أمراء الأسرة المالكة بحسب ترتيب درجة القرابة

١ ـ الأمير فاروق.

٢ ـ الأمير محمد على ولى العهد : ابن الأخ توفيق باشا ابن الخديو إسماعيل.

٣ ـ الأمير كمال الدين حسين: ابن الأخ الثانى حسين كامل.

٤ ـ الأمير محمد على حسن: ابن الأخ الثالث حسن.

٥ ـ الأمير محمد عبد المنعم: ابن ابن الأخ الأكبر عباس ابن توفيق.

٦ ـ الأمير أحمد سيف الدين: ابن ابن العم (المرحوم/ الأمير أحمد رفعت باشا)

٧ ـ الأمير يوسف كمال: ابن ابن العم (المرحوم الأمير أحمد رفعت باشا).

٨ ـ الأمير محمد على إبراهيم ابن ابن ابن العم (الأمير أحمد رفعت باشا)

٩ ـ الأمير محمد عباس حليم. أبناء عم الأب (المرحوم محمد عبد الحليم)

١٠ ـ الأمير محمد على حليم باشا ابن ساكن الجنان محمد على باشا.

١١ ـ الأمير إبراهيم حليم

١٢ ـ الأمير عمر طوسون ابن ابن عم الأب (المرحوم سعيد باشا).

١٣ ـ الأمير محمد عبد الحليم حليم ابن ابن عم الأب (المرحوم عبد الحليم باشا).

٢ ـ أمراء الأسرة المالكة بحسب القانون والقرابة للملك الحائزون للقب أمير.

(أ) أبناء الأعمام:

الأمير محمد على توفيق ولى العهد/ وابن الخديو توفيق باشا ابن المغفور له الخديو إسماعيل (ثانى أبناء أكبر الأعمام).

الأمير محمد على حسن. ابن المرحوم حسن باشا ابن الخديو إسماعيل (ابن العم الثالث).

الأمير محمد عبد المنعم/ ابن الخديو عباس حلمى باشا ابن المغفور له الخديو توفيق باشا ابن الخديو إسماعيل ابن أكبر أبناء أكبر الأعمام (ابن ابن العم الأكبر).

(ب) أبناء أعمام الأب:

الأمير أحمد سيف الدين/ ابن المرحوم الأمير إبراهيم أحمد باشا ابن الأمير أحمد رفعت باشا والى مصر (ابن أكبر أبناء أكبر أعمام الأب) ابن ابن العم الأكبر للأب.

الأمير يوسف كمال/ ابن المرحوم الأمير أحمد كمال باشا ابن الأمير أحمد رفعت باشا ابن إبراهيم باشا والى مصر ابن ثانى أبناء أكبر أعمام الأب ابن ابن عم الأب.

الأمير محمد على إبراهيم/ ابن المرحوم الأمير محمد وحيد الدين ابن المرحوم الأمير إبراهيم أحمد باشا ابن المرحوم الأمير أحمد رفعت باشا ابن ثانى أكبر أبناء أكبر أعمام الأب ابن ابن ابن عم الأب.

(جـ) أبناء أعمام الجد:

الأمير محمد على حليم والأمير إبراهيم حليم/ أبناء المرحوم الأمير محمد على عبد الحليم باشا ابن ساكن الجنان محمد على باشا والى مصر (أبناء عم الجد).

الأمير عمر طوسون/ ابن المرحوم الأمير محمد طوسون باشا ابن المغفور له محمد سعيد باشا والى مصر وابن محمد على باشا والى مصر (ابن ابن عم الجد).

الأمير محمد عبد الحليم حليم/ ابن المرحوم الأمير محمد سعيد حليم ابن الأمير محمد عبد الحليم باشا ابن محمد على باشا والى مصر (ابن ابن عم الجد).

الأمير إسماعيل داود/ ابن المرحوم محمد داود باشا ابن المرحوم الأمير إسماعيل بك ابن المرحوم محمد على باشا ابن محمد على باشا والى مصر (ابن ابن ابن عم الجد) (٢٧).

كما حصل بعض من أعضاء الأسرة المالكة على عدد كبير من الرتب والنياشين من قبل حكام تلك الفترة وكانت على النحو التالى: .

(أ) الأمراء الحاصلون على رتبة الميرميران من قبل السلطة فى ديسمبر ١٩١٤:

١ . الأمير محمود حمدى باشا.

٢ . الأمير كمال الدين باشا.

٣ . الأمير عمر طوسون باشا.

٤ . الأمير حيدر شناسى باشا (٢٨).

(ب) أمراء حصلوا على الوشاح الأكبر من نيشان محمد على من قبل السلطان حسين كامل، عام ١٩١٥،

١ ـ الأمير يوسف كمال.

٢ ـ الأمير حيدر شناسى.

٣ ـ الأمير عمر طوسون باشا.

٤ ـ الأمير إسماعيل داود ـ الطبقة الثانية من نيشان محمد على فى ١٩١٦/٢/٥ (٢٩).

كما أصدر السلطان حسين فى نفس العام قرارًا بأن تكون الألقاب والرتب والمراتب سواء أكانت للأمراء أم الأميرات من العائلة المالكة، اعتبارًا من هذا العام فصاعدًا على النحو الآتى: ـ

«حضرة صاحب السمو الأمير»

«حضرة صاحب السمو الأميرة».

وذلك بدون لقب باشا أو بك أو خانم (٣٠).

كذلك حصل بعض أمراء الأسرة على لقب ولى للعهد على امتداد تلك الفترة وكان على النحو التالى : ـ

- الأمير عباس حلمى وليًا للعهد منذ عام ١٨٩١ ـ ١٨٩٢.
- الأمير محمد عبد المنعم وليًا للعهد منذ عام ١٩٠٠ ـ ١٩١٤.
- صاحب السمو السلطانى الأمير كمال الدين حسين وليًا لعهد السلطنة منذ عام ١٩١٥ ـ ١٩١٧ (٣١).
- الأمير فاروق وليًا لعهد المملكة المصرية منذ عام ١٩٢٠ ـ ١٩٣٦ (٣٢).

القصر وتحديد الأوضاع المالية لأمراء الأسرة:

لعب القصر دورًا بارزًا فى تنظيم الأوضاع المالية لأمراء الأسرة المالكة، حيث ارتبط تحديدها بالقائم على العرش.

وقد رتبت مخصصات الأسرة فى أواخر عهد الخديو إسماعيل، حينما تنازل هو وأعضاء عائلته عن أراضيهم للحكومة، بشرط منحهم مرتبات معينة فى مقابل ذلك، ومن ثم، فقد رتب لهم كما لغيرهم من باقى أعضاء الأسرة. مخصصات معينة بمقتضى الأمر الصادر فى ٧ نوفمبر ١٨٧٨[٣٣] فقدرت للخديو وأفراد عائلته بمبلغ ٣٦٠٠٠٠ جنيه مصرى سنويًا.

وفى عام ١٨٨٠، قرر الخديو توفيق اعتماد ربط مبلغ ثلاثمائة ألف جنيه مصرى سنويًا مخصصات العائلة المالكة، خص فيها مبلغ ١٢٠ ألف جنيه له ولأفراد أسرته، ثم قام بتوزيع مبلغ ١٨٠ ألف جنيه على باقى أفراد أسرته فيما عدا الأمير حليم الذى قدرت مخصصاته بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه سنويًا[٣٤].

وفى عام ١٨٨٦ خشى الخديو إسماعيل أن تقطع مرتبات أسرته، فطلب من نجله الخديو توفيق أن يصدر أمرًا بإعطاء الأسرة أطيانًا بدل المرتبات، وقد تم ذلك بتسوية عام ١٨٨٨، كما تمت تسويات أخرى لبعض الأمراء عن مرتباتهم فى مقابل شرائهم للأراضى[٣٥]. ومن ثم، فقد أصبح معلومًا على عهد الخديو توفيق أن من أخذ أطيانًا بدلا من المخصصات، لاحق له فى مرتب على أن كثيرًا من الأمراء كانوا يحصلون على مرتبات نتيجة لظروف خاصة أو أزمات مالية.

وفى ١٦ إبريل ١٨٩٤، أصدر الخديو عباس قرارًا أكد فيه أن من حق ولى الأمر ترتيب وزيادة ونقص وقطع المرتبات حسب مايراه، نظرًا لاعتبارات تتصل بكرامة الأسرة المالكة، ومن ثم فقد أصبح من حق صاحب العرش توزيع المرتبات التى ترد سنويًا فى ميزانية الحكومة كما يشاء، وظل معمولاً بهذا القرار فى عصر السلطان حسين كامل.

وفى عهد الملك فؤاد، جاء النص فى المادة السابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام الأسرة المالكة بأن يستمر للملك حقه المطلق فى توزيع المبلغ المعين فى ميزانية الحكومة لأعضاء الأسرة المالكة، وله تعديل المخصصات أو

قطعها بصفة نهائية أو لأجل، وهذه المخصصات لايجوز فيها التوارث ولا الحجز عليها أو التنازل عنها لغير نفقة، ولا يجوز أن ينفذ الحجز عليها أو التنازل عنها أو كلاهما معًا فى أكثر من ثلث المخصص.

وقد نص فى المادة فى ١٦١ من الدستور، الصادر بالأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ على مقدار المخصصات، وعلى إمكان زيادتها بقرار من البرلمان فى خلال مدة الجالس على العرش، ونصت المادة ٥٦ من الدستور على أنه «عند تولية الملك تعين مخصصاته ومخصصات البيت المالك بقانون، وذلك لمدة حكمه.

كما نص القانون على أن مرتبات أوصياء العرش تؤخذ من مخصصات الملك وذلك لمدة حكمه.

ويؤخذ مما تقدم، أنه عند ارتقاء الملك العرش وتعيين مخصصاته ومخصصات أعضاء الأسرة تبقى كما هى لمدة حكمه، فلا يمكن إلغاؤها أو تناولها بالنقص، ولكن تجوز زيادتها خلال مدة حكمه، على أن يكون ذلك بقرار من البرلمان أى بقانون يعدل فى هذا الصدد القانون الصادر بتحديد مخصصات الملك وبيته الملكى فى بدء حكمه.

والنص على بقاء المخصصات كما هى طيلة مدة حكم الجالس على العرش بعد أن يصدر قانون بتعينها (المادة ١٦١ من الدستور) اكتسبت من ورائه الأسرة المالكة حقًا من ناحية تقدير ثلث المخصصات: فلا تتناولها يد بنقص أو تبديل، إلا أن يكون ذلك بقصد الزيادة، وبشرط موافقة البرلمان كما سبق الذكر [٣٦].

ومن ثم، فقد قدرت المخصصات على النحو التالى خلال تلك الفترة:

ربط المخصصات السنوى منذ أواخر عهد إسماعيل عام ١٨٧٨:

مخصصات العرش	البيت المالك	الجملة
١٠٠٠٠٠ ج	٢٦٠٠٠٠ج	٣٦٠٠٠٠ج

ربط المخصصات السنوي في عهد الخديو توفيق:

السنة	مخصصات العرش	البيت المالك	الجملة	ملاحظات
١٨٨٠ عهد توفيق	١٠٠٠٠٠ج	٢١٥٠٠٠ج	٣١٥٠٠٠ج	
١٨٨٤ عهد توفيق	٩٠٠٠٠ج	٢٠٧٥٠٠ج	٢٩٧٥٠٠ بتخفيض ١٧٥٠٠ ج من ١٠٠٠٠ ج في مخصصات العرش وجعل مخصص ولى العهد ١٢٥٠٠ج، بدلا من ١٥٠٠٠ ج الباقي ٦٠٠٠ج مرتب إحدي الأميرات بعد وفاتها.	
١٨٨٥ عهد توفيق	٩٠٠٠٠ج	٢٠٨١٠٠ج	٢٩٨١٠٠ زيادة ٦٠٠ج علي مرتب أسرة المرحوم الأمير مصطفي فاضل.	
١٨٨٩ عهد توفيق	٩٠٠٠٠ج	١٢٨٨٣٣ج	٢١٨٨٣٣ بنقصان ٧٩٢٦٧ قيمة مخصصات المغفور له الخديو إسماعيل وزوجاته الثلاث وبعض أعضاء الأسرة المالكة استبدلها أطيان ونقود.	
١٨٩٠ عهد توفيق	١٠٠٠٠٠ج	١١٤١٢٧ج	٢١٤١٢٧ بنقص قدره ٤٧٠٦ قيمة مخصصات بعض أفراد الأسرة المالكة استبدلها أطيان نقود.	
١٨٩٤ عهد عباس حلمى	١٠٠٠٠٠ج	١٠٦٩٢٧ج	٢٠٦٩٢٧ بنقصان قدرة ٧٢٠٠ ج قيمة مخصصات بعض أفراد الأسرة المالكة استبدل بها أطيان ونقود.	
١٨٩٥ عهد الخديو عباس	١٠٠٠٠٠ج	٩٧٩٢٧ج	١٩٧٩٢٧ بنقصان قدره ٩٠٠٠ج قيمة مخصصات بعض أفراد الأسرة المالكة استبدل بها أطيان ونقود.	
١٩٠٨ عهد الخديو عباس	١٠٠٠٠٠ج	٩٦٧٧٣ج	١٩٦٧٧٣ بنقصان قدره ٩٠٠٠ ج قيمة مخصصات بعض أفراد الأسرة المالكة استبدل بها أطيان ونقود.	
١٩١١ عهد الخديو عباس	١٠٠٠٠٠ج	٩٢٩٢٧ج	١٩٢٩٢٧ بنقصان قدره ٣٨٤٦ ج لم يستدل عن سبب هذا التخفيض.	
١٩١٤ عهد السلطان حسين كامل	١٥٠٠٠٠ج	٩٢٩٢٧ج	٢٤٢٩٢٧ بزيادة ٥٠٠٠٠ ج علي مخصصات العرش.	
١٩٢١ عهد الملك فؤاد	١٥٠٠٠٠ج	١١١٥١٢ج	٢٦١٥١٢ج بزيادة ١٨٥٨٥ ج علي مخصصات الأسرة المالكة بنسبة ٢٠٪ من الربط الأصلي بسبب الغلاء (٣٧).	

ومن ثم، فقد أصبحت مرتبات أمراء الأسرة الحاكمة اعتبارًا من ٢٠ ديسمبر ١٩١٤ على النحو التالي:

الاســم	المرتب الجديد شهريا	المرتب القديم
الأمير كمال الدين حسين	٥٠٠ ج	١٥٠ ج
الأمير أحمد فؤاد باشا	٤٠٠ ج	١٥٠ ج
الأمير محمد على فاضل باشا	١٤٣ ج	١٦٨ ج
الأمير على فاضل بك	١٤٣ ج	١٤٣ ج
الأمير كامل فاضل باشا	٢١٨ ج	١٦٨ ج
الأمير أحمد فاضل عثمان بك	١١٣ ج	١١٣ ج
الأمير مصطفى كامل فاضل بك	٥٥ ج	٥٥ ج
الأمير على حيدر شناسي باشا	١٤٣ ج	١٤٣ ج
الأمير عمر طوسون باشا	١٣٣ ج	١٣٣ ج
الأمير محمد داود باشا	٢٤٨ ج	٢٠٨ ج
الأمير إسماعيل بك داود	٢٠ ج	٢٠ ج

ومنذ ذلك العام ألغيت مرتبات الأمراء الآتى أسماؤهم:

الاســم	المرتب
الأمير محمد عبد المنعم	١٢٥٠ ج شهريا
الأمير محمد على باشا	٥٠٠ ج شهريا
الأمير محمد على حليم باشا	١٢٩ج شهريا
الأمير إبراهيم حليم باشا	١٥٠ ج منذ ٣١ يناير ١٩١٥ (٣٨)
الأمير محمد سعيد حليم	٢٥٠ جنيه

وقد استمرت المرتبات على هذا النحو حتى نهاية حكم السلطان حسين كامل عام ١٩١٧ وفى عهد الملك فؤاد استرد كل من الأمراء محمد عبد المنعم، ومحمد على باشا، ومحمد سعيد حليم، ومحمد على حليم باشا مرتباتهم التى كانت قد ألغيت فى عهد السلطان حسين كامل كما ألغى مرتب الأمير عمر طوسون منذ ١٠ أكتوبر ١٩٢٠ (٣٩).

وقد وزعت مرتبات الأسرة فى عهده على النحو التالى:

قيمة الاعتماد السنوى ١١٥١٢ ج

١٠٠٠٠ ج مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك.

١٨٠٠٠ ج مخصصات حضرة صاحب السمو الملكى ولى العهد.

٨٣٥١٢ ج مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكى (٤٠).

وكان مايخص الأمراء فى هذا المبلغ:

الاسم	المرتب الجديد	المرتب القديم
الأمير محمد عبد المنعم	١٥٠ج	١٠٠ج
الأمير محمد على حليم	١٢٥ج	-
الأمير إبراهيم حليم	١٢٥ج	١٠٠ج
الأمير إسماعيل داود	٩٠ج	٨٠ (٤١).

ومن ثم، فقد دعمت مرتباتهم من وضعهم المالى.

القصر وتوجيه نشاط الأمراء السياسيين:

ساهم القصر فى إبراز دور الأمراء السياسى، حينما استند حكام تلك الأسرة فى تدعيم مركزهم السياسى على العناصر التركية، خاصة أفراد أسرتهم من خلال.

١ - تعيينهم فى المناصب العامة (هيئة الياوران):

كان الخديو يمارس سلطاته عن طريقين: شخصى هو المعية، وطريق رسمى: هو مجلس النظار. وكان الإنجليز حريصين على عدم التدخل فى رجال المعية

إلا عند الضرورة القصوى، وكانت معية الخديو داخل قصر عابدين المقر الرسمى لحكمه ففيه تتم مقابلات الخديو الرسمية واجتماعاته بالوزراء وبقية رجال الإدارة والشخصيات المهمة، لذلك كان ديوانه داخل هذا القصر إلى جانب قلم الياوران وقلم التشريفات.

وقد اتجه الخديو إلى اختيار رجال معيته من المقربين إلى خاصة أفراد أسرته، ومن ثم فقد. عين الخديو توفيق الأمير محمود حمدى (٤٢). ياورًا له برتبة الأميرالاى (٤٣). وعندما اعتلى الخديو عباس عرش مصر فى ١٨٩٢، قام بتعيين الأمير أحمد فؤاد فى يناير من نفس السنة (سرياور) له، مع منحه رتبة لواء بالجيش المصرى، وكان يعمل قبل ذلك (ملحقًا عسكريًا بالسفارة العثمانية بفينا)(٤٤). وفى العام التالى عين الخديو الأميرين (محمد إبراهيم (٤٥) وسعيد طوسون) (٤٦) فى قلم الياوران، لمساعدة الأمير أحمد فؤاد (٤٧). الذى استطاع من خلال منصبه رفع شأن العسكرية فى البلاد، وجعل الحرس المصرى يضارع أعظم حرس فى الممالك الأوروبية من حيث النظام، إلى أن قدم استقالته من منصبه عام ١٨٩٥، على أثر وقوع الخلافات بينه وبين الخديو عباس حلمى الثانى (٤٨).

وعندما تولى السلطان حسين كامل عرش مصر عام ١٩١٤، عين الأمير يوسف داود (٤٩). ياورًا له منذ ذلك العام وحتى وفاته عام ١٩١٧ (٥٠).

٢- تعيينهم فى المناصب المدنية:

أيضًا، اهتم حكام تلك الفترة بتعيين الأمراء فى المناصب المدنية، للاعتماد عليهم فى تنفيذ سياستهم من خلال هذه المناصب، ومن ثم فقد قام الخديو عباس حلمى بتعيين الأمير حسين كامل رئيسًا لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية منذ عام ١٩٠٩ للأسباب التى ذكرناها من قبل(٥١). وقد استمر بهذا المنصب حتى قدم استقالته منه عام ١٩١٠، عندما رفض عدد كبير من أعضاء المجلس مد امتياز قناة السويس (٥٢).

وعندما أنشأ الملك فؤاد مجلس البلاط عام ١٩٢٢، الذى حاول من خلاله الهيمنة على أفراد أسرته والإشراف على شئونهم العامة (٥٣). فقد اختار لرئاسته الأمير محمد على، الذى قام من خلاله بالفصل فى المنازعات التى نشأت بين أطراف الأسرة المالكة الخاصة (٥٤) (بقضايا الإرث - الخلافات الشخصية). وقد كان أهم القضايا التى فصل فيها على عهد رئاسة الأمير، قضية الأمير سيف الدين كما ذكرنا من قبل.

وقد ساهم تعيين الأمراء فى أهم مناصب الدولة فى ترسيخ وجودهم السياسى.

٣- الأمراء وتدعيم سياسة القصر:

ساهم الأمراء أيضًا فى تدعيم سياسة القصر حينما استعان حكام تلك الفترة بعدد كبير من الأمراء فى القيام بتنفيذ سياستهم وتدبير شئون الحكم تدعيمًا لمركزهم السياسى مما ساهم فى إبراز دور الأمراء على الساحة السياسية.

حيث انتدب الخديو توفيق، الأمير حسين كامل لإستقبال كل من الملك إدوارد السابع، الذى وفد على مصر عام ١٨٨٩ (وكان وليًا لعهد بريطانيا العظمى آنذاك) والقيصر نيقولا الثانى الذى حضر إلى مصر عام ١٨٩٠ (وكان وليًا لعهد روسيا آنذاك).

وقد قام الأمير بهذه المهمة خير قيام (٥٥).

وفى عام ١٨٩٧، استطاع الخديو عباس حلمى الثانى تدعيم علاقته ببريطانيا عن طريق أمراء الأسرة، حيث أرسل فى ٢٣ يونية من نفس العام الأمير محمد على إلى إنجلترا لينوب عنه فى حفل اليوبيل الذهبى للملكة فيكتوريا ملكة إنجلترا بمناسبة بلوغها ستين عامًا، كما أوفد الأمير إبراهيم حلمى (عمه) لحضور الحفل الذى أقامه اللورد كرومر فى القاهرة احتفالا بهذه المناسبة (٥٦).

وفى عام ١٩١١، استعان الخديو عباس بالأمير أحمد فؤاد (الذى تربى فى إيطاليا واكتسب حقوق الجنسية فيها) فى توطيد علاقته بإيطاليا، حيث

اصطحبه أثناء زيارته لملك إيطاليا خلال هذا العام وقُبيل الحرب الطرابلسية، ومن ثم فقد نجح الأمير فى توثيق الروابط بينهما (٥٧).

وعندما تبنى الخديو عباس حلمى تحقيق مشروع الخلافة العربية، الذى كان يهدف من ورائه إنشاء سلطنة عربية تضم مصر والشام وبلاد العرب تكون تحت رئاسته على أن يكون خليفة لكافة المسلمين، فقد استعان الخديو أثناء التمهيد لهذا العمل بالأمير محمد على، الذى تحدث بشأنها أثناء زيارته لبلاد الشام والولايات المتحدة عام (٥٨) ١٩١١. وقد أشار محمد فريد فى مذكراته إلى دور الأمير محمدعلى فى موضوع الخلافة، فذكر أنه علم أثناء زيارته للآستانة بأن البرنس محمد على شقيق الخديو، كان يساعد أخاه فى مشروع الخلافة العربية، وأنه تكلم بشأنها كثيرًا عندما زار الشام والولايات المتحدة، كما عزا أسباب اشتغال الخديو بهذا المشروع إلى كرهه للأتراك (٥٩).

أيضا استعان الخديو عباس أثناء قيامه بتوثيق علاقته بتركيا حتى عام ١٩١٤ بأمراء الأسرة المالكة، حينما اصطحب عددًا كبيرًا منهم أثناء زياراته للسلطان العثمانى فى تلك الفترة، مما ساهم فى تدعيم علاقة الأسرة المالكة بالدولة العثمانية.

كما استطاع الخديو تحديد نشاط الأمراء السياسى من خلال دورهم فى الحركة الوطنية، لمساعدته على ترسيخ وجوده السياسى خلال تلك الفترة.

وفى عهد السلطان حسين كامل (١٩١٤ ـ ١٩١٧)، استطاع القصر فرض هيمنته على أمراء الأسرة، نتيجة لاشتداد قبضة الحماية وإرضاءً لسلطاتها، إلى أن ساءت علاقة الأمراء بالملك فؤاد على أثر توليه العرش (١٩١٧ ـ ١٩٢٨) بسبب مساندتهم للحركة الوطنية، مما ساهم فى إحراج مركزه.

٢ ـ القصر وقضية الأمير أحمد سيف الدين :

لعب القصر دورًا بارزًا على أثر وقوع حادثة الأمير سيف الدين (٦٠)، التى أظهرت الصراع بين فرعين من فروع الأسرة المالكة على المال والنفوذ، والتى وقعت عام (٦١) ١٨٩٨ عندما أطلق الأمير أحمد سيف الدين ابن الأمير إبراهيم

باشا أحمد ثلاث رصاصات على الأمير أحمد فؤاد باشا ابن المرحوم الخديو إسماعيل باشا وعم الخديو عباس حلمى الثانى أثناء وجوده بالنادى الخديو فى ٧ مايو ١٨٩٨ (٦٢).

وبدأت تفاصيل هذا الحادث عندما أظهرت الخلافات فى أوائل العام بين الأميرة شويكار وزوجها الأمير أحمد فؤاد، الذى استطاع الحصول منها على توكيل بإدارة أعمالها المالية، قام بعدها بسلب أموالها، وعندما طالبت الأميرة الاستقلال بإدارة أعمالها المالية ونزع وكالته عنها، رفض ذلك وسجنها داخل قصر الزعفران وأساء معاملتها مما أدى إلى تفاقم الخلاف بينهما فأرسلت الأميرة إلى أخيها الأمير سيف رسالة، تشكو إليه فيها من سوء معاملة زوجها(٦٣).

وفى تلك الأثناء كان الأمير أحمد كمال عم الأمير سيف قد رفع دعوى أمام المجلس الحسبى، طلب فيها وضع ابن شقيقه الأمير أحمد سيف تحت الوصاية والحجر عليه وعلى أثر ذلك اتجه الأمير أحمد سيف إلى الخديو عباس حلمى بصفته أكبر أعضاء الأسرة مقامًا وهو بعد هذا ابن شقيق الأمير فؤاد، وطلب منه أن يتدخل لإقناع عمه الأمير أحمد كمال بعدم الحجر عليه، وأن يوصى عمه البرنس فؤاد بأن يحسن معاملة زوجته، وأن يكف عن سلب أموالها (٦٥).

وكان الخديو عباس فى ذلك الوقت ينفر من تصرفات الأمير سيف، لأنه كان يتحدث كثيرًا فى مجالسه الخاصة عن حق أسرته فى العرش، ويسب الفرع الإسماعيلى من الأسرة، ويؤكد أن الحق سيعود لأصحابه على يده، وأنه سيكون خديو مصر المقبل، ومن ثم، فقد رد على شكوى الأمير بأنه لاحق له فى شكواه وأنه لن يتدخل لا بصفته الرسمية ككبير للعائلة المالكة، أو الشخصية كعم الأمير أحمد فؤاد فى هذا الموضوع.

وتحول الأمر سريعًا إلى مشاجرة، رفع خلالها الأمير سيف الدين عقيرته منددًا بإسماعيل وتوفيق وفؤاد وعباس حلمى الذين سرقوا العرش ويريدون سلب

أموال الأسرة فأمر الخديو عباس بطرده من القصر، وعندما جاء عيد الأضحى رفض الأمير سيف الدين أن يذهب لرفع التهانى إلى الخديو مع بقية الأمراء كما تقضى بذلك التقاليد، بدعوى أنه (حرامى) كأبيه وعمه. وفى أوائل عام ١٨٩٨ افضت شويكار لشقيقها بسر خطير، إذ قالت إن زوجها الأمير فؤاد. كان يغريها بدس الدسم لشقيقها الأمير سيف لترثه ويتمتعا معًا بثروته (٦٥).

على أثر ذلك، قرر الأمير سيف أن يتخلص من الأميرين أحمد كمال بسبب رفع دعوى الحجر والأمير فؤاد، فاتجه فى ٧ مايو إلى عمه الأمير أحمد باشا فى دائرته بدرب الجماميز لمحاولة قتله فلم يجده، ثم اتجه إلى نادى محمد على وكان الأمير فؤاد موجودًا هناك فأطلق عليه ثلاث رصاصات، نقل بعدها إلى المستشفى وتم إلقاء القبض على الأمير سيف لمحاكمته (٦٦). وقد تركت هذه الحادثة آثارًا سيئة على الأسرة الحاكمة، إذ أعلن الأمير حسين كامل عقب وقوعها بقوله: «لقد رأينا بين أعضاء أسرتنا المقامر والسكير ولم ينقصنا سوى القاتل» (٦٧).

وقد أبدى الخديو اهتمامًا بالغا بحادثة الأمير (حيث كان موجودًا فى ذلك الوقت بالإسكندرية، ومن ثم، أرسل برقية إلى رئيس النظار طالبه فيها أن تبذل الحكومة فائق عنايتها لاكتشاف أسباب الحادث أثناء التحقيق مع الأمير سيف، كما اهتم بالسؤال عن صحة الأمير المصاب (أحمد فؤاد) (٦٨).

وأثناء إجراء التحقيق مع الأمير سيف، انتهزت صحيفة (المقطم) الناطقة بلسان الاحتلال فرصة وقوع الحادث، وشنت هجومًا عنيفًا على الأسرة المالكة، قالت فيه: «لولا واجب الاحترام للبيت الخديو الكريم وواجب الإكرام لذوى الفضل والكمال فى العائلة الخديوية - فأشارت إلى الأمير حسين كامل من أمرائها والبرنسيس نازلى هانم من أميراتها ممن تميزوا بحسن الأخلاق لحق الناس عمومًا ولأصحاب الأقلام خصوصًا أن يسلقوا هذه العائلة بألسنة حداد ويشهرها فى كل ناد على كثرة مايأتى منها من الأفعال المنافية للكمال والمستحقة للذم واللوم والتعنيف (٦٩).

على أثر ذلك، قامت صحيفة (المؤيد) بالرد على هجوم (المقطم) فوصفتها «بالعدو القليل الأدب» ، لأنها فى كل حادثة تتعلق بالبيت الخديو كبيرة كانت أو صغيرة، مفرحة أو محزنة، تبدى شماتتها بأمراء العائلة، دون مراعاة لرئيس الأسرة كما عزت جريدة (المؤيد) أسباب هجوم (المقطم) إلى كرهها الشديد للبلاد وأبنائها والعائلة المالكة وأمرائها (٧٠).

وفى تلك الأثناء، استطاع الأطباء إخراج الرصاصات من جسم الأمير أحمد فؤاد، نقل على أثرها إلى سراى عزيز باشا بالقاهرة وهناك، اجتمع بالأمير حسين كامل فى ٢٠ مايو واتفق معه على أن يطلق زوجته، حيث اعتبرها محرضة على قتله، خاصة بعد أن أدلت أثناء التحقيق معها بأنه كان يسىء معاملتها، وتحدثت عن طمعه فى أموالها وضربه إياها، وقد تم طلاقه من الأميرة فى ٢١ مايو (٧١).

كما صدر الحكم على الأمير أحمد سيف فى ٢٨ يونيو بالسجن سبع سنوات على أن تحسب فيها مدة الحبس الاحتياطى وبإعفائه من المراقبة بعد انتهائها، كما قضت المحكمة للأمير فؤاد بالتعويض المدنى المطلوب (٧٢). وفى ١٤ ديسمبر عدل الحكم بالسجن خمس سنوات (٧٣).

وفى عام ١٩٠٠، بذلت المساعى الحميدة من جانب الليدى كرومر، وكانت صديقة للأميرة «عين الحياة» عمة الأمير سيف، كما تدخلت قوى أخرى كان يحركها من وراء ستار الخديو عباس حلمى، كان هدف هذه المحاولات جميعها الإفراج عن الأمير، بدعوى أنه مختل العقل، وقد التقت أهداف العمة التى تريد أن تفرج عن ابن شقيقها بأهداف الطامعين فى ثروة الأمير، وكان على رأس هؤلاء الخديو عباس نفسه (٧٤).

ومن ثم، فقد صدر قرار فى نفس العام عن مجلس حسبى مصر يقضى بالحجر على الأمير ومنعه من التصرف فى أمواله وممتلكاته، ولم يصدر القرار استنادًا إلى كشف طبىّ وقع على الأمير ودل على أنه معتوه أو مجنون، ولكنه صدر لأن الجناب العالى الخديو عباس - استصوب ذلك: وبعد أسابيع من صدوره

اتفقت المقامات العالية على الإفراج عن الأمير وإبعاده إلى قرية «تايسيهر ست بإنجلترا» للاستشفاء فى مصحة للأمراض العقلية والنفسية، وبذلك امتدت فترة السجن «ن خمس سنوات إلى أجل غير مسمى، وتحققت مخاوف أمه الأميرة «نجوان» التى كانت قد أرسلت إلى «اللورد كرومر» أثناء المحاكمة خطابًا تقول له فيه إنها سمعت أنباء بأن هناك تفكيرًا فى نفى ابنها أو سجنه مدى الحياة.

ومع أن اللورد كرومر كان قد كذب لها هذا الزعم، إلا أن تحققه لم يمنعها من مواصلة الكتابة إلى اللورد وإلى وزير الخارجية البريطانية فى القاهرة وفى لندن، مؤكدة ان ابنها ليس مجنونًا ومطالبة بالإفراج عنه أو على الأقل السماح لها بزيارته، فكان الرد يجيئها دائمًا بأن الأمير مجنون وأن جنونه طبقًا لتقارير الطبيب المعالج الدكتور نيوونجتن من النوع الخطير، الذى يتطلب بقاءه تحت الملاحظة والمراقبة الشديدتين.

وقد اضطر اللورد كرومر - أمام إلحاح الأم - إلى أن يقول لها فى أحد ردوده على رسائلها إنه عرض تقارير الأطباء عن حالة الأمير على سمو الخديو عباس الذى قرر بقاءه حيث هو ولم تكتف الأميرة نجوان بمحاولتها للاتصال بابنها بطريقة غير رسمية، تبادلت عبرها الرسائل معه ومع طبيبه المعالج. وقد ظلت حالة الأمير النفسية وقواه البدنية تتدهور والقيِّم على ثروته لاينفق عليه بشىء من أمواله، حيث قدر نفقته السنوية بأربعة آلاف جنيه، بينما كان يبلغ عائد ثروته السنوى ١٢٠ ألف من الجنيهات.

خلال تلك السنوات كانت دائرة الأمير سيف مطمعًا للقيم على أمورها وللجالس على العرش: فعندما قبض على الأمير فى ١٨٩٨ كانت الدائرة تضم حوالى ستة آلاف فدان فقط فقفزت خلال الأعوام السبعة التالية إلى ١٨٠٠٠ فدان، وكان الخديو عباس يختار القيِّم على الأمير من أصدقائه، لتسهيل استيلائه على أموال الدائرة وفى عهد الملك فؤاد أصبحت دائرة الأمير سيف أحد المراكز المؤثرة فى السياسة المصرية، حيث كان الملك يختار القائمين على الدائرة بنفسه ومن ثم، فقد كانوا يملكون التصرف فى أموال هائلة لا صاحب

لها: يبيعون ويشترون ويعينون الموظفين والخبراء ويبادلون على العقارات والأراضى والأوراق المالية، لذلك أصبحت لهم مصلحة فى بقاء الأمير فى محبسه كما تنبهوا إلى الدور السياسى الذى يمكن أن تلعبه الدائرة لحساب القصر، إذ كان فى استطاعتهم بذل المال الذى لاصاحب له وأن يمولوا الصحف والأحزاب ويسيروا المظاهرات وينظموا الاضطرابات المصنوعة لصالح الملك صاحب الكلمة الأولى فى اختيارهم وصاحب حق محاسبتهم على إدارتهم للدائرة، وكان أطولهم عمرًا فى منصبه هو محمد سعيد باشا، الذى استمر فيما بين عامى ١٩١٤و ١٩٢٥.

وعندما استقال سعد زغلول من الوزارة عام ١٩٢٤ بسبب اغتيال السير لى ستاك تخلى عنه محمد سعيد واستقال من الهيئة الوفدية، لأن الملك فؤاد هدده بإخراجه من القوامة، إذا ظل عضوًا بالوفد وفى عام ١٩٢٥ فقد محمد سعيد منصبه فى دائرة الأمير سيف، حينما تلكأ فى تنفيذ طلب الملك فؤاد بأن تتولى الدائرة تمويل إنشاء «حزب الاتحاد» المؤيد لسياسة الملك فأخذ جزاءه على هذا التلكؤ بإثارة فضيحة مدوية عن أربعين ألف جنيه كان قد اقترضها من خزانة الدائرة، وانتهت بإقالته من قوامته على الأمير وتعيين الأمير محمد على إبراهيم ابن شقيق الأمير سيف الدين مكانه.

ومن ثم، فقد كان وقوع ثروة الأمير سيف الدين فى يد أعدائه واستثمارها فى دعم وترسيخ نفوذ الملك، قد استفز شقيقته الأميرة شويكار، التى كانت قد غادرت مصر لتقيم مع أمها نجوان هانم فى تركيا. ومن هناك، بدأت محاولتها فى استرداد حقوق الأمير سيف (٧٥) وفى سبتمبر ١٩٢٥، استطاع زوج الأميرة نجوان هانم - فريدون باشا - رشوة حارس الأمير وكان إنجليزيًا يدعى وليم بلييم وزميل له وهو باتون فخرج الأمير مع حارسيه واستقلوا إحدى البواخر إلى بولندا، ومن هناك رحلوا متنكرين إلى إيطاليا ومنها إلى الآستانة. ومن هنا بدأ محامى أم الأمير - الأميرة نجوان - للسعى لرفع الحجر عن ثروة ابنها، تلك الثروة التى كانت قد زادت على عشرة ملايين من الجنيهات، فاتجه إلى مصر وتم الاتفاق مع المحامين الثلاثة: مصطفى النحاس وويصا واصف، وجعفر ولى الدين

مع محامى الأميرة على رفع الحجر عن الأمير سيف [٧٦]. ثم توالت أحداث القضية حتى عام ١٩٢٨، إلى أن تم الفصل فيها أمام مجلس البلاط فى أوائل عام ١٩٢٩، فقرر رفض رفع الحجر واستمرار القوامة للأمير محمد على كما ذكرنا من قبل [٧٧].

ومن ثم، فقد كان لأموال الأمير أحمد سيف الدين دور بارز فى تدعيم نفوذ القصر من عام ١٨٩٨ إلى عام ١٩٢٨، كما كان لهذه القضية أثر على واقع الحياة السياسية فى مصر، ظهرت أبعادها عام ١٩٢٨ كما ذكرنا من قبل.

وأيضًا فقد نجح القصر فى الفترة من ١٨٨٢ ـ ١٩٢٨، فى احتواء الأمراء والأسرة المالكة وإخضاعهم لسيطرته، من خلال محاولاته لرسم أوضاعها الاجتماعية المالية والسياسية: مما ساهم فى تدعيم تلك الأوضاع.

هوامش الفصل الثانى

(١) عمر طوسون: البعثات العلمية فى عهد محمد على ثم فى عهد عباس الأول وسعيد، الإسكندرية، ١٩٣٤، ص ١٧٢، ١٧٦، ٢٧٥ . ٢٧٨.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل. جـ ٢، ص ١٢٨.

(٣) ولد توفيق عام ١٨٥٢. وحسين كامل عام ١٨٥٣ أما الأمير حسن فقد ولد عام ١٨٥٤.

(٤) فرج سليمان فؤاد: مرجع سبق ذكره. ص ١٧.

(٥) الهلال: يناير ١٩١٥، العدد ٤. ص ٢٦٨.

(٦) الأمير إبراهيم حلمى ولد عام ١٨٦٠، وهو شقيق الملك فؤاد.

(٧) الأمير محمود حمدى، ولد عام ١٨٦٣.

(٨) زكى محمد مجاهد: مرجع سبق ذكره. ص ٣.

(٩) الأمير أحمد فؤاد، ولد عام ١٨٦٨.

(١٠) إلياس زاخورة: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣.

(١١) بعدها عين ياورًا فخريًا فى ١٨٩٠ للسلطان عبد الحميد فى الآستانة ثم تولى منصب الملحق الحربى لتركيا فى النمسا إلى أن استدعاه الخديو عباس على أثر توليه الحكم فى مصر عام ١٨٩٢ وعين ياورًا له فى نفس العام.

(١٢) محمد عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص ٤.

(١٣) سامى أبو النور، مرجع سابق ذكره، ص ٣١.

(١٤) الدليل العام للقطر المصرى والخارج، مجلد ١٩٣٩. ص ٢٢.

(١٥) زكى محمد مجاهد: مرجع سبق ذكره. ص ٢٥.

(١٦) محافظ عابدين: ديوان جلالة الملك، رقم ٦٧٢. بدون تاريخ.

(١٧) محافظ عابدين: ديوان جلالة الملك، قوانين الأسرة المالكة تحت رقم ٦٥٥.

(١٨) المقطم: ٢٦ مايو ١٩٠١. عدد ٣٦٩٤.

(١٩) محفوظات مجلس الوزراء البيت الحاكم، تحت رقم ٦/أ، أوامر كريمة فى الفترة (١٨٨/٨/٢٨ إلى ١٩٢١/٣/١٥). (صورة الأمر الخديوى الصادر برئاسة مجلس النظار فى ٢١ القعدة) ١٣٢٨ . ٢٣ نوفمبر ١٩١٠).

(٢٠) المؤيد: ١٢ نوفمبر ١٩١٠. عدد ٦٢١٥.

(٢١) انظر تفاصيل القانون، الملاحق ص ٢٣٣ . ٢٣٧.

(٢٢) اشترط فى الأمراء بأن يكونوا مصريين لما أثير فى ذلك الوقت حول قانون الجنسية المصرية التى تهيأت الظروف السياسية والقانونية أمام مصر لتنظيمها فور انفصالها عن تركيا فى ٥ نوفمبر ١٩١٤ غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى وظروف انشغال مصر بالمطالبة برفع الحماية الإنجليزية عنها قد حالت دون صدور التشريع الخاص بها، ولكن بعد أن حصلت مصر على استقلالها فى ١٥ مارس، ١٩٢٢ وإن كان استقلالا ناقصًا فقد تهيأت الظروف لوضع أول دستور وضعى لمصر فى ١٩ إبريل عام ١٩٢٣ فنصت مادته الثانية على أن الجنسية المصرية يحددها القانون واستجابة لتلك الدعوة صدر المرسوم بقانون ٢٦ مايو ١٩٢٦ كأول عمل تشريعى يتناول تأسيس وتنظيم الجنسية المصرية ويحقق الانفصال القانونى للجنسية المصرية والجنسية العثمانية إلا أنه اعترض طريق أعماله وتنفيذه إداريًا عقبات خارجية وداخلية إلى أن صدر قانون الجنسية المصرية فى ٢٧ فبراير عام ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية الذى عمل به إذ جاء فى مادته الأولى أن يعتبر أعضاء الأسرة المالكة داخلين فى الجنسية المصرية بحكم القانون.

(٢٣) محفوظات عابدين: رقم ٦٥٩ ديوان جلالة الملك مرسوم بتحديد لقب أمير أو أميرة الصادر بمجلة الوقائع المصرية عدد ٥٥ الصادر فى ١٦ شوال ١٣٤٠ هـ . ١٢ يونية ١٩٢٢.

(٢٤) انظر تفاصيل ذلك الفصل الأول، ص ٨٨ . ٨٩.

(٢٥) الأخبار: ٢٦ يونية ١٩٢٢، عدد ٧١٢.

(٢٦) سامى أبو النور: مرجع سبق ذكره ص ٩.

(٢٧) محافظ الأبحاث: رقم ١٦٠ ملف (٦) أعضاء الأسرة المالكة.

(٢٨) محفوظات مجلس الوزراء: تحت رقم ٢٢ . الرتب والنياشين من ١/ ١٨٨٨ . ١٩٢٣.

(٢٩) محافظ الأبحاث: رقم ١٦٠ ملف (١)، الأخبار: ١٥ أكتوبر ١٩١٥، عدد ٨٧١٣.

(٣٠) المؤيد: ٩ إبريل ١٩١٥، أمر خاص بالأمراء والأميرات.

(٣١) محافظ عابدين: رقم ٦٧٦، بدون تاريخ.

(٣٢) الأخبار ١٣ إبريل ١٩٢٢، عدد ٩٨٧٦.

(٣٣) محفوظات عابدين تحت رقم مخصصات الأسرة المالكة بتاريخ ١٩٣٦/٣/٣٠.

(٣٤) محفوظات مجلس الوزراء: جلسات النظار تحت رقم ٥/أ جلسة ١٨٧٩/١٢/١٤، و ١٨٨٠/١/٥، الخاصة بمخصصات الخديوية ومرتبات العائلة المالكة.

(٣٥) مزيد من التفاصيل عن الأراضى التى منحت للأمراء، انظر الفصل الرابع.

(٣٦) محفوظات عابدين تحت رقم ٦٧٤، تاريخ مخصصات الأسرة بتاريخ ١٩٣٦/٣/٣٠.

(٣٧) محفوظات عابدين: ٦٧٥ ديوان جلالة الملك من ١٩٤٠ ـ ١٩٥٢ مخصصات الأسرة المالكة.

(٣٨) محفوظات عابدين ديوان جلالة الملك : مخصصات الأسرة المالكة تحت رقم ٦٧٣ فى الفترة ١٩١٥/٧/٢٨.

(٣٩) محفوظات عابدين: ديوان جلالة الملك مخصصات الأسرة (المرتبات) تحت رقم ٦٧٤.

(٤٠) محفوظات عابدين: ديوان جلالة الملك مخصصات الأسرة المالكة.

(٤١) محفوظات عابدين: ديوان جلالة الملك مخصصات الأسرة المالكة تحت رقم ٦٧٣.

(٤٢) الأمير محمود حمدى هو خامس أولاد الخديو إسماعيل تعلم الفنون العسكرية بالمدرسة الحربية بالعباسية.

(٤٣) طلعت إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص ٦٧.

(٤٤) كريم ثابت: جلالة الملك فؤاد بين مصر وأوروبا. دار الهلال، ١٩٣١. ص ١٧.

(٤٥) الأمير محمد إبراهيم نجل الأمير إبراهيم أحمد.

(٤٦) الأمير سعيد طوسون نجل الأمير طوسون (والأخ الأكبر للأمير عمر طوسون تخرج فى كلية سان سير الفرنسية برتبة ملازم أول عام ١٨٩٢).

(٤٧) المؤيد: ٤ مايو ١٨٩٣. عدد ٩٧٥٠.

(٤٨) المؤيد: ٢٩ مايو ١٨٩٥. عدد ١٥٨٥.

(٤٩) الأمير يوسف داود: التحق بالمدرسة المصرية عام ١٩١١ وقضى بها سنتين ونصف ثم تخرج فيها برتبة ملازم ثان فى يناير ١٩٤١.

(٥٠) المصور: ٢٣ يناير ١٩٣٨.

(٥١) انظر أعمال الأمير من خلال مجلس الشورى فى الفصل الأول ص ٢٦ ـ ٣٠.

(٥٢) المقطم: ١٠ أكتوبر ١٩١٧. عدد ٧٩٨٧.

(٥٣) المصور ٣٠ سنة ١٩٣٧.

(٥٤) سامى أو النمر: مرجع سبق ذكره ص ١٣.

(٥٥) سليم قبعين: مرجع سبق ذكره ص ١٤.

(٥٦) المقطم: ٢٤ يونيو ١٨٩٧، عدد ٥٤٤٣.

(٥٧) محمد عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص ٤٤ لمزيد من التفصيل انظر ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٥٨) إبراهيم يونس محمد سلطح: مصر وفكرة الجامعة الإسلامية ١٨٣٦ ـ ١٩٣٩، رسالة دكتوراه غير منشورة أجيزت بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٢٩٧.

(٥٩) محمد فريد: مذكراتى بعد الهجرة ، ص ٤٤، ٥٥، ١١٧.

(٦٠) الأمير أحمد سيف الدين ابن الأمير إبراهيم ابن الأمير أحمد رفعت باشا ابن إبراهيم باشا ابن محمد على، ولد بمصر ١٨٧٨ وقد أرسلته والدته الأميرة نجوان هانم التركية الأصل وهو فى الثامنة من عمره إلى تركيا حيث تلقى العلم فى المكتب السلطانى بالآستانة وعندما عاد إلى مصر توفى أبوه فاصبح عمه الأمير كمال وصيًا عليه إلى أن بلغ سن الرشد فتسلم ثروته وكان يعيش فى قصر والده.

(٦١) الوفد: ٤ يوليو ١٩٩١ عدد ٢٨٤ ص ٥.

(٦٢) الأمير أحمد فؤاد هو سادس أبناء الخديو إسماعيل ولد عام ١٨٦٨ وكان معروفًا بين أوساط العائلة المالكة بأنه مفلس، ومقامر وسكير فى السابعة والعشرين من عمره تزورج الأميرة شويكار عام ١٨٩٥ طمعًا فى ثروتها.

(٦٣) المؤيد: ٨ مايو ١٨٩٨، عدد ٢٤٦١.

(٦٤) المؤيد: ٤ يوليو. ١٩٩١. عدد ٢٨٤. ص ٥.

(٦٥) الوفد: ٤ يوليو ١٥٩١، عدد ٢٨٤، ص ٥.

(٦٦) الأخبار: ٩ مايو ١٨٩٨، عدد ٥٠١.

(٦٧) المؤيد: ٨ مايو ١٨٩٨، عدد ٤٦١.

(٦٨) الأخبار: ٩ مايو ١٨٩٨، عدد (؟)

(٦٩) المقطم: ٩ مايو ١٨٩٨ ، عدد ٢٧٦٩.

(٧٠) المؤيد: ١١ مايو ١٨٥٨، عدد ٢٤٦٤.

(٧١) الوفد: ١١ يوليو ١٩٩١، عدد ٣٦٩.

(٧٢) المقطم: ٢٩ يونيو ١٨٩٨، عدد ٢٨١٤.

(٧٣) الأخبار: ١٤ ديسمبر ١٨٩٨، عدد ٦٨٥.

(٧٤) الوفد: ١٨ يوليو ١٩٩١، عدد ٢٨٠، ص ٥.

(٧٥) الوفد: ٢٥ يوليو ١٩٩١، عدد ٢٨٧.

(٧٦) الوفد: ١٨ يوليو ١٩٩١، عدد ٢٨٧، ص ٥.

(٧٧) انظر تفاصيل ذلك فى الفصل الأول، ص(؟)

الفصل الثالث

أمراء الأسرة المالكة والدولة العثمانية

(١٨٨٢ - ١٩٢٨)

أعرب أمراء الأسرة المالكة عن مشاعر الولاء للدولة العثمانية ـ على امتداد الفترة ما بين عام ١٨٨٢ ـ ١٩٢٨ ـ بهدف التعبير عن انتمائهم لأصولهم التركية وتأييدًا لسياسة الجامعة الإسلامية، التى تبنى الدعوة إليها السلطان عبدالحميد الثانى منذ توليه الحكم عام ١٨٧٦، وعمل على نشرها فى جميع البلاد، التى كانت تابعة للدولة حينذاك [١].

كما استهدف الأمراء أيضا ترسيخ وجودهم السياسى على أرض مصر بتأكيد سيادة تركيا عليها؛ للتخلص من الاحتلال البريطانى فى الفترة ما بين عام ١٨٨٢ ـ ١٩١٤، التى كانت مصر فيها تابعة للدولة العثمانية.

وقد أتاحت أوضاع مصر السياسية خلال تلك الفترة الفرصة لإبداء مشاعر الولاء من جانب الأمراء تجاه تركيا، حيث كانت مصر حتى عام ١٩١٤ تحت سيادة الدولة العثمانية الإسمية بموجب معاهدة لندن عام ١٨٤٠ [٢].

كما استند الوطنيون أثناء نضالهم ضد الوجود البريطانى من عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩١٤، على تأكيد سيادة الدولة العثمانية على مصر لإثبات حقوقها فيها [٣]، بالإضافة إلى ما قامت عليه سياسة الخديو عباس حلمى الثانى منذ توليه الحكم من مناوأته للنفوذ البريطانى بتوثيق علاقته بالدولة العثمانية؛ مما ساعد على تقوية الروابط بين مصر وتركيا [٤].

ومن ثم، فقد ساهمت كل هذه العوامل فى إعراب الأمراء عن مشاعر الولاء للدولة العثمانية خلال تلك الفترة، والتى اتخذت أشكالاً متعددة.

الأمراء والدولة العثمانية منذ عام ١٨٨٢ ـ ١٩١٤:

١ ـ الأمراء والاحتفال بأعياد الدولة العثمانية:

عبر الأمراء عن تأييدهم للدولة العثمانية، بالاشتراك فى الاحتفال بعيد الجلوس السلطانى، الذى اعتاد الخديو عباس حلمى الثانى الاحتفال به فى كل عام منذ توليه العرش.

وقد أقيم أول احتفال بهذا العيد عام ١٨٩٣ وشمل أنحاء مصر خاصة مدينتى القاهرة والإسكندرية، التى أقام فيها الخديو عباس احتفالاً بهذا العيد بسراياه برأس التين، حضره أمراء الأسرة إلى جانب عدد كبير من رجال الدولة [٥].

واستمرت مشاركة الأمراء فى هذا العيد حتى عام ١٩١٤، كما شارك الأمراء أيضًا فى الاحتفال الذى أقامه المصريون عام ١٩٠٧، بمناسبة ذكرى تأسيس الدولة العثمانية، والذى ضم عددًا كبيرًا من الوطنيين وقد ألقى الأمير حيدر باشافى[٦] أثناءه خطبة، ذكر فيها خلاصة تاريخ الدولة العثمانية، وما قدمته من مدنية فى مختلف العصور، كما أثنى على رجال الدولة [٧].

ومن ثم فقد ساهمت مشاركة الأمراء فى هذه الاحتفالات فى تأكيد ارتباطهم بالدولة.

٢ ـ رحلات الأمراء للدولة العثمانية:ـ

أتاحت زيارات الخديو عباس حلمى الثانى للدولة العثمانية، الفرصة لأمراء الأسرة فى الإعراب عن ولائهم للدولة، حيث اصطحب الخديو أثناء قيامه برحلته الأولى فى يولية ١٨٩٣، كل من الأميرين سعيد طوسون، وأحمد فؤاد.

وعلى أثر وصولهما، أقام السلطان العثمانى للأسرة الخديوية حفلاً تكريمًا لهما بسراى يلدز فى ٢٤ يولية، حضره الصدر الأعظم إلى جانب عدد كبير من رجال الدولة.

وفى نهاية رحلتهما أنعم السلطان العثمانى «بنيشان الامتياز» على الخديو عباس، وبميداليات ذهبية وفضية «لنيشان الامتياز» على الأمير سعيد طوسون[٨].

وعندما كرر الخديو زيارته فى العام التالى يوليو ١٨٩٤، كان بمعيته الأمير محمد على شقيقه، وقد أنعم السلطان عليه أثناء تلك الرحلة برتبة «روملى بكلر» والنيشان العثمانى من الدرجة الأولى [٩]، للإعراب عن تأكيد صلاته بالأمراء.

وعندما اصطحب الخديو عباس أثناء زيارته للآستانة عام ١٩٠٢ الأميرين محمد على وسعيد حليم [١٠]، استقبلهما السلطان بمزيد من العطف والرعاية[١١]، كما أنعم على الأمير محمد على فى العام التالى ١٩٠٣ برتبة «الوزارة» [١٢]؛ مما شجعه على تكرار زيارته لتركيا عام ١٩٠٥ [١٣].

وقد أتاح الخديو عباس لكل من الأميرين عزيز حسن وأحمد فؤاد، فرصة زيارة السلطان العثمانى على امتداد الفترة ما بين عام ١٩٠٧ ـ ١٩١١ [١٤]، [١٥].

ومن ثم فقد أعرب الأمراء عن تأكيد ارتباطهم بالدولة أثناء هذه الزيارات، كما نتج عنها تدعيم العلاقات المصرية العثمانية خلال تلك الفترة.

وفضلاً عما تقدم فقد ساند الأمراء سياسة السلطان عبدالحميد الثانى الخاصة بنشر الدعوة للجامعة الإسلامية عندما تبنى تنفيذ مشروع سكة حديد الحجاز لتسهيل حركة الحج وبث الدعوة للجامعة الإسلامية أثناء أداء فريضته، وعندما تشكلت لجنة عليا فى أستنبول عام ١٩٠٠ تولت وضع الخطوط العامة لتنفيذ المشروع وتدبير الأموال اللازمة له وتولى السلطان بنفسه رئاستها، وتشكلت لجان أخرى لجمع التبرعات من مختلف أنحاء العالم وامتدت حتى شملت كافة الولايات العثمانية خاصة مصر.

على أثر ذلك شجع الأمراء هذه الحركة حيث تزعم الأمير حسين كامل جمع التبرعات من الأسرة المالكة [١٦]

٣ـ مظاهر تأييد الأمراء للدولة أثناء حروبها:

١ـ موقفهم من الحرب اليونانية التركية عام ١٨٩٧:

جاءت مشاركة الأمراء لجموع المصريين فى التعبير عن مظاهر السخط على الوجود البريطانى أثناء حروب الدولة كأحد مظاهر الولاء لها وترسيخًا لوجودهم السياسى فى مصر، وقد أتاحت أحداث الحرب اليونانية التركية عام ١٨٩٧

الفرصة للإعراب عن ذلك الولاء، حيث سرت على أثرها موجة من الحماس الشديد بين المصريين تجاه الدولة العثمانية، وتألفت اللجان لجمع التبرعات لمساعدتها أثناء الحرب(١٧).

وقد بادر الأمراء بتأييد تلك الحركة عندما توجه رياض باشا رئيس لجان التبرع لزيارة الأسرة الخديوية، وكان في مقدمتهم الخديو عباس حلمى الذى أعلن أثر هذه الزيارة قبوله وضع لجان التبرع تحت رعايته، كما أشاد كل من الامراء حسين كامل وإبراهيم حلمى ومحمد على بحركة الاكتتاب أثناء مقابلة رياض لهم (١٨)، وتشجيعًا للاكتتاب تصدر أفراد الأسرة قائمتها، حيث تبرع الخديو عباس بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه وتبرع كل من الأمراء حسين كامل وإبراهيم حلمى ومحمد على وعمر طوسون بمبلغ ألف جنيه، مما ساهم فى إقبال المصريين على لجان التبرع (١٩).

٢ـ موقف الأمراء من الحرب الطرابلسية من عام ١٩١١ ـ ١٩١٢:

على أثر إعلان إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية، وقيامها بغزو ليبيا واحتلال أراضيها فى ٢٩ سبتمبر ١٩١١، ثارت ثائرة العالمين العربى والإسلامى، وعبرت الشعوب العربية الإسلامية عن مشاعر التأييد والمساندة لدولة الخلافة والسخط على إيطاليا الدولة المعتدية (٢٠).

وقد كانت مصر فى مقدمة الشعوب الإسلامية تأثرًا بالاعتداء على الدولة العثمانية؛ نظرًا لنمو الدعوة للجامعة الإسلامية وقرب طرابلس إلى مصر (٢١) وقد أدى ذلك إلى قيام الشعب المصرى بتعضيد تركيا أثناء الحرب (٢٢) حيث اتجهت عزائم المصريين إلى مساندة الطرابلسيين فى دفاعهم ضد الغزو الإيطالى؛ فأمدوهم بالمال والبعثات الطبية والتطوع فى صفوفهم (٢٣).

ويؤكد ذلك ما ذكره الضباط الأتراك الذين شاركوا فى الحرب من أن مصر قد مدت يدها بسخاء لمعاونة الجيش العثمانى والشعب الليبى، وأن الإنجليز قد عجزوا إزاء الحماس المتزايد فى البلدان الإسلامية عن منع الإعانات، التى كانت تصل من مصر إلى ليبيا(٢٤).

وقد قام الأمراء خلال تلك الحرب بدور بارز فى إثارة حماسة المصريين تجاه الدولة، عندما تزعم الأمير عمر طوسون اللجنة العليا للاكتتاب، الذى تم لصالح الدولة حيث أعلن تشكيلها خلال الاجتماع الذى عُقد فى ٨ أكتوبر بالقاهرة، بمنزل محمد شواربى باشا وحضره عدد كبير من أعيان مصر. وقد ألقى فيه الشيخ على يوسف رئيس حزب الإصلاح آنذاك، خطبة حث فيها الحاضرين على التبرع لمساندة الدولة فى الحرب. وفى نهاية الاجتماع تم انتخاب الأمير عمر طوسون رئيسًا عامًا للجان الاكتتاب، ومحمد باشا شواربى نائبًا للرئيس، وحسن باشا رضوان ومنصور باشا يوسف وكيلين، وحسن باشا مدكور أمينًا للصندوق، وصابر باشا صبرى سكرتيرًا، وعبدالخالق بك مدكور مساعدًا للسكرتير ومساعد أمين الصندوق. وقد بلغ ما جمع من التبرعات أثناء الجلسة مبلغ خمسة الآف وثلاثمائة وتسعة وأربعين جنيهًا (٢٥).

كما تبرع الأمير عمر طوسون فى اليوم التالى بمبلغ خمسة آلاف جنيه، منها ثلاثة آلاف عن نفسه وألف جنيه باسم والدته وبنفس المبلغ عن الأميرة حرمه.

وعلى أثر ذلك، أرسل محمد شواربى رسالة إلى الأمير فى الإسكندرية، عبر فيها عن شكره إزاء هذا التبرع (٢٦).

وفى ١٤ أكتوبر تم عقد أول اجتماع للجنة العليا تحت رئاسة الأمير حضره عدد كبير من المصريين، وقد ألقى الأمير فى بدايته خطبة أعلن فيها أسباب قبوله رئاسة لجان التبرع، كان أهمها الروابط العديدة التى تربط مصر بالدولة.

تم تلاه فى الحديث الشيخ على يوسف فأشار إلى واجبات العثمانيين عامة والمصريين خاصة نحو تركيا، كما أعرب عن شكره للأمير عمر طوسون لترأسه لجان التبرع. وفى نهاية الجلسة تبرع الحاضرون بمبلغ عشرة آلاف جنيه، كما تم كتابة برقية أرسلت باسم اللجنة إلى إنجلترا، عبّروا فيها عن استيائهم من الاعتداء الإيطالى (٢٧).

وقد واصل الأمير عمر طوسون جهوده لحث المصريين على التبرع، حيث نشرت الصحف المصرية دعوته بهذا الصدد فى ١٥ أكتوبر، وقد أشار فى بدايتها

لحادث اعتداء إيطاليا على طرابلس الغرب؛ ليستثير المصريين نحو التعاون لتعزيز جانب الخلافة الإسلامية، والسلطنة العثمانية التى يعتز بها المسلمون، كما أشار إلى أن هذا الاعتداء كان مفاجأة من العدو على تركيا؛ مما كان يستدعى وجود المادة التى تنهض بها الدولة للدفاع عن أرضها ولذا، يجب على المصريين أن يكونوا فى مقدمة الشعوب التى تقوم بإمداد تركيا بالأموال لإعانتها. وفى النهاية، وجه نداءً بتشكيل اللجان الفرعية بمديريات مصر، على أن يتم إرسال ما تقوم بجمعه إلى اللجنة العليا المشكلة تحت رئاسته بالقاهرة (٢٨).

واستجابة لمطلب الأمير، تم تشكيل عدد كبير من اللجان بكل من دمياط، والقليوبية، والإسكندرية، والبحيرة، وبنى سويف، والمنوفية وغيرها من المديريات(٢٩). وقد كان لتزعم الأمير لجان التبرع أثره فى إقبال المصريين المتزايد عليها؛ فانهالت التبرعات على اللجنة العليا بالقاهرة من جميع الجهات(٣٠).

كذلك لاقت حركة التبرعات التى قادها الأمير عمر طوسون تعضيدًا من المعتمد البريطانى ـ اللورد كتشنر آنذاك ـ ممثل سلطات الاحتلال؛ نظرًا لانضواء مصر تحت سيادة الدولة العثمانية فى تلك الفترة (٣١).. إذ قامت سياسته على عدم التصدى للشعور الودى الذى أبداه المصريون نحو تركيا خلال الحرب، مادام هذا الشعور لن يؤثر على مركز بريطانيا فى مصر. ولم تذهب السياسة البريطانية فى التأييد إلى أبعد من ذلك، حيث قاومت الحركات الفعلية التى قد تؤثر على مركزها مقاومة مستمرة (٣٢).

ومن ثم فقد شجع اللورد كتشنر حركة الاكتتاب حينما شارك فيها بالتبرع(٣٣).

وقد لقيت الدعوة لمعاونة دولة الخلافة آنذاك آذانًا صاغية (٣٤) من الجميع وذلك على أثر انتقال أمراء البيت العلوى على رأس الوفود التى اتجهت إلى الأقاليم لجمع التبرعات، حيث كان الأمير عمر طوسون على رأس الهيئة القائمة التى انتقلت إلى المنصورة وإلى أغلب مديريات مصر لجمع التبرعات مما كان دافعًا للناس على البذل بسخاء بسبب تشجيع الأمراء وعدم اعتراض الحكومة لهذه التبرعات (٣٥).

على أثر ذلك بلغت القائمة الأولى فى ١٥ أكتوبر ١٩١١ بفضل مجهودات الأمير ١٦٩٢ جنيه [٣٦] والثانية ٣١٣٧ جنيه [٣٧] إلى أن بلغ مجموع القوائم فى شهر ديسمبر ١٩١١ إحدى وثلاثين قائمة، بلغ مجموعها ٣١٠١٣ جنيهًا [٣٨].

وبفضل ما لاقته حركة التبرع التى قادها الأمير عمر طوسون من نجاح، فقد أشادت صحف تركيا بهذه الحركة [٣٩] ، كما أرسل كبار رجال دولتها فى ٢٣ نوفمبر ١٩١١، برقية إلى الأمير عمر طوسون عبّروا فيها عن تأييدهم لحركة الاكتتاب ذكروا فيها بأنهم لن ينسوا إلى الأبد ما أبداه إخوانهم المصريون من الإنسانية فى معونة المجاهدين فى طرابلس الغرب كما طالبوا من الأمير أن يبلغ شكرهم لكافة المصريين [٤٠].

وقد توالت التبرعات من جميع أنحاء مصر عام ١٩١٢ حيث اتجهت الأمة صوب المجاهدين فى طرابلس، تمدهم بالعون والمال والتأييد [٤١]؛ حتى أصبح عدد قوائم التبرع فى يناير من هذا العام خمسًا وثلاثين قائمة وبلغت قيمتها ٣٤٨٢٠ جنيهًا [٤٢].

على أثر ذلك، قرر السلطان العثمانى الإنعام على الأمير عمر طوسون فى ١٠ أكتوبر من نفس السنة برتبة «المشيرية» [٤٣].

وقد استمر الاكتتاب لتركيا بعد توقيع الصلح مع إيطاليا فى ١٧ أكتوبر ١٩١٢، حتى بلغ عدد القوائم فى ٢٩ من نفس الشهر ١٠٢ قائمة، وبلغ مجموعها - بالإضافة إلى مجموع القوائم السابقة - ٨٦٧٤٣ جنيهًا [٤٤] بفضل مجهودات الأمير عمر طوسون.

موقف الصحف المصرية من حملات اكتتاب الأمراء:

ساندت الصحف المصرية حركة الاكتتاب التى تزعمها الأمير عمر طوسون حيث حثت صحيفة (العلم) الناطقة بلسان «الحزب الوطنى» المؤيد لسياسة الدولة العثمانية المصريين على إعانة الدولة بالتبرع، كما ذكرت أن انتصارات تركيا فى ميدان الحرب سيزيد من حملات الاكتتاب فى مصر [٤٥].

كما ساندت صحيفة (المؤيد) لسان حال حزب «الإصلاح على المبادئ الدستورية» حركة الاكتتاب حيث تبنى صاحبها الشيخ على يوسف الدعوة للتبرع على صفحاتها خلال فترة الحرب تعبيرًا عن ولائه للدولة العثمانية (٤٦)، كما أثنت الصحيفة على الأمير عمر طوسون لتزعمه تلك الحملات (٤٧).

أما مجلة (المنار) (٤٨)، فقد ذكرت بصدد دعوتها إلى المصريين لحثهم على التبرع إن للدولة العثمانية على المصريين حق الأخوة الإسلامية، وحق السيادة السياسية ولطرابلس عليهم حقًا ثالثًا، هو حق الجوار مما يوجب عليهم أن يكونوا فى مقدمة الأمم التى تقدم المساعدات لتركيا.

وعلى الجانب الآخر، واجهت حملات الاكتتاب الهجوم من بعض الصحف، كان فى مقدمتها صحيفة (الجريدة)، الناطقة بلسان (حزب الأمة)، والذى نادى بالاستقلال عن الدولة العثمانية (٤٩).

ومن ثم ، فقد هاجم أحمد لطفى السيد على صفحاتها حركة التبرع، فذكر أن كل حركة من حركات التشيع أو إظهار المساعدة للدولة، من شأنه أن يزيد مركز مصر ارتباكًا على ارتباكه. وإن المصريين هم أحق الناس بتلك المساعدة (٥٠)

كما هاجمت صحيفة (المقطم) ، المؤيدة لسياسة الاحتلال حملات التبرع فذكرت «إن طرابلس ولاية فقيرة لاتستحق أن تبذل من أجلها حياة جندى واحد، ولا فى الدفاع عنها خمسين ألف جنيه فى الشهر؛ لأن دخلها لايكفى نفقاتها»(٥١).

وبالرغم من ذلك الهجوم، فقد استمر المصريون فى الإقبال على لجان التبرع، التى قادها الأمير عمر طوسون تأييدًا منهم للدولة العثمانية.

الأمير أحمد فؤاد وعرش طرابلس الغرب:

فى الوقت الذى أعرب فيه أمراء الأسرة عن مظاهر الولاء للدولة العثمانية بتزعم لجان التبرع التى تمت لصالحها أثناء الحرب، فقد اتخذ الأمير أحمد فؤاد موقفاً مضادًا عن باقى أفراد الأسرة (٥٢) وذلك عندما حاول تحقيق طموحه

فى الوصول إلى عرش طرابلس الغرب، عن طريق سعيه لدى بلاط إيطاليا لتنصيبه أميرًا عليها (٥٣).

ومن ثم، فقد قام الأمير بتحقيق هذا الهدف عندما اصطحبه الخديو عباس حلمى الثانى فى زيارة إلى إيطاليا فى ٢٢ يوليو ١٩١١، لتوثيق علاقته بها عن طريق الأمير، مستغلاً فى ذلك علاقاته الطيبة بملك إيطاليا (٥٤).

وأثناء تلك الزيارة، كشفت صحيفة (المؤيد) عن مساعى الأمير فى ايطاليا، عندما نشرت فى ١٣ أكتوبر من نفس السنة تقول أن الأمير فاتح ملك إيطاليا فى هذا الموضوع أثناء زيارته (٥٥) فوعده بعرش طرابلس بعد الاستيلاء عليها، كما أثبتت الصحيفة صدق قولها فذكرت أن الأمير قد استغل فى تحقيق هذا الهدف، ما له من صداقة مع ملك إيطاليا وحكومتها؛ نظرًا لأنه تربى فى إيطاليا واكتسب حقوق الجنسية فيها، كما ذكرت أن الأمير قام فى مقابل هذا الوعد بتحسين الصلات بين الخديو عباس وإيطاليا (٥٦).

وقد لاقت صحيفة (المؤيد) هجومًا شديدًا من جانب الصحف، على أثر ما نشرته عن الأمير، حيث أرجعت صحيفة «الأخبار» أسباب ما نشرته المؤيد عن الأمير إلى سوء علاقة الشيخ على يوسف برجال المعية، الأمر الذى دعاه إلى تشنيعه المتوالى على الأمير، كما ذكرت أن صحيفة المؤيد استهدفت من وراء ذلك انتشار صحيفتها فى البلاد العثمانية بالوشاية بأمراء الأسرة (٥٧).

وطالبت صحيفة « الأهرام» بضرورة معاقبة صاحب الجريدة لأن ما نشره يساعد على فصم عرى الترابط بين أمراء الأسرة وتركيا (٥٨).

وعلى أثر ذلك الهجوم نفت صحيفة المؤيد ما نشرته من قبل عن طموح الأمير فى عرش طرابلس فذكرت تقول بأنه لايمكن لحفيد محمد على باشا الكبير ابن إسماعيل باشا وعم الخديو عباس أن يصبح «جلادًا» لإيطاليا فى طرابلس الغرب(٥٩).

وعلى أثر تراجع إيطاليا عن وعدها للأمير بعرش طرابلس بسبب ما واجهته من مصاعب أثناء الغزو (٦٠)، أعلن الأمير على صفحات الجرائد أن ما أشيع

حوله بشأن مسألة طرابلس الغرب جاء نتيجة لعلاقاته الوطيدة برجال دولتها كما نفى اهتمامه بالسياسة وذكر أن كل جهوده موجهة نحو العناية بتنمية الأوضاع الاجتماعية من خلال الجامعة المصرية، التى كانت برئاسته فى تلك الفترة (٦١).

٣ـ موقف الأمراء من أحداث حرب البلقان (١٩١٢ـ ١٩١٣):

توالت جهود الأمراء نحو الدولة العثمانية بتزعم حركة الاكتتاب لصالحها، وذلك على أثر إعلانها الحرب ضد دول البلقان فى ١٧ أكتوبر ١٩١٢، والتى ظهرت بوادرها فى ٢٣ سبتمبر ١٩١٢ عندما قامت بلغاريا والصرب والجبل الأسود بطلب الاستقلال الإدارى من تركيا، كما طالبت اليونان بجزر الأرخبيل(٦٢).

وعندما اشتدت الاضطرابات فى البلقان على مدى شهر أكتوبر وكان من المنتظر دخول تركيا الحرب، وجه رجال الدولة العثمانية الدعوة إلى جميع مسلمى العالم، وعلى الأخص مصر للحث على مواصلة حركة الاكتتاب لإعانة الدولة على أعدائها فى دول البلقان (٦٣).

وعلى أثر ذلك، وجهت الصحف المصرية دعوتها للمصريين بتأليف اللجان، لإعانة الدولة إذا نشبت الحرب (٦٤).

واستجابة لهذه الدعوة، انعقدت اللجنةالعليا لإعانة تركيا برئاسة الأمير عمر طوسون فى٢٠ أكتوبر ١٩١٢. وفى نهاية الجلسة اتخذت عدة قرارات كان من أهمها:

أولا- استمرار اللجنة فى عملية الاكتتاب؛ لإعانة الدولة فى الحرب، الناشئة بينها وبين دول البلقان، على أن يرسل مجموع التبرعات إلى الأمير عمر طوسون رئيس اللجنة العليا المشرفة على عموم لجان الاكتتاب بمصر، أو إلى حسن باشا مدكور أمين الصندوق، أو أمناء صناديق اللجان الفرعية بالقاهرة وبقية المدن بالأقاليم.

ثانيا- وضع الاكتتاب الجديد تحت اشراف «الأمير محمد على».

ثالثا- تشكيل لجنة مالية لإدارة الاكتتاب الجديد برئاسة محمود باشا رياض، وعضوية حسن باشا مذكور أمين الصندوق(٦٥).

وعلى أثر إعلان تركيا الحرب على البلقان فى ٢٧ أكتوبر ١٩١٢، انعقدت اللجنة العمومية فى نفس اليوم برئاسة الأمير عمر طوسون وتحت رعاية الأمير محمد على، وفى بداية انعقاد الجلسة ألقى عمر طوسون خطبة حث فيها المصريين على التبرع لتركيا، كما عزا أسباب الحرب إلى محاولة دول البلقان التوسع فى أراضى تركيا. وفى نهاية خطبته وجه دعوته إلى المصريين لمساعدة إخوانهم، استكمالا للدورالذى قاموا به أثناء الحرب اليونانية التركية عام ١٨٩٧، وحرب طرابلس الغرب ١٩١١ من تقديم الإعانات أثناء هذه الحروب، مما يوجب عليهم الاستمرار فى تشجيع عملية الاكتتاب، خاصة أن الحرب القائمة تعرضت فيها تركيا للاعتداء من جانب أربع دول؛ مما يتطلب من المصريين تقديم أضعاف ما قاموا به من الإعانات للدولة فى الحروب السابقة، كما ألقى الأمير محمد على خطبة تحدث فيها عن المصاعب التى تعرضت لها تركيا من جراء تلك الحرب، ومن ثم وّجه دعوته الى تعضيد الدولة وإعانتها؛ نظراً للروابط الإنسانية التى تربط مصر بالدولة العثمانية، كما حث المصريين على مساعدة المحاربين على قدر المستطاع(٦٦).

وافتتح الأمير عمر طوسون قوائم الاكتتاب بمبلغ خمسة آلاف جنيه عن شخصه، وألف جنيه عن عائلته، كما تبرع الأمير محمد على بمبلغ ٢٠٠جنيه، بعدها انهالت التبرعات، وبلغ ما جمع فى نهاية الجلسة مبلغ عشرين ألف جنيه أرسلها الأمير عمر طوسون إلى نظارة الحربية العثمانية (٦٧).

وقرر الأمير عمر طوسون فى ٣١ أكتوبر مواصلة عمل رؤساء اللجان الفرعية التى تشكلت إثر إعلان الحرب الطرابلسية، لجمع الإعانات أثناء حرب البلقان(٦٨).

وقد قامت الأسرة المالكة بتشجيع حركة الاكتتاب، حيث تبرعت حرم إسماعيل باشا خديو مصر السابق بمبلغ خمسمائة جنيه، أرسلتها للأمير عمر طوسون رئيس اللجان، كما تبرعت بمبلغ خمسين جنيها للأمير محمود حمدى [٦٩] الذى ترأس إحدى اللجان الفرعية فى القاهرة، كما تبرعت والدة الخديو عباس بمبلغ ألف جنيه للجنة العليا [٧٠].

أدى ذلك إلى اندفاع الشعب المصرى تجاه حملات الاكتتاب، التى استمرت خلال ١٩١٣، حتى بلغت فى نهاية شهر أكتوبر ١٩١٣ نحو ٢٣٧٨٧١ جنيهًا [٧١]، وذلك بفضل نشاط الأمراء من خلال حركة الاكتتاب التى تمت لصالح الدولة العثمانية.

أمراء الأسرة ودورهم فى جمعية الهلال الأحمر المصرية:

ساهم أمراء الأسرة المالكة بدور بارز فى حركة التبرع، التى قادتها جمعية الهلال الأحمر المصرية أثناء الحرب، وذلك عندما اعتزم الشيخ على يوسف رئيس الجمعية مباشرة أعمالها فى تقديم المساعدات للدولة، على أثر وقوع الاضطرابات فى البلقان وانتشار الأخبار عن رغبة تركيا فى إعلانها الحرب على دول البلقان.

حيث ألقى الشيخ على يوسف أثناء انعقاد الجمعية العمومية للهلال الأحمر فى ١٢ أكتوبر ١٩١٢ برئاسته، خطبة أشاد فيها بجهود جمعية الهلال من خلال المساعدات التى قدمتها لتركيا أثناء حرب طرابلس الغرب، والتى نالت إعجاب قواد الجيش العثمانى [٧٢]، كما أشار إلى حالة تركيا إذا ما قررت دخول الحرب ضد دول البلقان ومدى حاجتها إلى المساعدة حتى تتمكن من تأدية واجبها الوطنى. ومن ثم، فقد قررت الجمعية العمومية برئاسة الشيخ على يوسف فى النهاية إرسال بعثاتها إلى بلاد البلقان لتقديم المساعدات للمحاربين هناك، على أن يتم عمل اكتتاب لسد نفقات البعثات يكون تحت رعاية الأمير محمد على الذى قبل رئاسة شرف الجمعية [٧٣].

وعندما أصبحت تركيا على وشك دخول الحرب، أرسل حسين حلمى باشا الصدر الأعظم السابق ورئيس جمعية الهلال العثمانى، برقية فى ١١ أكتوبر ١٩١٢ إلى الشيخ على يوسف يطالبه فيها باستمرار تقديم المساعدات من خلال جمعية الهلال المصرية للدولة العثمانية إذا نشبت الحرب بين تركيا ودول البلقان، نظرًا للظروف الصعبة التى من الممكن أن تواجهها الدولة فى حال تعرضها للاعتداء من جانب أربع دول مجاورة لها، وهى التى مازالت فى نفس الوقت تدافع عن طرابلس الغرب (٧٤).

على أثر ذلك ، أرسل الشيخ على يوسف برقية إلى حسين حلمى باشا أعرب فيها عن استعداد جمعية الهلال لإرسال البعثات الطبية لميدان القتال، تحت رئاسة شرف الأمير محمد على (٧٥).

وعندما تعددت اقتراحات أعضاء الجمعية لدى الشيخ على يوسف، مطالبة بتعيين الأمير محمد على عضوًا عاملاً فيها؛ حتى يضمن نجاح أعمالها الخاصة بحركة الاكتتاب (٧٦).

اجتمعت الجمعية العمومية للهلال الأحمر بسراى الأمير محمد على فى ٢٤ أكتوبر برئاسته، وبحضور الأميرين يوسف كمال ومحمد على حسن، وعدد كبير من أعضائها، وقد ألقى الأمير خطبة فى بداية الاجتماع نوه فيها عن تاريخ إنشاء جمعية الهلال، كما أثنى على مجهودات الشيخ على يوسف التى قام بها من خلالها أثناء حرب طرابلس الغرب، كما أعلن قبوله رئاسة مجلس إدارة الجمعية لخطورة الموقف وشدة حاجة تركيا إلى المساعدات فى حرب البلقان إلى أن قرر فى نهاية خطبته: ١ ـ وضع الجمعية تحت رعاية والدة الخديو عباس حلمى الثانى. ٢ ـ تعيين الأميرين يوسف كمال ومحمد على حسن وكيلين للجمعية ٣ ـ تعيين الشيخ على يوسف سكرتيرًا لها وحنفى ناجى أمينًا للصندوق. ٤ ـ إرسال البعثات الطبية ومستشفيات تامة المعدات إلى ميدان القتال.

وفى نهاية الجلسة، اقترح الشيخ على يوسف أن تؤلف لجنة تنفيذية برئاسة الأمير يوسف كمال؛ للقيام بمهمة تشكيل البعثات (٧٧).

وعلى أثر وقوع الحرب بين تركيا ودول البلقان فى ١٧ أكتوبر ، اجتمع مجلس إدارة الجمعية برئاسة الأمير محمد على فى سراياه بالمنيل؛ لوضع خطة العمل لإرسال البعثات وتقرر فى نهاية الاجتماع ضرورة عمل الاستعدادات لأول بعثة لإرسالها إلى ميدان القتال، وفتح باب التبرع لسد نفقاتها. وقد تم جمع مبلغ ثمانية آلاف جنيه فى نهاية الجلسة (٧٨).

وقد افتتح الأمير محمد على قوائم التبرع بمبلغ خمسمائة جنيه (٧٩)، كما تبرع الأمير عمر طوسون للهلال الأحمر بمبلغ ألف جنيه (٨٠). بعدها توالت تبرعات الأسرة المالكة وكانت كالآتى:

الاسم	المبلغ
والدة الخديو	١٠٠٠ جنيه
حرم إسماعيل باشا خديو مصر السابق	٣٠٠ جنيه
الأمير حسين كامل باشا	١٩٥ جنيهًا
والدة الأمير حسين كامل باشا	١٩٥ جنيهًا
حرم الأمير حسين كامل باشا	٩٧ جنيهًا
الأميرة كاظمة هانم كريمة الأمير حسين كامل	٥٠٠ جنيه
الأمير كمال الدين حسين	٩٧ جنيهًا
الأمير محمود حمدى	٩٧ جنيهًا
الأميرة رقية هانم كريمة المرحوم حليم باشا	٧٧ جنيهًا
والدة الأميرة رقية	١٠٠ جنيه
الأمير يوسف كمال	٣٠٠ جنيه
والدة الأمير يوسف كمال	١٠٠ جنيه (٨١)

وقد لاقت حركة التبرع، التأييد من جانب السلطة الحاكمة لمصر، حيث تبرع الخديو عباس بمبلغ عشرة آلاف جنيه، كما تبرع اللورد كتشنر بمبلغ مائة جنيه[٨٢].

كما استجاب لها علماء الأزهر وذلك على أثر تشجيع شيخ الأزهر لهذه الحملات؛ مما أدى إلى ترأسهم بعض هذه اللجان [٨٣].

كذلك شكلت اللجان الفرعية فى الوجهين البحرى والقبلى [٨٤] وقد ازداد الإقبال على لجان التبرع حتى بلغ مجموع القائمة الأولى مبلغ ٧٠٦٧ جنيها [٨٥].

ونتيجة لذلك، أرسل السلطان العثمانى برقية فى ٧ نوفمبر ١٩١٢ إلى الخديو عباس حلمى، أعرب فيها عن ثنائه على أمراء الأسرة، خص بالذكر فيها الأميرين محمد على وعمر طوسون والمصريين لما قدموه من مساعدات لإعانة الهلال الأحمر [٨٦].

وتقرر توحيد جهود عمل اللجنة العليا ولجنة الهلال الأحمر، فى ٩ نوفمبر ١٩١٢ حيث اتفقا على إرسال وفد برئاسة الأمير عمر طوسون ورعاية الأمير محمد على؛ للتوجه إلى مديريات مصر ، مبتدئًا بالوجه البحرى لعقد اجتماعات عامة بها؛ من أجل تشجيع حركة التبرع لمساعدة المجاهدين فى البلقان، على أن تكون على النحو التالى: ـ ١ ـ اجتماع الشرقية يعقد بالزقازيق. ـ ٢ ـ اجتماع البحيرة يعقد بدمنهور. ـ ٣. اجتماع الغربية يعقد بطنطا. ـ ٤ ـ اجتماع المنوفية بشبين الكوم على مدى الأيام التالية ١١، ١٥، ١٦، ١٧ من شهر نوفمبر من نفس السنة [٨٧].

وقد عقد أول هذه الاجتماعات فى ١١ نوفمبر ١٩١٢، حيث تراس الأميران احتفال مديرية الشرقية بالزقازيق، الذى حضره عدد كبير من أعيانها. وقد ألقى الأمير محمد على خُطبة فى بدايته وجه فيها شكره للأمير عمر طوسون نظير استجابته لدعوة جمعية الهلال فى عقد هذه الاجتماعات [٨٨]، كما وّجه شكره لأهالى المديرية، لما كان لهم من الأيادى البيضاء فى مساعدة إخوانهم

المجاهدين بطرابلس الغرب. كذلك نوه أثناء حديثه عن الآثار الناجمة من جراء حرب دولة الخلافة فى البلقان، وفى نهاية خطبته حث أهالى المديرية على مساعدة المجاهدين بالتبرع لهم. وقد انهالت التبرعات فى نهاية الاجتماع حتى بلغ ما تم جمعه خمسة آلاف جنيه(٨٩).

ثم انتقل الأمراء بعد ذلك لحضور احتفال مديرية الغربية بمدينة طنطا، الذى أقيم فى ١٦ نوفمبر، حيث ألقى فيه الأمير عمر طوسون خطب.؛ لحث أهاليها على التبرع ذكر فيها: «إن الدولة العثمانية ملجأ لكل عثمانى، ومن الواجب علينا أن نتحمل شيئًا من أعبائها». وقد بلغ ما تم جمعه فى نهاية الاحتفال عشرة آلاف جنيه (٩٠).

وفى اليوم التالى، تم اجتماع الأمراء بمدينة المنوفية فى شبين الكوم فى الاحتفال الذى أقامه الأهالى هناك، وبلغ مجموع ما تبرعوا به ٢١ ألف جنيه(٩١).

وفى ٢٣ نوفمبر ترأس الأمراء الاحتفال الذى أقيم بمدينة المنصورة بمديرية الدقهلية، وبلغ مجموع تبرعاته ٣٥ ألف جنيه (٩٢)، إلى أن أقيم آخر احتفالات الأمراء فى الوجه البحرى فى ٢٤ نوفمبر بمدينة البحيرة بدمنهور، وكان مجموع تبرعاته ٣٦ ألف جنيه (٩٣).

وعلى أثر نجاح تلك الحملات، أرسل السلطان العثمانى برقية إلى الأمير عمر طوسون فى ٤ ديسمبر ١٩١٢، أعرب فيها عن خالص شكره إلى الأمة المصرية، وفى مقدمتهم أمراء الأسرة الحاكمة؛ لما قدموه من مساعدات لتركيا أثناء الحرب، والتى ساعدت على تقوية الروابط بين مصر والدولة العثمانية (٩٤).

وقد استكمل الأمراء بعد ذلك حملات الاكتتاب التى تزعموها فى الوجه القبلى فى مدينة قنا، وسوهاج، وأسيوط، والمنيا، وبنى سويف، والفيوم، والجيزة، وذلك على مدى الأيام ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٥ ديسمبر ١٩١٢. وقد بلغ مجموع ما تم جمعه من هذه المديريات ١٩٥ألف جنيه (٩٥).

وقد ازداد الإقبال على لجان التبرع حتى بلغ عام ١٩١٣ حوالى ٤٧٧,٩١٠ جنيهات (٩٦).

وعندما تعرض الأمير محمد على إلى شكوك بعض أعضاء الجمعية حول كيفية صرف أموالها أثناء حملات التبرع، قام بوضع قانون جديد للجمعية تم تصديق أعضائها عليه فى ١٧ فبراير ١٩١٢، وبعد أن نال موافقة الخديو عباس[٩٧] نشر فى صفحات الصحف المصرية فى ٢٢ إبريل ١٩١٣، وكان من أهم مواده:

١ ـ وضع الجمعية تحت حماية الخديو عباس ورعاية والدته ورئاسة الأمير محمد على، على أن يكون مركزها العمومى بمدينة القاهرة.

٢- تستند فى معاملتها الخارجية أولاً: على ما جاء بقانون الهلال الأحمر العثمانى فى معاملاته، وثانياً: على المعاهدة التى عقدت بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٨٩٤ بجنيف، وعلى أحكام التعديلات التى قبلتها الدولة العثمانية فى مؤتمر جنيف عام ١٩٠٦، ثالثًا: على أساس قرارات مجتمع السفراء الذى عُقد أيضاً بنفس المدينة، بشأن المحاربات البحرية فى مدينة«لاهاى» بتاريخ أكتوبر ١٩٠٧.

٣- تتحدد أغراضها فى العمل على تقديم المساعدات للجرحى من الجنود البرية والبحرية فى الحروب، مع تقديم المواد الغذائية وإسعافات الجنود والبؤساء من المجاهدين.

٤- تقوم بإعداد مستشفيات ثابتة بحسب مقتضيات الأحوال، وإعداد معدات لنقل الجرحى من ميادين القتال.

٥- تقوم فى زمن السلم بتقديم الإعانات للبؤساء الذين يتعرضون للإصابة فى جميع أنحاء القطر المصرى.

٦- تقديم الإعانات لجرحى الجنود الأجانب؛ وفقاً لمعاهدة مدينة جنيف وتعديلاتها الأخيرة.

٧- تشكل أموالها من الاشتراكات والتبرعات العمومية وما يوقف عليها من أهل الخير[٩٨].

تابعت بعد ذلك الجمعية أعمالها تجاه تقديم الإعانات للمحاربين فى ميادين القتال لصالح تركيا فى الحرب البلقانية، من خلال جمع التبرعات التى ساعدت فى إرسال البعثات الطبية إلى ميادين القتال.

الأمراء وإرسال البعثات الطبية:

قرر الأمير محمد على بجلسة الجمعية العمومية للهلال الأحمر المنعقدة برئاسته فى ٢٧ اكتوبر تجهيز البعثات الطبية وإعداد مستشفيات تامة المعدات لإرسالها إلى ميادين القتال.

وفى نفس اليوم، تشكلت لجنة تنفيذية برئاسة الأمير يوسف كمال للقيام بهذه المهمة، كان من بين أعضائها عزيز باشا، وعبد الحميد البكرى، ومحمد شريعى باشا(٩٩).

وقد قام الأمير يوسف كمال بشراء كل مستلزمات البعثة من مخازن الجيش المصرى، وبلغت تكاليفها نحو ٣٦٩٤ جنيها. وتبرع الأمير يوسف كمال بعشرة جياد لتحميلها ووعد بالتبرع بنفس العدد عند إرسال كل بعثة، كما تبرعت والدة الخديو عباس بخمسة عشر من الجياد لبعثات الهلال الأحمر(١٠٠).

وقد ساعدت حملات الاكتتاب التى قادها الأمراء لصالح جمعية الهلال على سرعة الانتهاء من الإعداد لها.

ومن ثم فقد تشكلت البعثة الأولى فى ٥ نوفمبر ١٩١٢ استعداداً للسفر، برئاسة الدكتور موصلى ومحمد شريعى باشا مندوب جمعية الهلال وعدد من الأطباء والصيادلة والممرضين وزودت بجميع مستلزماتها من خيام وأدوات وأدوية وأغذية، شحنت فى عربتين من عربات السكك الحديدية، وأقيم لها حفل وداع فى القاهرة حضره الأمير محمد على وعدد كبير من أبناء مصر، وسافرت فى ٦ نوفمبر(١٠١).

ووصلت الآستانة فى ١٢ نوفمبر ١٩١٢، حيث لاقت استقبالاً باهرًا من رجالها وأبنائها وصفه شريعى باشا بقوله: أقبل أهالى الآستانة على اختلاف أجناسهم

ينظرون بعين الإعجاب والابتهاج إلى هذا الوفد المصرى الكريم، الذى جاء يمثل شعور الأمة المصرية، ويعرب عن استمساك المصريين بعرى الجامعة التى ترتبط بها هذه الأمة بأسرها(١٠٢).

وقد أقام الباب العالى لأعضاء البعثة حفلاً حضره عدد كبير من رجال الدولة، وكان يتقدمهم الصدر الأعظم الذى أعرب لرجال البعثةعن شكره للمصريين إزاء مساعدتهم لإخوانهم العثمانيين.

اتجهت بعد ذلك البعثة إلى نظارة الحربية لترافق الجيش فى ساحة القتال(١٠٣). وتشكلت البعثة الثانية فى ٢٢ نوفمبر ١٩١٢ برئاسة الدكتور ماكس ريتش، وكانت بعثة كاملة المعدات لتكون مستشفى مركزياً كامل الشروط لمعالجة الجرحى الذين يصلون من ساحة القتال إلى الآستانة، كما كانت مزودة بما يلزمها من أغذية، بالإضافة إلى عدد من الأسرة وملبوسات وأدوات(١٠٤)، وقد بلغت تكاليفها ٥٤٠٧ جنيهات (١٠٥)، وكان فى وداعها عدد كبير من المصريين يتقدمهم عزيز عزت باشا ومحمد نسيم باشا وحسين واصف باشا والشيخ على يوسف سكرتير جمعية الهلال، وسافرت فى نفس اليوم إلى الآستانة(١٠٦).

وفى ٢٣ نوفمبر، أرسل محمد شريعى مندوب البعثة برقيتين من الآستانة إلى الأميرين محمد على وعمر طوسون: تضمنت أخبارها حيث تحدث فيهما عن الاحتفال الذى أعده السلطان لأعضائها ووصفه باعتباره مصدر افتخار لجميع المصريين؛ الأمر الذى يؤكد ارتباطهم بالدولة ونهضتهم لمساعدتها فى هذه الظروف الحرجة(١٠٧).

على أثر ذلك أرسلت اللجنة العليا برئاسة الأمير عمر طوسون إلى الآستانة عدد ٢٦٦٧ بطانية لمهاجرى تركيا، كما تبرعت الأميرة حرمه بعدد ٢٠٠ بطانية أخرى لنفس الغرض (١٠٨).

وعندما تفشت الأمراض بين العساكر العثمانية، قرر الأمير محمد على بجلسة مجلس إدارة جمعية الهلال المنعقدة برئاسته فى أول ديسمبر إرسال بعثة

طبية لمقاومة تلك الأمراض، على أن يحل «حنفى ناجى» أمين صندوق الجمعية بدلا من محمد شريعى باشا مندوب البعثة هناك (١٠٩).

وقد تشكلت البعثة فى ٦ ديسمبر ١٩١٢ من اثنى عشر طبيبًا وبلغت تكاليفها نحو ١٣٥٨ جنيهًا (١١٠)، وكان فى وداعها عدد كبير من ابناء مصر يتقدمهم الأمير محمد على والشيخ على يوسف وسافرت فى اليوم نفسه إلى الإسكندرية ومنها للآستانة (١١١). وقد وردت فى نفس الشهر، أخبار إلى الجمعية بوجود عدد كبير من المهاجرين والمرضى فى «سالونيك» فى حاجة إلى العناية، وعلى أثر ذلك قرر الأمير محمد على فى ١٥ ديسمبر ١٩١٢ إرسال بعثة رابعة لنقل الجرحى والمهاجرين من «سالونيك» إلى «أزمير»؛ لعمل الإسعافات اللازمة لهم (١١٢).

وقد تشكلت هذه البعثة فى ٢٨ ديسمبر وكانت برئاسة الدكتور «فاضل محجوب» وغادرت القاهرة فى اليوم نفسه، متجهة إلى بورسعيد حيث قام بتوديعها هناك الأمير عمر طوسون وعدد كبير من أعضاء الجمعية (١١٣)، ومنها اتجهت إلى «سالونيك».

وعلى أثر وصولها فى ٦ مايو ١٩١٣، قامت بنقل عدد كبير من المرضى والمهاجرين إلى أزمير وتقديم المساعدات اللازمة لهم (١١٤).

وعندما سقطت «أدرنة» فى ٧ إبريل ١٩١٣ فى أيدى البلغار، أرسل قنصل إنجلترا، الجنرال بورودو، برقية فى ١٠ إبريل إلى اللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر آنذاك طالبه فيها بأن يوجه دعوة إلى المصريين لحثهم على التبرع لمنكوبى أدرنة (١١٥).

وعلى أثر ذلك قرر الأمير محمد على بجلسة الجمعية المنعقدة فى ١٤ إبريل، إرسال بعثة إلى «أدرنة» وتشكلت برئاسة الدكتور مصطفى حسن مورو وعدد من الأطباء والمرضى (١١٦)، وزودت بالمؤن لمواساة الجرحى ومساعدة المهاجرين، كما وضع مبلغ ألف جنيه تحت تصرف رئيسها للإنفاق على مهاجرى أدرنة تم تحويله على البنك الشرقى الألمانى هناك (١١٧).

وفى ٤ مايو، غادرت البعثة القاهرة إلى أدرنة فوصلتها فى ٨ مايو، حيث قامت بتنفيذ المهمة المنوطة بها [١١٨]، كما جاء تقرير محمد كمال مندوب جمعية الهلال الأحمر فى الأستانة الصادر فى ٢٦ مايو عن أهم أعمالها هناك صرف مبلغ قُدر بنحو أربعة آلاف جنيه، عدا ما أرسلته الجمعية من أدوية وأغذية تكفى خمسة وأربعين ألف فرد يوميًا من أهالى المدينة [١١٩].

وقد شاركت اللجنة العليا برئاسة الأمير عمر طوسون فى إعانة أهالى أدرنة حيث أرسلت مبلغ ألفى جنيه تم تحويلها بواسطة البنك العثمانى [١٢٠].

وواصلت جمعية الهلال الأحمر جهودها فى تقديم المساعدات إلى المجاهدين فى البلقان، حيث قررت فى ٢٩ يوليو ١٩١٣:

١ - إرسال ألف جنيه إعانة لأهالى أدرنة.

٢ - إرسال نفس المبلغ للبعثة الرابعة فى سالونيك؛ لشراء ما يستلزم من احتياجات تكفل الراحة للمهاجرين [١٢١].

وقد وجدت أعمال البعثات أطيب الصدى داخل الدولة العثمانية، عبر عنه رجال جمعية الاتحاد والترقى، عندما أرسل رئيسها برقية إلى الأمير محمد على أعرب فيها عن شديد إعجابه بآثار الانتظام والاعتناء من جانب مستشفيات الهلال الأحمر بأدرنة، وما قدمته بعثات الهلال من مساعدات لأهالى مسلمى أدرنة، وفى نهاية برقيته قدم شكره إلى الأمة المصرية وعلى رأسها أمراء الأسرة المالكة، إزاء ما قدموه من خدمات لتركيا أثناء الحرب [١٢٢].

وعندما وقعت معاهدة الصلح بين تركيا ودول البلقان فى ٢٩ سبتمبر ١٩١٣، قررت جمعية الهلال وقف أعمال البعثات فيما عدا البعثة الطبية، الموجودة فى سالونيك بأدرنة، التى قررت استمرار وجودها لمدة ثلاثة أسابيع؛ حتى تستطيع الانتهاء عن عملها [١٢٣].

وفى ٢٦ نوفمبر ١٩١٣، قررت الجمعية وقف أعمالها بعد أن قامت بالمهمة المعهودة إليها [١٢٤].

وبالرغم من توقف أعمال البعثات، استمرت جمعية الهلال فى تقديم المساعدات إلى فقراء مهاجرى الحرب البلقانية حتى عام ١٩١٤ حيث بلغ ما أنفقته فى هذا العام لإعانة منكوبى الحرب البلقانية ٥٩٩,٨٣ جنيهًا (١٢٥).

موقف الصحف المصرية من حملات اكتتاب الأمراء:

ساندت الصحف المصرية وعلى الأخص المدفوعة بروح الجامعة الإسلامية. نشاط الأمراء القائم تجاه الدولة العثمانية أثناء حرب البلقان، حيث قامت بنشر حملات الدعاية الواسعة الخاصة بلجان التبرع التى تزعمها الأميران عمر طوسون ومحمد على.

وكانت صحيفة «المؤيد» الناطقة بلسان «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية»، على رأس الصحف التى حثت المصريين على التبرع منذ بداية الحرب.

وعلى أثر تشكيل اللجنة العليا برئاسة الأمير عمر طوسون، وجمعية الهلال الأحمر برئاسة الأمير محمد على، وجهت دعوة عامة من أجل الاكتتاب لصالح أعمالهما، ونصحت بعدم التقصير فى مؤازرة هذين المشروعين (١٢٦)، كما أثنت على تبرعات الأمراء. حيث وجهت شكرها للأمير عمر طوسون على أثر تبرعه للجنة العليا ولجمعية الهلال الأحمر، وذكرت أن ذلك «يعبر عن كرم أمير عالى المقام»(١٢٧).

وعندما تبرع الأمير محمد على لجمعية الهلال الأحمر، طالبت باقى أمراء الأسرة أن يحذو حذوه فى التبرع للدولة العثمانية (١٢٨)، كما قامت بنشر قوائم لجان التبرع على صفحات جريدتها، واهتمت بنشر أخبار الوفود التى تراسها الأميران محمد على وعمر طوسون فى الأقاليم وأطلقت عليها وفود الإنسانية(١٢٩).

وعندما قامت جمعية الهلال الأحمر بإرسال بعثاتها إلى ميادين القتال، واصلت الصحيفة ثناءها على الأمراء حيث عدتهم فى طليعة الأمم انعطافًا على

العائلة السلطانية وإخلاصًا لتركيا، وطالبت من المصريين أن يقدروا أعمالهما القائمة تجاه الدولة العثمانية (١٣٠).

كما وجهت صحيفة «العلم» الناطقة بلسان «الحزب الوطنى» دعوتها لحث المصريين على التبرع، وأشادت بحملة الاكتتاب التى تزعمها الأمير عمر طوسون والأمير محمد على (١٣١).

أما صحيفة «الأهالى» إحدى صحف الحزب فقد ذكرت أن ما حدث فى الاكتتاب أثناء الحرب الطرابلسية، سيكون حافزًا للمصريين على أن يكونوا «أسمى يدًا وأكرم نفسًا تجاه الدولة» (١٣٢)، كما عدت إقبال المصريين على الاكتتاب دليلاً على إظهار ولائهم للدولة (١٣٣).

أما صحيفة «الجريدة» الناطقة بلسان «حزب الأمة»، فقد طالبت المصريين بمساعدة اللجنة العليا برئاسة الأمير عمر طوسون فى جمع الاكتتاب، لإعانة المجاهدين وتخفيف ويلات الحرب عنهم (١٣٤).

وعندما تشكلت جمعية الهلال برئاسة الأمير محمد على، عدت ذلك ضمانًا لنجاح أعمال الجمعية (١٣٥)، كما استمرت فى توجيه دعوتها للمصريين بشأن التبرع للمدافعين عن أوطانهم ومواساة منكوبى الحرب، وذلك على أثر انتقال الأمراء بالأقاليم لتشجيع الاكتتاب للدولة العثمانية (١٣٦).

كما عدت صحيفة «المنار» حرب البلقان حربًا دينية، ومن ثم وجهت دعوتها إلى كل مسلم لمساعدة تركيا بما يستطيع من مال أو التطوع (١٣٧)، ووجهت شكرها للأمراء، حيث ذكرت أن ترأسهم لأعمال التبرع سوف يدخل مصر مرحلة جديدة من مراحلها الاجتماعية (١٣٨).

دور الأمير عزيز حسن فى حرب البلقان:

امتد نشاط أمراء الأسرة المالكة أثناء الحرب، حتى شمل الانضمام فى صفوف الجيش العثمانى بميادين القتال فى البلقان.

وقد قاد هذا النشاط الأمير «عزيز حسن» (١٣٩)، الذى عين قائدًا للفرسان فى الجيش العثمانى بمنطقة «قرق كليسا فى أدرنة على حدود البلغار (١٤٠)، وقد

قاد حملة ضد البلغار فى شهر أكتوبر ١٩١٢، انتهت بهزيمة الجيش العثمانى؛ مما أدى إلى تقهقر الأمير عن قرق كليسا ووقوعه تحت سيطرة البلغار وقد قامت تركيا باستردادها فيما بعد (١٤١).

وعندما بلغت أخبار الهزيمة مسامع تركيا، عزت أسبابها إلى إهمال الأمير «عزيز حسن»، ومن ثم قررت تنفيذ حكم الإعدام عليه. وقد أثار ذلك غضب المصريين وعبرت عنه الصحف المصرية فذكرت صحيفة «المؤيد» أن إعدام الأمير، سوف يحدث حزنًا عميقًا فى أعظم أسرة عثمانية بعد الأسرة السلطانية، ومن ثم، طالبت من السلطان العثمانى تخفيف ذلك الحكم (١٤٢).

كما دافعت صحيفة الجريدة عن الأمير فذكرت بأنه عرف بغيرته على الدولة ومن ثم فقد استبعدت خيانته لها، وطالبت بتأجيل الحكم على أمير علوى؛ لأن حكم الإعدام يعد حكمًا قاسيًا(١٤٣).

كذلك أبدت صحيفة «الأهالى» دهشتها إزاء الحكم، فذكرت أن الأمير عزيز حسن قد تطوع فى خدمة الدولة العثمانية، وقدم حياته من أجل الدفاع عن أراضيها (١٤٤).

كما ذكرت صحيفة «الوطن» أن هذا القرار، لن يؤثر على دور الأمراء فى مساعدتهم للدولة بالتبرع بها (١٤٥).

وقد أعرب أمراء الأسرة عن استيائهم إثر تلقيهم هذا النبأ ومن ثم، أرسل الأمير عمر طوسون برقية إلى الآستانة للتأكد منه (١٤٦).

على أثر ذلك، أرسلت الصدارة العظمى فى تركيا برقيتين إلى دائرتى الأمير إبراهيم حسن باشا وعمر طوسون، كذبت فيهما خبر إعدام الأمير عزيز حسن أو سجنه، وذكرت أنه لايزال يقود إحدى فرق الجيش العثمانى (١٤٧).

ومن الممكن أن تكون تركيا قد اتخذت هذا القرار بالفعل؛ ولكنها تراجعت عنه حتى لا يؤثر ذلك على علاقتها بمصر، وبخاصة أمراءها الذين قدموا يد المساعدة لتركيا أثناء حروبها؛ لذلك تراجعت عن تنفيذه.

الأمير أحمد فؤاد وعرش ألبانيا:-

حاول الأمير أحمد فؤاد للمرة الثانية تحقيق أحلامه فى الوصول إلى العرش أثناء حرب البلقان، وذلك عندما اتجهت آراء دول أوروبا أثناءها إلى منح ألبانيا استقلالاً داخليًا، واتجهت النية إلى أن يتم تعيين أمير عليها من الأسرة الحاكمة المصرية، وكان الأمير أحمد فؤاد أقرب المرشحين لهذا المنصب.

وفى تلك الأثناء طالب عدد كبير من أهالى تلك الولاية من الأمير بأن يتولى مهمة الدفاع عن وطنهم؛ لمنع دول البلقان اقتسامها وذلك فى مقابل تعيينه أميرًا عليها؛ نظرًا لانتسابه لأسرة محمد على الألبانى الأصل (١٤٨).

وقد شجع ذلك الأمير فى أن يقوم بزيارة لعدد كبير من دول أوروبا؛ للسعى لتحقيق هذا الغرض، وكان فى مقدمتها إيطاليا والنمسا، حيث كللت جهوده فيهما بالنجاح وجاء ذلك على لسان صحفها (١٤٩) ففى أثناء زيارته لروما بإيطاليا ذكرت صحيفة (الطان) الفرنسية نقلاً عن صحف روما أن الأمير فؤاد، قد أصبح فى مقدمة المرشحين لكرسى الإمارة فى ألبانيا، وأنه ينوى الدخول إليها على رأس قوة من عشرين ألفا من أبنائها الثائرين على حكومتهم؛ لإعلان استقلالها (١٥٠).

كما ذكرت صحف النمسا، على أثر زيارة الأمير لوزير خارجيتها، أن الأمير أعرب عن سروره لمنح هذه البلاد استقلالاً داخليًا، كما ذكر فى حديثه أثناء مقابلته لوزير الخارجية بأنه لو تم عرض عرشها عليه «فسوف يكون سعيدًا بأن يخدم وطنه بأمانة وإخلاص» (١٥١).

كما قام الأمير أحمد فؤاد بزيارة إلى فرنسا؛ للحصول على موافقتها بشأن تعيينه أميرًا على عرش ألبانيا (١٥٢).

وقد كان من نتيجة مساعيه أن أعلنت الدول الأوروبية وعلى رأسها إيطاليا والنمسا استعدادهما منح ألبانيا استقلالاً إداريًا، وترشيح الأمير أحمد فؤاد أميرًا عليها.

كما أبدى الألبانيون ارتياحًا لتعيينه، بل أن بعضهم نادى به أميرًا فى بعض جهاتها[١٥٣].

كما حاز ترشيح الأمير فؤاد لهذا التعيين قبولاً من الرأى العام المصرى، فذكرت صحيفة «المؤيد» بأنه أفضل المرشحين لعرش ألبانيا؛ لأنه حفيد محمد على الذى ينتمى إلى العنصر الألبانى؛ لذا فهو أقرب إلى العرش من جميع المرشحين الأوروبيين، الذين لا تجمعهم جامعة نسب أو دين مع الألبان[١٥٤].

كما ذكرت صحيفة «الجريدة»، أن ترشيح الأمير فؤاد لعرش ألبانيا يعد مجدًا للمصريين؛ لأن أوروبا قد وضعت العائلة الخديوية المصرية بهذا التعيين فى مصاف العائلات المالكة فى الدول الأوروبية، كما أنه سوف يؤدى إلى توطيد علاقات مصر بألبانيا[١٥٥].

وعندما كاد الأمير فؤاد، أن يصل إلى عرش ألبانيا، عارضت روسيا فى منحها استقلالاً داخليا وتعيين الأمير عليها مما حال دون تحقيق مساعيه[١٥٦].

الأمراء والدولة العثمانية منذ عام (١٩١٤ - ١٩٢٨):

١- موقف الأمراء من الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤:

تأثرت علاقة الأمراء بالدولة العثمانية، على أثر اندلاع الحرب العالمية الأولى فى يوليو ١٩١٤، حيث أدى انضمام إنجلترا إلى جانب الحلفاء فى شهر أغسطس، ودخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا ضد دول الحلفاء- إلى قيام إنجلترا بتغيير وضع مصر السياسى[١٥٧]، حيث قامت بخلع الخديو عباس عن عرش مصر، وإنهاء السيادة العثمانية فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وإعلان الحماية البريطانية وتعيين السلطان حسين كامل على عرش مصر [١٥٨].

وفى ظل هذا الوضع لم يتمكن الأمراء من الإعراب عن ولائهم للدولة بتقديم المساعدات أثناء الحرب بسبب إحكام قبضة الحماية على مصر.

غـيـر أن ذلك لـم يمنع المصـريين وفى مـقـدمـتـهم الأمــراء من الإعــراب عن فرحتهم نحو تركيا، على أثر هـزيمة الحلفاء فى غاليبولى وانسحابهم فى ٨ يناير ١٩١٦[١٥٩]، كما تم نقل عدد كبير من الجرحى العثمانيين فى أكتوبر ١٩١٨ عن طريق جـمـعـيـة الهـلال الاحـمـر التى كـان يرأسـهـا فى ذلك الوقت الأمـيـر أحـمـد فؤاد[١٦٠].

٢ - موقف الأمراء من أحداث الحرب اليونانية التركية (١٩٢١ - ١٩٢٣):-

وقعت أحداث الحرب اليونانية التركية فى إبريل ١٩٢١، عندما قاد مصطفى كمال ثوار الأتراك فى حملة ضد اليونان؛ لإخراجهم من الأناضول [١٦١].

وقـد اسـتـغل الأمـراء فـرصـة نشـوب هذه الحـرب لإحـيـاء شـعـور المصـريين بالتضامن نحو تركيا عندما قرر الأمـير عمر طوسون إثر قيامها تولية جمع الاكتتاب لمساعدة جرحى الكماليين ومنكوبيهم فى الأناضول[١٦٢].

حيث وجه نداء إلى الشعب المصرى نشرته الصحف المصرية فى ٨ يوليو ١٩٢١، حث فيه المصريين على التبرع لمساعدة الأتراك فى حرب الأناضول[١٦٣] كما تشكلت لجنة تنفيذية فى نفس اليوم لمساعدة منكوبى الحرب برئاسته وعين فيها الأمير عزيز حسن نائبًا للرئيس، ومحمد عبدالخالق سكرتيرًا عامًا، وعبدالسلام الجندى مساعد سكرتير، وحنفى ناجى أمينًا للصندوق.

وقد قرر الأمير من خلالها أن يتم جمع التبرعات فيها باسم جمعية الهلال الأحمر على أن يطلق له حرية التصرف فيها أو لمن ينوب عنه [١٦٤]، كما تم تشكيل عدد من اللجان الفرعية بأقاليم مصر ابتداءً بمدينة الإسكندرية فى ٩ يوليه ١٩٢١ [١٦٥].

وقد أقبل المصريون على لجان التبرع حتى بلغ مجموعها فى يناير عام ١٩٢٢ ما يعادل نحو خمسة آلاف جنيه إنجليزى، أرسلت إلى جمعية الهلال العثمانية لمساعدة جرحى الحرب.

على أثر ذلك، وجه مصطفى كمال إلى الأمير عمر طوسون، برقية أعرب فيها عن شكره إزاء مساعدات الشعب المصرى لتركيا خلال الحرب [١٦٦] .

وقد توالت تبرعات المصريين، حتى بلغت خلال شهر فبراير من نفس السنة ١٥ ألف جنيه إنجليزى (١٦٧).

وقد وجه محمد عبدالخالق مدكور السكرتير العام للجان التبرع نداء نشرته الصحف فى ٣١ يوليه ١٩٢٢ حث فيه المصريين على مواصلة تقديم مساعدتهم لإخوانهم العثمانيين الذين مازالوا يواصلون الدفاع عن أوطانهم بالأناضول؛ الأمر الذى يستوجب على المصريين نجدتهم لتخفيف ويلات الحرب عنهم(١٦٨).

وعلى أثر ذلك النداء انهالت التبرعات من المصريين، كما ازداد عدد اللجان المشكلة فى الأقاليم، حتى بلغ مجموع التبرعات فى أغسطس ١٩٢٢ ٥١٤٠ جنيهًا إنجليزيًا، هذا بالإضافة إلى ما تم إرساله من مستلزمات طبية.

على أثر ذلك أرسلت جمعية الهلال الأحمر العثمانية، برقية إلى الأمير طوسون عبّرت فيها عن شكرها للأمة المصرية وبخاصة أمراءها لتزعمهم لجان التبرع (١٦٩).

وعندما انتهت الحرب لصالح تركيا بإعلان انتصارها على اليونانيين فى ١٢ سبتمبر ١٩٢٢، أعرب الأمراء عن فرحتهم بهذا النصر (١٧٠).

وقد استمر التبرع لصالح الدولة حتى بعد انتهاء الحرب حيث بلغ مجموعه فى أواخر نوفمبر ١٩٢٢ ـ ٢٢٣٤٦ جنيهًا (١٧١).

ومن ثم فقد ساهمت مساعدات الأمراء لتركيا أثناء حروبها فى تأكيد انتمائهم للدولة، كما نتج عنها تقوية الروابط بين مصر والدولة العثمانية خلال تلك الفترة.

٣ ـ موقف أمراء الأسرة المالكة من مسألة الخلافة عام ١٩٢٤:ـ

حاول الغازى مصطفى كمال على أثر انتصار تركيا على اليونانيين وطردهم من الأناضول تحت قيادته، إدخال عدة إصلاحات فى تركيا، مستهدفًا من وراء ذلك إلغاء السلطنة العثمانية، وإعلان الجمهورية.

ومن ثم ، فقد قام بإتخاذ عدة إجراءات توصلاً لتحقيق هذه الأهداف. حيث أعلن فى أول نوفمبر ١٩٢٢ إلغاء السلطنة، كما أعلن فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٣ قيام الجمهورية (١٧٢)، وفى ٣ مارس ١٩٢٤ أصدر قرارًا بإلغاء الخلافة نهائيًا وطرد الخليفة وأسرته إلى خارج البلاد، بعد تجريدهم من جميع أموالهم وممتلكاتهم(١٧٣).

وقد كان لإلغاء الخلافة وقع أليم فى جميع البلاد الإسلامية، وتطلع المسلمون إلى تجديدها، ومن ثم فقد أعلنت مبايعة الملك حسين ملك الحجاز بالخلافة فى ٥ مارس ١٩٢٤ (١٧٤) على أثر ذلك اتجهت الأنظار إلى إحياء الخلافة فى مصر لأنها أحق البلاد الإسلامية بالخلافة التى لاتتنافى مع الحكم الدستورى كما أنها سوف تكسب مصر عطف العالم الإسلامى عليها (١٧٥).

ومن ثم، أعلن ستة عشر عالمًا من علماء الأزهر بطلان قرارات الكماليين، الخاصة بعزل الخليفة عبدالمجيد الذى انعقدت له البيعة من المسلمين جميعًا؛ لأنه صادر عن فئة قليلة لايعتد بهم (١٧٦) وعلى المستوى الرسمى، بدأ اتخاذ الإجراءات لإقامة الخلافة فى مصر، وقد أشرف عليها الأمير عمر طوسون المعروف بولائه للدولة العثمانية، حيث أوحى إلى محمد سعيد - رئيس الوزراء الأسبق - بجمع عدد من العلماء لمناقشة الفكرة. وفى الاجتماع، تم الاتفاق على أن تكون الخلافة للملك فؤاد الأول على أن يتم بيعته من جانب العلماء المصريين.

وعندما تواردت رسائل عديدة على الأمير من مختلف الفئات فى مصر تطالبه بضرورة عقد مؤتمر عام للنظر فى مسألة الخلافة الإسلامية (١٧٧)، أرسل إلى سعد زغلول رئيس الحكومة المصرية فى ١٥ مارس ١٩٢٤، يسأله عن رأى الحكومة فى عقد المؤتمر فى مصر؛ فأجابه سعد فى ١٨ منه بقوله: ردًا على خطابكم فى ١٥ الجارى فإنى عرضته على جلالة الملك لاختصاصه بمسألة الخلافة التى لها علاقة بشخصه وسأبلغكم بما أتلقاه من جلالته فى هذا الشأن»(١٧٨).

وكان سعد زغلول منذ بدء حياته السياسية معارضا لفكرة الجامعة الإسلامية، لهذا كان يرى أن محاولة إقامة الخلافة فى مصر فكرة خيالية، وأنها

سوف تكون محفوفة بمنازعات لايمكن غض النظر عنها، وإن الجرى وراء الأغراض الخيالية يقضى على السياسة العملية، وقد كان الملك فؤاد يعلم اتجاه سعد المعارض لفكرة الخلافة، لذا عندما عرض عليه مشروع الخلافة رفضها بقوله: «كيف أقوم بالواجب نحو جميع المسلمين مع أن حملى ثقيل بالنسبة لمصر وحدها.

وقد توقفت الأعمال الرسمية بشأن الخلافة عند هذا الحد، ولم يبد الملك رأيا صريحًا فيها، كما التزمت الحكومة المصرية جانب الحياد (١٧٩).

وفى ٢٣ مارس ١٩٢٤، اجتمعت لجنة الخلافة بالأزهر وقررت رفع التماس إلى جلالة الملك، تؤيد فيه طلب الأمير عمر طوسون من الحكومة الخاص بعقد المؤتمر الإسلامى فى ٢٥ مارس ١٩٢٤، وإرسال خطاب شكر وتأييد إلى الأمير(١٨٠).

وفى ٢٥ مارس ١٩٢٤، اجتمع العلماء برئاسة الشيخ محمود أبو الفضل الجبراوى شيخ الأزهر، وأصدروا بيانًا أعلنوا فيه بطلان بيعة عبدالمجيد الذى كان الكماليون قد نصبوه قبل إلغاء الخلافة؛ لأن الإسلام لا يعرف الخلافة بالمعنى الذى تولاها منفصلة عن السلطة، كما قرروا دعوة جميع الأمم الإسلامية إلى عقد مؤتمر عام فى القاهرة، برئاسة شيخ الإسلام فى الديار المصرية، وذلك للمشاورة فيمن يجب إسناد الخلافة إليه، على أن ينوب عن كل دولة وفد رسمى يمثلها، وأن يشترك فيها جميع الدول الإسلامية(١٨١) حاكمة كانت أو محكومة، مستقلة أو محتلة، كما أوصى العلماء أن تؤلف لجان من جميع أنحاء القطر المصرى تسمى لجان الخلافة للترويج للمؤتمر.

وقد ساعد رجال القصر الملكى فى الدعاية لعقد المؤتمر، هذا فى الوقت الذى اقتنع فيه الملك فؤاد بخلافته للمسلمين خاصة بعد استقالة سعد زغلول، الذى كان معارضًا لهذه الفكرة. ومن ثم، فقد سعى للحصول على شرف هذا المقام حتى يمنع الملك حسين أو أى أمير آخر من الحصول عليه، كما رأى أن ذلك سوف يدعم من سلطانه داخل مصر وخارجها(١٨٢).

وفى نفس الوقت، عبّر الأمير عمر طوسون عن تأييده لسلطان تركيا المخلوع، حيث قرر إعانته من خلال جمعية منكوبى الأناضول: فأرسل فى ٣٠ إبريل ١٩٢٤ مبلغ أربعة آلاف جنيه مصرى له ولأفراد أسرته؛ لإعانته على تكاليف الحياة خارج البلاد، كما وجه نداءً إلى المصريين حثهم فيه على التبرع له افتتحه الأمير بمبلغ ألف جنيه(١٨٣).

وقد بلغت تبرعات المصريين فى أواخر ديسمبر من نفس العام، مائة ألف فرنك أرسلها الأمير للخليفة، الذى أعرب من جانبه عن شكره لكافة المصريين لتقديمهم هذه الإعانة(١٨٤).

وقد تم عقد المؤتمر الإسلامى فى ١٣ مايو ١٩٢٦ فى القاهرة برئاسة شيخ الجامع الأزهر وحضره أربعة وثلاثون عضواً من الدول الإسلامية واستمرت جلساته من ١٣ مايو ١٩٢٦ إلى ١٩ مايو من نفس السنة.

وقد أدى انقسام العلماء والوفود داخل المؤتمر، بشأن تنصيب الملك فؤاد خليفة للمسلمين، إلى فشل المؤتمر ظلت بعدها فكرة الخلافة موضع تنافس ملوك المسلمين وأمرائهم(١٨٥).

ومن ثم؛ فقد تضافرت جهود الأمراء لصالح الدولة العثمانية منذ عام ١٨٨٢–١٩٢٨ لإثبات ولائهم لها، وقد ترتب على ذلك أن توثقت روابطهم بالدولة وترسخ وجودهم السياسى على أرض مصر خاصة فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٢–١٩١٤ التى شارك فيها الأمراء المصريون التعبير عن مظاهر السخط على الاحتلال البريطانى بتأكيد سيادة الدولة عليها؛ الأمر الذى ساهم فى تدعيم العلاقات المصرية العثمانية، كما استمرت جهودهم المرتبطة بالدولة حتى بعد زوال السيادة العثمانية على مصر منذ عام ١٩١٤ وحتى عام ١٩٢٨ حيث رفع الأمير عمر طوسون شعار الولاء لتركيا لتدعيم مركزه؛ فكان ذلك من أهم أسباب كره الإنجليز للأمير خلال تلك الفترة.

هوامش الفصل الثالث

(١) أنور الجندى: تصحيح أكبر خطأ فى تاريخ الإسلام: السلطان عبدالحميد والدولة العثمانية، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٩. ص٥١.

(٢) رمزى ميخائيل: مرجع سبق ذكره، ص٦٩.

(٣) أنور الجندى: مرجع سبق ذكره، ص٥١.

(٤) Llioyd, Lord: Op. Cit., P. 40.

(٥) المؤيد: ٣ سبتمبر ١٨٩٣. عدد ٥٤٤٦.

(٦) حيدر باشا شناسى بن المرحوم الأمير رشدى بك ابن المرحوم الأمير مصطفى فاضل باشا بن المرحوم إبراهيم باشا والى مصر.

(٧) المؤيد: أول يناير ١٩٠٧. عدد ٥٠٧٤.

(٨) المؤيد: ٢٥ يوليه ١٨٩٣. عدد ١٠٣٩.

(٩) المؤيد: ٧ يوليه ١٨٩٤. عدد ١٣١٩.

(١٠) سعيد حليم باشا بن الأمير محمد عبدالحليم باشا بن محمد على باشا والى مصر.

(١١) اللواء: ١١ أكتوبر ١٩٠٢. عدد ٩١٩.

(١٢) المؤيد: ١٧ أكتوبر ١٩٠٣. عدد ٤٠٨٨.

(١٣) المؤيد: ٢٣ إبريل ١٩٠٥. عدد ٤٥٤٦.

(١٤) الأخبار ١٩ يولية ١٩٠٧ ـ ١١٠٢.

(١٥) الوطن ١٦يوليو ١٩١١. عدد ٤٩٧٩.

(١٦) نصر الدين عبدالحميد نصر: مصر وحركة الجامعة الإسلامية ١٨٨٣. ١٩١٤. رسالة ماجستير غير منشورة أجيزت بجامعة القاهرة. ١٩٨١. ص٨٨.

(١٧) أحمد فهد بركات الشوابكة: حركة الجامعة الإسلامية منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى ١٩٠٩. رسالة ماجستير غير منشورة أجيزت بجامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٣. ص٢١٩.

(١٨) المؤيد: ١٦ مارس ١٨٩٧. عدد ٣١٢٤.

(١٩) المؤيد: ١٨: ١٨ مارس ١٨٩٧. عدد ٣١٢٦.

(٢٠) محمد عبدالفتاح عبدالمجيد أبو الإسعاد: مصر والمسألة الليبية ١٩١١ - ١٩٣١. رسالة دكتوراه غير منشورة أجيزت بكلية الأداب جامعة عين شمس، ١٩٩٠. ص٤٤.

(٢١) محمد حلمى عبدالمعطى صالح: المذكرات الحلمية عن الحرب الطرابلسية، مطبعة الآداب، الشرقية، المنيا، ١٩١٢. ص٥٤.

(٢٢) أحمد شفيق:جـ٢، ق٢. ص ٦٥.

(٢٣) عبد الرحمن الرافعى: محمد فريد، رمز الإخلاص والتضحية (تاريخ مصر القومى من ١٩٠٨- ١٩١٩، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥. ص٢٨٥.

(٢٤) مذكرات الضباط الأتراك: حول معركة ليبيا. إعداد آورخان أوغلو ترجمة وجدى كدك، الجماهيرية الليبية، ١٫٩٧٩، ص١٥٠.

(٢٥) المؤيد: ٨ أكتوبر ١٩١١. عدد ٦٤٩٧.

(٢٦) الأهالى:٩ أكتوبر ١٩١١. عدد ٣٠١٠.

(٢٧) الأهالى: ١٥ أكتوبر ١٩١١. عدد ٢٣٠٤.

(٢٨) الأخبار: ١٥ أكتوبر ١٩١١. عدد ٢٣٩٠.

(٢٩) المؤيد: ١٧ أكتوبر ١٩١١. عدد ٦٤٩٦.

(٣٠) عبدالرحمن الرافعى: محمد فريد . ص٢٨٥.

(٣١) Marlowe, John: Op. Cit., P. 205.

(٣٢) جمال ذكريا قاسم: موقف مصر من الحرب الطرابلسية، بحث نُشر فى المجلة التاريخية - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مجلد ١٣، القاهرة ١٩٦٧. ص٣٢٦.

(٣٣) محمد أبو الإسعاد: مرجع سبق ذكره. ص٤٤.

(٣٤) جمال زكريا قاسم: موقف مصر من الحرب الطرابلسية. ص٣٢٦.

(٣٥) محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية. جـ١. ١٩١٢ - ١٩٣٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥١. ص٢١٨.

(٣٦) المؤيد: ١٥ أكتوبر ١٩١١. عدد ٦٤٩٤.

(٣٧) المؤيد: ١٩ أكتوبر ١٩١١. عدد ٦٥٠٠٠.

(٣٨) المؤيد: ٦ ديسمبر ١٩١١. عدد ٦٤٩٦.

(٣٩) الأهالى: ١٤: نوفمبر ١٩١١. عدد ٣١٤.

(٤٠) الأهالى: ٢٤ نوفمبر ١٩١١. عدد ٣٢٣.

(٤١) عبدالرحمن الرافعي: محمد فريد. ص٢٨٦.

(٤٢) المؤيد: أول يونيه ١٩١٢. عدد ٩٨٧٦.

(٤٣) الأهالي: ١٠ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٥٩٨.

(٤٤) المؤيد: ٣ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٧٧٥٨.

(٤٥) العلم نقلاً عن الأخبار: ٥ نوفمير ١٩١١. عدد ٨٧٦.

(٤٦) المؤيد: ١٦ أكتوبر ١٩١١. عدد ٦٨٨٦.

(٤٧) المؤيد: ١٥ أكتوبر ١٩١١. عدد ٧٤٥٩.

(٤٨) المنار: ٢١ نوفمبر ١٩١١. مجلد ١٤.

(٤٩) أحمد زكريا الشلق: مرجع سبق ذكره. ص٤٢٨.

(٥٠) الجريدة: ٢٨ سبتمبر ١٩١١. عدد ١٤٥٣.

(٥١) المقطم نقلا عن الأخبار: ١٥ أكتوبر ١٩١١. عدد ٤٥٥.

(٥٢) سامى أبو النور: مرجع سبق ذكره. ص٣١.

(٥٣) مصر الفتاة: ٢٢ يولية ١٩١١. عدد ٨٦٩٠.

(٥٤) مصر الفتاة: ٢٣ أكتوبر ١٩١١. عدد ٨٧٠.

(٥٥) المؤيد: ١٣ أكتوبر ١٩١١. عدد ٦٤٩٢.

(٥٦) جمال زكريا قاسم: موقف مصر من الحرب الطرابلسية، ص٢٣٧.

(٥٧) الأخبار ١٦ أكتوبر ١٩١١. عدد ٢٤٠.

(٥٨) الأهرام نقلا عن الأخبار: ١٦ أكتوبر ١٩١١، عدد ٢٤٠.

(٥٩) المؤيد: ١٩ أكتوبر ١٩١١. عدد ٦٤٩٦.

(٦٠) سامى أبو النور: مرجع سبق ذكره، ص٣١.

(٦١) الأخبار أول ديسمبر ١٩١١. عدد ٢٧١.

(٦٢) أحمد شفيق: جـ٢. ق٢. ص٢٨٨.

(٦٣) الوطن: ١٤ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٥٢٣٨.

(٦٤) المؤيد: ٥ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٦٧٩٦.

(٦٥) الأهالي: ٢٠ اكتوبر ١٩١٢. عدد ٦٠٦.

(٦٦) المؤيد: ٢٨ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٦٨١٤.

(٦٧) الأهالي: ٢٩ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٦١٥.

(٦٨) الوطن: ٩ نوفمبر ١٩١٢. عدد ٥٣٦٩.

(٦٩) الأمير محمود حمدى بن المرحوم الخديو إسماعيل بن محمد على.

(٧٠) المؤيد: ٩ نوفمبر ١٩١٢. عدد ٥٢٦٩.

(٧١) المؤيد: ١٥ أكتوبر ١٩١٣. عدد ٧٩٢٦.
(٧٢) المؤيد: ١٩ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٦٨٠٦.
(٧٣) الجريدة: ١٩ أكتوبر ١٩١٢. عدد ١٣٤٤.
(٧٤) المؤيد: ٢٢ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٦٨٠٩.
(٧٥) الأهالى: ٢٣ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٦٠٩.
(٧٦) الوطن: ٢٣ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٩٨٧.
(٧٧) الجريدة: ٢٦ أكتوبر ١٩١٢. عدد ١٧١٠.
(٧٨) الجريدة: ٣٠ أكتوبر ١٩١٢. عدد ١٧١٥.
(٧٩) الوطن: ٢٣ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٥٢٥٤.
(٨٠) المؤيد: ٢٢ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٦٨١.
(٨١) الأهالى: ٣١ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٦١٨.
(٨٢) المؤيد: ٣١ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٦٨١٩.
(٨٣) الأهالى: ٢٧ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٦١٤.
(٨٤) الجريدة :٤ نوفمبر ١٩١٢ عدد ١٧١٩.
(٨٥) الجريدة: ٥ نوفمبر ١٩١٢. عدد ١٧٢٧.
(٨٦) الجريدة : ٧ نوفمبر ١٩١٢. عدد ١٧٢٢.
(٨٧) الأهالى: ٩ نوفمبر ١٩١٢. عدد ٦٢٧.
(٨٨) الجريدة : ١٢ نوفمبر ١٩١٢. عدد ١٧٢٧.
(٨٩) المؤيد: ١٢ نوفمبر ١٩١٢. عدد ١٨٢٧.
(٩٠) المؤيد: ١٧ نوفمبر ١٩١٢. عدد ٦٨٣٦.
(٩١) المؤيد: ١٨ نوفمبر ١٩١٢. عدد ٦٨٣٧.
(٩٢) المؤيد: ٢٤ نوفمبر ١٩١٢. عدد ٦٨٤٣.
(٩٣) الجريدة: ٢٥ نوفمبر ١٩١٢. عدد ١٧٤٧.
(٩٤) المؤيد: ١٠ ديسمبر ١٩١٣. عدد ٦٨٥٩.
(٩٥) المؤيد: ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٥، ١٧ ديسمبر ١٩١٢، الأعداد ٦٨٥٧، ٦٨٥٩، ٦٨٦٠، ٦٨٦١، ٦٨٦٤، ٦٨٦٦.
(٩٦) المؤيد: ٢١ يناير ١٩١٣. عدد ٦٩٠١.
(٩٧) الأخبار: ٢١ إبريل ١٩١٣. عدد ١٩٨٧.
(٩٨) المؤيد: ٢٢ إبريل ١٩١٣. عدد ٦٩٩٢.
(٩٩) المؤيد: ٢٨ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٦٨١٥.

(١٠٠) الجريدة: ٣٠ أكتوبر ١٩١٢. عدد١٧١٥.

(١٠١) المؤيد: ٦نوفمبر. عدد١٨٢١.

(١٠٢) المؤيد: ١٨ نوفمبر ١٩١٢. عدد١٨٣٣.

(١٠٣) المؤيد: ١٩ نوفمبر ١٩١٢. عدد ١٨٣٤.

(١٠٤) الأهالى: ٢٢ نوفمبر ١٩١٢. عدد ٦٣٤٧.

(١٠٥) المؤيد: ٢٧ فبراير ١٩١٣. عدد ٦٩٣٨.

(١٠٦) المؤيد: ٢٢ نوفمبر ١٩١٢. عدد ١٨٣٧.

(١٠٧) المؤيد: ٢٣ نوفمبر ١٩١٢. عدد ١٨٣٨.

(١٠٨) الجريدة: ٢٤ نوفمبر ١٩١٢. عدد ١٧٣٩.

(١٠٩) المؤيد أول ديسمبر ١٩١٢. عدد ٦٨٥٣.

(١١٠) الوطن: ٦ ديسمبر ١٩١٢. عدد ٦٨٤٧.

(١١١) المؤيد: ٦ ديسمبر ١٩١٢. عدد ٦٨٥٦.

(١١٢) المؤيد: ١٦ ديسمبر ١٩١٢. عدد ٦٨٦٦.

(١١٣) الوطن: ٢٩ ديسمبر ١٩١٢. عدد ٨٦٦.

(١١٤) الشعب: ٣٠ مايو ١٩١٣. عدد ٣٩٩.

(١١٥) المؤيد: ١١ مايو ١٩١٢. عدد ٩٨٧٦.

(١١٦) الشعب: ١٣ إبريل ١٩١٣. عدد ٣٥٩.

(١١٧) المؤيد: ١٦ إبريل ١٩١٣. عدد ٦٩٧٦

(١١٨) الوطن: ١٥ إبريل ١٩١٣. عدد ٩٧٣.

(١١٩) الشعب: ٢٩ مايو ١٩١٣. عدد ٣٩٨.

(١٢٠) المؤيد: ١٦ إبريل ١٩١٣. عدد ٦٩٧٦.

(١٢١) الأهالى: ٣٠ يوليو ١٩١٣. عدد ٨٤٣.

(١٢٢) الأهالى: ٢٢ سبتمبر ١٩١٣. عدد ٨٩٨٧.

(١٢٣) المؤيد: ٦أكتوبر ١٩١٣. عدد ٧١٤٩.

(١٢٤) المؤيد: ٢٧ نوفمبر ١٩١٣. عدد ٧٢٠١.

(١٢٥) الوطن: ١٣ إبريل ١٩١٥. عدد ٤٦٣.

(١٢٦) المؤيد: ٢٨ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٦٨١٦.

(١٢٧) المؤيد: ٢٢ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٦٨١٠.

(١٢٨) المؤيد: ٢٨ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٦٨١٦.

(١٢٩) المؤيد: أول نوفمبر ١٩١٢. عدد ١٨١٦.

(١٣٠) المؤيد: ١٩ نوفمبر ١٩١٢. عدد ٦٨٣٨.

(١٣١) العلم نقلاً عن المؤيد ١٥ أكتوبر ١٩١٤. عدد ٦٣٤٤.

(١٣٢) الأهالي: ٢١ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٦٠٨.

(١٣٣) الأهالي: ٢٩ اكتوبر ١٩١٢. عدد ٦١٦.

(١٣٤) الجريدة: ١٢ أكتوبر ١٩١٢. عدد ١٦٨٧.

(١٣٥) الجريدة: ٢٦ أكتوبر ١٩١٢. عدد ١٧٠٣.

(١٣٦) الجريدة: ٦ نوفمبر ١٩١٢. عدد ١٧٢١.

(١٣٧) المنار: ٩ نوفمبر ١٩١٢ الجزء ١١ مجلد ١٥ ص٨٧٧.

(١٣٨) المنار: ٩ ديسمبر ١٩١٢. ج ١٢. مجلد ١٥.

(١٣٩) الأمير عزيز بن الأمير حسن بن محمد على، وقد تعلم الفنون العسكرية بألمانيا، ولما تخرج التحق بالحرس الإمبراطوري ثم انتقل للجيش الهندي وفي عام ١٨٩٦ التحق بالجيش المصري ومنح رتبة اللواء إلى أن التحق بالجيش التركي في حرب البلقان.

(١٤٠) الجريدة: ٣١ أكتوبر ١٩١٢. عدد ١٧١٦.

(١٤١) الوطن: أول نوفمبر ١٩١٢. عدد ٧٩٠٧.

(١٤٢) المؤيد: أول نوفمير ١٩١٢. عدد ٦٢٠.

(١٤٣) الجريدة: ٣١ أكتوبر ١٩١٢. عدد ١٧١٦.

(١٤٤) الأهالي: ٢ نوفمير ١٩١٢. عدد ٦٢٠.

(١٤٥) الوطن: ٥ نوفمير ١٩١٢. عدد ٥٢٦٧.

(١٤٦) الأهالي: نوفمبر ١٩١٢. عدد ٦٢٠.

(١٤٧) الجريدة: ٤ نوفمبر ١٩١٢. عدد ١٧٢٠.

(١٤٨) الجريدة: ١٣ نوفمبر ١٩١٢. عدد ١٧٢٩.

(١٤٩) الجريدة: ٢٦ نوفمبر ١٩١٢. عدد ١٧٣٢.

(١٥٠) أحمد شفيق: جـ٢. ق٢. ص٢٩١.

(١٥١) الوطن: ١٢ ديسمبر ١٩١٢. عدد ٨٣٧.

(١٥٢) الوطن: ١٣ ديسمبر ١٩١٢. عدد ٨٣٨.

(١٥٣) الجريدة: أول ديمسبر ١٩١٢. عدد ١٧٣٧.

(١٥٤) المؤيد: ١٣ مايو ١٩١٣. عدد ٧٠٢٣.

(١٥٥) الجريدة: ٣ ديسمبر ١٩١٢. عدد ١٧٣٩.

(١٥٦) الأهالي: ٣ يناير ١٩١٣. عدد ٦٨٢.

(١٥٧) المؤيد: ٩ أغسطس ١٩١٤. عدد ١٩٨٧.

(١٥٨) Lloyd, Lord: Op. Cit., P. 201.

(١٥٩) إبراهيم يونس محمد سلطح: مرجع سبق ذكره. ص٢١٢.

(١٦٠) الأخبار أول أكتوبر ١٩١٨. عدد ٢٩٢١.

(١٦١) المقطم: ٢ مايو ١٩٢١. عدد ٩٧٧٣.

(١٦٢) المقطم: ٢١ مايو ١٩٢١. عدد ٩٧٨١.

(١٦٣) الأخبار: ٨ يوليو ١٩٢١. عدد ٤١٩.

(١٦٤) المقطم: ٨ يوليو ١٩٢١. عدد ٩٧٩٩.

(١٦٥) الأخبار: ٩ يوليو ١٩٢١. عدد ٤٢٠.

(١٦٦) الأهرام: ٢٣ يناير ١٩٢١. عدد ١٣٦٤٣.

(١٦٧) وادى النيل: ٢٦ فبراير ١٩٢٢. عدد ٣٨٢١.

(١٦٨) الأخبار:٣١ يوليو ١٩٢٢. عدد ٧٤٦.

(١٦٩) المقطم: ١٢ أغسطس ١٩٢٢. عدد ١٠١٦٤.

(١٧٠) الأخبار: ١٣ سبتمبر ١٩٢٢. عدد ٧٧٦.

(١٧١) الأخبار: ١١ ديسمبر ١٩٢٢. عدد ٨٥٢.

(١٧٢) إبراهيم يونس محمد سلطح: مرجع سبق ذكره. ص ٣١٢ ـ ٣١٥.

(١٧٣) وادى النيل: ٤ مارس ١٩٢٤. عدد ٩٣١.

(١٧٤) الأهرام: ٦ مارس ١٩٢٤. عدد ١٤٢٩٧.

(١٧٥) الأهرام: ٢١ مارس ١٩٢٤. عدد ١٤٣١٢.

(١٧٦) وادى النيل : ٢٨ مارس ١٩٢٤. عدد ٤٤٦١.

(١٧٧) إبراهيم يونس محمد سلطح: مرجع سبق ذكره. ص٣٢٣.

(١٧٨) الأهرام: ٢١ مارس ١٩٢٤. عدد ١٤٣١٢.

(١٧٩) إبراهيم يونس محمد سلطح: مرجع سبق ذكره. ص٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(١٨٠) الأهرام: ٢٤ مارس ١٩٢٤. عدد ١٤٣١٥.

(١٨١) أحمد شفيق: الحولية الأولى لعام ١٩٢٤ ص ١٢١.

(١٨٢) إبراهيم يونس محمد سلطح: مرجع سبق ذكره. ص ٣٣٦-٣٣٨.

(١٨٣) الأخبار ٣٠ ابريل ١٩٢٤. عدد ١٢٨٢.

(١٨٤) الأخبار: ٢٩ ديسمبر ١٩٢٤. عدد ١٤٨٥.

(١٨٥) إبراهيم يونس سلطح: مرجع سبق ذكره. ص ٢٧١- ٢٧٤.

الفصل الرابع

الأوضاع الاقتصادية لأمراء الأسرة المالكة

(١٨٨٢ - ١٩٢٨)

حظى أمراء الأسرة المالكة بوضع اقتصادى متميز نتيجة لإسهاماتهم البارزة في هذا المجال والذى تركز خلال تلك الفترة فى الزراعة والاستثمارات المالية.

الأمراء ومجال الزراعة.

١ - مصادر الملكيات الزراعية: لأمراء الأسرة المالكة:

تصدرت أسرة محمد على شريحة كبار ملاك الأراضى الزراعية طوال فترة حكم هذه الأسرة نتيجة لاستحواذهم على مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية، حصلوا عليها حينما قام كل والى من أفراد تلك الأسرة بتوسيع ملكياته الخاصة، وقد ساعدهم على ذلك أن ملكية الأراضى كانت حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر بيد الدولة[١].

ولم يكن هناك حد فاصل بين ممتلكات كل من الحاكم والدولة؛ مما أعطى الفرصة للحاكم أن يضع يده على معظم أراضى الدولة، كما أعطى لنفسه حق التصرف فيها؛ ومن ثم فقد تشكلت ملكيات أفراد الأسرة التى حصلوا عليها منذ فترة مبكرة على شكل منح من الحاكم شملت[٢]:

١- الأبعاديات: وهى مساحات من الأراضى البور اختص بها محمد على أفراد أسرته بهدف استصلاحها، وكانت معفاة من الضرائب.

٢- الجفالك أو الشفالك: وهى الأراضى التى استولى عليها محمد على لنفسه، أو منحها لأفراد أسرته، وكانت أوسع مساحة من سابقتها؛ مما كان يمكن اعتبارها نواة لنشوء الملكيات الزراعية الكبيرة فى مصر[٣].

وقد أصبحت هذه الأراضى ملكًا لحائزيها، بشرط عدم جواز بيعها، فكانت وقفًا عليهم وعلى ذريتهم، أى ملكًا مقيدًا، طبقًا لقرار فبراير ١٨٣٧[٤]، ثم ملكًا مطلقا تبعًا لقرار فبراير ١٨٤٢ [٥]، الذى أباح لهم حق البيع والشراء والتنازل والرهن[٦].

وقد بلغت مساحتها عند صدور هذا القرار ٢٧٧,٣٧٥ فدانًا[٧]، وقد كان من أهم هذه الأراضى التى استحوذ عليها الأمير توفيق ١٥٠٠٠ فدان فى (أشمنت) بمديرية بنى سويف، وبالقرب من إيتاى البارود بالبحيرة، وقرى صفط خالد وصنديد بالقرب من شبراخيت كما استحوذ سعيد على ٢٠ ألف فدان ببلدة الخازن بالقرب من مدينة الإسكندرية[٨].

وفى عام ١٨٤٠ أصدر محمد على أمرين أحدهما بمنح ابنه الأمير حليم ١٠,٠٩٥ فدانًا، شملت أراضى المعمور فى ١١ قرية من الغربية، كونت فى مجموعها جفلك (محلة مسير) الذى بلغ إجمالى زمامه ١٥,١٦١ فدانًا، أما الآخر فقد قضى بمنح ابنه الأمير حسين بك ١٠,٢١٤٢ فدانًا، شملت أراضى المعمور فى ثمانى قرى بالغربية تكون منها جفلك (المنشأة الكبرى) الذى بلغ إجمالى زمامه ١٢,١١٨ فدانًا.

ومن ثم، فقد بلغت ملكية محمد على هو وأسرته فى أواخر عهده ٣٣٤,٢٨٦ فدانًا من الجفالك، بالإضافة إلى (عُهَد) أبنائه التى بلغت ٣٢٧,٧٦٢ فدانًا بمديريات الشرقية، والغربية، والدقهلية، والفيوم[٩].

وقد استمر خلفاء محمد على فى اتباع سياسته فى منح الأراضى لأفراد أسرتهم وذلك خلال حكم عباس الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤)، وفى عهد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣)، وقد سميت الأراضى فى عهده بالأراضى العشورية، بعد أن فرض عليها سعيد باشا (ضريبة العُشْر) فى ١٨٥٤[١٠].

كما استطاع سعيد الاستيلاء على مساحات كبيرة من أراضى الفلاحين، وضمها إلى أملاك الأمراء[١١].

وعندما وصل إسماعيل إلى الحكم، أخذ يوسع مساحة ممتلكاته فأجبر عمه عبد الحليم باشا وأخاه مصطفى فاضل باشا على أن يبيعا دائرتيهما اللتين بلغت مساحتهما حوالى ٧٥ ألف فدان بجميع محتوياتهما من مبان ومضخات للرى ومصانع السكر، ليقطع الصلات التى تربطهما بمصر ويتخلص من منافستهما السياسية، كذلك استولى على مساحات واسعة من الأراضى المتروكة والأراضى المستبعدة وأخرج تقاسيطها باسمه.

وقد أنعم على أولاده وبناته وزوجاته وجواريه، بمساحات واسعة منها، كما اشترى بعض الأراضى بأسمائهم من بعض الأفراد، وسدد أثمانها من خزانة الدولة.

ولم تكد تمر ثمانى سنوات على حكمه حتى كان أفراد أسرته يمتلكون ٤٧٢,١٠٢ فدان، وذلك عام ١٨٧١(١٢).

بيان الأطيان التى منحها إسماعيل لأولاده حتى يونيو ١٨٧١

المساحة بالفدان	الاسـم
٥٠,٩٤٠	إبراهيم باشا نجله
٣٦,٠٣٩	محمد توفيق باشا نجله
٣٤,٧٥٦	حسين كامل باشا نجله
٣٦,٣٢٦	حسن باشا نجله
٣٠,٠٩١	محمود بك نجله ووالدته جانشاه(١٣)

ومن ثم، فقد تشكلت ملكيات الخديو إسماعيل وأسرته من:

١- أراضى الدايرة السَّنيَّة والخاصة الخديوية: وقد رهنت هذه الأراضى لتكون ضمانًا لقرضين عقدهما الخديو إسماعيل عام ١٨٦٥، وعام ١٨٧٦، اللذين توحدا عام ١٨٧٧ وعام ١٨٨٠.

وفى عام ١٨٧٧ بلغت أراضى الدايرة السنية ٤٣٤,٩٧٥ فدانًا، كما بلغ مجموع أراضى الخاصة الخديوية ٥٠,١٥٦ فدانًا، فكان مجموعهما ٤٨٥,١٣١ فدانًا(١٤).

٢- **أراضى الأملاك الأميرية**: بلغت مساحتها ٤٥,٧٢٩ فدانًا، وقد تنازل عنها إسماعيل وأسرته للدولة عام ١٨٧٨ لتكون ضمانًا لقرض روتشيلد فى هذا العام، وكانت معظم هذه الأراضى موزعة على أقاربه عام ١٨٧٠ .

وكانت معظم أراضى الدايرة السنية تقع فى مصر العليا ومصر الوسطى، كما كانت معظم أراضى الأملاك الأميرية فى الوجه البحرى، وكان معظمها فى مديرية الغربية[١٥].

أفراد أسرة الخديو إسماعيل الذين يملكون أراضى الأملاك الأميرية بالفدان

المساحة بالفدان	الاســم
١٤٤٩٢٧	الأميرة الأم خشيار قادن
٢١٠٩٧	محمد توفيق باشا نجله
٢ ٥٢١٨	حسين كامل باشا نجله
٢٤٨٥٠	إبراهيم باشا نجله
٤٦١٣١	محمود بك نجله ووالدته
٨٧٧	على بك نجله
٢٠٩٤	الأميرة توحيدة هانم كريمته
٢٨٤٧٧	الأميرة فاطمة هانم كريمته
٢٠٢٨١	شهيرة هانم زوجة الأولى
٤١٦٠٥	جنانيار قادن زوجته الثانية
١٦٣١٢	جشم افت قادن زوجته الثالثة
٢٤٣٤	الأميرة هانم ووالدتها كريمته
٤٢٥٧٢٩	المجموع الكلى[١٦]

هذا بالإضافة إلى الأوقاف الشاسعة التى كان يمتلكها أفراد أسرة محمد على، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، والتى بلغت مساحتها ما يقرب من ٦٢,٥٠٠ فدان.

ومن ثم، فقد بلغت مساحة أملاك الخديو إسماعيل وعائلته فى أواخر حكمه ما يقرب من مليون فدان، أى ما يوازى ٢٠٪ من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر، هذا بخلاف ما كان يمتلكه بقية أفراد الأسرة [١٧].

وعندما أصبحت أراضى الأملاك الأميرية وأراضى الدايرة السنية تحت إشراف الدولة، كان أفراد أسرة محمد على يتقاضون مرتبات سنوية على أساس قيمة هذه الأراضى[١٨].

وقد أصدر الخديو توفيق عام ١٨٨٠ قرارًا بشأن هذه المخصصات، راعت فيه الحكومة عند توزيعها على أمراء الأسرة حاجة كل فرد منها [١٩].

وفى أوائل عام ١٨٨٨، أضيفت مساحة من الأراضى بلغت ٣٩,٨٧٥ فدانًا من أراضى الأملاك الأميرية لإسماعيل وبعض أفراد أسرته بدلا من المرتبات التى كانوا يتقاضونها سنويًا، بشرط أن يخصص الخديو نصف أراضى الوقف لأبنائه وذريته، كما خصص الأمراء ثلثين من هذه الأراضى إلى ذريتهم[٢٠].

وقد جاء فى نص هذا الاتفاق الذى عقد بين الحكومة المصرية والخديو إسماعيل والأمير حسين كامل وأزواجه الثلاث وأولاده الأمير فؤاد بك والأمير على بك والأمراء حسن باشا وحسين باشا وإبراهيم باشا حلمى:-

١- تتنازل الحكومة للخديو والأمراء عن سراى أرض جيان وباقى الأملاك الكائنة بالآستانة، وعن سراى القصر العالى وملحقاتها، وسراى الجزيرة وملحقاتها القائمة على ٦٢ فدانًا (ما عدا أطيان وأملاك تفتيش الجزيرة والجيزة التى بقيت ملكًا للحكومة).

٢- يتم استبدال مرتباتهم بأراض مُن أطيان الدومين قيمتها ١,٢١٠,٠٠٠ جنيه، على أن يخصص لكل واح مبلغ على النحو الآتى:-

المبلغ	الاسم
٥٦٠,٤٠٠ ألف جنيه	١- الخديو إسماعيل وزوجاته
٢١٠,٠٠٠ ألف جنيه	٢- الأمير حسن وحرمه
١٦٨,٠٠٠ ألف جنيه	٣- الأمير حسين كامل
١٢٦,٠٠٠ ألف جنيه	٤- الأمير إبراهيم حلمى باشا
٣٦,٤٠٠ ألف جنيه	٥- الأمير فؤاد بك ووالدته
٢٥,٢٠٠ ألف جنيه	٦- الأمير على بك
٨٤,٠٠٠ ألف جنيه	٧- أمينة هان ونعمت هانم

على أن يتم صرف مبلغ قيمته مائة ألف جنيه لهم وذلك قيمة المطلوب من ثمن التقاوى والمحصولات وزعت كالآتى:

المبلغ	الاسم
٥٠٠٠٠ جنيه	الخديو إسماعيل وزوجاته الثلاث
١٤٠٠٠ جنيه	الأمير حسين باشا
١٤٠٠٠ جنيه	الأمير حسن باشا
٢٠٠٠٠ جنيه	الأمير إبراهيم باشا
٢٠٠٠ جنيه	الأميرة أمينة هانم

يجوز للسالف ذكرهم أن يطلبوا مبلغًا يحدد بنسبة ما يخصهم فى مبلغ ١٢١٠٠٠٠ جنيه، شرط ألا يتجاوز ١٨٠٠٠٠ جنيه، وأن يوقف الأطيان المعطاة بقيمة ثلث قيمتها على ذمة أربابهم ونسلهم على عمود النسب، على أن تئول للحكومة بعد انقراض الذرية، وذلك بالنسبة للأمراء، على أن يوقف إسماعيل نصف ما خصصه منها لصالح ورثتهم.

وقد تم تنزيل مبلغ ٨٦٧٢ جنيهًا قيمة مرتبات الأسرة السنوية، التى استبدلت بها الأراضى لتنفيذ هذا الاتفاق [٢١]، كما منحت مساحة صغيرة للأمراء عام ١٨٩٣ [٢٢].

وفى ١١ مارس ١٨٨٩ وقع اتفاق بين الحكومة المصرية والأمير محمود حمدى باشا ووالدته، تضمن استبدال مرتباتهم السنوية البالغ قدرها تسعة آلاف جنيه بأطيان من الأملاك الأميرية وأموال قيمتها ١٢٦ ألف جنيه [٢٣].

ومن ناحية أخرى، اشترى بعض أفراد أسرة محمد على فى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع العشرين مساحات من الدايرة السنية، حيث استطاع الأمير محمد عبد الحليم الذى باع كل أملاكه إلى الخديو إسماعيل أن يستعيد جزءًا من أطيان الدايرة إلى أبنائه فى ١٤ إبريل ١٩٨٧[٢٤] حيث اشترى كل من الأميرين محمد على باشا حليم وإبراهيم باشا حليم ١٢٨٨ فدانًا فى منطقة البرشا ودير البرشا بتفتيش الروضة بأسيوط فى ١٤ إبريل ١٨٩٧[٢٥] كما اشترت الأميرة نازلى هانم ابنة الأمير حليم ١١٨٨ فدانًا من أطيان تفتيش أبا بالمنيا فى ٢٣ مايو ١٨٩٨[٢٦] واشترت هى وزوجها الأمير حسن باشا فى ٣٠ مارس ١٩٠٣ - ٥٦٢ فدانًا من تفتيش أبا بالمنيا[٢٧].

وفى عام ١٩٠٠ اشترى الأمير حسين كامل ٣١٦٩ فدانًا من أطيان الدومين بتفتيش مسير، كما اشترى الأمير محمد جميل طوسون باشا بن الأمير طوسون باشا بن سعيد باشا والى مصر ١٣٠ فدانًا من أطيان أرمنت فى أول مايو ١٩٠٥ .

وبالتالى، فقد أدى بيع أراضى الدايرة السنية وأراضى الأملاك الأميرية التى عرضت للبيع منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين إلى استعادة أسرة محمد على لجزء من أملاكها السابقة[٢٨].

كما تركزت الملكيات الكبرى لأفراد الأسرة فى الفترة من عام ١٩١٤ وحتى نهاية حكمها سنة ١٩٥٢ فى الوجه القبلى أكثر منه فى الوجه البحرى، وخاصة فى مديريتى أسيوط والمنيا، أما فى الوجه البحرى فكانت تتركز فى مديريتى الغربية والبحيرة[٢٩].

وكان من بين الأمراء الذين ينتمون إلى هذه الفئة على وجه الخصوص أسرة الأمير طوسون، وأسرة الأمير يوسف كمال، وأسرة الأمير حليم[٣٠].

ومن ثم، فقد تربع أفراد أسرة محمد على على رأس شريحة كبار ملاك الأراضى الزراعية طوال فترة وجود هذه الأسرة، وبخاصة الفرع الحاكم منها(٣١)، حيث كان فرع إسماعيل الذى استمر فى الحكم حتى عام ١٩٥٢ يملك أكثر من نصف ملكيات الأسرة كلها(٣٢).

ونتيجة لهذا الوضع، فقد حصل أمراء الأسرة على مركز اجتماعى واقتصادى مرموق، كما كان لاتساع أراضيهم الزراعية خلال تلك الفترة أثره فى توجيه نشاطهم الاقتصادى نحو الاهتمام بالزراعة.

٢- نشاط أمراء الأسرة فى مجال الزراعة:

وجه الاحتلال البريطانى سياسة مصر الاقتصادية فى الفترة من (١٨٨٢ - ١٩١٤) حول الاهتمام بالزراعة(٣٣) كما شجع الخديو عباس حلمى الثانى العمل على إصلاح الأراضى الزراعية، وزيادة إيراداتها لتحسين مالية البلاد(٣٤).

وفى ظل هذا الوضع، مارس كبار ملاك الأراضى الزراعية وفى مقدمتهم أمراء الأسرة المالكة نشاطهم الاقتصادى نحو الاهتمام بالزراعة، والعمل على تنميتها من خلال الجمعية الزراعية، والنقابات الزراعية، ووضع الحلول لتنمية المحاصيل الزراعية.

١- الأمراء والجمعية الزراعية:

ساهم الأمراء بدور بارز فى الاهتمام بالزراعة، من خلال الجمعية الزراعية التى أنشئت فى مارس ١٨٨٠ برئاسة حيدر باشا يكن (ابن أخت محمد على)، ثم اختفت أخبارها فى أحداث الثورة العرابية.

وعندما اهتمت سلطات الاحتلال فى مصر بالعمل على إيجاد مؤسسة أهلية تعمل على رفع مستوى الإنتاج الزراعى وترعى مصالح كبار الملاك المزارعين، أوكلت إلى رياض باشا فى أواخر الثمانينيات دعوة كبار ملاك المزارعين إلى تشكيل «جمعية زراعية»، فاتصل بعدد من المزارعين وأقنعهم بالفكرة وأكد لهم أن الإنجليز يشجعونها ويؤيدونها.

وقد تعددت الآراء حول تشكيلها فرأى البعض أن تكون على شكل مجلس تمثل فيه كل مديرية من المديريات باثنين من كبار أعيانها، وأن تسند رئاسة المجلس إلى رياض باشا، ويختص بالعمل على تحسين الإنتاج الزراعى والحيوانى، عن طريق إجراء التجارب وإقامة المعارض الزراعية. ورأى البعض أن تكون على شكل «مُجَمّع» يضم كبار الملاك المزارعين فى البلاد، مثل الأمراء والأكابر والأعيان والعمد والشيوخ وفئات المزارعين وأصحاب الأباعد والجفالك، بالإضافة إلى بعض الفنيين المتخصصين فى الزراعة، وأن يكون لهذا المجمع فروع فى المديريات توافيه عما يواجه الزراعة من مشاكل يتولى بحثها ويعمل على إيجاد حل لها، وأن يختص المجمع بالنظر فى تحسين أحوال الزراعة من حيث إرشاد المزارعين إلى ما يمكن زراعته من المحاصيل، وأن يسعى لتأسيس بنك زراعى وطنى يتولى تسويق الإنتاج الزراعى داخل البلاد وخارجها، بالإضافة إلى اقتراح إقامة المعارض الزراعية والحقول والحدائق النموذجية.

وقد اتخذت خطوات تمهيدية لتأسيس الجمعية الزراعية المقترحة، فتكونت لجنة لإقامة معارض زراعية عام ١٨٩٦، تتيح لكبار المزارعين فرصة تبادل الخبرات [٣٥] برئاسة الأمير حسين كامل، الذى أولى عناية فائقة نحو تحسين الزراعة من خلالها [٣٦]. كما عينت الليدى كرومر لو كالتها إلى جانب عدد كبير من الأعضاء.

وقد أقام الأمير أول معرض زراعى من خلالها فى ٢٥ يناير من نفس السنة كان برئاسته وتحت اسم (معرض الزهور والثمار) وتشكل بحديقة الأزبكية بالقاهرة وحديقة طوسون بالإسكندرية.

وقد تفضل الخديو عباس بافتتاحه، حيث كان فى استقباله الأمير حسين كامل والليدى كرومر وعدد كبير من أعضاء اللجنة، وقد شمل أهم منتجات كبار المزارعين من الثمار والبقول والزهور وفى نهايته منح أحسن عارضيه عددًا من الجوائز المالية وميداليات فضية لتشجيعهم [٣٧].

وقد استمر الأمير فى إقامة هذه المعارض حتى عام ١٨٩٨، الذى تحولت فيه لجنة المعارض إلى الجمعية الزراعية الخديوية، حيث أعلن عنها الأمير حسين

كامل فى مارس من نفس السنة خلال اجتماع عقد بمنزله، وبرئاسته وعضوية كل من رياض باشا والسير بالمر وبوغوص باشا نوبار وشواربى باشا[٣٨]، ثم انضم إلى عضويتها فى شهر إبريل كل من الأمير جميل طوسون ومصطفى فهمى وفخرى باشا وفؤاد أباظة واللورد كرومر المعتمد البريطانى، كما عين المستر فودن سكرتيرًا عاما لها، والمستر كارى أمينا للصندوق[٣٩].

وتحددت أغراضها فى العمل على تحسين الزراعة المصرية وترقية أحوالها بالوسائل المختلفة، مثل محاولة الوصول إلى أفضل طريقة لانتقاء البذور التى تستخدم تقاوى، وإدخال نباتات جديدة تتأقلم مع البيئة المصرى، وإجراء التجارب على المزروعات بهدف الوصول إلى أقصى إنتاجية ممكنه للفدان، وتحسين الآلات الزراعية، وتجربة استخدام الآلات الحديثة فى الأراضى المصرية، وإجراء التجارب على الأسمدة المحلية والأسمدة الكيماوية المستوردة؛ لتحديد أنسب أنواعها للتربة، هذا بالإضافة إلى تحسين سلالات الماشية عن طريق تهجينها بالطلائق الممتازة، وتوفير الوسائل اللازمة لإبادة الآفات والحشرات الضارة بالزراعة، على أن تسجل الجمعية النتائج التى تتوصل إليها على صفحات مجلة، تصدرها ست مرات فى السنة بصفة دورية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية[٤٠]، كما قامت الحكومة بالعمل على مساعدتها منذ نشأتها فأصدر مجلس النظار قرارًا بمنح الجمعية مبلغ ١٥٠٠ جنيه مصرى كإعانة سنوية بالإضافة إلى ٣٠٠ فدان من الأراضى الزراعية خصصت لإجراء التجارب [٤١].

وقد علق كرومر أهمية كبيرة على اشتراك الأجانب مع المصريين فى الجمعية وعد ذلك مظهرًا من مظاهر «تكوين رأى مستنير» وأشاد بأريحية حسين كامل باشا والذوات المصريين، وقد كان يقصد بذلك أن اشتراك الأجانب والمصريين، فى مؤسسة كهذه، يؤدى إلى توثيق الروابط بين المصالح الاقتصادية لكل من المصريين والأجانب، بشكل قد يترك صداه فى الحركة الوطنية المصرية[٤٢].

وقد استطاع الأمير من خلال الجمعية حتى عام ١٩١٤ العمل على تقدم الزراعة المصرية، حيث قام بتنفيذ المهمة المعهودة إليها من تقديم المساعدات للمزارعين، فحصلوا من خلالها على أفضل التقاوى والبذور من المحاصيل

الزراعية خاصة بذرة القطن[٤٣] كما قامت الجمعية فى عهده بإنشاء حقول لعمل التجارب والتى استخدمت فيها الأسمدة الكيماوية، خاصة فى محصول القطن، وقد أتت هذه التجارب بنتائج مفيدة نشرت فى مجلة الجمعية الزراعية، حتى يستفيد منها المزارعون [٤٤].

وفى ١٩٠١ قرر الأمير إلغاء الرسوم الجمركية، التى كانت مقررة على الأسمدة الكيماوية المستوردة من أوروبا، كما خفض أجور نقلها بالسكك الحديدية عن طريق الحكومة المصرية، ومن ثم فقد استطاعت الجمعية بيعها للمزارعين بأسعار مخفضة، مما زاد من الإقبال على شرائها[٤٥].

وفى عام ١٩٠٢ قرر مجلس إدارة الجمعية برئاسة الأمير التوسع فى زراعة القطن وقد ساهمت الحكومة المصرية بمبلغ سبعة آلاف جنيه لشراء بذرة القطن وبفضل جهود الأمير وافق البنك الزراعى على منح الجمعية مبلغ ٣٠ ألف جنيه لشراء بذرة القطن التى تم توزيعها على المزارعين، وقد بلغ إنتاجه حتى عام ١٩٠٣ - ١٤ ألف أردب [٤٦]، كما قرر الأمير فى نفس العام ندب اثنين من المتخصصين فى الزراعة من أوروبا؛ للاستعانة بهم فى تحسين الزراعة المصرية، وعمل التجارب، كذلك تبرعت وزارة المالية فى نفس العام بمبلغ ألفى جنيه، لبناء مبنى جديد لمعمل الأبحاث والتجارب[٤٧].

وعندما نشطت الاقتراحات بشأن إقامة نظارة خاصة بالزراعة، تدخلت الحكومة لتوسيع نشاط الجمعية، حيث قدمت عدة اقتراحات إلى رئيسها فى ديسمبر ١٩٠٤، بهدف مساعدتها فى ترقية الشئون الزراعية تضمنت:-

١- تخفيض قيمة الاشتراك السنوى من خمسة جنيهات إلى جنيه واحد.

٢- تشكيل لجنة عمومية للجمعية من خمسين عضوًا يختار من بينهم الرئيس.

٣- تكوين لجان من المديريات المختلفة من مفتش الرى والصحة ومندوبين عن كل مركز من مراكز المديرية ومن مندوب عن البنك الزراعى المصرى، على أن يكون لها سكرتير من خريجى مدرسة الزراعة[٤٨] على أن تتولى هذه اللجان مهمة الإرشاد الزراعى والإشراف على توزيع الأسمدة والبذور للأعضاء

وعمل التجارب الزراعية فى أراضى المزارعين، كما قررت الحكومة رفع نسبة الإعانة السنوية إلى مبلغ ٣٠ الف جنيه(٤٩).

وقد وافقت الجمعية برئاسة الأمير على هذا النظام المقترح، حيث قام بإجراء التعديلات اللازمة لتوسيع قاعدتها، فبعد أن كان عدد أعضائها قد تناقض من ٢٥٨ عضوًا فى عام ١٨٩٩ إلى ٢٤٣ عضوًا فى عام ١٩٠٤، زاد عدد الأعضاء بعد التعديلات فى عام ١٩٠٥ حتى بلغ ٣١٣ عضوًا.

وبالفعل، ساعدت الحكومة الجمعية على القيام بالمهمة المنوطة بها وذلك عندما وجهت نشاطها نحو التوسع فى توزيع الأسمدة على الفلاحين، حتى بلغت قيمة ما بيع منها فى عام ١٩٠٥، ٦٨ ألف جنيه، وزعت على ٦٠٠٠ منتفع منهم ٤٠٠٠ من صغار الملاك(٥٠) كما ساعدتها على إنشاء معمل كيميائى، استطاعت من خلاله القيام بإجراء التجارب. وعلى أثر الدعوة التى وجهها الأمير حسين كامل من خلالها فى ١٩٠٨ إلى المزارعين لحثهم على التوسع فى زراعة القطن، بلغت إيرادات السماد الكيماوى وبذرة القطن فى هذا العام ١٣٠٢١ جنيه (٥١) كما بلغت إيراداتها منذ أوائل عام ١٩١١ - ٧٢٤٨٧ جنيهًا (٥٢).

كذلك طالب الأمير فى نفس العام العمل على مراعاة انتقاء أفضل البذور خاصة بذرة القطن، عن طريق مراقبة مزارعيه عند زراعته(٥٣) كما اهتم بإلقاء المحاضرات الخاصة بالمسائل الزراعية فى قاعاتها (٥٤). وبفضل جهوده، اهتمت الجمعية عام ١٩١٣ بإعداد نشرات عن مقدار وأنواع وكيفية استعمال الأسمدة الكيماوية، كما شجعت المزارعين على استخدام نترات الصودا فى تسميد القطن(٥٥).

وعندما أنشأت الحكومة فى نفس العام نظارة الزراعة، وجهت طلبًا إلى الجمعية أعربت فيه عن رغبتها فى أن تقوم الجمعية فى المستقبل بحصر أعمالها فى تربية المواشى والطيور وإقامة المعارض الزراعية وبيع السماد، مع استمرار مد الحكومة لها بالمال لشراء الأسمدة وبيعه، على أن تعود أرباحه إلى الحكومة بعد تقدير مصاريفها الزراعية منها فى كل عام (٥٦).

وقد رفض مجلس إدارتها برئاسة الأمير هذه المطالب لما فيها من تضييق لأعمالها.

على أثر ذلك عادت الجمعية الزراعية الخديوية إلى ممارسة نشاطها الرئيسى الذى كان يهدف فى الأساس إلى رعاية مصالح «البرجوازية الزراعية» والعمل على تنمية مصالحهم الاقتصادية (٥٧).

الأمير حسين كامل والمعارض الزراعية:

تضافرت جهود الأمير حسين كامل فى إقامة المعارض الزراعية من خلال الجمعية الزراعية الخديوية منذ عام ١٨٩٨ لإتاحة الفرصة للمزارعين (لعرض) حاصلاتهم فيها ولتسهيل الحصول على أجود أنواع البذور والأسمدة منها، واكتساب الفوائد الزراعية من عارضيها (٥٨).

ومن ثم، فقد تشكلت هذه المعارض منذ ذلك العام تحت رئاسته، وقد لاقت نجاحًا ملحوظًا، إلى أن استطاع الأمير بفضل سعيه لدى الحكومة المصرية، بناء المكان الخاص بالمعرض فى الأراضى المحيطة به فى أرض الجزيرة عام ١٩٠٠، حيث أقيم هناك فى نفس السنة معرض شمل جميع المحصولات، بالإضافة إلى معروضاته من الآلات الزراعية والحيوانات، فضلا عن ما تم عرضه من الصناعات المتصلة بالزراعة مثل صناعة السكر والزبد (٥٩).

وفى عام ١٩٠٢، اعتزم الأمير إقامة معارض إقليمية، حتى يستفيد منها صغار الفلاحين ومن ثم، فقد أقامت الجمعية معرضين أحدهما فى طنطا بالوجه البحرى والآخر ببنى سويف بالوجه القبلى، وقد أحرزا نجاحًا ملحوظًا، كما أنشأت فى نفس العام قسمًا خاصًا بسراى المعرض بالقاهرة لعرض منتجات القطن المصرى(٦٠).

وفى عام ١٩٠٣ اتسعت دائرة معروضاته، حيث تعددت أنواعها، كما ازداد عدد العارضين فيه (٦١).

وفى عام ١٩٠٥ قرر الأمير تخصيص قسم لعرض المصنوعات المصرية فى معرض مدينتى المنصورة وطنطا على سبيل التجربة، وعندما لاقت معروضاته النجاح، قرر عرض المصنوعات المصرية بمعرض القاهرة منذ عام ١٩٠٦ (٦٢).

وقد كان من أهم المصنوعات التى تم عرضها فى ١٩٠٧ مصنوعات ما بين ذهبية وفضية ونحاسية، إلى جانب صناعة الأقمشة والأثاث، وقد لاقت إقبالا كبيرًا [٦٣].

على أثر ذلك، تشكل المعرض عام ١٩٠٨ برئاسة الأمير حاملاً اسم (المعرض الزراعى الصناعى)، كما شمل عام ١٩٠٩ المصنوعات الخشبية والجلدية [٦٤] إلى أن اتسع نطاق معروضاته الزراعية والصناعية عام ١٩١٢ [٦٥].

وقد توقف الأمير عن إقامة المعارض من خلال الجمعية منذ ذلك العام بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩١٤ [٦٦].

وفضلاً عما تقدم، فقد شكل الأمير حسين معرضًا آخر حمل اسم (معرض الزهور والخضر والفواكه)، كان يقام مرة كل سنة منذ ١٨٩٨ وحتى عام ١٩١٤، وقد حالفه النجاح نظرًا لاشتماله على أفضل أنواع الزهور وكل أنواع الفواكه والخضر[٦٧].

ومن ثم، فقد ساهم الأمير حسين كامل فى النهوض بالزراعة المصرية من خلال الجمعية الزراعية خلال تلك الفترة حتى لقب بـ «أبو الفلاح»، إلى أن تخلى عن رئاستها عام ١٩١٤ على أثر توليه عرش مصر.

الأمراء والجمعية الزراعية ١٩١٤ - ١٩٢٨:

تولى الأمير كمال الدين حسين رئاسة الجمعية فى ٢٠ إبريل ١٩١٥ خلفًا لوالده السلطان حسين ، وقد تحول اسمها فى تلك الفترة من الجمعية الزراعية الخديوية إلى الجمعية الزراعية السلطانية [٦٨].

واستكمالا لدور الجمعية واصل الأمير كمال الدين ما بدأه والده من خطوات؛ لتحقيق أهدافها فى السعى لتنمية الزراعة المصرية والنهوض بها [٦٩].

ومن ثم، فقد أصدرت الجمعية بفضل جهوده عام ١٩١٨ تقويمًا زراعيًا من ٥١٤ صفحة، شمل خمسة أقسام عن أهم المعلومات الزراعية التى تضمنت: -

١- تجديد مساحات الزراعة وعدد السكان فى كل مديرية، وكبار الموظفين فيها، وأعضاء مجالسها، ومندوبيها فى الجمعية التشريعية.

٢- نظام الرى.

٣- الأراضى الزراعية وأهمية استعمال الأسمدة.

٤- أسواق القطن والرهن العقارى.

أما القسم الخامس والأخير فقد شمل أهم القرارات الخاصة بالشئون الزراعية وقد عاد هذا التقويم بالفوائد الجمة على المزارعين عند استخدامه(٧٠).

وعندما تغير لقب سلطان مصر من السلطان فؤاد إلى الملك فؤاد فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (٧١)، تغير اسم الجمعية فأصبحت تحمل اسم الجمعية الزراعية الملكية (٧٢).

وفى ١٧ يناير ١٩٢٣ قرر مجلس إدارة الجمعية برئاسة الأمير:

١- إهداء ميداليات ذهبية سنويًا إلى أحسن المزارعين لتشجيع الزراعة.

٢- شراء عدد من الخيول العربية تم إلحاقها بخيول الجمعية، وذلك فى إطار تحسين إنتاجها.

٣- وضع مبلغ ٤٠٠ جنيه تبرعًا سنويًا من الأمير، ليتم صرفه على الإرساليات العلمية المشكلة من موظفى الجمعية إلى الخارج(٧٣).

كما تم الاتفاق فى نفس العام بين إدارتها ووزارة المالية على أن تقوم ببيع الأسمدة الكيماوية لصغار المزارعين (بالأجل) من الذين يمتلكون ما بين ستة أفدنة وخمسين فدانًا على الأكثر، أو للمستأجرين بضمان المالك، يتم تسديد ثمنها على مرتين أولهما فى يونيه، والأخرى فى أكتوبر ١٩٢٣ (٧٤).

ثم قرر الأمير بعد ذلك تخفيض ٤٪ من ثمن شراء الأسمدة لمن يشترون خمسين طنًا على الأقل من الجمعية، حتى يتم توفيره لعدد كبير من المزارعين، كما استمر فى الاعتناء بأحوالها الداخلية إلى أن طرأ عليها تقدم ملحوظ عام ١٩٢٤، حيث بلغت أرباحها فى هذا العام نحو ٤٧٣٣ جنيه، هذا بخلاف

ممتلكاتها من أطيان ومبان بلغت نحو ثمانية آلاف جنيه وذلك بفضل مجهودات الأمير[٧٦].

كذلك وجه عناية فائقة نحو الاهتمام بزراعة القطن أحد المحصولات النقدية التى كانت محور اهتمام كبار المزارعين آنذاك، وذلك من خلال الجمعية حيث أرسلت فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ بضع عينات منه إلى مغازل أمريكا وإنجلترا وفرنسا لفحصه، ووضع تقارير عن حالته [٧٧].

وفى عام ١٩٢٥ وجه الأميران كمال الدين وعمر طوسون عنايتهما نحو تحسين أحوال الخيول وتربية المواشى، حيث قاما بشراء عدد كبير من الخيول الإنجليزية، تم إلحاقها بقسم تربية المواشى والخيول الذى أنشأه الأميران فى عهد الأمير حسين كامل بمزارع الجمعية (ببهتيم) التابعة لمديرية القليوبية، كما قاما بتوزيع ذكور مواشى الجمعية على مراكز المديريات فى فصل الربيع لتحسين مواشيها[٧٨].

وفى عام ١٩٢٦ تم إنشاء متحف القطن الذى شرعت الجمعية فى إنشائه منذ عام ١٩٢٠؛ حيث قام بهدف مساعدة المزارعين لتحسين زراعة القطن، عن طريق نشر الأبحاث العلمية الخاصة بزراعته، للمحافظة على إنتاجه.

وقد أقيم هذا المتحف بردهة المعرض على ساحة أرض الجمعية بالجزيرة، وقد احتوى على نصوص وصور خاصة بالقطن منذ مختلف العصور، كذلك أجود أنواع القطن المصرى بالإضافة إلى معامل الأبحاث الخاصة به، وإحصائية عامة عن أسعار القطن المصرى والأمريكى.

ومن ثم، فقد قدم المتحف أفضل المساعدات لتحسين زراعة القطن [٧٩]، كما قرر الأمير فى نفس العام أن تقوم الجمعية بنشر المؤلفات الزراعية كان أهمها مؤلف بعنوان «الأحوال الزراعية فى مصر أثناء الحملة الفرنسية» استفاد منه عدد كبير من المزارعين[٨٠] .

كما أقام الأمير معرضًا زراعيًا فى الفترة من ٢٠ فبراير إلى ٢٠ مارس كان تحت رئاسته لتزويد المزارعين بكافة احتياجاتهم [٨١].

وقد قام الملك فؤاد بافتتاحه، حيث كان فى استقباله كل من الأميرين كمال الدين وعمر طوسون، إلى جانب عدد كبير من رجال الدولة.

وقد تميز بالاتساع وحسن النظام وكثرة معروضاته التى تضمنت قسمًا خاصًا بالمحصولات الزراعية، كان أهمها القطن المصرى، كذلك قسم الطيور الذى ضم أجود أنواعها خاصة الحمام والأرانب، كما تميز القسم الخاص بتربية الحيوانات حيث احتوى على أجود أنواع الخيول المصرية.

أما القسم الخاص بالمصنوعات المصرية فقد تضمنت معروضاته صناعة المنسوجات والمصنوعات الخشبية والزخرفية والسجاجيد المصرية، بالإضافة إلى المصنوعات الوطنية من الأوانى النحاسية والمعدنية، مما ساهم فى توجيه اهتمام المصريين نحو الصناعة.

وقد أقبل على مشاهدة المعرض عدد كبير من المصريين والأجانب، مما أتاح الفرصة لتوثيق الروابط بين مصر والغرب [٨٢].

ومن ثم، فقد ساهم نشاط أمراء الأسرة البارز من خلال الجمعية الزراعية حتى عام ١٩٢٨ فى تنمية الزراعة المصرية.

٢- الأمراء والنقابات الزراعية:

توالت جهود الأمراء فى ترقية الشئون الزراعية والاهتمام بالمزارعين، وذلك عندما أصبحت الحاجة ماسة إلى إيجاد مؤسسة، تعمل على رعاية المزارعين على أثر هبوط أسعار محصول القطن منذ عام ١٩٠٨، واشتداد الدعوة من جانب المزارعين لتأسيس النقابة الزراعية، لحماية القطن المصرى والدفاع عن مصالحهم.

ومن ثم، فقد تبنى الأمراء العمل على تحقيق مشروع النقابة الزراعية حتى خرج إلى حيز الوجود عام ١٩٢١.

حيث قام الأمير حسين كامل ببحث مشروع النقابة أثناء انعقاد اللجنة العمومية للجمعية الزراعية برئاسته فى ٣٠ يناير ١٩٠٩، خلصت إلى تشكيل

لجنة برئاسة عمر بك لطفى قامت بإعداد بحث عن المشروع نوهت فى مقدمته[٨٣] عن أهميته للمزارعين خاصة صغار الملاك، الذين قدر عددهم بنحو ٧٦٪ ومن ثم، اقترحت تحقيقًا لهذا الهدف، اختيار نوعين من النظام التعاونى الملائم لمصر تحدد فى :-

١- النقابات الزراعية: حتى يتمكن المزارعون من خلالها شراء حاجاتهم وبيع محصولاتهم.

٢- صناديق التسليف: لإقراض الفلاحين بالمال.

كما وضعت نموذجين يقوم على أساسهما تشكيل النقابة، تركت فيه حرية الاختيار للمزارعين كانوا على النحو التالى: ١- أن تؤسس النقابة بلا رأس مال، أو ٢- تشكل بالمساهمة برأس مال قابل للتغير والزيادة، كما اقترحت إنشاء لجنة مستديمة لتنشيط حركة التعاون الزراعى كما هو معمول به فى أوروبا.

وفى النهاية، وضعت مشروع قانون خاص بالنقابات وصناديق التسليف يقضى باعتبارها شركات مدنية أطلق عليها «شركات التعاون»، كما أوضحت فى نهاية تقريرها الأحكام العامة التى من الممكن أن تتعامل بها تلك الشركات أرفقته بمشروع لائحة عامة، شملت الأحكام التفصيلية لها ونظامها الداخلى، كما تم وضع لائحة عمومية لشركات التعاون.

وعندما تقدم الأمير حسين كامل بطلب إلى الحكومة المصرية لاستصدار قانون يشمل هذه الاقتراحات - لم تحرك الحكومة ساكنا إزاءها[٨٤].

وعلى الرغم من ذلك، فقد استمرت الدعاوى الموجهة من جانب كبار المزارعين على مدى عام ١٩١٠ إلى الأمير حسين بشأن تنفيذ مشروع النقابة، عن طريق تشكيل جمعية تحت رعايته من كبار المزارعين، على أن يكون لها فروع فى مراكز الأقاليم تكون مهمتها:

١- إصدار نشرة عمومية تتضمن إرشاد المزارعين إلى أفضل الأساليب الزراعية وتوعيتهم بضرورة عمل نقابات زراعية أو مصارف مالية.

٢- تقوم بتوجيه دعوتها لفتح باب التبرع من جانب المزارعين لتنفيذ هذا المشروع[٨٥].

ومن ثم، فقد واصل الأمير حسين كامل جهوده لتحقيق المشروع، حيث قام عام ١٩١٠ بإيفاد تلميذين من تلاميذ المدرسة الزراعية إلى إيطاليا، للتعرف على نظامها هناك على نفقته الخاصة[٨٦]، كما اعتزم القيام برحلات إلى أوروبا فى يوليه ١٩١١ لنفس الغرض.

كذلك استقدم أحد الفرنسيين المتخصصين فى أعمال النقابات الزراعية، فى يوليه ١٩١٢، قام بوضع تقرير تضمن أهم الأسس لإنشاء النقابة وصندوق التعاون الزراعى نص على:

١- وضع نظام قضائى ومالى وإدارى، فضلا عن.

٢- الدعوة والإرشاد على أن تتشكل شركة قوامها من التبرعات تقوم بمهمة عمل النقابة الزراعية وصندوق التعاون الزراعى[٨٧].

وعلى أثر نداءات الأمير المتكررة إلى الحكومة المصرية بشأن النقابة، قامت بامتصاصها، حينما أعرب اللورد كتشنر فى أكتوبر ١٩١٣ عن استعداد الحكومة لوضع قانون خاص بها، يتم رفعه بعد التصديق عليه إلى الجمعية التشريعية لتنفيذه، غير أن الحكومة لم تحرك ساكنًا إزاء تنفيذ هذا المشروع، بسبب تخوفها من قيام النقابة بأعمال خاصة بالسياسة[٨٨].

وفى ١٧ مارس ١٩١٤ اجتمع عدد من كبار الملاك للبحث فى هبوط أسعار القطن، وتقرر مبدئيًا تأسيس «نقابة عامة لمزارعين الأقطان بالقطر المصرى»[٨٩] وقد حال قيام الحرب العالمية الأولى وتأثر مصر بأحداثها دون تنفيذ هذا المشروع، كما توقفت أعمال الأمير بشأن النقابة على أثر توليه عرش مصر فى نفس العام ١٩١٤[٩٠].

وقد طرحت الدعوة لإنشاء نقابة مرة أخرى بعد انتهاء أحداث الحرب عام ١٩١٩ من جانب أصحاب المصالح الحقيقية، وكان على رأسهم الأمير عمر طوسون الذى [٩١] أبدى اهتمامًا بالغًا بهذا المشروع على صفحات الجرائد منذ

عـــام ١٩٢٠[٩٢] إلى أن عقد أول مجلس إدارة لها فى ١٢ فبراير ١٩٢١، برئاسة الأمير يوسف كمال وعدد من الأعضاء[٩٣] من كبار ملاك الأراضى الزراعية وذلك بعد أن تغير اسمها من «نقابة الدفاع عن مصالح المزارعين» إلى «النقابة الزراعية المصرية العامة» [٩٤].

وقد تحددت أغراضها فى العمل على رعاية مصالح المزارعين عن طريق:

١- زيادة الإنتاج.

٢ - تشجيع المساعدات المالية لتحسين أنواع المحصولات والمواشى والحيوانات.

٣- تسهيل الحصول على أجود أنواع البذور والأسمدة.

٤- تسهيل الاعتمادات المالية اللازمة لزراعة الأراضى.

٥- العمل على رواج الحاصلات المصرية بعرضها فى الأسواق المصرية والخارجية[٩٥].

كما هدفت النقابة منذ نشأتها برئاسة الأمير إلى تحقيق إنشاء النقابات الفرعية لتكون عونًا لها، وقد اعتمدت فى تحقيقها على معونة الحكومة لها من حيث إمداد هذه النقابات بالأموال اللازمة من حصيلة القطن[٩٦].

ومن ثم فقد رفع الأمير يوسف كمال مذكرة إلى الحكومة فى ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢، أعلن فيها قبول استمرار ضريبة القطن (وكانت خمسة وعشرين قرشًا على القنطار آنذاك) إذا خصصت الحكومة قيمتها لمدة خمس سنوات ليكون رأس مال يمول النقابات الفرعية[٩٧].

ثم تقدم إلى أول برلمان: بمذكرة طالب فيها بإصدار قانون النقابات الزراعية والمساعدة على إنشائها فى البلاد بأسرع ما يمكن، وإمدادها بالمال أو منحها قرضًا حسنًا على الأقل، لتعمل به على تحسين شئون الزراعة وإصلاح أحوال المزارعين.

كما قدم محمود أبو الفتوح باشا إلى الجمعية الزراعية الملكية مشروعًا قال فيه: «إن النقابات الزراعية ألزم للفلاحين وأقرب إلى مساعدتهم من البنك، وقد تكون النواة الصحيحة لبنك مصرى وطنى؛ لأن النقابات تقدم خدمات لا يستطيع

البنك تقديمها مثل شراء التقاوى الجيدة والآلات الزراعية والمواشى وبيع المحاصيل والنقل، أى أنها قريبة من شكل الجمعيات التعاونية الزراعية».

كما رأى البعض أن تتصل هذه النقابات ببنك زراعى تشرف عليه الحكومة وتعاونه، وتكون وظيفته تمويل النقابات بالمال وقبول ودائعها، على أن يتكون رأس ماله من ضريبة القطن التى يجب أن تخفض إلى عشرة قروش، وبهذا يمكن للمزارع المصرى أن يواجه احتكارات (الترست) معامل الغزل الإنجليزية.

ولقد ذهبت هذه الآراء سدى أمام عدم اكتراث الحكومة بها، ورغم ذلك، فقد ظلت النقابة الزراعية العامة رمزًا لتجمع المصالح الزراعية ومصالح كبار الملاك[٩٨].

وقد تركزت جهود الأمير فيها إلى جانب ما سبق فى اهتمامه بوضع الحلول لمعالجة أزمة القطن - كما سيأتى ذكره فيما بعد - إلى أن استقال من رئاستها فى ٢٢ إبريل ١٩٢٤ على أثر انتهاء المدة القانونية لهيئتها الإدارية خلال ثلاث سنوات[٩٩].

٣- دور الأمراء فى تحسين المحصولات الزراعية:

انصرفت جهود الأمراء فى الفترة من ١٨٨٢ - ١٩٢٨ نحو تحسين المحصولات الزراعية، بوضع أفضل السبل لتحقيق هذا الهدف وذلك فى إطار الاهتمام بالنهوض بالزراعة المصرية.

١- الاهتمام بزراعة القطن:

كان أمراء الأسرة الحاكمة فى مقدمة كبار الملاك الذين اهتموا بزراعة القطن، أحد المحصولات النقدية فى ١٨٨٢ - ١٩١٤ التى كانت تجلب عائدًا ماديًا كبيرًا من زراعته آنذاك ومن ثم، فقد تضافرت جهودهم فى وضع أحسن الوسائل لتحسينه، حيث ترأس الأمير حسين كامل لجنة فى إبريل ١٩٠٨ للبحث عن أسباب نقص المحصول، وضعت فى نهاية بحثها أهم الوسائل لعلاجه ومنها :-

١- انتقاء البذور قبل زراعتها واستبعاد البذور الضارة من التقاوى.

٢- القيام بقلع الشجر الهندى الضار أثناء نمو الزراعة [١٠٠].

وفى عام ١٩١٠ أسندت الحكومة إلى الأمير رئاسة لجنة قامت لنفس الغرض، كان أهم أعضائها الأمير عمر طوسون، وإسماعيل باشا سرى ناظر الاشغال العمومية، ومحمد باشا سعيد ناظر الداخلية، وباغوص باشا نوبار، والمستر فودن سكرتير عام الجمعية الزراعية الخديوية[١٠١]. وقد قام الأمير من خلالها بمناشدة كبار المزارعين لوضع تقرير عن حالة القطن؛ حتى تستطيع اللجنة على ضوئه وضع أفضل الحلول لمعالجة انخفاض محصوله[١٠٢].

وقد نسبت الأبحاث التى تقدمت للجنة أسباب ذلك إلى:

١- كثرة رى القطن.

٢- زراعة البرسيم بعد الذرة فى الأرض المعدة لزراعة القطن.

٣- زراعة القطن (العقر) أى ترك القطن سنتين بالأرض، مما يقلل خصوبة الأرض[١٠٣].

على أثر ذلك قررت اللجنة برئاسة الأمير معالجة انخفاض القطن بما يلى: ١- انتقاء أجود بذوره. ٢- مراقبة المزارعين عند ذراعته حتى يتم حلجه، وقد تمكن المزارعون بعد اتباعهم لهذه الطريقة من الحصول على أجود أنواع القطن[١٠٤].

وفى عام ١٩١٣، ترأس الأمير لجنة بتكليف من الخديو عباس لوضع الحلول للقضاء على أضرار دودة القطن واللوز، بسبب تأثيرهما السيىء على المحصول، وبعد البحث رفع الأمير مذكرة إلى الحكومة، طالب فى بدايتها بضرورة زرع القطن مرة كل سنتين. على أن يتم زرعه بعد محصول البرسيم والفول، كما حدد شهور زراعته فى كل أقاليم الوجهين البحرى والقبلى[١٠٥] وتضمنت اقتراحاته للقضاء على دودة القطن ضرورة استخدام أفضل الوسائل الحديثة فى إبادة الدودة، أما بالنسبة لدودة اللوز فقد التمس من الحكومة اتخاذ ما يلزم من

الإجراءات؛ لإجبار المزارعين على نزع كل ما يتبقى من (دودة اللوز على شجيرات القطن بعد آخر جنيته مباشرة[١٠٦].

ومن ثم، قرر مجلس النظار برئاسة محمد سعيد المنعقدة فى ٢ أغسطس ١٩١٣ أن يعهد إلى وزارة الداخلية القيام بمهمة تبليغ المديريات ما تضمنته اقتراحات اللجنة بشأن جنى القطن، وقد جاء منشورها الصادر فى ٧ أكتوبر ١٩١٣ متضمنًا ما يفيد هذا المعنى[١٠٧].

وعندما توالت الأحداث بقيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وتأثر الاقتصاد المصرى بسبب ظروفها مما أدى إلى هبوط أسعار القطن. على أثر ذلك وجهت الحكومة المصرية دعوتها إلى كبار المزارعين ورجال البنوك وتجار الأقطان، إلى اجتماع عقد فى نظارة الداخلية برئاسة قائمقام الخديو للنظر فى مسألة جنى القطن خلال تلك الأزمة، وقد حضره الأمير حسين كامل، إلى جانب كل من إسماعيل باشا سرى ناظر الأشغال وأحمد حلمى باشا ناظر المعارف العمومية، ويوسف وهبة ناظر المالية، وعدلى يكن باشا ناظر الخارجية، والمستر ديكسون وكيل البنك الأهلى.

وقد تضمنت بعض الاقتراحات بهذا الصدد أن يتم جنى القطن عن طريق تسليف صغار الفلاحين بواسطة البنوك لمساعداتهم فى هذا الشأن، كما أيد الأمير حسين اقتراح بعض الأعضاء يقضى بأن يقوم صغار الفلاحين بأنفسهم بإتمام عملية الجنى أو بمساعدة أفراد عائلتهم، حتى لا يكونوا فى حاجة إلى المال، كما وافق جميع الأعضاء على ضرورة تخزين القطن حتى تنفرج الأزمة[١٠٨].

وفى النهاية، كلف رشدى باشا رئيس الوزراء كلاً من وكيل البنك الأهلى وعبد الحميد بك أباظة ومحمد بك أبو الفتوح بعمل مذكرتين يتم رفع الأولى إلى البنك الأهلى تتضمن اقتراحات أرباب البنوك، والثانية إلى الحكومة تتضمن اقتراحات كبار المزارعين لبحثها.

وقد جاء فيهما ما يساعد على القضاء على أزمة القطن بأن:

١- تتولى الحكومة مهمة تكليف البنك الأهلى بإعداد ما يلزم من المال لمساعدة بقية البنوك فى متابعة سير أعمالها المالية والتجارية.

٢- يتم تشكيل لجان من الأقاليم تحت رئاسة العمد وعضوية عدد من كبار المزارعين، تقوم بجمع طلبات الاقتراض المقدمة من المزارعين على استمارات خاصة تثبت ملكيتهم أو استئجارهم للأراضى ويحدد فيها عدد القناطير التى يتم جنيها من أراضيهم.

تقوم اللجنة بعد ذلك بإرسالها إلى وكيل البنك الأهلى الذى يتم عن طريقه صرف جنيه عن كل قنطار لصاحب الاستمارة إذا كان محصوله من الوجه البحرى وجنيهين ونصف إذا كان محصوله من الوجه القبلى، على أن يبقى القطن لدى صاحبه تحت إشراف اللجنة؛ حتى تتفرج الأزمة وتصدر الحكومة أمرًا بذلك، بعدها يقوم المزارعون بتسديد ما اقترضوه من البنك الأهلى فى خلال تسعين يومًا فإذا لم يتم السداد فى نهاية المدة، يكون ملزمًا بتوريد القطن إلى شونة البنك الأهلى لبيعه على حسابه خلال ستين يومًا.

٣- المزارع الذى تزيد زراعته عن عشرة أفدنة يأخذ خمسين قرشًا عن كل فدان لجنى القطن[١٠٩].

تطورت الأزمة الخاصة بالقطن وذلك عندما صدر قرار من جانب البورصة فى ٢٦ أغسطس ١٩١٦ بتحديد سعر القطن عند حد ٢٣ ريالاً، مما أثار كبار ملاك الأراضى الزراعية[١١٠]، ومن ثم دعا الأمير عمر طوسون عددًا كبيرًا من المزارعين إلى اجتماع عقد فى قصره بالإسكندرية فى سبتمبر ١٩١٦ للنظر فى هذا القرار، انتهى بمناشدة الأمير المزارعين بالتريث فى بيع محصول القطن، اقتداءً بما يحدث فى الولايات المتحدة خاصة فى الأوقات التى لا يكونوا مضطرين فيها إلى بيع محصولهم، إلى أن تتحسن أحوال السوق[١١١].

على أثر ذلك أصدر مجلس النظار فى ٥ سبتمبر قرارًا برفض قرار البورصة بتحديد سعر القطن [١١٢].

كما بذل الأمير يوسف كمال أثناء رئاسته للنقابة الزراعية (١٩٢١ - ١٩٢٣) جهدًا فائقًا فى وضع الحلول اللازمة لحل أزمة القطن، حيث تقدم بطلب من خلال النقابة فى ٢٤ فبراير ١٩٢١ إلى السلطان فؤاد ووزير المالية تضمن أن تشترى الحكومة مليون قنطار وتقوم بتخزينه حتى تستقر أسعاره، كما طالب بضرورة تخفيض ضريبة القطن[١١٣].

وفى مارس من نفس العام أعرب عن تأييده لقرار الحكومة الذى تضمن التسليف على القطن بواسطة البنك الأهلى، بفائدة ٧٪ سنويًا وعمولة نصف ٪ عن القنطار بشرط أن يتم تسديد السلفيات بقدر ما تسمح حالتهم المادية على أقساط سنوية.

كما رفع مذكرة إلى وزير المالية فى ٣١ مارس ١٩٢١ أعرب فيها عن تأييده لإجماع الرأى العام على ضرورة تدخل الحكومة فى السوق القطنية، بشراء القطن وتوزيعه على الفلاحين بعد تحديد سعره، لتقوية وسائل الدفاع عنه، كذلك طالب الحكومة بمد مفعول المرسوم السلطانى القاضى بزراعة الثلث إلى ثلاثة أعوام بدلاً من قصره على عام واحد[١١٤].

وقد وافقت الحكومة على هذه المطالب على مدى شهرى إبريل ومايو من نفس العام [١١٥].

كما أيد الأمير الاقتراحات التى نادت بالتريث فى بيع القطن حتى تتحسن أسعاره[١١٦].

وفى عام ١٩٢٢ كرر الأمير نداءات النقابة التى وجهتها إلى الحكومة من قبل بضرورة تخفيض ضريبة القطن، كما دعا إلى تأسيس بنك زراعى أهلى، يقوم بمساعدة صغار الفلاحين على الاقتراض منه [١١٧].

وعملاً على مساعدة الحكومة فى حل أزمة القطن، وجه الأمير يوسف كمال دعوته فى ١٢ فبراير إلى أعضاء النقابة، بضرورة تشكيل لجنة من جانبهم تقوم بالاكتتاب لشراء خمسمائة ألف قنطار يتم بيعه عن طريق النقابة[١١٨].

وقد تشكلت بالفعل فى ٢٠ فبراير وكانت تحت إشراف الأمير يوسف كمال الذى فتح باب الاكتتاب بمبلغ خمسمائة جنيه [١١٩].

كما تم استعانة الحكومة بعضوين من النقابة قاما بوضع تقرير عن حالة القطن لمعالجة الأزمة[١٢٠].

وفى عام ١٩٢٣ حدد الأمير يوسف كمال مطالب النقابة فى ضرورة تدخل الحكومة فى السوق القطنية عن طريق وقف التلاعب فى البورصة، والعمل للحفاظ على وضع القطن المصرى فى الأسواق الأوروبية[١٢١].

وقد تم الاستجابة لهذا الطلب فى أول أغسطس من نفس السنة [١٢٢] وقد كان ذلك آخر جهود الأمير من خلال النقابة لحل أزمة القطن، إلى أن قدم استقالته منها فى ٢٢ إبريل ١٩٢٤ [١٢٣].

ولما استمر تدهور أسعار هذا المحصول مما أدى إلى تفاقم الأزمة عام ١٩٢٦، أدلى الأمير محمد على بحديث لمندوب الأهرام نشرته الجريدة فى ٢٤ أكتوبر من نفس السنة حول أزمة القطن عزا فى بدايته أسباب ذلك إلى كثرة المحصول مع قلة الطلب عليه، ومن ثم فقد اقترح أن تقوم الحكومة بشراء القطن وتخزينه، كذلك أن تسعى بالاتفاق على ثمنه مع المستهلك مباشرة، على أن يتم تحديد أسعاره على نحو يتناسب مع تكاليفه، مع تقدير ربح يراعى فيه حالة صغار الفلاحين؛ حتى يستفيد من ذلك المستهلك والمنتج معًا، كما أشار إلى ضرورة البحث عن أسواق جديدة لتسويقه مثل الأسواق اليابانية على سبيل المثال[١٢٤].

وعندما اعتزمت الحكومة إعداد مشروع يقضى بالتسليف بالمال على القطن فى نفس العام وسانده كبار المزارعين، بينما عارضوه فى تحديد الحكومة لزراعة القطن فى أكثر من ثلث المساحة لمدة ثلاث سنوات متوالية [١٢٥].

على أثر ذلك عبر الأمير عمر طوسون عن رأيه فى هذا المشروع خلال حديث لصحيفة الأهرام ذكر فيه أن تحديد زراعة القطن يعد ضربة قاضية على أراضى شمال الدلتا،لأن زراعته هناك تساعد على إضعاف الأرض فتصبح غير مهيأة لزراعة أى محاصيل أخرى بعده، إلا إذا قامت الحكومة بزرع الثلث الآخر

من الأرض أرز وفى ذلك من الصعوبة لعدم وجود الماء الكافى لزراعته، كما تحدث عن أضرار المشروع من الناحية المالية التى من الممكن أن تنتج بسبب ارتباط سعر القطن المصرى بسعر القطن الأمريكى ومقدار محصوله فى حالة انخفاضه وارتفاعه ومن ثم، فقد رأى الأمير أن فرق المساحة فى مصر بين زراعة الثلث والنصف لا يؤثر على المساحة التى تزرع قطنًا فى أى مكان، كذلك على حركة الأسواق الخارجية؛ لذلك طالب من الحكومة عدم تحديد زراعته (١٢٦).

وبالرغم من تأييد عدد كبير من المزارعين لآراء الأمير فقد أقرت الحكومة تطبيق القانون القاضى بزراعة القطن ثلثًا فى ١٩ ديسمبر ١٩٢٦(١٢٧).

وعندما عقد مؤتمر الاتحاد الدولى لأصحاب مغازل القطن ومعامل نسجه لأول مرة فى مصر فى ٢٧ يناير ١٩٢٧ بهدف وضع أفضل الحلول اللازمة لمعالجة أزمة القطن وترأس المؤتمر فتح الله بركات وزير الزراعة آنذاك، كان الأمير عمر طوسون أحد أعضائه إلى جانب عدد كبير من المهتمين بالشئون الزراعية (١٢٨).

وأثناء انعقاده استطاع أعضاؤه التعرف على جميع مراحل زراعته وما طرأ عليها من تقدم، من خلال زيارتهم لمتحف القطن الموجود بالجمعية الزراعية الملكية، حيث كان فى استقبالهم هناك كل من الأميرين كمال الدين رئيسها، وعمر طوسون(١٢٩).

ومن ثم، فقد أعربوا فى نهاية جلسته الختامية فى فبراير ١٩٢٧ عن الإشادة بمجهودات الحكومة المصرية والجمعية الزراعية الملكية ووزارة الزراعة لتحسين إنتاج القطن المصرى وسن القوانين اللازمة لحمايته، وتضمنت اقتراحاته بشأن معالجة الأزمة:

١- أن تقوم الحكومة المصرية بعمل تقديرات لمحصول القطن مرة من كل شهر.

٢- العمل على تنمية زراعته عن طريق زيادة محصول الفدان، الأمر الذى يؤدى إلى خفض نفقات إنتاجه.

٣- تقوم وزارة الزراعة بسن قوانين تحذر من خلالها خلط القطن بالبذور الضارة.

٤- تطوير نظام الرى الذى يتوقف عليه زراعته.

٥- تؤلف لجنة مشتركة، دائمة فى مصر تقوم بمعالجة المسائل المتعلقة بالقطن المصرى[١٣٠].

٢- الاهتمام بزراعة الدخان:

على أثر قرب انتهاء أجل المعاهدة المبرمة بين الحكومة المصرية والحكومة اليونانية فى ١٩٠٦ القاضية بتحريم زراعة الدخان والتى كان من المزمع إلغاؤها فى ١٤ يوليو ١٩١٤، وجه كبار المزارعين دعوتهم إلى إعادة زراعته على صفحات الجرائد منذ عام ١٩١٣ لما فيها من عوائد مادية ولمواجهة اضطراب أسعار القطن[١٣١].

وعندما اتخذت الحكومة المصرية قرارًا بمنع زراعته، دعا محمد شريعى باشا أحد كبار ملاك الأراضى الزراعية عددًا من المزارعين إلى اجتماع عقد فى منزله لمناقشة قرار الحكومة، تقرر فى نهايته توجيه دعوة إلى الأمير عمر طوسون «الذى شرف الشرق بأكمله بأعمال البر نحو أمته ووطنه، بل الشرق والشرقيين»[١٣٣] إلى ترأس لجنة للنظر فى مسألة إعادة زراعة الدخان ووضع تقرير عنه.

وقد انعقدت اللجنة برئاسة الأمير فى ١٠ نوفمبر ١٩١٣ حيث قامت بإعداد تقرير فى نهاية جلستها تضمن فوائد زراعة الدخان كان أهمها أن إعادة زراعته ستتيح فتح باب الكسب لعدد كبير من التجار، مما يساعد على نمو رءوس الأموال المصرية التى من الممكن استثمارها فى استصلاح الأراضى، وعندما تم رفع التقرير إلى الحكومة[١٣٤] وعدت بالنظر فيه [١٣٥].

كما وجه الأمير كمال الدين طلبًا من خلال الجمعية الزراعية عام ١٩١٦ إلى الحكومة بإعادة زراعة الدخان، لما فيه من إصلاح للأوضاع الاقتصادية فى مصر[١٣٦] غير أن الحكومة لم تكترث بهذه المطالب.

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد وجه الأمراء عنايتهم نحو الاهتمام بزراعة المحاصيل الأخرى لمواجهة خطر الاعتماد على زراعة القطن فى حالة اضطراب أسعاره.

ومن ثم فقد وجهوا عنايتهم نحو تحسين زراعة الحبوب، وذلك من خلال الجمعية الزراعية الخديوية حيث تشكلت لجنة فى ٢٥ يناير ١٩٠٩ برئاسة الأمير حسين كامل رئيس الجمعية آنذاك، إلى جانب عدد من أعضائها؛ بهدف وضع الاقتراحات التى من الممكن أن تعمل على تقدم زراعة المحاصيل الأخرى خلاف القطن، وقد لاحظت اللجنة بعد الدراسة والبحث أن استمرار البلاد فى التركيز على زراعة محصول من نوع واحد وهو محصول القطن، سوف يؤثر على اقتصاد مصر؛ لأن زراعته قد أدت إلى زيادة فى مساحة الأراضى المنزرعة قطنًا وعجز فى مساحة الأراضى المنزرعة حبوبًا وقصبًا وبصلاً، مما انعكس على حجم صادراته التى لم تزد كثيرًا خاصة فى العشر سنوات الأخيرة، هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه واردات المحاصيل الأخرى مثل القمح والشعير والذرة؛ بسبب زيادة مساحة الأراضى المنزرعة قطنًا، كما أرجعت أسباب ارتفاع الوارد من القمح والدقيق والشعير إلى :

١ - إن زراعة نصف الأرض قطنًا وما ترتب عليه من ضعف الأرض، وتقليل زراعة المحاصيل الشتوية وزراعة الحبوب عقب القطن، لا تعطى محصولاً يوازى ما ينتج فى حالة زراعة ثلث الأرض قطنًا.

٢- تحويل حياض المديريات الوسطى ومديريات الصعيد إلى أراضى مشروعات.

٣- نقل ملكية الأراضى الواسعة إلى صغار الممولين.

٤- طول مدة الجفاف.

ومن ثم، فقد اقترحت اللجنة فى نهاية بحثها للعمل على زيادة الزراعة الشتوية:-

١- السعى فى إقناع المزارعين بزراعة ثلث الأرض قطنا.

٢- الا تزيد مدة قفل الترع عن ثلاثين يومًا.

٣- تشجيع المزارعين على استعمال نترات الصودا.

٤- انتقاء أجود عينات التقاوى الموجودة فى القطر المصرى[١٣٧].

كما اقترحت لتشجيع زراعة الذرة: -

١- أن تهتم الجمعية باستجلاب أفضل أنواع التقاوى لزراعتها فى مصر، كما يحدث فى الولايات المتحدة.

٢- أن تقوم بعمل عدة تجارب تقرر من خلالها إذا كان من الأفضل زراعة الذرة على شكل خطوط.

٣- الترخيص برى الشراقى لزراعته فى الوقت المناسب؛ لأن زراعته فى وقت مبكر تعطى محصولاً جيدًا.

٤- استعمال الأسمدة الكيماوية.

أما بالنسبة لزراعة الأرز فقد اقترحت أن يعمم زراعته فى جميع أراضى مصر.

وبالنسبة لزراعة الفواكه:

١- جلب أشجارها من الخارج وتوزيعها فى البلاد.

٢- مقاومة الآفات المضرة بها.

وبالنسبة للخضراوات، فمن الممكن تصديرها إلى الخارج والحصول منها على أحسن البذور يتم توزيعها على الأراضى فى مصر.

كما اقترحت بالنسبة لزراعة قصب السكر:

١- إنشاء خطوط حديدية فى المناطق المزروعة وبالقرب من مصانع السكر.

٢- إلغاء الرسوم الجمركية عليه.

٣- إنشاء حقول تجارب للقصب[١٣٨].

كما أصدر الأمير حسين كامل مذكرة من خلال الجمعية فى ٣ يناير ١٩١٣ تناولت أهم فوائد استخدام الأسمدة الكيماوية خاصة نترات الصودا فى زراعة القمح والشعير والذرة لتشجيع استعمالها[١٣٩].

٤- مناقشة الأمراء لأعمال الحكومة الخاصة بالزراعة:

أبدى أمراء الأسرة أيضا عنايتهم نحو مناقشة أعمال الحكومة الخاصة بالزراعة، ففى عام ١٩٢٥ اعتزم وزير الزراعة وضع مذكرة لرفعها إلى وزارة الأشغال، بشأن رى المنطقة البالغ مساحتها ٩٦٠ ألف فدان الواقعة على ترعة النوبارية، حتى تصبح صالحة للزراعة. على أثر ذلك أدلى الأمير عمر طوسون برأيه فى هذا الموضوع لجريدة المقطم ذكر فيه أن هذه المنطقة قد تصلح لزراعة الحبوب وذلك لخصوبة تربتها، كما أن أراضيها مسطحة ومنبسطة ولا تحتاج إلى عمل الإصلاح فيها، كما طالب بأن تتم زراعتها كما هو متبع فى الوجه القبلى.

كذلك ذكر الأمير طريقتين لصرف المياه من الحياض، الأولى: أن يتم صرفها مباشرة من الحياض إلى البحر المتوسط، غير أن هذه الطريقة من الممكن أن تعترضها عدة عقبات منها كثرة الارتفاعات والانخفاضات عن البحر المتوسط، أما الطريقة الثانية فهى أن يتم الصرف إلى بحيرة تنخفض عن سطح البحر بنحو نصف، ٢-٣ أمتار، غير أن عملية الصرف التى كانت تدور فى ذلك الوقت فى البحيرة تتم عن طريق آلات رافعة مركبة من «المكس» ولا تكاد تكفى للعمل المطلوب؛ لذلك طلب الأمير من الحكومة أن تفكر قبل تنفيذ هذا المشروع فى زيادة عدد تلك الآلات لصرف المياه من الحياض[١٤٠].

وعندما اعتزمت الحكومة فى نفس العام إنشاء سد وخزان جبل الأولياء فى السودان لتنفيذ مشروعات الرى فيها، وتوحدت الآراء على ضرورة استشارة الأمة فيه؛ لما فى تنفيذه من خطورة.

على أثر ذلك أعرب الأمير عمر طوسون عن تأييده له على صفحات المقطم فى ٨ أغسطس ١٩٢٥، حيث ذ كر أن من مصلحة مصر تنفيذه؛ حتى لا تتهم بالتقصير من جانبها فى السودان؛ مما يؤثر على مركزها فى قضيتها[١٤١].

ومن ثم، فقد أصدر مجلس الوزراء قرارًا بموافقته على تنفيذ هذا المشروع فى ١٥ أغسطس من نفس العام[١٤٢].

واهتمت الحكومة فى نفس العام بتوجيه عنايتها نحو مسألة المواصلات وإنشاء الخطوط الضيقة الزراعية ووصل الطرق المتباعدة؛ لما فى ذلك من الفوائد الجليلة للبلاد ومواصلاتها، وتوفير وسائل النقل فى مختلف المناطق الزراعية بطرق حديثة تمهد السبل للزراع والتجار، وعلى أثر ذلك أرسل الأمير عمر طوسون إلى رئيس الوزراء اقتراحاته فيما يتعلق بالمواصلات بين الحدود المصرية، نشرته صحيفة المقطم فى ١٨ أغسطس ١٩٢٥، ذكر فيه أن الحكومة تقوم الآن بتمهيد طريقين للسيارات من السلوم إلى الإسكندرية ومن الإسكندرية إلى رشيد؛ لذلك اقترح عليها نقل جسر (كوبرى) دسوق القديم إلى (رشيد) وهو الجسر الذى قررت استبدال جسر جديد به؛ ليكون مقدمة لإنشاء طريق بينها (رشيد) وبين (دمياط)، وحتى تتمكن فى المستقبل من إنشاء طريق آخر منها إلى بور سعيد ثم إلى العريش، وإذا تحقق هذا سوف يصبح للبلاد طريق للسيارات وغيرها ممتد على سواحل البحر من حدود مصر الغربية إلى نهاية حدودها الشرقية(١٤٣).

الأمير أحمد فؤاد والمؤسسات الاقتصادية:

ساهم الأمير أحمد فؤاد بدور بارز فى الاهتمام بإنشاء المؤسسات الاقتصادية المختلفة التى ساعدت على تنمية الدخل القومى للبلاد كان منها:

١- اتحاد ترقية مصر:

أنشأ الأمير أحمد فؤاد اتحاد ترقية مصر عام ١٩٠٧؛ بهدف العمل على اجتذاب السياح للبلاد، حيث أدرك الأمير المدى الذى بلغ إليه اعتماد إيطاليا على حركة السياحة فيها، كما حاول من خلاله خلق مصدر دخل جديد للبلاد.

وقد تولى الأمير رئاسته وقاده نحو النجاح، فنظم الاتحاد أعيادًا، واجتماعات رياضية. وسباقًا للسيارات، كما نظم «أسبوع الطيران» بهليوبوليس، وعندما تولى الأمير عرش البلاد عام ١٩١٧ أصبح الاتحاد تحت رعايته (١٤٤).

٢- معهد الأحياء المائية:

وجه الأمير أحمد فؤاد عنايته نحو الاهتمام بالثروة السمكية بتحسين مصايد الأسماك منذ عام ١٩١٢، إلى أن شرع منذ عام ١٩١٥ فى إنشاء معهد الأحياء المائية؛ لحماية الثروة السمكية ومن ثم قام بتشكيل لجنة فنية لدراسة العمل [١٤٥].

وعلى أثر انتهائها من أعمالهاالتمهيدية عام ١٩١٧، انتهز الأمير فرصة توليه عرش مصر فى أواخر تلك السنة؛ فأصدر مرسومًا بإنشاء المعهد فى ٢٠ يناير ١٩١٨ [١٤٦] الذى اهتم بدراسة الكائنات البحرية وتعميم دراستها فى المياه المصرية غير البحرية، مثل النيل والبحيرات والبرك المصرية، كما ألحق بالمعهد مكتبة احتوت على مجموعة نادرة من المؤلفات والآلات والمعدات[١٤٧] ومن ثم، فقد ساهم المعهد فى العناية بالثروة السمكية وكل ما يتصل بصناعتها [١٤٨].

أمراء الأسرة المالكة ومجال الاستثمار:

قامت سياسة مصر الاقتصادية فى الفترة من ١٨٨٢ - ١٩١٤ على مبدأ التخصص الاقتصادى، فانصرف كل الاهتمام إلى الزراعة وأهملت الصناعة؛ بسبب اهتمام المصريين بالزراعة، بعد حصولهم على حقوق الملكية المطلقة فى الأطيان، واتباع سياسة إنجلترا التى فرضتها على مصر والتى قامت على تخصص البلاد فى الزراعة [١٤٩] وبخاصة زراعة القطن؛ لتوفر المواد الخام للمصانع الإنجليزية، ولكى تصبح فى الوقت نفسه سوقًا للمصنوعات الإنجليزية[١٥٠].

وفى ظل هذا الوضع الاقتصادى الذى ظلت فيه الزراعة الشكل الرئيسى للإنتاج، مارس كبار ملاك الأراضى وفى مقدمتهم الأمراء نشاطهم الاقتصادى فى:

● استغلال أراضيهم الزراعية[١٥١] الذى اتخذ شكل الجمع بين أراضى يملكونها وأخرى استأجروها لضمان ربح ثابت مهما تغيرت ظروف الأسواق، كما قاموا ببيع جزء منها بهدف الاستفادة من ارتفاع أو انخفاض قيمة الأرض، كذلك

اتجهوا إلى زراعة أراضيهم خاصة المحاصيل النقدية مثل القطن التى كانت تدر عليهم دخلاً كبيرًا من زراعتها(١٥٢).

وكان الأمراء يقومون باستغلال أراضيهم بواسطة دوائرهم ونظارهم، وكانت الدائرة عبارة عن إدارة أعمال كاملة فهى تقوم بعمليات البيع والشراء والتعاقد على المحاصيل وعقد القروض وغيرها ومقرها فى المدن الكبرى، وقد كان لكل دائرة أو تفتيش إدارة محلية فى موقع الأطيان يديرها الناظر الذى كان ينوب عن المالك، كما كانت الإدارة، فى أملاك الحكومة والملك والأمراء أكثر تعضيدًا، إذ تكونت فروعها المختلفة من تفاتيش لها مقرات فى العزب والضياع كما كان يقوم فيها بالعمل نيابة عن الأمراء جهاز إدارى هو إدارة التفتيش، هذا فى الوقت الذى كان فيه الأمراء يقومون بين الحين والآخر بالذهاب إلى مزارعهم؛ من أجل الإشراف على كيفية القيام بالعمل هناك(١٥٣).

كما اتجه أمراء الأسرة الحاكمة إلى استثمار أموالهم فى المشاريع التجارية المرتبطة بمجال الزراعة، حيث كانت الشركات الزراعية أكثر اجتذابًا لرءوس الأموال، مما أدى إلى إقبال أمراء الأسرة نحو استثمار أموالهم فى هذا المجال بحكم خبرتهم بمجال الاستغلال الزراعى(١٥٤).

ومن ثم تأسست الشركة الزراعية والصناعية المصرية فى عام ١٨٩٨، تحت رئاسة الأمير حسين كامل الذى كان أحد المساهمين فيها، والتى تشكلت من عدد من الأعضاء المصريين إلى جانب عدد من الأجانب (١٥٥).

وقد تكونت هذه الشركة برأس مال مصرى بلجيكى مشترك يقدر بنحو ٢٠٠ ألف جنيه مصرى. وقد كانت فاتحة أعمالها أن اشترت فور تأسيسها ٩٠٠٠ فدان بالغربية والشرقية و٤٨٠٠ فدان من أطيان الدومين، وقد قامت بزراعة جزء من هذه الأطيان، كما استصلحت الجزء الآخر حتى تتمكن من إعادة بيعه لمن يرغب فى الشراء.

وعندما حاول أمراء الأسرة استثمار أموالهم فى المشاريع الصناعية، لم تلق هذه المشاريع حظًا من النجاح؛ بسبب حرص سلطات الاحتلال على سياسة إبقاء

الممولين المصريين فى إطار الدور المحدد لهم، داخل نظام اقتصادى متخصص فى إنتاج المواد الأولية للصناعة البريطانية، وبذلك تظل مصالحهم الاقتصادية مرتبطة بالاستعمار البريطانى، ومن ثم كانت السمة الغالبة على البرجوازية الزراعية المصرية، حرصها الشديد على عدم المغامرة بأموالها عن طريق المساهمة فى مشروعات مالية واسعة واقتصروا على الاشتغال بالزراعة وتجارة القطن، وتركوا ما عدا ذلك من ألوان النشاط الاقتصادى للأجانب(١٥٦).

ومن ثم، فقد ظل حلج القطن فى دائرة الأمير حسين كامل فى البحيرة، مجالاً فرديًا للاستثمار بعيدًا عن الشركات المساهمة، وكان يديرها بمعرفته أو يؤجرها لأفراد آخرين(١٥٧).

وعندما تأسست شركة الغزل والنسيج عام ١٨٩٦ بالإسكندرية تحت رعاية الخديو عباس حلمى الثانى، كان الأمير حسين كامل أحد أعضائها، وقد قامت باستيراد الغزل والنسيج، كما استقدمت عددًا من الخبراء الفنيين للعمل على تدريب المصريين فى الشركة، غير أنها لم تصمد أمام المنافسة الأجنبية، ومن ثم اضطر مؤسسوها إلى بيع عدد كبير من الأسهم إلى شركة إنجليزية فى عام ١٨٩٨، ثم ما لبثت الحكومة أن أصدرت قرارًا تحت ضغط سلطات الاحتلال فى ١٢ إبريل ١٩٠٩، يقضى بفرض ضريبة على المنسوجات القطنية التى تصنع فى مصر، تعادل الرسوم الجمركية المقررة على المصنوعات المماثلة لها الواردة من الخارج؛ الأمر الذى أدى إلى عجز الشركة عن الصمود فى وجه المنافسة الأجنبية، كما هبطت قيمة أسهمها إلى أن توقفت أخيرًا عن مزاولة نشاطها، وبذلك لم يحالفها النجاح(١٥٨).

وعندما أنشأ الأمير يوسف كمال مصنعًا للسكر فى نجع حمادى أغلق فى عام ١٨٩٨(١٥٩).

كذلك قد ترأس الأمير حسين كامل شركة سكة حديد الدلتا فى الوجه البحرى، والتى تكونت برأس مال مصرى بلجيكى(١٦٠). وقد خلفه فى رئاستها الأمير أحمد فؤاد فى فبراير ١٩١٥(١٦١).

وعندما كشفت الحرب العالمية الأولى عن عيوب سياسة المغالاة فى التخصص الاقتصادى [١٦٢]، إذ أدى اعتماد البلاد على الزراعة خاصة زراعة القطن وإهمال الصناعة إلى كساد الاقتصاد المصرى [١٦٣]؛ لذلك انصرفت العناية منذ عام ١٩١٤ إلى الاهتمام بالأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة الصناعة.

وفى ظل هذا الوضع أنشأ الأمير أحمد فؤاد عام ١٩١٦ مصنعًا للأشغال النسائية؛ بهدف مساعدة النساء الفقيرات؛ مما ساهم فى تنمية الصناعة [١٦٤].

ومن ثم، فقد نتج عن نشاط الأمراء الاقتصادى البارز الذى انصب حول الاهتمام بالزراعة من خلال المؤسسات التى أنشأوها لهذا الغرض، كذلك دورهم فى مجال الاستثمار إلى تنمية الحياة الاقتصادية فى مصر، وتدعيم وضعهم الاقتصادى.

هوامش الفصل الرابع

(١) رءوف عباس حامد: النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، (١٨٣١ - ١٩١٤) ط١، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣. ص٧١.

(٢) جابرييل باير: تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٩٥٠. ترجمة عطيات محمد جاد. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨. ص٣٧ - ٣٨.

(٣) محمود متولى: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها. ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤. ص٤٣.

(٤) راشد البراوى، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث. ط٥، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٤. ص٥٩.

(٥) أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر. ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥. ص٥٩.

(٦) محمود متولى: مرجع سبق ذكره. ص٤٣.

(٧) على بركات: تطور الملكيات الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية من ١٨١٣ - ١٩١٤. دار المعلم للطباعة، القاهرة، ١٩٧٧. ص٨٥.

(٨) جابرييل باير: مرجع سبق ذكره. ص١٨.

(٩) على بركات: مرجع سبق ذكره. ص٨٧، ١٥٧.

(١٠) على بركات: الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ - ١٩٥٢. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٧٨. ص١١.

(١١) رءوف عباس: مرجع سبق ذكره. ص ٧٤ - ٧٦.

(١٢) المرجع السابق. ص ١٢.

(١٣) تقاسيط الروزنامجة/ سجل ٣٥ زمام الأطيان الحضرة الخديوية والفاملية حتى ربيع الثانى /١٢٨٨ يونية ١٨٧١ نقلا عن د/ رءوف عباس: النظام الاجتماعى فى ظل الملكيات الزراعية ص ٢١٢.

(١٤) عادل عبد اللاه مهران: أراضى الدايرة السنية: رسالة دكتوراه غير منشورة أجيزت بجامعة المنيا عام ١٩٨٥. ص٣٥.

(١٥) جابرييل باير: مرجع سبق ذكره. ص٣٩.

(١٦) المرجع السابق: ص ٣٩ - ٤٠.

(١٧) رءوف عابس: مرجع سبق ذكره . ص ٧٦.

(١٨) جابرييل باير: مرجع سبق ذكره. ص٤١ - ٤٢.

(١٩) محفوظات مجلس الوزراء: البيت الحاكم أ/ و ، مخصصات الأسرة المالكة وأموال الأسرة (١٨٨٩/١/٢ - ٥/١٠/ ١٩٢٢).

(٢٠) جابرييل باير: مرجع سبق ذكره . ص ٤٢.

(٢١) محفوظات مجلس الوزراء: أ/ والبيت الحاكم، أملاك العائلة الخديوية.

(٢٢) جابرييل باير: مرجع سابق ذكره. ص٤٢.

(٢٣) محفوظات مجلس الوزراء: أ/ و البيت الحاكم، أملاك الأسرة المالكة، الفترة من ١٨٨٩/١/٢ - ١٩٢٢/١٠/٥.

(٢٤) على بركات: تطور الملكية الزراعية (١٨١٣ - ١٩١٤)ص ١٦٧.

(٢٥) محافظ مجلس الوزراء، الدايرة السنية ٣/ ج١/ ١ فى ١٦ إبريل ١٨٩٧.

(٢٦) مجلس الوزراء، ٢/٢/٣ حـ الدايرة السنية بيع أراضى بالمنيا من ١٨٨٠ - ١٨٩٨.

(٢٧) مجلس الوزراء، ١/٢/٣، الدايرة السنية - بيع أراضى بالمنيا.

(٢٨) على بركات: تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤. ص١٦٧.

(٢٩) عاصم الدسوقى: كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى، من ١٩١٤ - ٩٥٢، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥. ص٣٢.

(٣٠) جابرييل باير: مرجع سبق ذكره. ص٤٢.

(٣١) على بركات: تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤. ص ١٥٧.

(٣٢) عاصم الدسوقى: مرجع سبق ذكره. ص٥٠.

(٣٣) رءوف عباس: مرجع سبق ذكره. ص١١٧.

(٣٤) حسين الرفاعى: تطور الصناعة فى مصر. ط١، مطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٢. ص١٣.

(٣٥) رءوف عباس: مرجع سبق ذكره. ص١١٧ - ١١٩.

(٣٦) Guerville: Op. Cit., P. 136.

(٣٧) المقطم: ٢٧ يناير ١٨٩٦. عدد ٢٠٨٣.

(٣٨) المؤيد: ٢١ مارس ١٨٩٨، عدد ٢٤٢٣.

(٣٩) المؤيد: ٢٦ إبريل ١٨٩٨، عدد ٢٤٤٩.

(٤٠) رءوف عباس: مرجع سبق ذكره. ص ١٢٠ - ١٢١.

(٤١) عبد الرحيم عبد الهادى: مرجع سبق ذكره. ٢٥٢.

(٤٢) رءوف عباس: مرجع سبق ذكره. ١٢١.

(٤٣) المقطم: ٥ إريل ١٩٠١. عدد. ٣٦٥٢.

(٤٤) اللواء: ١٤ فبراير ١٩٠٣. عدد ١٠٢٥.
(٤٥) المقطم: ٥ إبريل ١٩٠١. عدد ٣٦٥٣.
(٤٦) اللواء: ١٤ إبريل ١٩٠٣. عدد ١٩٥٣.
(٤٧) المقطم: ١٦ إبريل ١٩٠٣. عدد ٤٢٧١.
(٤٨) اللواء: ٩ ديسمبر ١٩٠٤. عدد ١٥٨٧.
(٤٩) المؤيد: ٢٤ فبراير ١٩٠٥. عدد ٤٤٩٦.
(٥٠) رءوف عباس: مرجع سبق ذكره . ص ١٢٣.
المقطم: ١٠ إبريل ١٩٠٨. عدد ٥٧٨٦ تقرير عن أعمال الجمعية لعام ١٩٠٧.
(٥١) المؤيد: ٦ يونيه ١٩٠٨. عدد ٥٤٥٨.
(٥٢) المؤيد: ٦ يونيه ١٩١١ عدد ٦٣٠٧.
(٥٣) الوطن: ٢٧ نوفمبر ١٩١١. عدد ٥٠٨٨.
(٥٤) المؤيد: ١١ إبريل ١٩١٢. عدد ٦٦٥ تقرير الجمعية عن عام ١٩١١.
(٥٥) المؤيد ١٢ فبراير ١٩١٣. عدد ٦٩٥٧.
(٥٦) المقطم: ٢٠ يونيو ١٩١٤. عدد . ٤٥٤٣.
(٥٧) رءوف عباس: مرجع سبق ذكره. ص ١٢٥.
(٥٨) الوطن: ٨ مايو ١٨٩٨ عدد ٣٤٦.
(٥٩) سليم قبعين: مرجع سبق ذكره ص ١٥.
(٦٠) اللواء: ١٤ فبراير ١٩٠٣ عدد ١٠٢٤.
(٦١) المقطم: ١٢ فبراير ١٩٠٣ عدد ٤٢٢٧.
(٦٢) المؤيد: ٢ يناير ١٩٠٧ عدد ٦٥٥٦.
(٦٣) المؤيد: ٢ مارس ١٩٠٧ عدد ٦٦١٥.
(٦٤) المؤيد: ٦ مارس ١٩٠٩ عدد ٥٧٠٧.
(٦٥) المؤيد: ٤ مارس ١٩١٢ عدد ٦٦١٨.
(٦٦) الأهالى: ١٨ مايو ١٩١٤ عدد ٣٥٤.
(٦٧) المؤيد: ٧ مارس ١٩٠٣، ٢٧ فبراير ١٩٠٤، ٢٧ مارس ١٩٠٥ المقطم ٢٧ مارس ١٩٠٥، (معرض الزهور والفواكه) بالأعداد الآتية، ١٠٥٤، ١٣٦٨،، ١٥٨٩، ٤٥٢٤، ٤٨٦٣.
(٦٨) الوطن: ٢١ إبريل ١٩١٥ عدد ٦٥٤٣.
(٦٩) المؤيد: ٢٤، ٢٥ إبريل ١٩١٥ عدد ٧٥٧٣، ٧٥٧٤.
(٧٠) الأخبار: ٢٢ مايو ١٩١٨ عدد ٩٦٣.
(٧١) Harris: Murry. Egypt under the Egyptian. Landon. 1925., P. 32.
(٧٢) الأخبار: ١٤ أكتوبر ١٩٢٢ عدد ٨٣٤.
(٧٣) الأهرام: ١٩ يناير ١٩٢٣ عدد ١٣٩٥١.

(٧٤) الاهرام ٢٢ فبراير ١٩٢٣ عدد ١٣٩٦٣.

(٧٥) الاهرام: ١١ إبريل ١٩٢٣ عدد ١٤٠٢٠.

(٧٦) الأخبار: ١٥ يونيه ١٩٢٤ عدد ١٣٢١.

(٧٧) الأخبار: ٢٠ ديسمبر ١٩٢٤ عدد ١٤٧٧.

(٧٨) المقطم: ٢ ديسمبر ١٩٢٥ عدد ١١١٧٥.

(٧٩) محافظ عابدين رقم ٢١٢، الجمعية الزراعية الملكية من ١٩٠٢/٥/١٤ - ١٩٤٣/٥/٢٦.

(٨٠) قليني باشا: مرجع سبق ذكره. ص ٤٩.

(٨١) الأخبار: ١٠ فبراير ١٩٢٦ عدد ١٨٢١.

(٨٢) المقطم: ٤ مارس ١٩٢٦ عدد ١١٢٥١.

(٨٣) المقطم: ٣١ يناير ١٩٠٩ عدد ٦٥٤٣.

(٨٤) عبد الرحمن الرافعي: نقابات التعاون الزراعية: نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر وأوروبا ط١، مطبعة النهضة الأدبية بمصر، ١٩١٤. ص ١٩١ - ١٩٣.

(٨٥) المؤيد: ١٦ أكتوبر ١٩١٠ عدد ٦١٩٤.

(٨٦) الأهالي: ٨ أكتوبر ١٩١٣ عدد ٩٠١.

(٨٧) المؤيد: ٢١ إبريل ١٩١٢، عدد ٦٦٥١.

(٨٨) الأهالي: ٨ أكتوبر ١٩١٢. عدد ٩٠١.

(٨٩) عاصم الدسوقي: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

(٩٠) المؤيد: ١٨ نوفمبر ١٩١٤. عدد ٦٥٤٣.

(٩١) عاصم الدسوقي: مرجع سبق ذكره ص ١٠٣.

(٩٢) الأخبار: ٢٠ أكتوبر ١٩٢٠. عدد ١٧٦.

(٩٣) تشكلت النقابة بعضوية كل من مصطفى ماهر وكيل أول، عبد الله وهبي وكيل ثاني، حسني سعيد (أمين صندوق، فؤاد سلطان (أمين مساعد صندوق) ، يوسف نحاس(رئيس السكرتارية، موسى قطاوي، على المنزلاوي، أحمد لطفي (المحامي) إلياس عوض، عزيز خانكي، ميشيل لطف الله، محمود ابو النصر حسين، أبو بكر راتب، إسماعيل عاصم، بشرى حنا إبراهيم مراد.

(٩٤) الأخبار: ١٤ فبراير ١٩٢١ عدد ٢٩٣

(٩٥) الأخبار. ٣ فبراير ١٩٢٢،. عدد ٥٩٥.

(٩٦) عاصم الدسوقي: مرجع سبق ذكره. ص ١١٠.

(٩٧) الأخبار: ٢٩ ديسمبر ١٩٢٢. عدد ٨٦٨.

(٩٨) عاصم الدسوقي: مرجع سبق ذكره. ص ١١٠ - ١١١.

(٩٩) الأخبار: ٢٤ إبريل، ١٩٢٤. عدد ١٤٤٦.

(١٠٠) المقطم: ١٥ إبريل ١٩٠٨ عدد ٥٧٩١.

(١٠١) الوطن: ٢٦ إبريل ١٩٠٩ عدد ٦٨٧.

(١٠٢) الوطن: ٢٤ فبراير ١٩٠١. عدد ٤٥٤٧.
(١٠٣) الوطن: ٤ فبراير ١٩١٠ عدد ٤٥٥٧.
(١٠٤) الوطن: ٢٧ نوفمبر ١٩١١ عدد ٥٠٨٨.
(١٠٥) الشعب ٧ يناير ١٩١٢ عدد ٤٣٨،
(١٠٦) الشعب: ١٢ يناير ١٩١٢ عدد ٤٤٣،
(١٠٧) الشعب: ٧ أكتوبر ١٩١٢ عدد ٥٠٧.
(١٠٨) الشعب: ٢١ أغسطس ١٩١٤ عدد ٦٨٧.
(١٠٩) الشعب: ٣٠ أغسطس ١٩١٤ عدد ٦٩٨.
(١١٠) الأخبار: ٢٧ أغسطس ١٩١٦ عدد ٤٧١.
(١١١) عاصم الدسوقي: مرجع سبق ذكره. ص ١٠١.
(١١٢) الأخبار: ٥ سبتمبر ١٩١٦ عدد ١٧٧.
(١١٣) الأخبار: ٢٧ فبراير ١٩٢١ عدد ١٨٥.
(١١٤) الأخبار: ٣١ مارس ١٩٢١ عدد ٢٨٧.
(١١٥) الأخبار: ١٠ إبريل، ٣١ مايو ١٩٢١ ، الأعداد الآتيه ٢٢٧- ٢٧٨.
(١١٦) الأخبار: ١١ أكتوبر ١٩٢١ عدد ٤١٠.
(١١٧) الأخبار: ٩ يناير ١٩٢٢ عدد ٥٠٠.
(١١٨) الأخبار: ١٧ فبراير ١٩٢٢ عدد ٥٣٨.
(١١٩) الأخبار: ٢٢ فبراير ١٩٢٢ عدد ٥٤٣.
(١٢٠) الأخبار: ٧ مارس ١٩٢٢ عدد ٥٥٦،
(١٢١) الأهرام: ٢٨ يوليه ١٩٢٣ عدد٧ ٤١٩٢.
(١٢٢) الأهرام: ١٢ أغسطس ١٩٢٣ عدد ١٤٢٠٧ .
(١٢٣) الأهرام: ٩ نوفمبر ١٩٢٦ عدد ١٥١٤٠.
(١٢٤) الأهرام: ٢٤ أكتوبر ١٩٢٦ عدد ١٥١٢٩.
(١٢٥) الأهرام: ٢٨ يناير ١٩٢٦ عدد ١١٧٥.
(١٢٦) الأهرام: ٩ نوفمبر ١٩٢٦ عدعد ١٥١٤٠.
(١٢٧) المقطم: ٢٠ ديسمبر ١٩٢٦ عدد ١٦٤١.
(١٢٨) الأهرام: ٢٨ يناير ١٩٢٧ عدد ١٥٢١٨.
(١٢٩) المقطم: ٢٩ يناير ١٩٢٧ عدد ١١٥٢٥.
(١٣٠) المقطم: ٥ فبراير ١٩٢٧ عدد ١١٥٣٢.
(١٣١) الشعب: ١٤ أكتوبر ١٩١٢ عدد ٥١٣.
(١٣٢) الشعب: ٢٢ أكتوبر ١٩١٣ عدد ٥٢٠.
(١٣٣) الشعب: ٢٤ اكتوبر ١٩١٣ عدد د٥٢٢.
(١٣٤) المؤيد: ٨ ديسمبر ١٩١٣ عدد ٧١٥٠.

(١٣٥) المقطم: ١٠ يناير ١٩١٤ عدد ٦٥٤٣.
(١٣٦) وادى النيل: ٢١ يناير ١٩١٦ عدد ٦٥٤٣.
(١٣٧) المؤيد: ٦ مايو ١٩٠٩ عدد ٥٧٥٨.
(١٣٨) المقطم: ٥ مايو ١٩٠٩ عدد ٦١٠٩.
(١٣٩) الشعب: ٢ يناير ١٩١٣ عدد ٤٣٣.
(١٤٠) المقطم: ٣١ يوليه ١٩٢٥ عدد ١١٠٦٩.
(١٤١) المقطم: ٩ أغسطس ١٩٢٥ عدد ١١٧٦.
(١٤٢) المقطم: ١٥ أغسطس ١٩٢٥ عدد ١١٠٧.
(١٤٣) المقطم: ١٨ أغسطس ١٩٢٥ عدد ١١٠٨٤.
(١٤٤) محمد عبد الحميد: مرجع سبق ذكره. ص٥٢.
(١٤٥) المقطم: ٢٠ أكتوبر ١٩٢٧ عدد ١١٧٤٩.
(١٤٦) كريم ثابت: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.
(١٤٧) المقطم: ٢٠ أكتوبر ١٩٢٧ عدد ١٧٤٩،
(١٤٨) حسين على الرفاعى: مرجع سبق ذكره، ص٦٨.
(١٤٩) أحمد أحمد الحتة: مرجع سبق ذكره، ص ٤٦ - ٤٩.
(١٥٠) Magdi Elkamash, develomcnt and Plaining in Egypt. New York 1968. P.43.
(١٥١) رءوف عباس: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.
(١٥٢) عاصم الدسوقى: مرجع سبق ذكره، ص ٦٨، ٧١، ١٤٤.
(١٥٣) على بركات: تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٩١٩- ١٩٥٢، ص ٣٢ - ٣٤.
(١٥٤) رءوف عباس: مرجع سبق ذكره ص ٦٧.
(٢٥٥) المؤيد: ٥ مايو ١٨٩٨ عدد ٦٤٣.
(١٥٦) رءوف عباس: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧ - ١٢٨،
(١٥٧) عاصم الدسوقى: مرجع سبق ذكره، ص٩١.
(١٥٨) رءوف عباس: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨ - ١٦٩.
(١٥٩) أحمد أحمد الحتة: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٥.
(١٦٠) الهلال: ٤ يناير ١٩١٥، جـ ٤، ص ٢٧٢.
(١٦١) سليم قبعين: مرجع سبق ذكره. ص٧.
(١٦٢) راشد البراوى: مرجع سبق ذكره، ص١٩٢.
(١٦٣) Magdi Elkamash. Op, Cit., P. 43.
(١٦٤) محمد عبد الحميد: مرجع سبق ذكره. ص٥٥.

الفصل الخامس

أمراء الأسرة المالكة والحياة الاجتماعية

(١٨٨٢ - ١٩٢٨)

كان للوضع المتميز، الذى انفردت به الأسرة المالكة أثره فى تصدر أمرائها لكافة أوجه النشاط الاجتماعى، خلال الفترة الممتدة ما بين عامى ١٨٨٢ ـ ١٩٢٨.

وقد برز دورهم فى هذا المجال من خلال مشاركتهم فى احتفالات الدولة الدينية والرسمية، ومساهمتهم فى حركة الإصلاح الاجتماعى، بوضع الحلول اللازمة لحل المشكلات التى واجهت أفراد المجتمع المصرى، والاهتمام بتحسين أحوال الفقراء من خلال الجمعيات الخيرية التى تراسوها أو كانت برعايتهم وتوفير الرعاية الطبية لهم، كما شمل نشاطهم دورهم فى المحافل الماسونية والاهتمام بالرياضة.

وقد كان ذلك بهدف ترسيخ وجودهم على ساحة الحياة الاجتماعية فى مصر بالتغلغل فيها وتأكيد انتمائهم للشعب المصرى بتوطيد علاقتهم بمختلف فئاته.

مشاركة الأمراء فى الاحتفالات الدينية والرسمية:

كانت مشاركة الأمراء بالحضور فى احتفالات الدولة الدينية والرسمية، إحدى مظاهر حياتهم الاجتماعية وكان منها على سبيل المثال حضورهم الاحتفال بسفر المحمل الشريف إلى الحجاز، والاحتفال بالمولد النبوى الشريف، ورؤية هلال رمضان، وليلة القدر، ووقفة العيد[1]، ورأس السنة الهجرية.

كما شاركوا أيضًا بالحضور فى الاحتفالات القومية ومنها: الاحتفال بعيد الجلوس السلطانى وذلك فى الفترة ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ والتى كانت مصر فيها تحت

سيادة الدولة العثمانية، كذلك الاحتفال بعيد جلوس القائم على العرش (خديو - سلطان - ملك) والاحتفال بذكرى الخديو إسماعيل، ووفاة المرحوم محمد على[٢].

الأمراء وحركة الإصلاح الاجتماعى:

١ - الأمراء وجمعية إعانة العمال:

ترتب على سوء الأحوال الاجتماعية التى واجهت مصر بسبب دخول إنجلترا الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، أن تعرض عدد كبير من العمال المصريين إلى نقص أجورهم، ثم حرمانهم منها نهائيًا مما جعلهم فى حاجة إلى حل مشاكلهم.

على أثر ذلك، اجتمع محافظ القاهرة آنذاك (على ذو الفقار) بعدد من أعيان القاهرة، وقد تقرر فى نهاية الاجتماع القيام بتشكيل لجنة يترأسها أحد أمراء الأسرة المالكة، المعروفين برعايتهم للأعمال الاجتماعية (لضمان نجاح أعمالها)، لتقوم بوضع الحلول للمشكلة[٣].

ومن ثم فقد، انعقدت اللجنة فى ١٠ سبتمبر ١٩١٤ برئاسة الأمير محمد على (الذى وقع الاختيار عليه) بسراياه بالمنيل، بحضور محافظ القاهرة إلى جانب عدد كبير من الأعيان، وقد تقرر فى نهايتها[٤]:

١ - توجيه دعوة عامة إلى أعيان القاهرة بالحضور فى سراياه يوم ١٦ سبتمبر، لفتح باب التبرع لهذا العمل.

٢ - تشكيل لجنة تنفيذية برئاسة على صديق وكيل المحافظة، ومحمد عبد الخالق باشا مدكور، ويوسف أصلان قطاوى وغيرهم.

٣ - أن يتم وضع قيمة التبرعات فى خزينة المحافظة، لصرفها فيما جمعت من أجله[٥].

وكان لهذه الدعوة أثر بالغ فى حضور عدد كبير من المصريين الاجتماع، الذى عقد فى ١٦ سبتمبر وشاركوا فيه بالتبرع، والذى تقرر فى نهايته تأليف لجان فرعية بأقسام العاصمة لجمع التبرعات تبدأ من خمسة قروش إلى جنيه، وقد أقبل عليها المتبرعون، مما زاد من قيمة المبالغ المتحصلة منهم[٦].

وفى ٢٢ سبتمبر، نشرت الصحف بيانًا للأمير عن اللجنة طالب فيه التُجار والصناع، الذين يرغبون فى إيجاد فرص عمل للعمال «بأن يوافوه ببيان عن عدد المطلوب منهم ونوع العمل مع تحديد أجورهم»(٧).

وعلى أثر ما لاقته اللجنة المشكلة فى القاهرة من نجاح ملحوظ، تشكلت لجنة أخرى لنفس الهدف فى الإسكندرية، عُقدت أول اجتماع لها فى ٢٥ سبتمبر ١٩١٤ برئاسة الأمير (عمر طوسون)، المعروف برعايته للأعمال الاجتماعية حضره زيور باشا محافظ الإسكندرية آنذاك، إلى جانب عدد كبير من أعيانها.

وقد وجّه من خلالها الأمير دعوته إلى الحاضرين بمد يد المساعدة بالتبرع لإعانة العمال، ثم فتح بابه بمبلغ مائة جنيه.

وقد انهالت بعدها التبرعات، حتى بلغت فى هذا الاجتماع ٨٥٠ جنيهًا(٨).

كما تشكلت لجنة فى نفس اليوم، أسندت رئاستها إلى وكيل محافظة الإسكندرية، للقيام بتشكيل لجان فرعية فيها(٩).

وكان من أهم المساعدات التى قدمتها اللجان المشكلة فى القاهرة والإسكندرية توزيع الخبز مرتين فى الأسبوع على العمال لسد حاجتهم، كما كان لرئاسة الأمراء هذه اللجان أثرها فى الإقبال على التبرع، مما ساعدها على إنجاز أعمالها فى عام ١٩١٥، بعد التصدى لهذه الأزمة(١٠).

٢ـ الأمراء ولجنة إعانة منكوبى الحرب عام ١٩١٨:

تشكلت لجنة إعانة منكوبى الحرب مع قرب نهاية الحرب العالمية الأولى، وكانت برعاية السلطان وكل من الأمراء: كمال الدين حسين، وكامل فاضل، وعمر طوسون، ويوسف كمال فى ٢ نوفمبر ١٩١٨، وقامت بهدف فتح باب الاكتتاب بين المصريين، لإعانة منكوبى الحرب من أرباب عائلات المصريين الذين ماتوا، أو الذين أصيبوا أثناء العمليات الحربية(١١).

وقد أيدت الصحف أعمال هذه اللجنة، فكتبت (المقطم) تقول إن هذا المشروع جدير بالمساعدة والتأييد «وتمنت أن يكون ذلك فاتحة العصر الجديد الذى

يرجوه للشرق» وهو عصر الاتحاد والتعاون فى خدمة الأوطان والسعى من جميع الطبقات للنهوض بالبلاد، كما أثنت على الأمراء ووجهت دعوتها إلى الأغنياء لتأييد أعمال اللجنة وتعضيدها بالتبرع[١٢].

كما حثت صحيفة وادى النيل جموع المصريين على التبرع لمساعدتها فى إنجاز أعمالها [١٣].

على أثر ذلك، انهالت التبرعات على لجان التبرع التى تشكلت فى كل من دائرة الأمير يوسف كمال بالقاهرة، ودائرة الأمير عمر طوسون بالإسكندرية وبلغ مجموع ما تبرع به أعضاء الأسرة المالكة نحو عشرين ألف جنيه[١٤].

وعندما وقعت أحداث ثورة ١٩١٩، خصصت اللجنة مبلغ أربعة آلاف جنيه لإعانة المصابين فى أحداث المظاهرات بالقاهرة والإسكندرية، إلى أن توقفت أعمالها فى نفس العام[١٥].

الأمراء والجمعيات الخيرية:

برز نشاط الأمراء فى حركة الإصلاح الاجتماعى، من خلال الجمعيات الخيرية التى قامت بهدف تحسين أحوال الفقراء لتحقيق العدالة الاجتماعية. وكان من أهم هذه الجمعيات:

١ ـ الجمعية الخيرية الإسلامية:

كان من أثر إهمال سلطات الاحتلال لحركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر خاصة (١٨٨٢ ـ ١٩١٤)، سوء أحوال البلاد الاجتماعية فى تلك الفترة، ومن ثم فقد جاء تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية كإحدى الخطوات البارزة فى مجال الإصلاح الاجتماعى، التى ظهرت فى أعقاب الاحتلال لمواجهة الآثار المترتبة على تدهور الحالة الاجتماعية، حيث تشكلت بالقاهرة عام ١٨٩٢، تحت رئاسة إبراهيم باشا رشدى محافظ القاهرة آنذاك[١٦]، ورعاية الخديو عباس وقد تحددت أغراضها فى: مساعدة الفقراء بتقديم الإعانة لهم وتعليم أبنائهم بمدارس الجمعية[١٧].

كما التزمت بعدم التعرض للمسائل السياسية أو مناقشة المسائل الدينية[18]. وقد قصرت مساعدتها على المصريين فقط، كما بلغ عدد المشتركين فيها عام ١٨٩٣ ستمائة وواحد وسبعين عضوًا[19]. ومن ثم، فقد قامت منذ نشأتها بتحقيق الأهداف المنوطة بها، عن طريق جمع التبرعات للعمل على زيادة مواردها، كما امتد نشاطها منذ عام ١٨٩٣ إلى المدن الكبرى والمديريات[20]. وكان أمراء الأسرة الحاكمة أول من قدم لها يد المساعدة بالتبرع، تحقيقًا لأهدافها، وكان منهم على وجه الخصوص: الأمير عمر طوسون[21]. وإبراهيم حلمى، وحسين كامل[22].

وقد تعاقب على رئاستها كل من إبراهيم باشا رشدى (١٨٩٢ ـ ١٨٩٣)، وعثمان ماهر باشا (١٨٩٣ ـ ١٩٠٥) إلى أن ترأسها الأمير حسين كامل ١٩٠٥ ـ ١٩١٤، حيث قام باستكمال الدور الذى أنشئت من أجله فى مساعدة الفقراء وتحسين أحوالهم.

ومن ثم، فقد عمل على إنعاش مواردها، التى جاءت من حصيلة التبرعات والإعانات والاشتراكات وإيجار الأطيان، كما شهدت تلك الفترة زيادة فى أطيانها وذلك بفضل مجهوداته، ففى عام ١٩٠٩ قرر مجلس إدارة الجمعية برئاسة الأمير إضافة ١٩٧ فدانًا من تفتيش كفر حمام بمديرية الشرقية، وتبرع الأمير بمبلغ ٩٨٥ جنيهًا من ثمنه[23].

كما قرر شراء ١٥٠ فدانًا من زمام ناحية فسوكة ـ مركز مهيا شرقية، مما أدى إلى اتساع أملاكها فبلغت فى ناحية ميمون بمديرية بنى سويف والأشمونيين والمحلة الكبرى وغيرها حوالى ٧٢٥ فدانًا عام ١٩٠٩، استفادت الجمعية منها بتأجيرها لمدة ثلاث سنوات إلى أن بلغت قيمة إيجارها فى هذه السنة ٧٢ جنيهًا، ولم تزد قيمتها حتى عام ١٩١٢[24].

هذا بالإضافة إلى الأراضى، التى تم وقفها لصالح الجمعية والتى قرر الأمير بأن ينفق من ريعها على المدارس.

كان منها على سبيل المثال: وقفيات محمد النشار المدرس بمدرسة قليوب، الذى أوقف أرضًا لمدرسة فى شربين، كما أوقف أحد أعيان بلبيس المدرسة

الأهليـــة[٢٥] لحسابها. كذلك ساهم أفراد الأسرة المالكة فى إيقاف بعض هذه الأراضى، حيث أوقفت الأميرة نجوان هانم فى ١٩١١ أكثر من ٧١٢ فدانًا بناحية كفر الجراية شرقية، تم إنفاقها على وجوه الخير[٢٦]، كما أوقفت فاطمة هانم إسماعيل عام ١٩١٤ أكثر من مائة فدان للإعانة فى سبيل التعليم.

وقد بلغ إيراد الجمعية السنوى من هذه الأوقاف حتى عام ١٩١٤ مبلغ ٥٦١ جنيهًا، هذا بخلاف ما امتلكته من العقارات ببنى مزار وطنطا وبورسعيد والمحلة الكبرى[٢٧].

كما شهدت الجمعية على عهد الأمير حسين كامل حركة تبرعات واسعة، تمت لصالح الإنفاق على التعليم وإعانة الفقراء، وقد تصدرت الأسرة المالكة قائمتها. ومنها على سبيل المثال:

الاســم	المبـلغ
الأمير حسين كامل عام ١٩٠٦	١٠٠ جنيه إنجليزى
الأمير حسين كامل وإخوته عام ١٩٠٧	٥٠٠ جنيه إنجليزى
الأمير يوسف كمال عام ١٩٠٨	٢٥٠ جنيهًا إنجليزيًا
الأمير كمال الدين عام ١٩٠٨	١٥ جنيهًا إنجليزيًا
الأميرة فاطمة إسماعيل عام ١٩٠٩	٢٥ جنيهًا إنجليزيًا[٢٨].

كما تبرع لها الخديو عباس بمبلغ ألف جنيه سنويًا من الأوقاف الخيرية منذ ١٩٠٨ كمساعدة منه لمدارسها[٢٩]. كذلك تبرع الأمير يوسف كمال لها بـ ١٢٥ فدانًا من أجود أطيانه التى كان يمتلكها بالقليوبية[٣٠]. هذا بالإضافة إلى تبرعات أعضائها وتبرعات المصريين وعدد من الأجانب.

كما قام الأمير حسين كامل فى عهد رئاسته لها بتخصيص بعض من أموالها فى إعانة الفقراء، وذلك كان أحد أهدافها منذ نشأتها حتى بلغ ما أنفق منه فى نهاية عام ١٩١٢ فى مصر والأقاليم ١١١٧ جنيهًا، أنفق على عدد ٩٦٣ عائلة، كما

وافق الأمير منذ عام ١٩١٤ على تقديم الإسعافات إلى البلدان التى أصيبت من جراء الحرائق.

ومن ثم، فقد شهدت الجمعية بفضل مجهوداته نهضة فى مواردها حتى عام ١٩١٤، حيث بلغت إيرادتها فى عام ١٩١٠، ٩٥٨٦ جنيهًا، ارتفعت فى عام ١٩١٤ إلى مبلغ ٢٤٥٠٦ جنيهات.

وعندما تأثرت ميزانيتها على أثر نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، حينما اضطرت الحكومة المصرية إلى وقف كل التعاملات المالية والتجارية التى من الممكن أن تفيد دول أعداء بريطانيا فى الحرب، وكانت أموال الجمعية مودعة ببنوك إيطاليا وألمانيا هذا إلى جانب تأثر اقتصاد مصر بسبب الحرب، فقد حاول الأمير حسين التغلب على الأزمة المالية التى واجهتها أثناء الحرب، حيث قام بخفض رواتب موظفيها، كما قدم اقتراحًا يفيد القيام بحملة تبرعات واسعة افتتحها الأمير فى ١٣ يناير ١٩١٥ بمبلغ قدره ٥٠٠ جنيه بعدها توالت التبرعات لسد العجز فى ميزانيتها[٣١].

الأمير حسين كامل ونشر التعليم من خلال الجمعية حتى عام ١٩١٤:

سعى الأمير حسين كامل من خلال الجمعية فى تحقيق أحد أهدافها التى نصت على تعليم أبناء الفقراء تعليمًا متميزًا، يحفظ لهم شخصيتهم الدينية والقومية، على أن يكون بالمجان فى مدارسها لتحقيق هدفين:

١ ـ اكتساب المهارات الحرفية للعمل فى هذا المجال.

٢ ـ نشر لون من التعليم يحافظ على الثقافة العربية والإسلامية[٣٢].

ومن ثم، فقد خطا الأمير خطوات بارزة من خلال الجمعية فى مجال التعليم، توصلاً لتحقيق ذلك، حيث امتلكت بفضل جهوده عام ١٩٠٦ ثمانى مدارس فى مصر والإسكندرية وطنطا وأسيوط والمحلة الكبرى وبورسعيد[٣٣].

كما اعتمد الأمير فى الإنفاق على التعليم من خلالها إلى جانب ما كانت تخصصه فى الميزانية لهذا الغرض، على الإعانات السنوية التى كانت تحصل

عليها سواء من الحكومة أو الأوقاف، كما لجأ إلى مال الاستثمار منذ عام ١٩٠٨ وذلك لمواجهة زيادة الميزانية فى التعليم[٣٤].

وللمساعدة على الإنفاق وجّه الأمير فى نفس العام دعوته إلى الأعيان للتبرع، وقد جاءت هذه التبرعات فى شكل نقدية وعينية[٣٥].

ومن ثم، فقد حقق نجاحًا ملموسًا فى التعليم من خلالها فى الفترة من عام ١٩٠٧ إلى عام ١٩٠٨، حيث بلغ عدد تلاميذ مدارسها عام ١٩٠٧، ٧١٧ تلميذًا منهم ٦٤٨ مجانًا، و٦٩ بمصاريف بلغ عددهم عام ١٩٠٨، ١٠٢١ تلميذًا منهم ٧٨٧ مجانًا، و٢٣٤ بمصاريف، كما زاد عدد المدارس حيث أنشئت مدرسة جديدة فى بورسعيد عام ١٩٠٨، وقد حققت نتائج طيبة فى نسبة النجاح فى هذه السنة[٣٦]. خاصة فى الشهادة الابتدائية من مدارسها، إذ تقدم لأداء امتحان الشهادة الابتدائية فيها ٥٦ تلميذًا بلغت جملة الناجحين منهم ٤٢ تلميذًا، كما حققت فى أواخر ١٩٠٩ ـ ١٩١٠ نتائج طيبة فى هذه الشهادة. إذ تقدم نحو ٤١ تلميذًا اجتاز منهم ١٠١ الامتحان بنسبة ٦٣, ٧١٪، وكانت نسبة النجاح فى عام ١٩٠٩ لا تزيد عن ٤٨٪ ونسبة النجاح فى القطر كله ٣٨٪[٣٧].

وقد بلغت جملة عدد تلاميذ مدارسها فى أواخر ١٩١١، ٢٥٢٢ تلميذًا منهم ١١٣٧ مجانًا[٣٨].

كما قام الأمير بحركة الإصلاح التعليم فيها عام ١٩١٢، كان الهدف منها:

١ ـ التوسع فى مجانية التعليم.

٢ ـ إدخال التعليم الثانوى بمدارسها. وقد بلغ عدد التلاميذ الذين تعلموا بالمجان المتقدمين للشهادة الابتدائية بمدارسها ١١٧ تلميذًا، وعدد التلاميذ الذين تعلموا بمصاريف ٢٢٨.

كذلك استقبلت الجمعية بمدارسها فى هذا العام بمصر وطنطا وأسيوط ١٠٨ تلاميذ بالتعليم الثانوى، كما وافقت على ضم مدرسة للبنات فى مدينة بورسعيد.

ومن ثم، فقد استمرت فى إحراز النجاح فى الفترة ١٩١٣ حتى عام ١٩١٤،

خاصة فى الشهادة الابتدائية، حيث كان جملة التلاميذ الذين تقدموا للحصول عليها ٥١٣ تلميذًا منهم ٣٣٢ تلميذًا بمصاريف و١٨١ بالمجان، وقد بلغ عدد تلاميذها حتى عام ١٩١٤، ٤١١٦ تلميذًا.

كما فكّر الأمير فى نفس السنة فى إدخال التعليم الصناعى بمدارسها، كذلك قام بزيارة هذه المدارس تشجيعًا منه لتلاميذها.

وعلى أثر تأثر مصر من الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وتدهور الأوضاع المالية، قررت الجمعية برئاسة الأمير فى ٧ أكتوبر ١٩١٤، قبول تلاميذ مدارس الجمعية الناجحين فى الابتدائية بالقسم الثانى من الطلاب الأكثر إحتياجًا واستعدادًا وأقل سنًا، وعددهم عشرون تلميذًا، على الا يترتب على ذلك زيادة فى النفقات، حيث طالب الأهالى بإنقاص أجور التعليم بسبب الظروف الاستثنائية[٣٩].

ومن ثم، فقد ساعد الأمير حسين كامل على النهوض بأعمال الجمعية إلى أن تخلى عن رئاستها عام ١٩١٤، على أثر توليه عرش البلاد فى نفس العام.

الأمير يوسف كمال والجمعية الخيرية الإسلامية ١٩١٥ ـ ١٩١٨:

تولى الأمير يوسف كمال رئاسة الجمعية من ١٩١٥ ـ ١٩١٨، خلفًا للأمير حسين كامل، حيث قام باستكمال دوره فى النهوض بأعمالها، محاولاً التصدى للمشاكل التى تعرضت لها بسبب ظروف الحرب من نقص فى مواردها.

وتمثلت جهوده فى هذا المجال فى ترأسه لحركة التبرع لصالح الجمعية منذ عام ١٩١٦، والتى تصدرها أفراد الأسرة المالكة، حيث تبرع الأمير عمر طوسون بمبلغ ١٢٠ جنيهًا مصاريف إنشاء قسم ثانوى بمدينة الإسكندرية تم إنشاؤه فى نفس العام، كذلك تبرع الأمير يوسف كمال بمبلغ ٣٠٠ جنيه فى العام نفسه تم صرفها للتعليم بالمجان بمدارس البنات التابعة لها، كما تصدق بنفس المبلغ لإعانة الفقراء[٤٠].

وفى عام ١٩٠٧، تبرع السلطان أحمد فؤاد بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه لإعانة فقراء الجمعية لمساعدتها، كما تبرع الأمير يوسف كمال فى نفس العام بمبلغ

١٥٠ جنيهًا لافتتاح قسم ثانوى بمدارسها بالمحلة الكبرى[٤١]. هذا بالإضافة إلى الأطيان التى تم وقفها لصالحها فى إعانة الفقراء والتعليم بفضل مجهودات الأمير.

وقد بلغت أملاكها من هذه الأطيان فى الفترة ١٩١٥ ـ ١٩١٨، ٧٤١ فدانًا، كان يتم تأجيرها سنويًا بمبلغ ٦٥٣٠ جنيهًا، هذا بخلاف أراضيها الموجودة فى أسيوط وبنى مزار والمحلة الكبرى وبورسعيد[٤٢].

وبالرغم من جهود الأمير التى تمت فى سبيل إصلاحها، فقد استمرت الجمعية تواجه التدهور المالى، خاصة بعد تناقص مواردها من الحفلات الخيرية والاشتراكات[٤٣]. مما أثر فى إيراداتها التى قدرت فى أوائل عام ١٩١٥ بنحو ٤٧٣٤٣ جنيهًا[٤٤]. إلى أن بلغت فى أوائل عام ١٩١٨ نحو ٤٤٨٢٨ جنيهًا[٤٥].

وبالرغم من ذلك، فقد استمرت جهوده فى تقديم الإعانة للفقراء والمنكوبين بجميع أنحاء العاصمة والأقاليم، حيث بلغ عدد المستفيدين من الإعانة فى عهده بمدينة القاهرة عام ١٩١٧، ٣٤ حصلوا على مبالغ قدرها ٤١ جنيهًا، وعلى الرغم من تناقص أعداد المستفيدين منها، فقد لعبت لجنة الإعانة برئاسته دورًا أساسيًا فى تقدير الإعانات للفقراء فى أواخر عام ١٩١٧، حتى بلغت قيمتها ١٧٣ جنيهًا، كما قام بمنحها للأقاليم، كذلك ناشد الأمير من خلال الجمعية الأغنياء للتبرع لمساعدتها فى إعانة الفقراء[٤٦].

الأمير يوسف كمال والاهتمام بالتعليم:

قام الأمير يوسف كمال بمواصلة جهوده من خلال الجمعية، للنهوض بمستوى التعليم بمدارسها، حيث شكل لجنة علمية فى ١٠ إبريل ١٩١٥ تولت مهمة النظر فى نظام الإدارة ووضع أحسن الوسائل لنظام التعليم بالجمعية، كان من بين أعضائها: عدلى يكن، وعبد الخالق ثروت، وسعد زغلول. وقد اقترحت فى نهاية بحثها:

١ ـ إصلاح أحوال المدرسين والموظفين.

٢ ـ تحويل بعض مدارس الجمعية إلى مدارس زراعية أو صناعية حسب احتياجاتها. وقد وافق مجلس إدارتها برئاسة الأمير يوسف كمال على هذه الاقتراحات فى ١٥ يناير ١٩١٦[٤٧].

وبفضل مجهودات الأمير، بلغ مجموع تلاميذ مدارس الجمعية فى أواخر عام ١٩١٥، ٤٧٣٣ تلميذًا، منهم ٢٠٩٥ بالمجان و٢٦٣٨ بمصروفات. كما شمل التعليم فى مدارسها أربعة أقسام: قسم أولى وابتدائى وثانوى وتعليم البنات، وقد بلغ مجموع تلاميذ القسم الابتدائى ١٩٢٩ تلميذًا مجانًا و٢٣٤٤ تلميذًا بمصاريف، كانوا موزعين بمدارس مصر والإسكندرية وطنطا وأسيوط وبنى مزار والمحلة الكبرى وبورسعيد وفى قسمها الثانوى بلغ عدد التلاميذ ٤٦٠ تلميذًا منهم ١٦٦ مجانًا و٢٩٤ بمصاريف.

وكانت هذه المدارس فى مصر وطنطا وأسيوط، كما كان لها مدرستان لتعليم البنات فى بورسعيد، كما استجابت اللجنة العلمية فى عام ١٩١٦ لطلب الأهالى بمدينة الإسكندرية، حيث تم افتتاح قسم ثانوى بمدينة الإسكندرية. وقد ترأس الأمير عمر طوسون الاكتتاب من أجل إنشاء هذه المدرسة، كما افتتحت مدرسة للبنات فى القاهرة[٤٨].

كما استمرت النهضة العلمية بمدارسها فى عهد رئاسة الأمير فى الفترة من ١٩١٥ ـ ١٩١٧، جاء ذلك نتيجة للدور البارز الذى قامت به اللجنة العلمية من خلالها فى النهوض بمستوى التعليم فيها، حيث استجاب مجلس إدارة الجمعية برئاسة الأمير يوسف كمال فى أغسطس ١٩١٧، إلى طلب اللجنة بإنشاء قسم للتعليم الثانوى بمدارسها فى بنى مزار والمحلة الكبرى ودسوق، كما استجاب لاقتراحها على أن تكون الأقسام الثانوية بمدارس الجمعية، حيث تسمح لجميع الناجحين من تلاميذ المدارس الابتدائية بها بالاستمرار فى الدراسة فيها، سواء أكانوا بمصروفات أم مجانًا.

كذلك وافق الأمير في عام ١٩١٨ على ضم عدد من المدارس الأهلية إلى مدارسها، بشرط أن تسير وفقًا لنظامها[٤٩]. وبفضل مجهودات الأمير بلغ عدد تلاميذ الجمعية بمدارسها في أوائل عام ١٩١٨، ٥٤٣٨ تلميذًا منهم ٤٧٩٠ تلميذًا بالابتدائي، منهم ٢٣٤٧ مجانًا و٢٤٤٣ بالمصروفات، وكان بالقسم الثانوي ٦٤٨ منهم ٢٤٤ مجانًا،و٤٠٤ بمصروفات، كما كان لها ثلاث مدارس للبنات ببورسعيد بلغ عدد التلميذات فيها ٤٦١[٥٠].

ومن ثم، فقد استطاع الأمير يوسف كمال النهوض بمستوى التعليم فيها، على الرغم من الأزمات المالية التي تعرضت لها الجمعية على عهده، وقد ترتب على استمرار التدهور المالي لها، استقالة عدد كبير من أعضائها، كان آخرها استقالة الأمير يوسف كمال من رئاستها في ١٠ أكتوبر ١٩١٨[٥١].

بالرغم من ذلك، فقد واصل الأمراء جهودهم نحو العناية بمستوى الجمعية. حيث تقدم الأمير عمر طوسون على أثر التدهور المالي للجمعية باقتراح في ٣٠ مارس ١٩٢٠، تضمن توجيه دعوة لعمل اكتتاب من الأعيان لصالحها[٥٢]. وعلى أثر موافقة الجمعية على اقتراح الأمير، نشرت الصحف دعوته التي حث فيها المصريين على تقديم المساعدات للجمعية عن طريق التبرع، حتى تتمكن من شراء عقار يساعد ريعه على القيام بسد نفقاتها التي تبذلها لمساعدة الفقراء كما يساعدها على نشر التعليم[٥٣].

كما قام الأمير بفتح باب التبرع بمبلغ خمسة آلاف جنيه، تم تحويلها على البنك العثماني باسم عدلي يكن وكيل الجمعية[٥٤].

وقد استغلت الجمعية هذا المبلغ في فك الرهن، وتسديد السلفة التي كانت أخذتها من البنك العقاري[٥٥].

وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد وجه الأمراء عنايتهم نحو الجمعيات الخيرية الأخرى، التي تأسست خلال تلك الفترة من أجل العناية بالفقراء، حيث تبرع الأمير عمر طوسون عام ١٩١٥ لجمعية المواساة الإسلامية، التي تأسست

بالإسكندرية لإعانة الفقراء، بسبعة عشر فدانًا من أجود أطيانه بطنطا، لمساعدة فقراء الجمعية(٥٦).

وفى عام ١٩١٨، تبرع الأميران عمر طوسون، وكمال الدين حسين لنفس الجمعية بمبلغ ألف جنيه، لإضافته إلى مال الاستغلال حتى تستطيع من خلاله شراء عقار أو أرض للإنفاق من ريعها على الفقراء(٥٧).

كما تبرع الأمير عمر طوسون فى عام ١٩١٩ بمبلغ خمسمائة جنيه(٥٨).

وعندما طالب أعضاء الجمعية القبطية من الأمير عمر طوسون (الذى كانت الجمعية تحت رعايته) فى إبريل ١٩٢٠ بتوجيه دعوة إلى المصريين للتبرع لمساعدة أعمالها وجه الأمير نداءً نشرته الصحف المصرية فى ١٢ إبريل من نفس السنة، حث فيه المصريين على التبرع للجمعية القبطية، حتى تستطيع من خلاله شراء عقار، يساعد ريعه على سد النفقات التى تبذلها لمساعدة الفقراء، ثم قام بافتتاح باب التبرع بمبلغ ألف جنيه(٥٩).

وعلى أثر ذلك، توجه وفد من أعضاء الجمعية لزيارة الأمير، قام بتوجيه شكره من خلالها إزاء تعضيده لمساعيها.

وقد قررت الجمعية بعد أن توالت التبرعات عليها، القيام بشراء ٢٥٠ فدانًا من أملاك الحكومة لصالح أعمالها(٦٠).

الأمراء والمحافل الماسونية:

امتد نشاط أمراء الأسرة الحاكمة الاجتماعى حتى شمل انتسابهم إلى المحافل(٦١) الماسونية، التى أدخلها الأوروبيون فى مصر، بهدف تقديم العناية الاجتماعية خاصة للأقليات الأجنبية التى أسستها(٦٢)، حيث سعت إلى ترقية أحوالهم ومساعدة أبناء الماسون فى ضيقهم، عن طريق الإنفاق على تعليم أبنائهم وإقامة الملاجئ والمستشفيات لهم، بالإضافة إلى العمل على نشر مبادئ الحرية والإخاء والمساواة(٦٣).

وقد أسس الفرنسيون أول محفل ماسونى بمصر وذلك أثناء الحملة الفرنسية على مصر فى أغسطس عام ١٧٩٨، وكان تحت اسم (محفل إيزيس)، وقد أغلق بعد انتهاء الحملة الفرنسية، ثم تأسست المحافل فى مصر من جانب رعايا إيطاليا وفرنسا وإنجلترا.

ففى سنة ١٨٣٠ أسس بعض الإيطاليين فى الإسكندرية محفلاً على الطريقة الإسكتلندية، تلاه محفل ممفيس الفرنسى عام ١٨٣٨ بالقاهرة، والذى تأسس تحت رعاية المجلس العالى الممفيسى الفرنسى[٦٤].

وفى عام ١٨٤٥، شهدت الإسكندرية تأسيس محفل تحت رعاية الشرق الأعظم الفرنسى تحت اسم «الأهرام»، والذى انضم إليه عدد كبير من الأجانب والأهالى، كما التحق به عدد كبير من رجال الدولة، وكان من بينهم الأمير حليم بن محمد على والشيخ محمد عبده[٦٥].

وقد كان لهذا المحفل الفضل فى بث تعاليم الماسونية فى مصر، وقد اشتهر بالأعمال الخيرية وتزايد أعضاؤه حتى بلغوا ألفًا بعد ١٥ سنة من تأسيسه، وقد أسس بعدها الإيطاليون عددًا من المحافل فى الإسكندرية والقاهرة بين ١٨٥٩ - ١٨٦٢، كما أسس الفرنسيون عددًا آخر من المحافل التابعة للشرق الأعظم الفرنسى ولم يقتصروا على القاهرة والإسكندرية، وإنما مدوا نشاطهم إلى بورسعيد والسويس والإسماعيلية، حتى أصبحت المحافل فى مصر تتبع ثلاثة مجامع أوروبية كبرى هى: المجلس العالى الإيطالى، والمجلس العالى الفرنسى، والشرق الأعظم الفرنسى.

وفى عام ١٨٦٧، بدأ الإنجليز فى دخول الحلبة فأنشأ المحفل الأعظم الإنجليزى فى القاهرة بضعة محافل[٦٦]، ثم ما كان من اتحاد المجلس العالى الممفيسى والمجلس العالى الإسكتلندى فى ١٨٧١، حيث تألفت من اتحادهما الشرق الأعظم الوطنى المصرى[٦٧]. وفى ١٥ سبتمبر ١٨٧٢، توحدت المحافل الماسونية، وأصبحت المحافل الوطنية المصرية تحت رعاية الشرق الأعظم المصرى عديدة[٦٨].

وقد سعت الماسونية منذ بداية الأمر للارتباط بالسلطة الحاكمة وإظهار العبودية لها، طمعًا فى حمايتها وتعضيدها، حيث ذهب بعض أفرادها للقاء الخديو إسماعيل، فى ٢٩ إبريل ١٨٧٣، الذى وعدهم بحمايتهم على شرط عدم التدخل فى المسائل السياسية(٦٩).

ومن ثم، فقد استطاع الخديو إسماعيل استقطابهم عن طريق إظهار الاهتمام بهم ومديد الحماية إليهم.

كما لعب الأمير حليم دورًا بارزًا خلال عهد الخديو (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) فى تشجيع الأهالى على الانضمام للماسونية.

كذلك حاول الأمير من خلال ارتباطه بالماسونية فى تلك الفترة، التخلص من الخديو اسماعيل، حيث كان الوريث الوحيد للعرش حسب نظام الوراثة القديم الذى نجح إسماعيل فى تغييره عام ١٨٦٦، فجعل ولاية العهد لأكبر أبنائه مقابل أكبر أبناء الأسرة العلوية حسب النظام القديم فى عهد محمد على. وبذلك حرم من عرش مصر بالرغم من أنه كان أكبر من إسماعيل بشهرين فقط، وقد تلقى تعليمه فى فرنسا بكلية سان سير العسكرية وعاد إلى مصر سنة ١٨٤٥، فارتبط بالماسونية وأنشأ علاقات طيبة مع أفراد الأسرة الخديوية والأعيان والمثقفين والفرنسيين، إلى أن اختاره الماسونيون أستاذًا أكبر لهم فى محفل الشرق الأكبر المصرى عام ١٨٦٧، وعلى أثر ذلك عمل الأمير بمساعدة أعوانه الماسون فى التآمر على إسماعيل(٧٠)، مما أدى إلى قيام الخديو إسماعيل بعدة محاولات للتخلص منه، انتهت بطرده خارج البلاد عام ١٨٦٨، ومحو كل أثر له فى البلاد بشراء أملاكه الواسعة(٧١).

وقد استمر الخديو إسماعيل فى العمل على مؤازرة الماسونية، حتى تولى الأمير محمد توفيق ولى العهد ـ حينذاك ـ رئاسة محفل الشرق الأعظم المصرى(٧٢). عام ١٨٧٨(٧٣).

وقد كان الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ من أهم عوامل استقرار الماسونية فى مصر، حيث كان الكثير من قادته ماسونيين ومن ثم، فقد ساهمت

فى القيام بجهد واسع من خلال النشاط الاجتماعى فى تلك الفترة، التى شهدت فيها الدعم من الحاكم والمحتل[٧٤].

كما قام الخديو توفيق بتقديم الرعاية لها عندما تولى رئاسة الماسونية كأستاذ أعظم منذ ١٨٨٨ - ١٨٩١، وهو العام الذى تولى فيه إدريس راغب هذا المنصب واكتفى الخديو بالرئاسة الشرفية، إلى أن خلفه الأمير محمد على فى هذا المنصب وذلك على أثر وفاته عام ١٨٩٢[٧٥].

وقد استمر إدريس راغب كأستاذ أعظم حتى عام ١٩٢٢ الذى بدأ فيه ظهور بوادر الانقسام داخل صفوف الماسونية، الأمر الذى أدى إلى ظهور الأمير محمد على الأستاذ الأعظم الشرفى كبديل لراغب إدريس[٧٦].

ففى ١٨ ستمبر ١٩٢٢، عقد المحفل الأكبر جلسة لإجراء الانتخابات برئاسة إدريس راغب، وعلى أثر حوادث الشغب التى أثارها عدد من الأجانب غير المنتمين للماسونية أثناء انعقاد الجلسة، أصدر راغب أوامره بغلق المحفل على وعد بتحديد جلسة أخرى لإجراء الانتخابات. غير أن ذلك لم يمنع من استمرار أحداث الشغب من جانب الأجانب والأهالى الموجودين بالمحفل، وتم استكمال إجراء الانتخابات وانتهت بانتخاب الأمير محمد على أستاذًا أعظم للمحافل[٧٧].

على أثر ذلك، قام إدريس راغب بعدة محاولات، كان الهدف منها إثبات عدم شرعية انتخاب الأمير، عن طريق إبلاغ السلطات المصرية قيام المحفل برئاسة الأمير بعقد اجتماعات سياسية وإلقاء خطب معادية للملك. وقد نفت النيابة بعد التحقيق هذه التهم عن الأمير، حيث أثبتت أن المحفل الأكبر الوطنى بعيد عن الاشتغال بالأمور السياسية. وفى النهاية، استقرت رئاسة المحفل للأمير محمد على وخروج إدريس راغب منه.

وفى ٨ أكتوبر ١٩٢٢، عقد الأمير جلسة ألقى فيها خطبة على أعضاء المحفل تعهد فيها بالإخلاص والاستقامة فى النهوض بأعمال الماسونية، خاصة العناية بالأعمال الاجتماعية التى كانت من أهم أهدافه[٧٨]، وقد أصبحت المحافل

الماسونية الخاضعة للمحفل الأكبر الوطنى المصرى برئاسة الأمير، على قدر كبير من النظام فضلاً عن حضور الأمير معظم جلساتها لتشجيعها[٧٩].

كما قام الأمير محمد على بزيارة الجمعيات الماسونية فى كل من أمريكا وأوروبا، للتعرف على مدى التطور الذى بلغته فى هذه البلاد.

وبفضل مساعيه، تم الاعتراف بالمحفل الوطنى برئاسته، من جانب المحافل الدولية، مثل المحفل الأكبر الإنجليزى المتحد، ومحافل أيرلندا، وأسكتلندا ونيوزلندا، وأستراليا، وأمريكا فى الفترة من ١٩٢٢ ـ ١٩٢٧[٨٠].

كما بلغ عدد المحافل المصرية التابعة لسلطات (ماسونية) معروفة لدى المحفل الأكبر عام ١٩٢٤ فى القاهرة والإسكندرية وطنطا والخرطوم وعطبرة والسويس والمنصورة، نحو ٢٥ محفلاً[٨١]. وصل فى عام ١٩٢٧ إلى ٥٩ محفلاً وبلغ عدد أعضائها ٦٥٠٠ عضو[٨٢]، وذلك بفضل مجهودات الأمير، هذا بالإضافة إلى أعمالها الخيرية الخاصة بتحسين أحوال الفقراء. وعلى أثر اشتداد الانقسامات التى تعرضت لها المحافل الماسونية داخل صفوفها، قدم الأمير محمد على استقالته من رئاستها فى أواخر عام ١٩٢٧[٨٣]، بدعوى رغبته فى الإخلاد إلى الهدوء والراحة، واعتلال صحته وعدم قدرته على الحضور فى دار المحفل الأكبر ليلاً، وكثرة أسفاره[٨٤].

الأمراء والرعاية الطبية:

وجه الأمراء عنايتهم نحو توفير الرعاية الطبية للمصريين، من خلال المؤسسات، التى قامت لتحقيق هذه الأهداف ومنها:

١ ـ جمعية الإسعاف الأهلية:

تأسست عام ١٩٠٧، تحت رئاسة الأمير حسين كامل، بهدف تخفيف آلام المصابين عن طريق تقديم الرعاية الطبية لهم[٨٥]. ومن ثم، فقد عاونت منذ نشأتها فى إنقاذ منكوبى الحوادث العامة[٨٦].

وفى ٥ يناير ١٩١٠ ترأسها الأمير أحمد فؤاد، خلفًا للأمير حسين كامل[٨٧]. حيث بذل جهدًا فائقًا للتوسع فى نطاق الجمعية، فأنشأ صيدلية كبيرة فى مركزها[٨٨]. كما زودها بعدد كبير من السيارات لنقل المرضى والمصابين، والمخازن الواسعة الغنية بالأدوية والعقاقير التى كانت تصرف للفقراء بدون مقابل، كذلك ابتكر الأمير «نصيب» لتزويد الجمعية بالمال، حيث در عليها دخلاً سنويًا بلغ ٢٠ ألف جنيه تم وضعه لحسابها.

وقد قام نظام الخدمة فيها على أساس التطوع بدون أجر[٨٩]. وعلى أثر قيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، قامت بإسعاف عدد كبير من الجرحى البريطانيين حتى عام ١٩١٥، بلغ عددهم نحو ستمائة جندى[٩٠].

٢ـ الجمعية الطبية المصرية:

كانت إحدى منشآت الأمير أحمد فؤاد عام ١٩٠٨. وقد استطاع بعد فترة قصيرة من إنشائها أن يضم إليها عددًا كبيرًا من الأطباء المصريين الذين قاموا بنشاط واسع من خلالها، وقد اضطر إلى وقف أعمالها أثناء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، ثم عاد إلى استئناف نشاطها بعد عقد الصلح. وعندما تولى الأمير عرش مصر عام ١٩١٧، أصبحت تحت رعايته، ثم أصدر مرسومًا ملكيًا عام ١٩٢٤ فصارت تحمل اسم (الجمعية الملكية الطبية المصرية)[٩١].

٣ـ جمعية الهلال الأحمر المصرية:

بدأت الدعوة لتشكيل جمعية الهلال الأحمر على أثر إرسال الحملة الإنجليزية المصرية للسودان عام ١٨٩٦ وأسفر نجاح حملات الاستعادة عام ١٨٩٨ عن تشكيل الجمعية بالفعل فى نفس العام بهدف مساعدة جرحى الجيش السودانى وعائلات قتلاه وأيتامهم فى الحرب السودانية وبعد افتتاح حملاتها بنحو ثلاثة أسابيع أخذت أخبار الجمعية تتضاءل واختفت أخبارها بعد انتهاء الحرب إلى أن أعيد تشكيلها على أثر إعلان الحرب الطرابلسية عام ١٩١١[٩٢].

وقد قام الأمراء بمساعدتها أثناء تلك الحرب بالتبرع لصالح أعمالها إلى أن تراسها الأمير محمد على أثناء حرب البلقان كما ذكرنا من قبل(٩٣).

وقد أسند مكسويل قائد القوات البريطانية فى مصر رئاستها للأمير أحمد فؤاد لإحيائها، بعد أن أصابتها عوامل الضعف ومن ثم، قامت على عهد رئاسته بتقديم مساعداتها لجرحى الجنود البريطانيين أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث تولت تسيير القطارات الطبية إلى القنطرة وبورسعيد والإسكندرية لنقل الجرحى إلى القاهرة، كما بذلت أفضل معونتها للسلطات العسكرية البريطانية فى العناية بالجرحى الأتراك.

إلى جانب ما تقدم، أنشأ الأمير أحمد فؤاد مستشفى واسعًا كبيرًا فى القاهرة على أحدث طراز، كان يحتوى على نحو ثلاثمائة سرير، بالإضافة إلى عدد من الأطباء والممرضات الذين قدموا أفضل المساعدات فى إسعاف المرضى(٩٤).

كما تولى الأمير حسين كامل الرئاسة الشرفية لجمعية رعاية الأطفال المصرية، التى تأسست عام ١٩٠٨ برئاسة حسين رشدى، بهدف تقديم العناية الطبية للأمهات الفقيرات وأبنائهن(٩٥). وقد تبرع الأمير لها إثر نشأتها بمبلغ خمسمائة جنيه، كما تبرع بمبلغ مائة جنيه كاشتراك سنوى لها(٩٦).

ومن ثم، فقد ساهم الأمراء فى توفير الرعاية الطبية للمصريين، فى الفترة ما بين عام ١٨٨٢ ـ ١٩٢٨.

الأمراء والاهتمام بالرياضة:

ينسب اهتمام الأمراء بالرياضة إلى كل من الأميرين إسماعيل داود وعمر طوسون، حيث تولى الأمير إسماعيل داود عام ١٩١٩ جمع التبرعات بهدف إنشاء جمعية الكشافة الأهلية وقد كان الأمير عمر طوسون فى مقدمة المتبرعين لها.

وقد بلغ اهتمام الأمير إسماعيل داود بفرق الكشافة إلى حد القيام بنفسه بمهمة تدريبهم، وتوفير كل ما يلزمهم من أدواتها(٩٧).

كما تقلد الأمير عمر طوسون ١٩٢٠ الرئاسة الشرفية لفرقة الكشافة المصرية بالإسكندرية، وتعهدها برعايته[٩٨].

كذلك تراس الأمير فى نفس السنة حركة التبرعات التى تمت لصالح جمعية الكشافة الأهلية فى مصر، عندما اعتزمت القيام بإعداد فرقة من الكشافة لإدارة حركتها فى مصر، ثم قام بفتح باب التبرع لها بمبلغ ٢٠٠ جنيه[٩٩].

وفى إطار اهتمام الأمير إسماعيل داود بالرياضة، وجه دعوته من خلال حديث نشر له فى ١٩٢٤ إلى ضرورة تعلم الفروسية والملاكمة والتنس، إلى جانب لعبة كرة القدم، كما حث الحكومة خلال حديثه على العناية بالرياضة بتكوين هيئة تضم جميع العاملين بكافة الأنشطة الرياضية، لتقوم بالإشراف على لجان فرعية لكل لعبة، على أن تكون مهمة هذه الهيئة:

١ - العمل على تحسين الرياضة فى أنحاء البلاد.

٢ - مساعدة الأندية بمنحها مساحات من الأراضى لإقامة الأبنية الخاصة بها، وإقراضها المال لمساعدتها.

كما حث الأندية والاتحادات على ضرورة وضع المكافآت للاعبين، لتشجيعهم، كما طالب بإصدار جريدة أسبوعية، تهتم بنشر أخبار الرياضة[١٠٠].

الأمراء ولجنة الاحتفال بالطيارين العثمانيين:

شمل نشاط الأمراء الاجتماعى (دورهم فى لجنة) الاحتفال بالطيارين العثمانيين وقد تشكلت هذه اللجنة عندما اعتزم بعض الطيارين العثمانيين زيارة القاهرة، وذلك أثناء قيامهم برحلة إلى بيروت عام ١٩١٤.

على أثر ذلك كلف الخديو عباس الأمير عزيز حسن فى فبراير ١٩١٤، القيام بمهمة عمل الاستعدادات اللازمة لاستقبالهم، كذلك الإعداد لإحياء حفل فى الأوبرا الخديوية يخصص إيراده لمشروع شراء طيارة يتم إهداؤها للجيش العثمانى[١٠١].

ومن ثم، فقد تشكلت لجنة للاحتفال بالطيارين، برئاسة الأمير عزيز حسن في ٢٠ فبراير ١٩١٤، وعضوية كل من : عدلى باشا يكن، وحسين باشا واصف، وسيف الله يسرى، وقد قررت تشكيل ثماني لجان فرعية عنها فى الأقاليم، للاحتفال بالطيارين هناك، كما أسندت إلى إحدى هذه اللجان القيام بعمل الاكتتاب، على الا يزيد عن ألف قرش وقد افتتحه الأمير عزيز بنفس المبلغ[١٠٢].

كما تشكلت لجنة أخرى فى الإسكندرية لنفس الغرض، كانت تحت رئاسة الأمير عمر طوسون وعضوية كل من : محمد عبانى باشا، وإسحق شاهين باشا، وأحمد يحيى، وقام الأمير بفتح باب التبرع لها بمبلغ ألف قرش عن نفسه وبنفس المبلغ عن والدته وحرمه و٤٠٠ قرش عن أنجاله[١٠٣]. وفى تلك الأثناء، جاءت الأخبار بسقوط اثنين من الطيارين وهما فى طريقهما إلى القاهرة، قرر بعدها باقى طاقم الطائرة إتمام الرحلة إلى مصر[١٠٤]، حيث كان فى استقبالهم أعضاء لجنة الاحتفال برئاسة الأمير عزيز حسن وكل من الأمراء: إبراهيم باشا حليم، ومحمد على باشا إلى جانب عدد كبير من أعيان مصر[١٠٥].

ثم أعد لهم الأمير عزيز حسن مأدبة غداء فى نادى محمد على للاحتفال بهم، حضرها عدد كبير من الأمراء إلى جانب أعضاء اللجنة. وقد قام الأمير فى نهاية الحفلة بإهداء الطيارين علبتين من السجائر مصنوعتين من الذهب والأحجار الكريمة[١٠٦]. اتجهوا بعدها إلى ميدان الطيران بهليوبوليس، حيث قدموا هناك عرضًا رائعًا نال إعجاب المشاهدين من المصريين[١٠٧].

ثم تعددت الاحتفالات التى أقيمت لهم فى القاهرة، وكان آخرها الحفل الذى أقامته لهم القومسيرية العثمانية فى ١١ مايو ١٩١٤، والذى أشاد فيه أحد الطيارين بالحفاوة التى لاقياها من جانب الشعب المصرى وفى مقدمتهم أفراد الأسرة الحاكمة[١٠٨].

وقد انتقلوا بعد ذلك إلى مدينة طنطا ثم الإسكندرية فى ١٥ مايو ١٩١٤، حيث كان فى استقبالهم هناك رئيس اللجنة الأمير عمر طوسون ومجموعة من الأمراء يتقدمهم الأمير عزيز حسن وقد أقام لهما الخديو عباس حفلاً بسراياه

برأس التين، حضره عدد كبير من أعيان الإسكندرية قدموا بعدها عرضًا رائعًا فى ميدان السباق بالإبراهيمية[١٠٨]. وأقيم آخر حفل لهما بالإسكندرية فى ١٧ مايو بفندق سان ستيفانو، برئاسة الأمير عمر طوسون وحضره عدد كبير من الأعيان، وقد ألقى فيه الأمير خطبة عبّر فيها عن إعجابه بمهارة الطيارين.

وقد تقرر فى نهاية الاحتفال إرسال برقية تضمنت الإعراب عن هذا الإعجاب[١٠٩]، وقد بلغ ما اكتتب به لصالح شراء الطيارة فى النهاية سبعة آلاف جنيه، وذلك بفضل مجهودات الأميرين عزيز حسن، وعمر طوسون[١١٠].

وعلى أثر انتهاء الاكتتاب، سافر الطياران إلى تركيا فى ٢٢ مايو من نفس السنة[١١١].

وقد ساهم الأمراء من خلال هذا العمل فى تدعيم العلاقات المصرية العثمانية أثناء تلك الفترة.

ومن ثم فقد نجح الأمراء خلال الفترة من ١٨٨٢ ـ ١٩٢٨ فى ترسيخ وجودهم على ساحة الحياة الاجتماعية بفضل نشاطهم الاجتماعى الذى نتج عنه تنمية هذا المجال وتوطيد علاقاتهم بأفراد المجتمع المصرى.

هوامش الفصل الخامس

(١) عبد الغفار محمود: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(٢) المؤيد: يناير، مايو١٨٩٣، يونيه ١٩١٢، أغسطس ١٩١٤، الأعداد الآتية ٥٤٣، ٣١٨٧، ٦٧٤٩.

(٣) الشعب: ٩ سبتمبر ١٩١٤، عدد ٧٩٦.

(٤) المقطم: ٩ سبتمبر ١٩١٤، عدد ١٩٩٧.

(٥) الشعب: ٢٨ سبتمبر ١٩١٤، عدد ٨٩٠.

(٦) مصر: ٢٦سبتمبر١٩١٤، عدد ٥٥١.

(٧) المقطم: ١٤ أكتوبر ١٩١٤، عدد ٨٧٦٣.

(٨) الشعب: ٢٨ سبتمبر١٩١٤ ٨٩٠.

(٩) مصر: ٢٦ سبتمبر ١٩١٤، عدد ٥٥١.

(١٠) المقطم: ١٤ أكتوبر ١٩١٤، عدد ٨٧٦٣.

(١١) المقطم: ٢١ نوفمبر ١٩١٨، عدد ٨٠٦١

(١٢) المقطم: ٢٨ نوفمبر ١٩١٨،عدد ٨٠٦٨.

(١٣) وادى النيل: ٢٨ نوفمبر ١٨، عدد ٤٣٤.

(١٤) المقطم: ٢ نوفمبر ١٩١٨، عدد ٨٠٤٢.

(١٥) الوطن: ١٤ إبريل، ٢ مايو ٩١٩، عدد ٢٧٢٧٠

(١٦) حلمى أحمد شلبى: فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر، ١٨٩٢-١٩٥٢، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٨، ص ٤٢-٤٣.

(١٧) إبراهيم العدل المرسى: مرجع سبق ذكره، ص ٨٤.

(١٨) حلمى أحمد شلبى: مرجع سبق ذكره ص ٤٩.

(١٩) إبراهيم العدل المرسى: مرجع سبق ذكره ص ٨٥.

(٢٠) حلمى أحمد شلبى: مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

(٢١) المؤيد: ١٥ أكتوبر ١٨٩٢، عدد ٨٠١.

(٢٢) المؤيد: أول مايو ١٨٩٣، عدد ٩٧٢.

(٢٣) إبراهيم العدل المرسى: مرجع سبق ذكره، ص ٨٦.

(٢٤) الجريدة: ١٥ فبراير ١٩١٠، عدد ٨٧٩ تقرير عن الجمعية الخيرية الإسلامية لعام ١٩٠٩.

(٢٥) حلمى أحمد شلبى: مرجع سبق ذكره، ص ٨.

(٢٦) المؤيد: ٤ فبراير ١٩١٢ عدد ٦٥٩٣.

(٢٧) المؤيد: ١١ فبراير ١٩١٤ عدد ٧١٩٨.

(٢٨) المؤيد: ٢ ديسمبر ١٩٠٦، أول فبراير ١٩٠٧، ٢٠ ديسمبر ١٩٠٩، ٩ ديسمبر ١٩١٠.

(٢٩) المؤيد: أول فبراير ١٩٠٩، عدد ٥٦٧٩.

(٣٠) المقطم: ٢٠ ديسمبر ١٩٠٩، عدد ٥٦٧٩.

(٣١) حلمى أحمد شلبى: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٧-١٩٠، ٧٥١.

(٣٢) المرجع السابق،ص ١٠٩-١١٠.

(٣٣) الظاهر: ١١ مايو ١٩٠٦، عدد ٧٦٢.

(٣٤) حلمى أحمد شلبى: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٣٥) الجريدة: ٢ فبراير ١٩٠٨، عدد ٢٧٤.

(٣٦) المؤيد: أول فبراير ١٩٠٩، عدد ٥٦٧٩.

(٣٧) حلمى أحمد شلبى: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤، ١٣٥، ١٣٧.

(٣٨) المؤيد: ٥ فبراير ١٩١٢، عدد ٦٥٤٩.

(٣٩) حلمى أحمد شلبى: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧-١٤٣.

(٤٠) الجريدة: ٣٠ يناير ١٩١٥، عدد ٩٩٧٧.

(٤١) الأهالى: ١٢ مايو ١٩١٧، عدد ٥٤٣.

(٤٢) المقطم: ١٣ سبتمبر ١٩١٧، عدد ٨٧٦٤.

(٤٣) حلمى أحمد شلبى: مرجع سبق ذكره، ص ٨٧-٨٨.

(٤٤) المؤيد: ٤ فبراير، ١٩١٥، عدد ٣٢٤٣.

(٤٥) المقطم: ٢١ مارس ١٩١٨، عدد ٩٩٧٦.

(٤٦) حلمى أحمد شلبى: مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣، ١٩٥.

(٤٧) المرجع السابق، ص ١٤٥-١٤٩.

(٤٨) المقطم: ٢٤ إبريل ١٩١٦، عدد ٦٥٤٣.

(٤٩) حلمى أحمد شلبى: مرجع سبق ذكره ١٤٩-١٥٠.

(٥٠) المقطم: ٢١ مارس ١٩١٨، عدد ٩٨٧٦.

(٥١) الأخبار: ٢٠ أكتوبر، ١٩١٨، عدد ٧٦٢.

(٥٢) حلمى أحمد شلبى: مرجع سبق ذكره، ص ٩٠-٩١.

(٥٣) محمد أنيس: وثائق ثورة ١٩١٩، ص ١٠٦.

(٥٤) المقطم: أول أبريل ١٩٢٠، عدد ٩٤٢٨.

(٥٥) حلمى أحمد شلبى: مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.
(٥٦) المؤيد: ١٠ مارس ١٩١٥، عدد ٩٨٧٦.
(٥٧) الأخبار: ٢٤ يناير ١٩١٨، عدد ٦٦٣.
(٥٨) مصر: ١٤ يناير ١٩١٩، عدد ١٤٣.
(٥٩) المقطم: ١٢ إبريل ١٩٢٠، عدد ٦٤٤٦.
(٦٠) المقطم: ١٥ إبريل ١٩٢٠، عدد ٦٤٤٨.
(٦١) المحافل الماسونية: هى الجماعات التى ينتظم فيها الماسون ويتم اختيار أعضائه بشرط أن تتوافر فيهم الاستقامة حيث يقومون بإدارة محفلهم حسب الطرق الماسونية التى ترمى إلى الإصلاح النفسى و الاجتماعى ويقوم رئيس المحفل بعمل تعليمى إدارى يساعده فيه الموظفون داخل المحفل والجميع مكلفون فيه بتنفيذ قرارات المحفل التى يتخذهاالأعضاء بعد المناقشة الحرة.
(٦٢) على شلش: الماسونية فى مصر، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، (سلسلة مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ١١٨.
(٦٣) شاهين كاريوس: الآداب الماسونية، مطبعة المقتطف، القاهرة ١٨٩٥، ص ٣٨.
(٦٤) عمر محمد بكر سليمان: وضع الشوام الاقتصادى والاجتماعى فى مصر منذ عصر إسماعيل حتى الحرب العالمية الأولى: رسالة دكتوراه غير منشورة أجريت بجامعة عين شمس عام ١٩٨٦، ص ٢٨.
(٦٥) أحمد زكى أبو شادى: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤ ـ ٣٥.
(٦٦) على شلش: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠ ـ ٣١.
(٦٧) عمر محمد بكر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢.
(٦٨) أحمد زكى أبو شادى: مرجع سبق ذكره ص ٣٥.
(٦٩) عمر محمد بكر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢.
(٧٠) على شلش: مرجع سبق ذكره ص ٤٠ ـ ٤٢.
(٧١) زكى إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٥.
(٧٢) الشرق الأعظم هو الرئيس الأعلى للمحافل العامة وكان يتم انتخابه كل سنة وهو يمثل الدولة الماسونية المصرية وسلطته تشمل جميع الاجتماعات الماسونية من حيث الإدارة فقط وهو الذى ينوب عنها أمام الحكومة المحلية وله إدارة صندوق الإحسان العمومى وعليه القيام بالمخاطبات والمخابرات مع الجماعات الماسونية على وجه العموم.
(٧٣) عمر محمد بكر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.
(٧٤) على شلش: مرجع سبق ذكره، ص ٤٣، ٥٦.
(٧٥) عمر محمد بكر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢.
(٧٦) على شلش: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.
(٧٧) المجلة الماسونية: أول نوفمبر ١٩٢٢، ص ١٧، ٢٥، ٥١، ٥٣.
(٧٨) على شلش: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.
(٧٩) مجلة الميثاق الماسونية: ١٥ يونيه ١٩٢٤، ص ٥١، ٥٤، ٧٨.

(٨٠) الأهرام: ٩ نوفمبر ١٩٢٦، عدد ١٥١٣٩ مقال للأمير محمد على لمراسل الأهرام عن أعمال الماسونية.

(٨١) على شلش: مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.

(٨٢) الأهرام: ٩ نوفمبر ١٩٢٦، عدد ١٥١٣٩.

(٨٣) المقطم: ١٥ مارس ١٩٢٨، عدد ١١٨٧٥.

(٨٤) على شلش: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣.

(٨٥) سليم قبعين: مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

(٨٦) محمد عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

(٨٧) أحمد شفيق: الحوليات، جـ ١، التمهيد، ص ١١٦.

(٨٨) الدليل العام للقطر المصرى لعام ١٩٣٩، ص ٢٤.

(٨٩) محمد عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص ٧٣ ـ ٧٥.

(٩٠) المؤيد: ١٥ سبتمبر ١٩١٥، عدد ٩٨٧٦.

(٩١) كريم ثابت: مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

(٩٢) الأهرام: ٢٢ مايو ١٩٩٦، عدد ٣٩٩٨. مقال للدكتور يونان لبيب رزق، فى ديوان الحياة المعاصرة ـ الحلقة ٣٠ (تحت عنوان الهلال الأحمر المصرى).

(٩٣) المؤيد: ١١ أكتوبر ١٩١٢، عدد ٦٦٥٧.

(٩٤) محمد عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص ٧٣ ـ ٧٥.

(٩٥) الجريدة: ١٢ أكتوبر ١٩٠٨، عدد ٥٧٥.

(٩٦) المقطم: ١٣ إبريل ١٩٠٨، عدد ٥٧٨٠.

(٩٧) المصرى: ١٨ فبراير، ١٩٣٧، عدد ١٣٠.

(٩٨) المقطم: ٨ إبريل ١٩٢٠، عدد ٨٧٣٤.

(٩٩) المقطم: ١٢ يونيه ١٩٢٠، عدد ٨٨٦٧.

(١٠٠) المصرى: ١٨ فبراير ١٩٣٧، عدد ١٣٠.

(١٠١) المقطم: ١٨ فبراير ١٩١٤، عدد ٧٥٧١.

(١٠٢) المقطم: ٢١ مارس ١٩١٤، عدد ٧٥٧٣.

(١٠٣) المؤيد: ٢٥ فبراير ١٩١٤، عدد ٧٢١٧.

(١٠٤) المحروسة: ٤ مايو ١٩١٤، عدد ٨٦٣.

(١٠٥) الشعب: ٧ مايو ١٩١٤، عدد ٨٤٤.

(١٠٦) الشعب: ١٠ مايو ١٩١٤، عدد ٨٤٧.

(١٠٧) الأهالى: ١٠ مايو ١٩١٤، عدد ١٠٧٨.

(١٠٨) المقطم: ١٨ مايو ١٩١٤، عدد ٧٦٥٩.

(١٠٩) المؤيد ١٨ مايو ١٩١٤، عدد ٧٢٩٧.

(١١٠) المقطم: ٢٣ مايو ١٩١٤، عدد ٧٦٦٤.

(١١١) المقطم: ٢٤ مايو ١٩١٤، عدد ٧٦٦٥.

الفصل السادس

أمراء الأسرة المالكة والحياة الثقافية

(١٨٨٢ - ١٩٢٨)

ظهرت آثار الثقافة المتميزة التى انفرد بها أمراء الأسرة ـ نتيجة تعليمهم ـ فى اهتمامهم بالحياة الثقافية فى مصر.

وقد تركز نشاطهم فى هذا المجال حول الاهتمام بالتعليم، من خلال المدارس والجامعة المصرية التى أنشئت عام ١٩٠٨، والجمعيات العلمية بالإضافة إلى مؤلفاتهم التى تضمنت نتائج رحلاتهم للبلاد العربية ودول أوروبا.

دورهم فى التعليم:

يرجع الاهتمام الأسرة المالكة بالتعليم فى مصر إلى عصر محمد على مؤسس الأسرة العلوية، الذى أرسى دعائم النهضة العلمية، حيث كان له الفضل فى إنشاء العديد من المدارس وإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا لإحياء العلوم والآداب فى مصر أثناء فترة حكمه التى استمرت من ١٨٠٥ ـ ١٨٤٨.

وقد استمرت هذه النهضة فى عهد خلفائه، حيث اهتم الخديو إسماعيل بالتعليم[١]، فقام بتقليد الأمير حسين كامل منصب نظارة المعارف العمومية من ٢٦ أغسطس ١٨٧٢ ـ ١٤ أغسطس ١٨٧٣، وبرغم قصر مدتها، إلا أنه وجه عنايته نحو تحسين نطاق التعليم العام فى مصر[٢]. كما ورد ذكره من قبل.

وقد بلغ الاهتمام بالتعليم مداه فى عهد الخديو عباس حلمى الثانى، حيث وّجه الأمراء عنايتهم لتحسينه والنهوض به ومن ثم، فقد انتهز الأمير سعيد حليم باشا فرصة الاحتفال بالعيد المئينى لمحمد على بمناسبة مرور قرن على ولايته،

فدعا إلى اجتماع حضره عدد كبير من الأمراء وكبار رجال الدولة فى ٥ مايو ١٩٠٥، للبحث فى أحسن الوسائل الممكنة لتخليد ذكرى محمد على، تقرر فى نهايته أن تؤلف لجنة برئاسة الأمير سعيد باشا حليم، ووكالة الأمير عباس حليم باشا لتقوم بفتح باب التبرع من المصريين للإنفاق على الإرسالية المصرية تقدر بنحو (عشرة) من الطلبة إلى البلاد الأوروبية، لتلقى علوم الطب والرياضيات وبقية العلوم التى يرجع العناية بها إلى عصر محمد على باشا(٣).

وقد توالت تبرعات المصريين على أثر فتح باب التبرع لهذا المشروع حتى بلغت نحو خمسة آلاف جنيه، فتوقف الاكتتاب عند هذا الحد وذلك عندما قرر الأمير سعيد حليم ضم مجموع التبرعات لصالح مشروع الجامعة المصرية، التى نشطت الدعوة إليها فى ذلك الوقت(٤).

وفى إطار العناية بالتعليم، دعا الأمير حسين كامل فى ١٩٠٧ عددًا من كبار أعيان مديرية البحيرة، من أجل الاكتتاب لإنشاء مدرسة صناعية لتشجيع التعليم الصناعى بمدينة دمنهور. وقد افتتح الأمير باب التبرع بمبلغ ١٥٠٠ جنيه، كما أوقف ٧٦ فدانًا من أطيانه بجبارس لا يقل ريعها عن ٥٠٠ جنيه سنويًا لصالح إنشاء المدرسة على أثر ذلك توالت التبرعات من أهالى البحيرة، مما ساعد على إنشاء المدرسة فى نفس العام وكانت تحت اسم المدرسة الصناعية(٥).

كما أنشأ الأمير إبراهيم باشا كمال مدرسة فى شبرا عام ١٩١٠(٦)، وفى نفس العام أنشأ الأمير يوسف كمال مدرستين: ابتدائية وصناعية فى الوجه القبلى، بالإضافة إلى ما منحه من أراض أهداها إلى نادى المدارس العليا، كما أوقف ١٨٠ فدانًا من أجود أملاكه فى الإسكندرية، خصص دخلها لصالح مدرسة الفنون الجميلة(٧).

وفى إطار اهتمام الأمراء بالتعليم، قاموا بالتبرع لطلبة المدارس لإعانتهم(٨). ومن ثم، فقد توالت جهودهم الفردية للنهوض بمستوى التعليم، حتى برز نشاطهم فى الجامعة المصرية عام ١٩٠٨.

الأمراء والجامعة المصرية:

ظهرت الدعوة للجامعة المصرية منذ أواخر القرن التاسع عشر، من خلال الصحف والمجلات التى اهتمت بموضوع التعليم ومدى حاجة مصر إلى التعليم العالى ومن ثم، وجهت دعوتها إلى إيجاد جامعة فى مصر(٩).

كما تبنى الزعيم مصطفى كامل العمل على تحقيق هذه الفكرة، حينما وجّه دعوته من خلال صحيفة (اللواء) فى أكتوبر ١٩٠٤ (١٠) إلى أغنياء الأمة وأمرائها لعمل اكتتاب لإنشاء الجامعة، وعندما جدد هذه الدعوة فى العام التالى ١٩٠٥، اقترح أن تسمى (كلية محمد على) بمناسبة مرور مائة سنة ميلادية على ولاية محمد على عرش مصر (١١) ويبدو أنه أراد بذلك أن يجذب الخديو وأمراء أسرة محمد على لدعم المشروع؛ حتى يشجع الأعيان على دعمه.

وقد نجحت هذه العودة نسبيًا عندما سعى كل من الأميرين سعيد حليم وحيدر فاضل عام ١٩٠٥ لتحقيق هذا المشروع، حيث وجهوا دعوتهما إلى أغنياء الأمة لفتح باب الاكتتاب للجامعة(١٣) انهالت على أثره تبرعات الأعيان حتى بلغت نحو ثمانية آلاف جنيه، وتوقفت التبرعات عند هذا الحد بسبب عدم تعضيد الخديو للمشروع إرضاءً لسلطات الاحتلال التى هاجمته.

وفى ٢٤ سبتمبر ١٩٠٦ أرسل مصطفى كامل من باريس برقية إلى محمد فريد، يدعوه فيها إلى تشكيل لجنة لفتح باب التبرع من جديد لمشروع الجامعة(١٤) وقد انهالت التبرعات على أثر تشكيلها من جانب أعيان مصر كان على رأسهم مصطفى الغمراوى، أحد أعيان بنى سويف الذى تبرع بمبلغ خمسمائة جنيه كما دافع عن الاكتتاب لها على صفحات جريدة المؤيد(١٥).

وفى ١٢ أكتوبر ١٩٠٦، تم أول اجتماع فى منزل سعد زغلول للنظر فى المشروع حضره عدد كبير من رجال العلم والسياسة، وتقرر فى نهايته:-

١ - انتخاب لجنة تحضيرية من سعد بك زغلول وكيلاً للرئيس العام، وقاسم بك أمين سكرتيرًا، وحسن سعيد بك أمينًا للصندوق، ومصطفى كامل

الغمراوى بك، ومحمد عثمان أباظة، ومحمد بك راسم، وحسن بك جمجوم، وحسن باشا السيوفى، وزكريا نامق أفندى، ومحمد بك الششينى أعضاء.

٢ ـ تأجيل انتخاب الرئيس للجلسة القادمة.

٣ ـ نشر الدعوة للاكتتاب فى جميع الصحف.

٤ ـ تقرر تسمية الجامعة (الجامعة المصرية).

٥ ـ الاجتماع مرة أخرى لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية[١٦]

وعلى أثر ذلك، فتح باب الاكتتاب للجامعة، وفى تلك الأثناء تولى سعد زغلول نظارة المعارف العمومية، فاعتذر عن الرئاسة وتولى قاسم أمين رئاسة اللجنة المؤقتة للاكتتاب، الذى بلغ فى ١٠ ديسمبر ١٦ ألف جنيه تقرر إيداعها فى البنك الألمانى الشرقى[١٧].

وقد جاء تعيين سعد زغلول فى نظارة المعارف عن طريق اللورد كرومر، بهدف إبعاده عن مشروع الجامعة الذى عارضه اللورد نتيجة لما كانت ترمى إليه سياسة إنجلترا من محاربة التعليم، خاصة التعليم العالى، ومن ثم قام بالدعوة إلى إنشاء الكتاتيب من أجل امتصاص الدعوة للجامعة المصرية[١٨]، غير أن هذه المحاولات لم تعرقل من الجهود القائمة لتنفيذ مشروع الجامعة[١٩] حيث قررت اللجنة المؤقتة أن يتم اختيار رئيس لها من أمراء الأسرة الحاكمة، حتى تضمن نجاحه للنهاية، كما تم وضع المشروع تحت رعاية الخديو عباس حلمى[٢٠]

وعندما اتجهت الأنظار إلى الأمير حسين كمال، كلّف الخديو عباس أحمد شفيق لعرض رئاستها عليه، إلا أنه اعتذر لسببين:ـ

١- إحساسه بعدم ارتياح الإنجليز لوجوده فى رئاستها .

٢- تخوفه من التبعات المادية فى حالة عدم كفاية موارد الجامعة المالية.

وعندما عرض أحمد شفيق رئاستها على الأمير عمر طوسون، اشترط أن يكون هو رئيسًا عاملاً ويكون ولى العهد رئيس شرف، ولما رأى الخديو أن ذلك

سوف يقابل بالاعتراض من جانب إنجلترا (بسبب كرهها للأمير)، اتجهت الأنظار إلى الأمير محمد على فاعترض الإنجليز على ذلك أيضًا، إلى أن وقع الاختيار على الأمير أحمد فؤاد (المؤيد من جانب إنجلترا) فوافق عليه اللورد كرومر(٢١).

على أثر ذلك، أبلغ الخديو قاسم أمين، أمين اللجنة فى أواخر ديسمبر ١٩٠٧ قرار إسناد رئاسة الجامعة، إلى الأمير أحمد فؤاد، كما تمت الموافقة من قبل اللجنة عليه رسميًا فى ٣١ يناير ١٩٠٨(٢١)، ولقد صادف اختيار الأمير أحمد فؤاد لرئاسة الجامعة ارتياحًا عامًا، لما عرف عنه من اهتمامه بالمشروعات العلمية والثقافية مما كان يضمن نجاح المشروع(٢٣).

وقد باشر لجنة الاكتتاب لمشروع الجامعة أعمالها برئاسة الأمير أحمد فؤاد، هذا فى الوقت الذى نادت فيه الصحف المصرية بتشجيع حركة الاكتتاب لتحقيقه(٢٤).

على أثر ذلك انهالت التبرعات من جميع أنحاء مديريات مصر، كما كان أمراء الأسرة فى مقدمة المتبرعين لصالح مشروع الجامعة.

وقد شملت هذه التبرعات، إيقاف بعض العقارات من جانب كبار الأعيان ومن ذلك على سبيل المثال، أن حسن زايد باشا أحد أغنياء المنوفية أوقف خمسين فدانًا من أملاكه للجامعة، وقد أقيم حفل بهذه المناسبة برئاسة الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة وأحمد علوى باشا أحد أعضاء اللجنة، كما حضره عدد كبير من أعيان المنوفية، وقد ألقى الأمير فؤاد أثناء الحفل خطبة أعلن فيها أهم الفوائد التى سوف تعود على مصر على أثر إنشاء هذه الجامعة، كما خطب قاسم أمين خطبة أشاد فيها بجهود الأمير فؤاد من أجل إنشائها كما أشار بعناية الخديو من أجل الاهتمام بمشروعها، مشيرًا إلى الهبة التى قرر الخديو منحها للجامعة، والتى قدرت بمبلغ خمسة آلاف جنيه يتم دفعها سنويًا(٢٥).

وفى ٢٤ مارس عام ١٩٠٨، اجتمعت اللجنة الفنية برئاسة الأمير فؤاد للبحث فى الإرساليات العلمية التى تقرر سفرها إلى الخارج وفى نهاية انعقادها تم

الاتفاق على أن يكون الغرض من الإرسالية عدد من الطلبة.. يتم تهيئتهم للتدريس فى الجامعة فيما بعد، وأن يكون عدد الطلبة الذين تقرر سفرهم على نحو عشرة، منهم خمسة لتلقى العلوم وخمسة وآخرون لتلقى الآداب، وأن تكون إقامة كل منهم بحسب ما يلزم لنيل أعلى شهادة في الفرع الذى يخصص له، كما يشترط أن يكونوا من حاملى الجنسية المصرية وأن يؤدوا امتحانات تحريرية وشفهية، وأن يكون الطالب من حاملى شهادة البكالوريا، إلا أنه فى السنتين الأوليين يمكن للجنة الفنية أن تختار من طلاب المدارس العليا ومتخرجيها من ترى فيهم اللياقة(٣٦).

كما قرر الأمير أن تقوم الجامعة بإرسال البعثات إلى إنجلترا وفرنسا وسويسرا أو ألمانيا ، ووضع مبلغ للميزانية قدر بنحو ٣٠٠ جنيه(٣٧).

وفيما يختص بالتدريس، قرر الأمير أحمد فؤاد أن يدرس فى الجامعة تاريخ المدنية وتاريخ العلوم والفلسفة والتشريح والطب، على أن تقوم الجامعة بإعطاء أربعة دروس فقط فى البداية يدرسها أربعة أساتذة يأتون من الخارج، وهذه المواد هى:.

١- تاريخ التمدن القديم فى الشرق.

٢- اريخ التمدن الإسلامى.

٣- تاريخ الآداب العربية والفرنسية والإنجليزية، على أن تكون مدة الدراسة فى الجامعة ثمانية شهور من نوفمبر إلى يونيه، وأن يعطى فى كل فرع من أفرع التعليم أربعون درسًا فى السنة، وقد أرجئ تدريس بقية العلوم لحين تعرف الإمكانات اللازمة والمكان اللائق.

كما قرر أن تكون لغة التدريس الرسمية (العربية) على أن تلقى بعض الدروس بإحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية، حتى يستطيعوا الاطلاع على المؤلفات الأجنبية التى تتناول الأفكار الحديثة.

كذلك قرر قبول جميع المتخرجين فى المدارس العليا وطلبتها، وكذلك جميع طلبة الأزهر ومدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى، وكل من لا يدخل

تحت هذه الأصناف ممن يقدمون طلبًا للجامعة بنية الاستمرار على حضور درس واحد فقط فأكثر للحصول على شهادة أو لقب منها، كما جعل الدخول إلى قاعات الدرس برسم سنوى قدر بنحو أربعين قرشًا على كل طالب، ومائة قرش على غير الطالب، وبالنسبة للطالب الذى يريد حضور درس واحد يدفع رسمًا قدره خمسة قروش فى كل مرة.

ولم يعلن عن هذا المشروع فى حينه، حيث أرجئ بعض الوقت بسبب عدم وجود جورست المعتمد البريطانى فى القاهرة آنذاك، والذى كان من المنتظر عرض المشروع عليه قبل خروجه إلى حيز التنفيذ[٢٨]، مما أتاح الفرصة إلى هجوم محمد فريد رئيس الحزب الوطنى على مشروع الجامعة من خلال صحف الحزب، وذلك بسبب إبعاده عن رئاسة المشروع، فذكر أنه خاضع لسيطرة الاحتلال، وأن الحكومة وضعت يدها عليه، وأن ذلك سوف يضعف من اكتتاب المصريين له ومن ثم نادى بتأليف لجنة على أن تكون برئاسته، لتتولى جمع التبرعات لصالح المشروع[٢٩].

وقد تصدت صحيفة (المؤيد) للرد على حملات محمد فريد ، حيث دافعت عن الحكومة بنفيها وضع يدها على المشروع كما دافعت عن جورست بأنه لم يبد أية إشارة للتدخل في نظام الجامعة كما انتقد قاسم أمين تصرفات محمد فريد، مطالباً إياه بأن يعمل لتدعيم المشروع بقلمه ولسانه[٣٠].

وبرغم ذلك، فقد استمر محمد فريد فى هجومه على أعضاء الجامعة، حينما طالب من لجنة الجامعة أن تعلمه بقرار تصدره وتنشره على صفحات الجرائد تعلن فيه تمتعها بكامل حريتها واستقلالها، وتنفى تدخل الحكومة فى أعمالها[٣١].

وردًا على ذلك، أعلن الأمير أحمد فؤاد فى ٢٠ مايو فى بيانه الذى نشرته الصحف فى ٢٠ مايو، بأن الجامعة حرة لادخل للحكومة فيها ولا سلطان على إداراتها، بل هى جامعة وطنية[٣٢] وبالرغم من الهجوم القائم على أعمال القائمين

بمشروع الجامعة، فقد واصل الأمير أحمد فؤاد جهوده لإنجاح المشروع، حيث تزعم حركة الاكتتاب للجامعة حتى بلغت بعد عام من العمل بالمشروع ٢٠ ألف جنيه[٣٣] وقد تم الاعتراف الرسمى من جانب الحكومة المصرية بقيام الجامعة تحت رعاية الخديو عباس حلمى الثانى فى ٢٠ مايو ١٩٠٨[٣٤]، كما استأجر الأمير أحمد فؤاد دارًا للجامعة بسراى جانكليس بأول شارع القصر العينى التى انتقلت فيما بعد إلى سراى صدقى باشا بشارع الفلكى[٣٥].

وفى ٢٤ مايو ١٩٠٨، تشكل أول مجلس لإدارة الجامعة المصرية وكان برئاسة الأمير أحمد فؤاد وحسين رشدى بك وإبراهيم نجيب باشا (وكيلين)، وأحمد زكى (سكرتيرًا) وحسن سعيد بك أمينًا للصندوق، وكل من يعقوب أرتين باشا، وعلوى باشا، وعبدالخالق ثروت باشا، وعلى بك أبو الفتوح، وعلى بك بهجت ، وحسن بك سعيد، ولوزينابك، ومرقص أفندى حنا (أعضاء)[٣٦].

كما تم انتخاب أعضاء اللجنة الفنية من سبعة أعضاء، لوضع أفضل أسس التعليم بالجامعة المصرية. وتقرر أن تقوم اللجان جميعها تحت رئاسة الأمير أحمد فؤاد بوضع أفضل الأسس لتحصيل الاكتتابات من محافظات القطر المصرى.

على أثر ذلك، تشكلت لجنتان تحت رئاسة الأمير، للذهاب إلى مديرية الغربية وأسيوط، لتشجيع الأهالى هناك على الاكتتاب لصالح الجامعة[٣٧].

وقبل الافتتاح بشهر واحد، حدد الأمير فؤاد الدروس التى ستلقى فى الجامعة والأساتذة الذين سيلقون هذه الدروس، كما قام بالبحث فى إيطاليا عن أستاذ، يقوم بإلقاء محاضرات فى مادة أدبيات الجغرافيا والتاريخ واللغة عند العرب وعلاقاتها بأهل أوروبا، وخصوصًا إيطاليا، وقد اختير لهذا الغرض السنيور جويدى، كما اختير المستر مللر الإنجليزى ومسيو بوفيليه لإلقاء محاضرات فى آداب اللغتين الإنجليزية والفرنسية، كما كلّف الأستاذ أحمد زكى بإلقاء

محاضرات فى الحضارة الإسلامية، وأحمد كمال بك بإلقاء دروس فى الحضارة القديمة فى مصر والشرق إلى ظهور الإسلام وكانت الدراسة مسائية[٣٨].

وقد قسّم الطلبة الذين سيتم قبولهم فى الجامعة إلى نوعين:-

١ - طلبة منتسبون وهم المتخرجون فى المدارس العالية والخصوصية والأزهر وغيرهم ممن يريد الالتحاق بالدراسة للاستمرار على حضور درس واحد فأكثر، لأجل الحصول على شهادة أو لقب مما تقرر لطلابها فى المستقبل، ولا يعتبر من طلبة الجامعة بصفة نهائية إلا بعد مضى شهر واحد.

٢ - طلبة مستمعون متطوعون ممن يطلبون ذلك من الجامعة ويدفعون الرسوم المقررة عنها، على أن يدفع الطالب المنتسب رسمًا قدره ١٢٠ قرشًا، والطالب المستمع المتطوع ٢٤٠ قرشًا[٣٩].

وفى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨، تم الاحتفال رسميًا بافتتاح الجامعة حضره عدد كبير من الأعيان والأمراء، يتقدمهم الخديو عباس حلمى الثانى، وألقى الأمير أحمد فؤاد خطبة فى بداية الاحتفال، تحدث فيها عن أهم الفوائد الناجمة عن تأسيس الجامعة المصرية، كما دعا إليها بالنجاح، وقد أعقبه فى الحديث الخديو عباس فأثنى على القائمين بالمشروع، كما دعا أغنياء القطر المصرى إلى تقديم يد المساعدة للجامعة، من أجل الارتقاء بمستوى التعليم فى مصر [٤٠].

وفى اليوم التالى، فتحت الجامعة أبوابها للدراسة، وبفضل مجهودات الأمير فؤاد تجمع لها رأس مال ثابت فى عامها الأول بلغ ١٣٨٤٥ جنيهًا، المتحصل من الاكتتابات العمومية والتبرعات والاشتراكات[٤١] وبدأت الدراسة فى الجامعة بإلقاء محاضرات فى تاريخ الحضارة الإسلامية، وتاريخ حضارة الشرق القديم، وأدبيات الجغرافيا والتاريخ، وآداب اللغة الفرنسية، وقد تزايد عدد الطلبة فى الفترة من عام ١٩٠٨ إلى ١٥ نوفمبر ١٩٠٩ حتى بلغ ما يقرب ٢٠٤٤ طالبًا مقيدًا، و٦٩٧ منتسبين و٧٥٤ متطوعين، كما بلغ عدد الأجانب الذين ترددوا على حضور المحاضرات ٧٥٤ فردًا[٤٢].

وفى عـام ١٩٠٩ قـرر الأمـيـر أحـمـد فـؤاد رئيس مـجلس الإدارة إدخـال عـدة تعـديلات على مـواد الدراسـة، كـان من أهمهـا تدريس العلوم الطبـيـعيـة فى هذا العام، بالإضافة إلى تعليم الأدبيات والفلسفة، كما أرسل فى نفس العام عددًا من الطلبـة إلى باريس لدراسـة اللغـة الفـرنسـيـة، لإعـداد فـريق من الأسـاتذة يكونون مهيئين بعد عودتهم إلى مصر للقيام بمهمة التدريس فى الجامعة باللغة العربية [٤٣]. كذلك استعـان بعـدد من المدرسين من مـدرسـة المعلمين الناصـرية، ومن مـدرسـة القضـاء لتدريس بعض مواد اللغة العربية، والعلوم الشرعية[٤٤].

كما أنشـأ الأمـيـر فؤاد فى هذا العـام أيضًـا قـسمًـا خـاصـًا بالسـيـدات بهـدف الارتقاء بمستوى ثقافة المرأة كانت تلقى فيه المحاضرات باللغة الفرنسية عن:

١- . أهم واجبات المرأة.

٢- محاضرات باللغة العربية فى تاريخ مصر القديم والحديث[٤٥].

وعلى أثر تزايد إقبـال الطلبة على حضور المحاضـرات، قرر الأمير أحـمد فؤاد منذ عـام ١٩١٠ إنشـاء كلـيـة للآداب، وقـسم للعلوم الاجـتـمـاعـيـة على أن يشـتـمل التدريس فى كلية الآداب على:

١- الآداب العربية.
٢- تاريخ الآداب العربية.
٣- علم مقارنة اللغات السامية.
٤- تاريخ الشرق القديم،.
٥- تاريخ الأمم الإسلامية.
٦- تاريخ المذاهب الفلسفية.
٧- تاريخ الفلسفة العربية.
٨- الجغرافيا.
٩- تاريخ الآداب الإنجليزية.
١٠- تاريخ الآداب الفـرنسـيـة، علـى أن يتم تدريس هذه المـواد باللغـة العـربيـة، عدا تدريس اللغتين الإنجليزية والفـرنسـيـة، وقـد اسـتـقـدم الأمـيـر أحـمـد بعض المستشرقين الإيطاليين للتدريس فى هذا القسم باللغة العربية.

قسم العلوم الاجتماعية والاقتصادية ويشمل:

١- علم الاقتصاد السياسى،.

٢ ـ علم الاقتصاد الزراعى المصرى.

٣-الرى ونظام النيل،.

٤ ـ الإحصاء. ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، وابتدأت الدراسة بها فى ٢٢ نوفمبر ١٩١٠، كما ألحق الأمير مدرسة الفنون الجميلة بالجامعة بعد موافقة الأمير يوسف كمال رئيس المدرسة الذى وضع تحت تصرف الجامعة ريعًا سنويًا لها (٤٦)، كما أوقف فى نفس العام ١٢٥ فدانًا من أجود أطيانه بالقليوبية لصالح الجامعة المصرية (٤٧).

ولم تقتصر الجامعة على تدريس الآداب فقط، بل شرعت منذ عام ١٩١٣ فى تعليم العلوم، حيث أدخلت فى مواد التدريس العلوم الرياضية والعلوم الطبيعية وعلم الفلك (٤٨).

مكتبة الجامعة ومعمل الطبيعة:

استطاع الأمير أحمد فؤاد، بفضل اتصالاته وعلاقاته بملك إيطاليا وبعض ساسة أوروبا، الحصول على العديد من الكتب جاءت على شكل هدايا من إيطاليا وفرنسا وبريطانيا لمكتبة الجامعة.

حيث أرسلت فرنسا إلى الجامعة المصرية، عددًا كبيرًا من الكتب (٥٠) الفرنسية المهمة، بلغت تسعين كتابًا فى ١٦ نوفمير ١٩٠٨ قبيل افتتاح الجامعة.

كما أرسل مسيو دى مارتينو قنصل إيطاليا العام فى ديسمبر ١٩٠٨ إلى مصر، اثنى عشر صندوقًا محتوية على أحسن المؤلفات، التى قدمتها المصالح الحكومية والجمعيات العلمية والأدبية.

ومن ثم، لم يمض على تأسيس المكتبة عدة شهور، حتى بلغ عدد الكتب التى احتوتها عشرة آلاف مجلد بلغات متعددة بين عربية وإنجليزية وإيطالية وفرنسية (٥١)

كما قام الأمير بعدة رحلات فى الفترة من ١٩٠٩ ـ ١٩١١ إلى أوروبا بهدف السعى لدى رؤسائها لتقديم المساعدات للجامعة لتزويدها بأفضل الكتب

الأجنبية، كان من نتائجها: أن وعد رئيس وزراء فرنسا كليمنصو، الأمير فؤاد عام ١٩٠٩ بإهداء الجامعة كل ما قامت بنشره الحكومة الفرنسية من النشرات الدورية (٥٢) كما أهدت إحدى المكتبات الفرنسية، الجامعة المصرية جميع المعاجم والموسوعات المطبوعة لديها. كذلك أهدتها الحكومة الإيطالية فى نفس العام أجمل مجموعات من الرسوم والتصاوير العلمية والفنية، كما وعدت حكومة روسيا، الأمير بإرسال جمع مؤلفاتها التاريخية إلى الجامعة(٥٣).

وفى عام ١٩١١، أهدى المسيو داتارى - العالم الإيطالى المشهور - مجموعة من العملات النفيسة بلغت نحو ستة آلاف قطعة، كما أهدت وزارات الخارجية والمعارف والحربية والزراعة جميع مطبوعاتها إلى الجامعة المصرية.

كما أهدت إنجلترا مكتبتها بعضًا من مطبوعات المعاهد والجمعيات العلمية الكبرى ببريطانيا، مثل المتحف البريطانى، ومتحف كنسنجتون، والجمعية الجغرافية الملكية.

أما المانيا، فقد وعد وزير خارجيتها بإهداء الجامعة أفضل كتبها الحديثة، كما حصلت على أهم مطبوعات فيينا بالنمسا هذا بالإضافة إلى ما منحته فرنسا للجامعة فى هذا العام من الكتب ومجموعة معادن كانت قد منحتها لها وزارة المعارف العمومية ووزارة الأشغال وإدارة متحف التاريخ الطبيعى بباريس(٥٤).

وفى عام ١٩١٢، قرر الأمير أحمد فؤاد طبع مجموعات الدروس التى كانت تلقى فى الجامعة وغيرها من المطبوعات التى أصدرتها، على شكل أجزاء متتابعة على نفقة الجامعة(٥٥).

كما تنافس بعض المثقفين وعائلاتهم فى تقديم هبات الكتب للجامعة، مثل محمد وسيم بك القاضى بمحكمة مصر المختلطة، وحمزة بك فهمى، ومحمد لطفى جمعة، وعائلة شفيق بك منصور، وعائلة يحيى باشا منصور يكن، وعائلة إبراهيم بك مصطفى الذى كان ناظرًا لدار العلوم، فقد قدمت تلك العائلات المكتبات الخاصة لرجالهم الراحلين إلى الجامعة، وهذه الهبات التى قدمتها

الدول الأجنبية والأفراد والعائلات المصرية، كانت نواة مكتبة الجامعة التى احتوت خلال فترة رئاسة الأمير حتى عام ١٩١٣ حوالى ١٥ زلف مجلد(٥٧).

ولم تتوقف جهود الأمير فؤاد رئيس الجامعة عند جلب الكتب اللازمة لمكتبتها، بل استطاع فى أثناء وجوده فى أوروبا وبمساعيه للحصول على هذه الكتب أن يحصل على أدوات وأجهزة لإنشاء معمل الطبيعة والكيمياء، وذلك بفضل مساعيه لدى ملك إيطاليا، فأهدى عمانوئيل الثالث للجامعة مجموعة من الآلات الكهربائية من عهد جاليليو بفلورنسا، كانت هى النواة الأولى لقسم الطبيعية ومعملها.

وكلف مجلس الإدارة الأمير فؤاد فى منتصف عام ١٩٠٩ مباشرة ما يلزم من المصاريف لإعداد معمل للكيمياء والطبيعة فى إحدى الملحقات بسراى الجامعة.

كما سعى الأمير لدى بعض الدول والأوروبية لقبول طلبة من الجامعة، ولدراسة العلوم الكيميائية والطبيعة، وهى ما تحتاج إليه الجامعة وليس لديها مدرسون أو معدات(٥٨)

وفى عام ١٩١١، وعد المسيو كيدرلين وزير خارجية ألمانيا، الأمير فؤاد بإرسال جميع الأدوات اللازمة لعمل المناظر لمعمل الطبيعة، التى بدأت الجامعة فى إنشائه منذ هذه السنة(٥٩).

الأمير أحمد فؤاد ونظام البعثات:

قرر الأمير إرسال عدد من الطلبة إلى أوروبا، بهدف إعداد هيئة من الأساتذة للقيام بعد عودتهم إلى مصر بالتدريس فى الجامعة باللغة العربية، على أن تقوم اللجنة الفنية باختيارهم عن طريق الامتحان بشرط أن يكونوا مصريين.

وقبيل افتتاح الجامعة رسميًا قرر الأمير رئيس اللجنة الفنية إرسال أولى بعثات الجامعة فى ١٠ ديسمبر ١٩٠٨،. وكانت من أحد عشر طالبًا إلى كل من إنجلترا وفرنسا؛ لدراسة العلوم العلمية التى لم يتم تدريسها فى الجامعة المصرية(٦٠).

ثم أرسلت البعثة الثانية فى إبريل ١٩٠٩ وكانت من عشرة أفراد لدراسة العلوم الطبيعية(٦١)، توالت بعدها البعثات والثالثة والرابعة على امتداد الفترة من عام ١٩١٠ - ١٩١١ إلى كل من ألمانيا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا[٦٢] واستمرت حتى عام ١٩١٢.

وتبرع بعض الأعيان والذوات لتحمل نفقات دراسة عدد من أولئك الطلاب وعينت الجامعة مشرفًا من الأساتذة الإنجليز لمتابعة دراسة أعضاء بعثة لندن، وآخر من الأساتذة الفرنسيين لمتابعة أعضاء بعثة فرنسا، وطلب بعض الأعيان ممن أوفدوا أولادهم على نفقتهم للدراسة بهذين البلدين ضم أبناءها إلى بعثة الجامعة؛ للاستفادة بإشرافها، مع استمرارهم فى تحمل نفقات الدراسة بالنسبة لأبنائهم.

وعندما مرت الجامعة بأزمتها المالية عام ١٩١٢، قبل المشرفون الأجانب أن يؤدوا أعمالهم تطوعًا، وكان المشرف يوالى الجامعة بتقارير عن التقدم الدراسى للطلاب، كما كان على الطلاب أن يكتبوا تقارير للجامعة عن أحوالهم بصورة دورية، وإلا وقعوا تحت طائلة العقاب، فيتم خصم نسبة من رواتبهم، كما حرم عليهم الزواج أثناء الدراسة بالبعثة.

وكان على عضو البعثة أن يحصل على موافقة مجلس الجامعة على موضوع رسالته، قبل التقدم بها إلى الجامعة الأجنبية التى يدرس بها، وعندما يفرغ من كتابة. رسالته لا يقدمها لجامعته إلا إذ رأت الجامعة المصرية صلاحيتها لذلك[٦٣].

كما استطاع الأمير فؤاد الحصول على موافقة دول فرنسا وإيطاليا والنمسا، لتعليم عدد من الأطفال المصريين (من سن ثمانى سنوات إلى عشر سنوات) بمدارسها على نفقتها الخاصة[٦٤] وبذلك تم إيفاد عشرة أطفال فى ثلاث بعثات لحساب الجامعة المصرية: ثلاثة إلى كل من إيطاليا وفرنسا عام ١٩١٠[٦٥]، وثلاثة إلى إيطاليا عام ١٩١١، وواحد فى نفس العام إلى النمسا[٦٦].

غيـر أن هذه التجـربة فـشلت بسبب الصـعوبات التى واجهت هؤلاء الصبـية بالخارج، وعدم قدرتهم على متابعة الدراسة، والمتاعب التى أثارها ذويهم للجامعة بسبب عدم اطمئنانهم إلى أسلوب تربية أبنائهم فى الخارج(٦٧).

وقـد استطاعـت الجامـعة بفضل مـجهودات الأمـيـر. النهـوض بمستوى التعليم حيث بلغت إيراداتها فى أواخر عـام ١٩١٣، ٩٠٩٦ جنيهًا فى مقابل مصـروفـات بلغت، ٨٣٩ جنيهًا فـضـلا عن التبـرعـات المادية من المصـريين، كـذلك الأراضى الموقوفة لصالحها التى بلغت إيراداتها فى أواخر هذه العام ١٧٠٠٠ جنيه(٦٨) كـان من أهمها الهبة التي منحتها الأميرة فاطمة إسماعيل إلى الجامعة المصرية، وهى قطعة أرض بلغت ٣٣٥٧ فدانًا، إلى جانب تبرعها بمجوهراتها التى بلغت قيمتها ١٨ ألف جنيه، حتى تتمكن الجامعة من شراء مبنى خاص بها(٦٩).

وقد تم وضع حجـر الأساس لهذا البناء فى إبريل ٣٠ عام ١٩١٤، فى احتفـال حضـره الخديو عباس حلمى، إلى جانب عـدد من الأمراء والوزراء وكبار العلماء وقد ألقى فيه حسين باشا رشدى رئيس الجامعة آنذاك خطبة. أثنى فيها على مجهودات أمراء الأسرة المالكة. وفى مقدمتهم الأمير أحمد فؤاد(٧٠).

وبعد أن تمكن الأمـيـر فؤاد من وضع البنية الأسـاسـية للتعليم الجامعى، من خلال الجامعة المصرية التى ساهمت فى تقدم العلم، قدم استقالته من رئاستها عـام ١٩١٣(٧١) وذلك على أثر الأزمة المالية التى تعـرضت لها الجامعة فى نفس السنة.

الأمراء والجمعيات العلمية:

سـاهـم أمـراء الأسـرة فى نشـر الثـقـافـات المخـتلفـة، ومن خـلال رئاسـتـهم للجمعيات العلمية المتنوعة، التى خدمت هذا المجال ومنها: .

١ . الجمعية الخديوية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع:

تأسست فى ٨ إبريل ١٩٠٩ برئاسة الأمير أحمد فؤاد؛ بهدف إعداد الأبحاث وإلقاء المحاضرات فى مختلف المسائل، المتعلقة بالاقتصاد السياسى والإحصاء

والتشريع؛ لتنمية هذا المجال، كما قامت فى عهده بعقد المؤتمرات العلمية وإرسال البعثات العلمية وقدمت الإعانات المالية لإعداد الكتب العلمية التى تخصصت فى دراسة المسائل القانونية[٧٢] والاقتصادية، سواء أكانت متعلقة بالاقتصاد السياسى أم الاقتصاد الاجتماعى.

وبفضل مجهودات الأمير، أصدرت الجمعية منذ عام ١٩١٣، مجلة علمية باللغة الفرنسية تحت اسم (مصر المعاصرة) L'Egypte Contempo Raine، اهتمت بنشر الأبحاث والمحاضرات الصادرة عن أعمالها[٧٣]. وقد تخلى الأمير عن رئاستها على أثر توليه عرش مصر عام ١٩١٧[٧٤].

٢ - الجمعية الجغرافية السلطانية، تأسست فى ١٩ مايو ١٨٧٥، برئاسة الخديو إسماعيل، وقامت بهدف كشف مجاهل إفريقيا وما وراءها لتتمكن مصر من تحقيق سيادتها على إفريقيا، التى كانت مطمعًا من جانب دول العالم، وقد ساهم الخديو بقدر واسع فى كشف مجاهل إفريقيا من خلال الجمعية، إلى أن انتابتها عوامل الضعف طول فترة حكم الخديو توفيق[٧٥].

على أثر ذلك، أصدر السلطان حسين كامل فى أكتوبر ١٩١٥ قرارًا باسناد رئاستها إلى الأمير أحمد فؤاد، المعروف بعنايته لهذا المجال للنهوض بأعمال الجمعية[٧٦].

وقد استطاع الأمير إعادة النشاط للجمعية، حيث أصدر فى ١١ أغسطس ١٩١٧ قرارًا بتعديل مبادئ الجمعية، تضمن دراسة العلوم المتعلقة بجغرافيا إفريقيا خاصة مصر[٧٧].

ولتحقيق هذا الهدف، اشترط أسلوبًا جديدًا لتدوين الأبحاث العلمية، التى وصل إليها العلم الحديث، حيث شكل لجنة للبحث عن المواطن الإفريقية التى لم يتم اكتشافها بعد، انبثقت منها لجنة خاصة للبحث عن معرفة دقائق وادى النيل وتكوينه ولغات أهله.

كما اقترح الأمير فؤاد جمع المعلومات المتصلة بأهم المسائل الجغرافية، ونشرها فى اللجان العلمية بجميع بلدان العالم الحديث[٧٨]، وقد قام بهذا العمل

العالم فوكار فكان لها فى أرجاء الأرض صدى خافق، كما أرسلتها الحكومات المتسعمرة إلى مستعمراتها الإفريقية؛ كى تساعدها على معرفة أفضل طرق البحث.

وكذلك قام الأمير بتنسيق مكتبة الجمعية ، كما كان له الفضل فى إنشاء المتحف الخاص بها، الذى احتوى على أهم آثار الأجناس البشرية(٧٩).

وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد انتخب الأمير أحمد فؤاد عضو شرف فى ٨ يناير ١٩١٧ بالمجمع العلمى المصرى، وكان أهم أعماله فيه أن قام بوضع جائزة مالية لمن يؤلف أحسن كتاب عن تاريخ والده الخديو إسماعيل، يتناول فيه أهم أعماله أثناء فترة حكمه(٨٠).

٣ - جمعية الفنون الجميلة: كان لاهتمام الأمير يوسف كمال بالفنون الجميلة - خاصة الفن المعمارى(٨١)، أثره فى توجيه عنايته لهذا الفن، ومن ثم أنشأ الأمير فى عام ١٩٠٨ مدرسة الفنون الجميلة، التى قامت بهدف تعليم كل ما يتصل بالفنون الجميلة من فنون الرسم والتصوير والحفر والبناء والزخرفة(٨٢) وقد ألحقت بعد ذلك بالجامعة المصرية عام ١٩١١ كما ذكرنا من قبل.

وفى ظل اهتمامه بهذا الفن، شارك بالحضور أثناء الاحتفال بافتتاح معرض الصور المصرى، الذى أقامته جمعية ترقية فن التصوير فى إبريل ١٩٢٠، التى تأسست فى هذا العام. وقد أبدى الأمير فيه إعجابه بمعروضاتها التى شملت الصور والتماثيل.

وفى نفس العام كان الأمير فى مقدمة المتبرعين لتمثال نهضة مصر، الذى اقام بصنعه الفنان مختار فى يونيو من نفس العام (٨٣).

كما ترأس جمعية محبى الفنون الجميلة، التى تشكلت بالقاهرة فى يونيو عام ١٩٢٣ . وكالة محمد باشا، ومحمد باشا، ومحمود خليل (سكرتيرا) ومسيو روبير، والمسيو هنرى نوس (أعضاء). وقد اهتم الأمير من خلالها بتنمية الفنون الجميلة، عن طريق إلقاء المحاضرات الخاصة بهذا الفن، وإقامة المعارض(٨٤).

وقد أقيم أول معارضها فى فبراير ١٩٢٤ تحت رئاسة الأمير، وقد تميزت معروضاته خاصة المتصلة بفن التصوير والحفر والزخرفة والرسم[٨٥]

وقد استمرت هذه المعارض حتى عام ١٩٢٧، حيث بلغ عدد اللوحات الفنية التى عرضت فى هذا العام حوالى ٦٦٢ قطعة(٨٦)، كان من أهمها اللوحات الكبيرة التى نقلها أعضاء بعثة الحكومة المصرية من متاحف روما واللوفر بباريس، كذلك معروضات مدارس الحكومة المصرية، فضلاعما تم عرضه فى صور الرساميين المصريين والأجانب[٨٧] .

رحلات الأمراء ومؤلفاتهم:

اعتاد أمراء الأسرة الحاكمة، القيام برحلات إلى البلاد العربية ودول أوروبا؛ بهدف السياحة. كان من نتائجها التعرف على مدى تقدمها الحضارى والعلمى والاقتصادى والاجتماعى ونقل ثقافات البلاد من خلال المؤلفات التى أصدروها عنها.

١- رحلات الأمير محمد على:

كان الأمير محمد على فى مقدمة الأمراء الذين اعتادوا القيام برحلات إلى البلاد العربية ودول أوروبا، حيث قام برحلة فى ١٩١٠ إلى بلاد الشام، زار فيها مدينة بيروت بلبنان فى ٦ إبريل من نفس السنة، وكان فى استقباله هناك متصرف الولاية، الذى أعد له حفلاً فى اليوم التالى تكريمًا له[٨٨] ، ثم اتجه بعدها إلى زيارة مدينة حمص بسوريا فى ١٥ إبريل ١٩١٠، وقد استقبله هناك وفد مؤلف من اثنى عشر شخصًا من أعيانها[٨٩].

وعندما كرر الأسير زيارته فى العام التالى إلى سوريا، قوبل هناك بمظاهر من الحفاوة والترحيب من جانب أهاليها، خاصة القبائل المقيمة بين مدينتى حمص وحماة.

وكان من نتائج هذه الزيارة توثيق الروابط، بين مصر وبلاد الشام، كما قام الأمير فى نفس العام بإصدار مؤلف عنها تناول فيه تاريخهم الاجتماعى خاصة عاداتهم وتقاليدهم[٩٠]

كذلك اعتاد الأمير القيام برحلات طويلة بين الحين والآخر إلى أمريكا الشمالية، وجنوب إفريقيا[٩١] ، حيث استمرت رحلته الأولى إلى أمريكا الشمالية فى ٢٠ يوليو ١٩١٢ مدة ثلاثة شهور، تعرف خلالها على كل مظاهر التقدم العلمى والاقتصادى والاجتماعى الذى لحق بها[٩٢].

وعلى أثر عودته إلى مصر، قام بإصدار كتاب عنها من ٥٠٠ صفحة، تضمنت أهم مشاهداته هناك، كما تحدث فى مقدمته عن أسباب زيارته لأمريكا جاء منها حبه للسياحة وإصراره على التعرف بنفسه على أسباب تقدمها، ومن ثم، فقد اختتم حديثة بتوجيه دعوته إلى كل من يعتزم القيام برحلة إليها أن يضع نصب عينيه هدف تثقيف عقله وتوسيع نطاق معارفه، للاستفادة من حضارة هذه البلاد[٩٣].

وقد أثنت الصحف المصرية على كتاب الأمير، حيث ذكرت صحيفة (الوطن) أن رحلاته «ترفع رءوس الشرقيين، وتجعل للمصريين مثالاً للفخر والاعتزاز بأمرائهم»، كما ذكرت أن فصول كتابه تدل على الدقة فى الوصف والملاحظة مما يدل على ارتفاع قيمته العلمية[٩٤].

وفى ٦ إبريل ١٩٢٥ توجه الأمير محمد على إلى زيارة جنوب إفريقيا، ألف على أثرها كتابًا سجل فيه أهم مشاهداته أثناء مروره (٩٥) فى كل من بورسودان (كينيا وأوغنده والأندلس وزنجبار موزمبيق والترنسفال، وجاء فى أهم ملاحظاته عن هذه البلاد ما شاهده من التفرقة العنصرية بين البيض والسود أصحاب البلاد الأصليين، فضلاً عن ملاحظاته الخاصة بأنواع الحرف التى كان يشتغل بها أهلها، ووصفه لمناجم الماس التى اشتهرت بها، بالإضافة إلى عاداتهم وتقاليدهم[٩٦].

كما قام الأمير فى نوفمبر ١٩٢٥ بإصدار كتاب عن رحلته لبلاد شمال إفريقيا : تونس والجزائر ومراكش، التى قام بها فى نفس العام تناول فيه تاريخهم، حتى يمكن لأبناء الشرق التعرف على ما فيه، ووضع الحلول المناسبة للارتقاء ببلادهم[٩٧].

٢ ـ رحلات الأمير عمر طوسون:

كذلك أبدى الأمير عمر طوسون اهتمامًا بالغًا بالبحث والتنقيب، حيث قام برحلة إلى الصحراء الغربية فى ديسمبر ١٩٢٨. بهدف البحث والتنقيب فى الصحراء المصرية، استغرقت حوالى أسبوعين كان من نتائجها عثوره على صليب قبطى من البرنز، يرجع تاريخه إلى ١٤٠٠ ميلادية، وبعض الأوانى الفخارية كان على أحدها كتابة يونانية طمست على أثر تعرضها لحرارة الجو. وقد قام الأمير بإهداء هذه الآثار لمتحف الإسكندرية، كما وجه دعوته إلى الحكومة المصرية على أثر عودته من الرحلة، لتقوم بشق طريق ممهد بوسائل المواصلات بين الواحات البحرية والإسكندرية، يمكن من خلاله تبادل المنفعة بين المنطقتين[٩٨].

مؤلفات الأمراء:

مؤلفات الأمير عمر طوسون:

قام الأمير عمر طوسون بإصدار عدد من المؤلفات بلغت نحو أربعين مؤلفًا عن مصر والسودان، منها:

١ ـ مديرية خط الاستواء (ثلاثة أجزاء).

٢ ـ البعثات العلمية فى عهد محمد على وسعيد وعباس.

٣ ـ الصناعة فى عهد محمد على.

٤ ـ الجيش المصرى البرى والبحرى فى عهد محمد على.

٥ ـ مصر والسودان.

٦ ـ كلمات فى سبيل مصر.

٧ ـ مذكرة عن مسألة السودان بين مصر وإنجلترا.

٨ ـ مالية مصر منذ عهد الفراعنة.

٩ ـ الأطلس التاريخى الجغرافى لمصر السفلى منذ الفتح الإسلامى إلى الفتح العثمانى ١٥١٧.

١٠ ـ بطولة أورطة السودان المصرية فى حرب المكسيك.

١١ ـ يوم ١١ يوليو ١٨٨٢.

١٢ ـ مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الوطنية ١٩١٨ ـ ١٩٢٨.

١٣ ـ تاريخ خليج الإسكندرية وترعة المحمودية.

١٤ ـ وادى النطرون ورهبانة وأديرته وتاريخ البطاركة.

١٥ ـ المسألة السودانية.

١٦ ـ مذكرة للمرحومين أمير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد والأمير آلاى أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصرى فى السودان.

١٧ ـ الجيش المصرى فى الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم.

١٨ ـ مذكرة حول التشريع لتنظيم أحكام الوقف[٩٩].

مؤلفات الأمير يوسف كمال:

اهتم الأمير بتعريب بعض المؤلفات الأجنبية وطبعها عام ١٩٢٣، وذلك تخليدًا لذكرى محمد على مؤسس الأسرة العلوية. وقد عهد القيام بهذه المهمة إلى المؤلف محمد مسعود الذى قام بناءً على رغبته ـ بتعريب كتابين، الأول عن تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر لإدوارد جوان، والآخر خاص بفتح السودان لسليم قبطان.

كما قام بتعريب كتاب لمحة عامة عن مصر لكلوت بك فى نفس العام بناء على رغبة الأمير أيضا فصدر من جزءين، وقد بلغ عدد صفحاتهما ٦٦٤، ٨٤٨ وتناولا تاريخ مصر منذ العصر الفرعونى وحتى عصر محمد على[١٠٠].

مؤلفات الأمير حيدر فاضل[١٠١]:

كان من الأمراء المهتمين بدراسة العلوم التاريخية والجغرافية والفلكية والرياضية، كما كان له علاقة وطيدة بكتاب فرنسا كذلك قام بترجمة جزء من

القرآن الكريم باللغة الفرنسية، كما قام بترجمة القصص التركية المشهورة ونشرها باللغة الفرنسية فى الديوان الذى طبعه عام ١٩١٩، وقد ترك مكتبة كبيرة على أثر وفاته ١٩٢٩، احتوت على أحد عشر ألف مجلد.

مؤلفات الأمير كمال الدين حسين:

كان من المهتمين باقتناء الكتب العلمية، خاصة الكتب التاريخية التى جمعها ضمن مكتبته الخاصة به.

مؤلفات الأمير إبراهيم حلمى:

كان له الفضل فى وضع الفهرس الخاص الذى حمل أسماء المؤلفات الخاصة بمصر والسودان، كما ضمت مكتبته فى قصره بنيس بفرنسا عددًا كبيرًا من المؤلفات. وقد نقلت بعد وفاته إلى مكتبة جامعة الملك فؤاد عام ١٩٢٧[١٠٢].

ومن ثم، فقد أثرى أمراء الأسرة الحاكمة الحياة الثقافية بمصر، بفضل ما بذلوه من نشاط فى هذا المجال.

هوامش الفصل السادس

(١) المصور: ٦ أغسطس ١٩٣٧، عدد ٦٦٥، ص ١٥ مقال لعبدالرحمن الرافعى عن الدور الذى شغلته الأسرة العلوية فى تاريخ مصر وذلك بمناسبة تبوأ فاروق عرش مصر.

(٢) المؤيد: ١٩ ديسمبر ١٩١٤، عدد ٧٤٥٩.

(٣) انظر تفاصيل ذلك الفصل التمهيدى، ص ٤.

(٤) المؤيد: ٦ مايو ١٩٠٥. عدد ٤٥٥٦.

(٥) المؤيد: ١٢ يناير ١٩٠٧، عدد ٥٠٦٣.

(٦) الجريدة: ٦ نوفمبر ١٩١٠. عددا ١١١.

(٧) مصر الفتاة: ١٩ أكتوبر ١٩١٠ عدد ٦٣٤ مقال تحت عنوان «أمير مدهش يلقى درسًا على الأمراء».

(٨) الأهالى: ٦ يناير ١٩١٧، عدد ١٩٢١، المقطم: ١٠ مايو ١٩٢٥. عدد ١١٠١.

(٩) سامية حسن سيد إبراهيم ـ الجامعة المصرية ودورها فى الحياة السياسية ١٩٠٨ ـ ١٩٤٦. رسالة دكتوراه غير منشورة، أجيزت بكلية البنات ـ جامعة عين شمس ١٩٨٧، ص ١٣ ـ ١٥.

(١٠) عبدالرحمن عبدالهادى: مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.

(١١) عبدالرحمن الرافعى: مصطفى كامل، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(١٢) رءوف عباس حامد: تاريخ جامعة القاهرة، سلسلة تاريخ المصريين. الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٤. ص ٣٥.

(١٣) المؤيد: ٦ مايو ١٩٠٥، عدد ٤٥٥٦.

(١٤) عبدالرحمن الرافعى: مصطفى كامل، ص ٢٤١.

(١٥) المؤيد: ٥ أكتوبر ١٩٠٦ عدد ٤٩٨٤.

(١٦) المؤيد: ١٣ أكتوبر ١٩٠٦. عدد ٤٩٩١.

(١٧) عبدالرحيم عبدالهادى: مرجع سبق ذكره. ص ٣٤٠.

(١٨) مذكرات إسماعيل صدقى: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٠.

(١٩) أحمد شفيق: جـ٢. ق٢. ص ١١٠.

(٢٠) المؤيد: ٣ ديسمبر ١٩٠٦ عدد ٥٠٢٩.

(٢١) أحمد شفيق: جـ٢ ق ٢ ص ١١٠ ـ ١١١.

(٢٢) سامية حسن سيد: مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

(٢٣) مذكرات إسماعيل صدقي: مرجع سبق ذكره، ص ٣٩.

(٢٤) سامية حسين سيد: مرجع سبق ذكره. ص٤٩.

(٢٥) الظاهر ١١ إبريل ١٩٠٨. عدد ١٣٢١.

(٢٦) سامية حسن سيد: ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩ ـ ٥٣.

(٢٧) المؤيد: ١٨ إبريل ١٩٠٨. عدد ٥٤٤٤.

(٢٨) سامية حسن سيد إبراهيم. مرجع سبق ذكره. ص ٥١ ـ ٥٢.

(٢٩) الدستور: ١٤ إبريل ١٩٠٨. عدد ٦٤٣.

(٣٠) المؤيد: ٢٠ إبريل ١٩٠٨. عدد ٥٤٤٦.

(٣١) المؤيد: ٣ مايو ١٩٠٨ عدد ٥٤٥٥.

(٣٢) المؤيد: ٢١ مايو ١٩٠٨. عدد ٤٧٣ ٥.

(٣٣) محمد عبدالحميد: مرجع سبق ذكره. ص ٤٧.

(٣٤) المؤيد: ٩ يونيو ١٩٠٨ عدد ٥٤٨٤.

(٣٥) عبدالرحمن الرافعي: في أعقاب ثورة ١٩١٩. جـ٢، ص ٢٦١.

(٣٦) المؤيد: ٣ يونيو ١٩٠٨ عدد ٥٤٧٨.

(٣٧) المؤيد: ٢٣ مايو ١٩٠٨ عدد ٥٤٧٥

(٣٨) سامية حسن سيد: مرجع سبق ذكره. ص ٦٦ ـ ٦٩.

(٣٩) المؤيد: ٩ نوفمبر ١٩٠٨. عدد ٥٦١٣.

(٤٠) الجريدة: ٢ ديسمبر ١٩٠٨ عدد ٥٢١.

(٤١) سامية حسن سيد إبراهيم: مرجع سبق ذكره. ص ٨٠.

(٤٢) المؤيد: ١٨ أكتوبر ١٩١٠. عدد ٦١٩٦.

(٤٣) المؤيد: ٢٦ إبريل ١٩٠٩ عدد،. ٥٧٥١.

(٤٤) الجريدة: إبريل ١٩١٠. عدد ٦٥٤٣، تقرير عن مجلس إدارة الجامعة عام ١٩٠٩.

(٤٥) المؤيد: ١٨ أكتوبر ١٩١٠. عدد ٦١٩٦.

(٤٦) المؤيد: ٢١ مارس ١٩١١ تقرير الجامعة الصادر عن عام ١٩١٠.

(٤٧) الجريدة: ٤ فبراير ١٩١١. عدد ١١٨٣.

(٤٨) المقطم: ٢٦ يونيو ١٩١٤، عدد ٨٧٦٤، تقرير عن الجامعة لعام ١٩١٣.

(٤٩) رءوف عباس: الجامعة المصرية، ص ٤٩.

(٥٠) المؤيد: ١٦ نوفمبر ١٩٠٨ عدد ٦٤٤٤.
(٥١) سامية حسن سيد: مرجع سبق ذكره، ص ٩٨.
(٥٢) المؤيد: ٢٧ يناير ١٩٠٩ عدد ٥٦٧٥.
(٥٣) الجريدة: ١٠ إبريل ١٩١٠، عدد ٩٣٧ تقرير عن الجامعة لعام ١٩٠٩.
(٥٤) المؤيد: ٢١ إبريل ١٩١٢. تقرير عن الجامعة المصرية لعام ١٩١١.
(٥٥) المؤيد: ١٦ يناير ١٩١٢. عدد ٦٥٧٤.
(٥٦) رءوف عباس الجامعة المصرية. ص ٥٠
(٥٧) المقطم: ٢٦ يونيو ١٩١٤، تقرير عن الجامعة لعام ١٩١٣.
(٥٨) سامية حسن سيد: مرجع سبق ذكره. ص ١٠١ ـ ١٠٢.
(٥٩) المؤيد: ١٧ يناير ١٩١٢. عدد ٦٥٧٥.
(٦٠) المؤيد: ١١ ديسمبر ١٩٠٨. عدد ٦٢٧٠.
(٦١) المؤيد: ٢٦ إبريل ١٩٠٩ عدد ٥٧٥١.
(٦٢) المؤيد: ١٦ يناير ١٩١٢ عدد. ٦٥٧٤.
(٦٣) رءوف عباس: الجامعة المصرية، ص ٤٨ ـ ٤٩.
(٦٤) الأهالى: ١٦ يناير ١٩١٢ عدد ٥١٢٤.
(٦٥) المؤيد: ١٨ أكتوبر ١٩١٠، عدد ٦١٦٩.
(٦٦) المؤيد: ٢١ مارس ١٩١١. عدد ٦٣١٩.
(٦٧) رءوف عباس: الجامعة المصرية. ص ٤٩.
(٦٨) المقطم: ٢٦ يونيو ١٩١٤. عدد ٧٩٨٧. تقرير عن الجامعة لعام ١٩١٣.
(٦٩) المؤيد: ٣١ إبريل ١٩١٤. عدد ٧٨٧٦٤.
(٠٧) المقطم: ٢١ إبريل ١٩١٤. عدد ٨٤٧٧.
(٧١) الوطن: ٣ مايو ١٩١٣. عدد ٧٦٣.
(٧٢) اللواء: ٢٨ إبريل ١٩٠٩. عدد ٢٩٤٤.
(٧٢) المؤيد: ٣١ يناير ١٩١٣ عدد ٦٨٧٧.
(٧٤) المقطم: ٣١ أكتوبر ١٩١٧. عدد ١٢٩٦.
(٧٥) المقطم: ١٦ أكتوبر ١٩٢٧. عدد ١١٧٤٦.
(٧٦) المؤيد: ٣١ أكتوبر ١٩١٥. عدد ٨٧٦٣٤.
(٧٧) محفوظات عابدين رقم ١٩٨. الجمعية الجغرافية الملكية، الفترة من ١٩٣٥ ـ ١٩٤٩.
(٧٨) المصور: أول مارس ١٩٢٩. عدد ٢٢٩.
(٧٩) المقطم: ١٦ أكتوبر ١٩٢٧. عدد ١١٧٤٦.
(٨٠)المقطم: ٧ نوفمبر ١٩٢٧ عدد ١١٧٧٨.

(٨١) F.O. 407/221 enc. In. No. 25. Lapmson to Eden. April 16. 1937. Egyptian to personalities (No 128 Prince Yusuf Kamal.

(٨٢) المقطم: أول إبريل ١٩٠٨ عدد ٧٦٣٤.

(٨٣) المقطم: ٧ يونيو ١٩٢٠، عدد ٢٧٦٨٩.

(٨٤) الأخبار: ٢٢ يونيه ١٩٢٣. عدد ١٠١٤.

(٨٥) الأخبار: ٢١ فبراير ١٩٢٤، عدد ١٠٩٨.

(٨٦) كوكب الشرق: ٢٢ ديسمبر ١٩٢٧. عدد ١٠١٨.

(٨٧) المصور: ٣٠ ديسمبر عدد ١٦٨.

(٨٨) الجريدة: ٢١ إبريل ١٩١٠ عدد ٩٠٣٤

(٨٩) المؤيد: ٧ إبريل ١٩١٠ عدد. ٦٠٤٠.

(٩٠) المصور: أول مارس ١٩٢٩. عدد ٢٢٩.

(٩١) F.O. 407/221 enc. In. No. 25. lampson to Eden. April 16. 1937. Egyptian to personalities (No 8 Prince Mohamed Ali).

(٩٢) المؤيد: ٢٣ يوليه ١٩١٢. عدد ٦٧٣٨.

(٩٣) الشعب: ٢ أكتوبر ١٩١٣. عدد ٥٢٠.

(٩٤) الوطن: ٢٠ أكتوبر ١٩١٣. عدد ٥٧٤٦.

(٩٥) المقتطف: المجلد السادس: ج ٣ أول مارس ١٩٢٥. ص ٢٥٦ - ٢٥٩.

(٩٦) الأخبار: ٣ يناير ١٩٢٥. عدد ١٤٨٩.

(٩٧) الأخبار: ٨ نوفمبر ١٩٢٥. عدد ١٧٤٠.

(٩٨) المقطم: ١٩ ديسمبر ١٩٢٨. عدد ١٢١٩٠.

(٩٩) الأهرام: ٢٧ يناير ١٩٤٤. عدد ٤١٢٤٢.

(١٠٠) المقطم: ٢٧ ابريل ١٩٢٤. عدد ٩٨٦٤.

(١٠١) الأمير حيدر فاضل ابن الأمير مصطفى فاضل باشا إبراهيم باشا.

(١٠٢) زكى مجاهد: مرجع سبق ذكره ص ٣، ١٣، ٢٥.

الخاتمة

خلف أمراء الأسرة المالكة آثارًا واضحة على واقع الحياة المصرية منذ عام ١٨٨٢ - ١٩٢٨، نتيجة لإسهاماتهم البارزة على مسرح الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصرية خلال تلك الفترة، حيث ترسخ وجودهم السياسى بمشاركتهم فى أحداث الحركة الوطنية، بدءًا بالثورة العرابية التى تباينت مواقفهم منها، كان أبرزها دور الأمير حليم باشا الذى كشف عن مظاهر الانقسام والصراع على العرش بين أفراد الأسرة كما ساهم فى تدعيم موقف قادة الثورة العرابية.

وقد أدى استسلام القصر للوجود البريطانى منذ عام ١٨٨٢-١٨٩٢، إلى تقلص دور الأمراء خلال تلك الفترة.

وكان من نتائج تحديد القصر لسياسة الأمراء فى الفترة من ١٨٩٢-١٩١٤، أن جاءت مواقفهم من القضايا الوطنية تعبيرًا عن الولاء له وتدعيمًا لسياسته.

كما كان من آثار تزايد نفوذ الحماية ما بين عام ١٩١٤-١٩١٧ على دور الأمراء أن تحدد خلال تلك الفترة فى العمل على إرضاء سلطاتها.

وأتاح ارتفاع المد الوطنى فى مصر منذ عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢٨ الفرصة لأمراء الأسرة، لترسيخ وجودهم على ساحة الحياة السياسية من خلال الحركة الوطنية، حيث تبنى عدد كبير منهم الدفاع عن قضية الاستقلال، بهدف ضرب النفوذ البريطانى وسلطة القصر معًا، وذلك لما أبداه الملك فؤاد من مهادنة للوجود البريطانى خلال تلك الفترة.

كما كشف دورهم أيضًا عن طموح بعض أفراد الأسرة فى عرش مصر، حيث جاءت مواقف التأييد المتعددة من جانب الأمير عمر طوسون للحركة الوطنية. مما يرجح طموحه فى عرش مصر.

ومن ثم، فقد نتج عن دور الأمراء البارز فى الحركة الوطنية خلال تلك الفترة ترسيخ وجودهم السياسى، وتدعيم المطالب الوطنية الخاصة بالجلاء والاستقلال.

أيضًا ساهم ارتباط مصر بالدولة العثمانية فى الفترة من ١٨٨٢ وحتى ١٩١٤ فى ترسيخ وجود الأمراء السياسى، حيث لعبوا دورًا بارزًا فى توثيق الروابط بين البلدين من خلال جهودهم التى تمت لصالح الدولة العثمانية والتى نتج عنها تأكيد ارتباطهم بها وتدعيم العلاقات المصرية العثمانية، كما استمر ارتباطهم بتركيا حتى بعد زوال السيادة العثمانية عن مصر، حيث تبنى الأمير عمر طوسون رفع شعار «الولاء للدولة» حتى عام ١٩٢٨؛ مما ساهم فى إحياء شعور المصريين بالتضامن تجاه تركيا.

كما ساهم القصر فى إبراز دور الأمراء السياسى، حينما استعان حكام تلك الفترة بالأمراء فى تدعيم نفوذهم السياسى، أيضًا كان لتدخل القصر فى الإشراف على شئون الأمراء العامة خلال تلك الفترة، أثره فى إخضاعهم لسيطرته، وتدعيم أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما حظى أمراء الأسرة المالكة بوضع اقتصادى متميز، نتيجة لحصولهم على مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية، التى ساهمت فى تصدرهم شريحة كبار الملاك، كما دعمت من مركزهم الاجتماعى والاقتصادى.

وكان من نتائج هذا الوضع، أن برز دورهم فى الحياة الاقتصادية من خلال الاهتمام بالزراعة، إذ قاموا بدور إيجابى فى العمل على تنميتها، من خلال الجمعية الزراعية والنقابات الزراعية، ومناقشة أعمال الحكومة الخاصة بالزراعة.

كما امتد نشاطهم الاقتصادى أيضًا فى مجال الاستثمارات المالية، من خلال مساهمتهم فى المشاريع التجارية التى دعمت من وضعهم المالى.

أيضًا لعب الأمراء دورًا بارزًا فى تنمية الحياة الاجتماعية، بالاهتمام بتحسين أحوال الفقراء من خلال المؤسسات الخيرية، التى أنشئت لهذا الغرض، مما ساهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية، كما امتد نشاطهم الاجتماعى من خلال المحافل الماسونية، والاهتمام بالرياضة.

وقد نتج عن نشاطهم الاجتماعى خلال تلك الفترة، تنمية هذا المجال وتوطيد علاقاتهم بأفراد المجتمع المصرى.

كما كان لانفراد أمراء الأسرة بثقافات متميزة حصلوا عليها من تعليمهم، أثره فى إثرائهم للحياة الثقافية بمصر، حيث تضافرت جهودهم فى الاهتمام بالتعليم بإنشاء عدد كبير من المدارس، كما لعب الأمير أحمد فؤاد دورًا بارزًا فى العناية بالتعليم من خلال الجامعة المصرية، إذ نتج عن هذا الدور إرساء النهضة العلمية فى مصر.

كما أسس الأمراء عددًا من الجمعيات العلمية ساهمت فى خدمة مختلف الأنشطة العلمية، كما ساعدت المؤلفات التى أصدرها الأمراء عن نتائج رحلاتهم للبلاد العربية ودول أوروبا على التعرف بحضارات تلك البلاد، بالإضافة إلى مؤلفاتهم التى احتوتها مكتباتهم، الأمر الذى ساهم فى النهاية فى تنمية الحياة الثقافية بمصر.

ومن ثم، فقد ترسخ وجود الأمراء على ساحة الحياة المصرية (١٨٨٢-١٩٢٨)، بفضل جهودهم خلال تلك الفترة.

الملاحق

ملحق (١)

الأمر الخديوى الصادر فى ٢٧ محرم ١٣١٩هـ . ١٦ مايو ١٩٠١ بشأن حصر نوع أعضاء العائلة الخديوية الذين يطلق عليهم لقب أمير أو أميرة:

من الجناب العالى إلى رئيس مجلس النظار فى ١٦ مايو ١٩٠١ حيث أنه بمرور الزمان قد كثر عدد أعضاء العائلة الخديوية الذين ولو كانوا من ذرية المغفور له جدنا محمد على باشا لكنهم بعيدون عن نيل مركز الخديوية المصرية.

ولما كان ذلك يستلزم حصر نوع لقب الأمير أو الأميرة اعتبارًا من تاريخ أمرنا هذا فى أعضاء العائلة الخديوية الآتى بيانهم:

أولا - أولادنا وأولادهم فقط من الظهور، وكذلك أولاد من يخلفنا فى مركز الخديوية وأولادهم فقط من الظهور.

ثانيًا- إخواننا وأخواتنا وكذلك إخوة وأخوات من يخلفنا.

ثالثًا - أولاد أسلافنا من ولاة وخديويين وأولادهم فقط من الظهور.

رابعًا - زوجات من يطلق عليهم لقب أمير من العائلة.

خامسًا - ذرية المغفور له جدى محمد على باشا من الظهور الذين يكون لهم من العمر أربع عشرة سنة إلى تاريخ أمرنا هذا.

ومن البديهى أن أمرنا هذا لا يترتب عليه إخلال ما بقواعد الوراثة الخديوية بحسب ما تقتضيه الفرمانات الشاهانية ولا يؤثر أيضًا على مالنا ولخلفائنا من الحقوق فى إعطاء لقب أمير لكل من كان مرشحًا لنيل مركز الخديوية المصرية من ذرية المغفور له جدنا محمد على باشا، وقد أصدرنا هذا لعطوفتكم لإجراء مقتضاه.

(عباس حلمى)

ملحق(٢)

الأمر الخديوى الصادر فى ٢١ القعدة ١٣٢٨هـ-٢٣ نوفمبر ١٩١٠ بشأن حصر لقب الإمارة فى أعضاء الأسرة الخديوية.

من الخديو عباس حلمى الثانى إلى رئيس مجلس النظار فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٠. بعد الاطلاع علي أمرنا المؤرخ فى ٢٧ محرم ١٣١٩ - ١٦ مايو ١٩٠١ المختص بحصر أعضاء العائلة الخديوية الذين يطلق عليهم لقب الإمارة، ولما كان من مقتضيات عنايتنا الدائمة بجميع شئون عائلتنا إجراء ما فيه تخليد ذكرى المغفور له جدنا محمد على باشا بالمحافظة على مكانتها واستبقاء المنزلة الرفيعة التى لكل فرع من فروعها فاقتضت إرادتنا أن يضاف بعد البند الخامس من أمرنا المشار إليه بند سادس نصه كما يأتى:

ينتقل لقب أمير بالوراثة من صاحبه إلى أكبر أبنائه سنًا، فإن لم يكن له ابن فإلى أكبر أبناء ذلك الابن فإن لم يكن له ابن ولا ابن ابن فإلى الأكبر من أبناء هذا الأخير، وهكذا فإن لم يكن لصاحب اللقب عقب، كما لو انقرض عقبه ينتقل اللقب إلى أكبر أخوته ومنه إلى أبنائه وأبناء أبنائه وهكذا على نحو ما تقدم، وقد أصدرنا أمرنا هذا لعطوفتكم لإجراء مقتضاه.

(الخديو عباس حلمى الثانى)

ملحق (٣)

الأمـر السلطانى الخـاص بألقـاب الأمـراء الصـادر فى ١٨ إبريل ١٩١٥: من السلطان حسـين كامل إلى رئيس مـجلس الوزراء تكون ألقـاب المـراتب والرتب من الآن فصاعدًا كالآتى:

حضـرة صـاحب السمو الأمير.

حضـرة صـاحب السـمـو الأمـيـرة لأركان العـائلة السلطـانيـة بدون لقب باشـا أو بيك أو هـانم.

ملحق (٤)

قانون الأسرة المالكة الصادر فى ١٢ يونيو ١٩٢٢ بشأن حصر لقب الإمارة.

نحن ملك مصر.. بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١٣ إبريل ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية وبعد الاطلاع على الأمرين الكريمين الصادرين فى ١٦ مايو ١٩٠١ ، ٢٣ نوفمبر ١٩١٠ وبعد الاطلاع على الأمرين الكريمين الصادرين فى ١٦ إبريل ١٨٩٤، ٩ فبراير ١٩٢٠ الخاصين بالجزء الحائز الحجز عليه قانونًا من مرتبات أعضاء البيت الملكى.

«وبما أنه رؤى من الملائم وضع لائحة بنظام الأسرة المالكة أساسها ما للملك من حق الولاية على أسرته على ألا يخل ذلك بحقوق الملك وسلطته التى جرى عليها العرف ومضى عليها العمل الآن، وبما أنه رؤى من الملائم كذلك إنشاء مجلس لمعاونة الملك فى تولى السلطة، وبعد موافقة مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى: صاحب العرش رئيس الأسرة المالكة وله بهذا المثابة حق الولاية على أعضائها.

المادة الثانية: يطلق لقب أمير أو أميرة على الآتى بيانهم:

أولاً - أولاد الملك وأولادهم فقط من الظهور وكل من له ولاية العهد.

ثانيًا - إخوة الملك وأخواته الأشقاء أو الأب.

ثالثًا - أولاد ولاة مصر وخديويها وسلطانها وأولادهم فقط من الظهور.

رابعًا - من ذكر اسمه فى الكشف المرفق بهذا من غيرهم من ذرية محمد على من الظهور.

خامسًا - من عدا هؤلاء من ذرية محمد على ممن يمنحهم الملك لقب الأمير أو الأميرة.

سادسًا - زوجات الأمراء المتقدم بيانهم وأراملهم حتى يتزوجن ويلقب أولاد المرحوم السلطان حسين بصاحب أو صاحبة السمو السلطانى أما غيرهم من الأمراء والأميرات فيلقبون بصاحب أو صاحبة السمو.

المادة الثالثة: ينتقل لقب الأمير بالوراثة من صاحبه إلى أكبر أبنائه ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر وهكذا طبقة بعد طبقة وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه اللقب كان انتقاله إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفى أخوة، فإذا لم يكن للأمير ذرية انتقل اللقب إلى أكبر أخواته ثم إلى أكبر أبنائه، وهكذا على الترتيب السابق ولا يمنع حرمان أمير من لقبه من انتقال ذلك اللقب بطريقة الإرث وفق القاعدة المتقدمة، وذلك ما لم ينص فى قرار الحرمان على خلاف ذلك.

المادة الرابعة: يشترط فى الأمراء والأميرات بأن يولدوا من زوجة شرعية، وأن يكونوا مسلمين، كما يشترط أيضًا فى الأمراء أن يكونوا مصريين.

المادة الخامسة: تجرى على أمراء الأسرة المالكة وأميراتها أحكام الشريعة الإسلامية وقوانين المملكة المصرية إلا ما استثنى فى هذا القانون.

المادة السادسة: إذا أراد أمير أو أميرة أن يعقد عقد زواجه أو أراد ممن له الولاية على أمير أو أميرة أن يزوج وليه وجب عليه أن يحصل على إذن الملك بذلك فإذا أصدر له الإذن أثبته رئيس ديوان الملك فى سجل خاص وأبلغه إياه كتابة، ويجوز أن يشترط فى إذن الزواج الصادر للأميرة أو لوليها أن ينص فى

عقد زواجها بمصادقة زوجها على أن عصمتها بيدها أو بيد من يعين فى عقد الزواج فإذا تزوج الأمير أو الأميرة أو زوج بغير إذن وقع الزواج على خلاف الإذن وكانت الزوجة أو الزوج غير حائز للقب الإمارة فللملك أن يقرر بأمر ملكى حرمانه من لقب الإمارة وللملك أن يقرر بأمر ملكى حرمان ذرية الأمير من تلك الزوجة ومن ذلك اللقب وأن يقصر الحرمان على تلك الذرية،كما آن له أن يقصر الأمر على حرمان الزوجة من أن تستمد الإمارة من زوجها وله فوق ذلك أن يحرم من اللقب الأمير الذى عقد الزواج لوليه القاصر.

المادة السابعة: يستمر للملك حقه المطلق فى توزيع المبلغ المعين فى ميزانية الحكومة لأعضاء الأسرة المالكة، وله تعديل المخصصات أو قطعها بصفة نهائية أو إلى أجل وهذه المخصصات لا يجرى فيها التوارث ولا يجوز الحجز عليها أو التنازل عنها لغير نفقة ولا يجوز أن ينفذ الحجز أو التنازل أو كلاهما معًا فى أكثر من ثلث المخصص.

المادة الثامنة: يكون ببلاط الملك مجلس يؤلف على الوجه الآتى:

١ – أمير من الأسرة المالكة من أقرب أقرباء الملك يعين بأمر ملكى.

٢ – رئيس مجلس الأعيان فإن لم يوجد وحتى يوجد فأحد كبراء الدولة الحاملين لرتبة الرياسة والامتياز يعين بأمر ملكى كذلك.

٣ – وزير الحقانية.

٤ – رئيس ديوان الملك.

٥ – شيخ الجامع الأزهر.

٦ – رئيس محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة.

٧ – رئيس المحكمة الشرعية العليا.

٨ – مفتى الديار المصرية ويشترط فى أعضاء المجلس أن يكونوا مسلمين فإن لم يتوافر هذا الشرط فى أحدهم عين بدله بأمر ملكى.

المادة التاسعة: يجتمع المجلس بناء على أمر الملك ويرأس الأمير المجلس فإن منعه مانع فرئيس مجلس الشيوخ فإن لم يوجد أو منعه مانع فيرأسه صاحب رتبة الرئاسة أو وزير الحقانية، أو رئيس ديوان الملك بحسب ترتيب أسبقية الدرجات.

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحًا إلا إذا حضره خمسة من أعضائه على الأقل.

وإذا كان المجلس منعقدًا للنظر فى أمر من أمور الأحوال الشخصية التى تختص به المحاكم الشرعية وجب أن يحضره الأعضاء الشرعيون جميعهم ويصدر قرارته بأغلبية الآراء وعند تساوى الآراء يكون الرجحان للجانب الذى فيه الرئيس.

وإذا عرض على المجلس أن يصدر قرارًا بالحجز أو برفعه فيضم المجلس إليه أحد أقارب صاحب الشأن الأقربين ويكون رأيه استشاريًا، وفضلاً عن ذلك يحضر النائب العمومى لدى محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة ليبدى أقواله فى هذا الشأن فإذا منعه مانع ناب عنه رئيس نيابة الاستئناف ويصدر أمر ملكى بتعيين كاتم سر المجلس وتحفظ سجلات المجلس وأوراقه بديوان الملك.

المادة العاشرة: إذا أراد أمير أو أميرة أو زوج أميرة أن يفارق زوجه وجب عليه قبل ذلك أن يقدم طلبًا إلى الملك يعرض به رغبته فإذا رأى الملك محلاً للتوفيق بين الزوجين ولم ير أن يتولى ذلك بنفسه أحال الأمر على المجلس.

ويجوز للمجلس بعد سماع أقوال الطالب أن يأمر بحضور الزوجين شخصيًا أمامه ليسمع أقوالهما كما يجوز له إذا اقتضى الحال أن يسمع شهادة الشهود فإذا تعذر على المجلس الإصلاح بين الزوجين وصدر الطلاق بعد ذلك من صاحب الحق فيه أثبته المجلس وسلم به وثيقة.

المادة الحادية عشرة: يقضى المجلس ابتدائيًا أو نهائيًا فى مسائل الأحوال الشخصية التى يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء أو أميرات الأسرة المالكة، ويكون للمجلس كل ما للمحاكم الشرعية والمجالس الشرعية والمجالس

الحسبية من اختصاص وسلطة ويقضى المجلس بصفة نهائية فيما يرفع إليه، ويخرج من اختصاص المجلس المسائل المتعلقة بالوقف على أنه إذا رفعت إلى المجلس دعوى مما تختص به المحاكم الشرعية فالقاعدة الشرعية التى يبنى عليها الحكم تثبت برأى الأعضاء الشرعيين وحدهم أو برأى أغلبيتهم، أما قرارات المجلس الصادرة بتعيين الأوصياء أو برأى أغلبيتهم أما قرارات المجلس الصادرة بتعيين الأوصياء أو القامة، أو الوكلاء أو استبدال غيرهم بهم فيجب عرضها فيما يتعلق بالشخص المعين على الملك للتصديق عليها.

ولا يجوز للمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية أن تنظر قضية تدخل فى اختصاص المجلس إلا إذا صدر أمر ملكى برفعها إليها.

المادة الثانية عشرة: للملك بعد أخذ رأى المجلس أن يعين وجهة تعليم الأمراء القاصرين القريبين من وراثة العرش بمقتضى أحكام الأمر الخاص بنظام التوارث وأن يقرر شروط ذلك التعليم ولو كانت الولاية على الأمير القاصر لغيره.

ويسمع المجلس قبل إبداء رأيه فى ذلك أقوال ولى الأمير القاصر متى تيسر ذلك.

المادة الثالثة عشرة: إذا ارتكب أمير أو أميرة أمورًا تخل بكرامة الإمارة فللملك أن يصدر بعد أخذ رأى المجلس أمرًا بإخراجه من الأسرة المالكة.

ويترتب على حرمان الأمير من لقب الإمارة حرمان زوجته التى استصدرت منه ذلك اللقب.

المادة الرابعة عشرة: يجوز للملك فى جميع الأحوال إقالة من صدر أمر بحرمانه من لقب أمير أو أميرة ورد لقبه إليه.

المادة الخامسة عشرة: يبدى المجلس للملك رأيه فى غير ما تقدم من المسائل التى تهم الأسرة المالكة إذا طلب منه ذلك.

المادة السادسة عشرة: قواعد الإجراءات والمرافعات فى المسائل التى يختص بها المجلس تقرر بلائحة يصغها المجلس ويصدر بها أمر ملكى.

المادة السابعة عشرة: ترفع الأحكام والقرارات التى يصدرها المجلس إلى الملك ليصدر أمره إلى وزير الحقانية بتنفيذها.

المادة الثامنة عشرة: يكون تبليغ مواليد ووفيات أعضاء الأسرة المالكة لرئيس ديوان الملك ومع كاتم سر المجلس، ويتولى كاتم السر إثباته فى سجل خاص يعد لذلك فى ديوان الملك، ويبلغ ديوان الملك هذه المواليد والوفيات إلى مصلحة الصحة العمومية، أما أولاد الملك فتبلغ مواليدهم ووفياتهم إلى رياسة مجلس الوزراء وتقيد بسجل خاص يحفظ بها.

ويناط التبليغ عن الولادة بابى المولود فإن كان غائبًا فبكل قريب قاطن بالمنزل الذى حدثت فيه الولادة.

أما التبليغ عن الوفاة فيناط بالأقارب القاطنين مع المتوفى ويقرر المجلس الطريقة الواجب اتباعها فى هذه التبليغات وفى تصحيحها.

المادة التاسعة عشرة: يخرج من أحكام هذا القانون أعضاء الأسرة المالكة الذين صدرت أوامر خديوية أو سلطانية أو تصدر أوامر ملكية بحرمانهم من لقب أمير أو أميرة.

أحكام عامة وأخرى وقتية:

المادة العشرون: لا تسرى أحكام المادة الحادية عشرة على القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية فى الوقت الذى يبتدئ فيه العمل بهذا القانون إلا إذا صدر أمر ملكى بإحالة النظر فيها على المجلس وذلك قبل أن يصدر فيها حكم تمهيدى أو نهائى.

جميع القضايا التى من اختصاص المجالس الحسبية والمنظورة لديها وقت ابتداء العمل بهذا القانون ينتقل النظر فيها بالحالة التى هى عليها إلى المجلس.

المادة الحادية والعشرون: مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من المادة السابعة لا يرى حكم الفقرة الثانية من المادة المذكورة على التنازل أو الحجز

المعلن قبل تاريخ بدء العمل بهذا القانون على أنه لا يجوز أن يكون لهذا التنازل أو الحجز أى أثر على المخصصات أو علاواتها التى تمنح بعد التاريخ المذكور.

المادة الثانية والعشرون: على رئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية والمالية والحقانية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويجرى العمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية.

صدر بسراى عابدين ١٠ يونيه ١٩٢٢ (الملك فؤاد)

وقد ألحق بهذا القانون كشف بأسماء من يطلق عليهم لقب أمير أو أميرة من ذرية محمد على المشار إليهم فى الفقرة الرابعة من المادة الثامنة منه وهم:

الأمير حيدر شناسى، الأمير سيف الدين - الأمير يوسف كمال، الأمير أحمد فاضل عثمان، الأمير مصطفى كامل فاضل، الأمير محمد على إبراهيم، الأمير محمد عبد الحليم حليم.

قائمة

المصادر والمراجع

أولاً - الوثـائـق:

(أ) وثائق غير منشورة - عربية:

- محافظ الثورة العرابية.

- محافظ الأبحاث وتتضمن البرقيات المتبادلة بين القاهرة والآستانة أثناء الثورة العرابية، والأوراق الخاصة بالأسرة المالكة.

- محافظ عابدين الخاصة (بديوان جلالة الملك) وتتضمن مخصصات الأسرة المالكة وأموال الأسرة، والقوانين الخاصة بالأسرة والأحوال الشخصية للأسرة المالكة.

- محافظ مجلس الوزراء الخاصة بالبيت الحاكم وتتضمن (أملاك العائلة المالكة - مخصصات الأسرة وأموالها)

- المحافظ الخاصة بجلسات مجلس النظار ومجلس شورى القوانين، والدايرة السنية، والرتب والنياشين.

(ب) وثائق غير منشورة - أجنبية:

وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign office مصورة من دار الوثائق العامة بلندن Public recokd Office ومن هذه الوثائق المطبوعات السرية Conaidential Prints التى تضمها مجلدات تحت عنوان:

Furthen Correspondence Respecting the Affairs of Egypt and the Sudan.

وفيما يلى أرقام وتواريخ هذه المجلدات التى تم استخدام وثائقها:

NO	Date
F.O. 407-183	May-Sept.-Oct.-Nov.-Dec. 1914.
F.O. 407-183	Nov. 1918.
F.O. 407-186	Jan. 1920.
F.O. 407-187	Sept., 1920.
F.O. 407-189	May, 1921.
F.O. 407-193	April, 1922.
F.O. 407-201	Nov., 1925.
F.O. 407-205	Oct., 1927.
F.O. 407-207	June, 1928.
F.O. 407-221	April, 1937.

ثانيًا - المذكرات والذكريات:

مذكرات وذكريات منشورة:

١ - مذكرات أحمد شفيق:

- مذكراتى فى نصف قرن. جـ١ من ١٨٧١-١٨٩٢، ط ١، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٤.
- مذكراتى فى نصف قرن. جـ٢، القسم الأول من ١٨٩٢-١٩٠٢، ط ١، مطبعة مصر، ١٩٠٦.
- مذكراتى فى نصف قرن. جـ٢، القسم الثانى من ١٩٠٢-١٩١٤، ط ١، مطبعة مصر، ١٩٣٦.

٢ - مذكرات أحمد عرابى:

كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية، جـ١. دار الهلال. ١٩٥٣.

٣ - مذكرات أحمد لطفى السيد:
قصة حياتى، سلسلة كتب التنوير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
٤ - مذكرات إسماعيل صدقى:
صفحات من تاريخ مصر، تحقيق سامى أبو النور، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩١.
٥ - مذكرات الحلمية عن الحرب الطرابلسية:
محمد حلمى عبد المعطى صالح، مطبعة الآداب الشرقية، المنيا، ١٩١٢.
٦ - مذكرات الضباط الأتراك حول معركة ليبيا:
إعداد أورخان أوغلو، ترجمة وجدى كدك، الجماهيرية الليبية، ١٩٧٩.
٧ - حافظ محمود:
ذكريات حافظ محمود فى الصحافة والسياسة والفكر بين ١٩١٩-١٩٥٢، الجمهورية، إبريل ١٩٦٩.
٨ - مذكرات سعد زغلول:
جـ٢، ٣، ٦، إشراف وتحقيق عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
٩ - مذكرات عباس حلمى الثانى:
المصرى من مارس إلى يوليه، ١٩٥١.
١٠ - مذكرات عبد الرحمن فهمى:
يوميات مصر السياسية، جـ١، إشراف وتحقيق يونان لبيب رزق، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨.
١١- مذكرات محمد حسين هيكل:
مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١ من ١٩١٢-١٩٣٧، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥١.
١٢ - مذكرات محمد فريد:
مذكراتى بعد الهجرة من ١٩٠٤-١٩١٩. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٨.

ثالثاً - الرسائل الجامعية:

١ - إبراهيم العدل المرسى:

عدلى يكن ودوره فى السياسة المصرية، رسالة ماجستير أجيزت بكلية الآداب، جامعة المنصورة، ١٩٨٥.

٢ - إبراهيم يونس محمد سلطح:

مصر وفكرة الجامعة الإسلامية ١٨٧١-١٩٣٩. رسالة دكتوراه أجيزت بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨.

٣ - أحمد فهد الشوابكة:

حركة الجامعة الإسلامية منذ القرن التاسع عشر وحتى ١٩٠٩. رسالة ماجستير أجيزت بكلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨٣.

٤ - أميمة صابر البغدادى:

الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩-١٩٢٤، رسالة ماجستير أجيزت بكلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٢.

٥ - سامية حسن سيد إبراهيم:

الجامعة المصرية ودورها فى الحياة السياسية ١٩٠٨ - ١٩٤٦، رسالة دكتوراه أجيزت بكلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨٧.

٦ - عادل عبد اللا مهران:

أراضى الدايرة السنية. رسالة دكتوراه غير منشورة أُجيزت بكلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٥.

٧ - عبد الرحيم عبد الهادى على عبد الهادى أبو طالب:

دور الخديو عباس حلمى الثانى فى السياسة المصرية ١٨٧٤-١٩٤٤. رسالة ماجستير أجيزت بكلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٨٧.

٨ - عبد الغفار محمود السيد:

دور العناصر التركية السياسى والاجتماعى فى مصر خلال القرن التاسع عشر. رسالة دكتوراه أجيزت بكلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٠.

٩ - عبد الهادى عباس عمر:
حزب الاتحاد ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٥-١٩٣٦، رسالة ماجستير أجيزت بكلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٨٨.

١٠ - عمر محمد بكر سليمان:
وضع الشوام الاقتصادى والاجتماعى فى مصر منذ عصر إسماعيل وحتى الحرب العالمية الأولى، رسالة دكتوراه غير منشورة أجيزت بكلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٧.

١١ - محمد عبد الفتاح عبد المجيد أبو الإسعاد:
مصر والمسألة الليبية ١٩١١-١٩٣١، رسالة دكتوراه أُجيزت بكلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٠.

١٢ - محمد عبد الوهاب سيد أحمد:
حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية من ١٩٠٧-١٩١٤. رسالة ماجستير أجيزت بكلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٠.

١٣ - نصر الدين عبد الحميد نصر:
مصر وحركة الجامعة الإسلامية من ١٨٨٢-١٩١٤، رسالة ماجستير أُجيزت بمعهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨١.

رابعًا - المصادر والمراجع العربية:

١ - إبراهيم عبده:
تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية. ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٤.

٢ - أحمد أحمد الحتة:
تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥.

٣ - أحمد حافظ عوض:
تحية الرئيس فى منفاه. ط١، مطبعة سعودى بعماد الدين، القاهرة، ١٩٢٢.

٤ - أحمد زكريا الشلق:
حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية. ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.
٥ - أحمد زكى ابو شادى:
روح الماسونية ومعالم الإنسانية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٢٦.
٦ - أحمد شفيق:
- حوليات مصر السياسية: تمهيد، جـ١، ط١، مطبعة شفيق باشا، القاهرة، ١٩٢٦.
- حوليات مصر السياسية: تمهيد، جـ٢، ط١، مطبعة أحمد شفيق باشا، القاهرة، ١٩٢٨.
- حوليات مصر السياسية: تمهيد، جـ٣، ط١، مطبعة أحمد شفيق، القاهرة، ١٩٢٨.
- حوليات مصر السياسية: الحولية الأولى ١٩٢٤، ط١، مطبعة أحمد شفيق، القاهرة، ١٩٢٨.
- حوليات مصر السياسية: الحولية الثانية ١٩٢٥، ط١، مطبعة أحمد شفيق، القاهرة، ١٩٢٨.
- حوليات مصر السياسية: الحولية الرابعة ١٩٢٧، مطبعة أحمد شفيق، القاهرة، ١٩٢٨.
- حوليات مصر السياسية: الحولية الخامسة ١٩٢٨، ط١، القاهرة، ١٩٣٠.
- حوليات مصر السياسية: الحولية السادسة ١٩٢٩، ط١، القاهرة ١٩٣٠.
١٤ - أحمد عبد الرحيم مصطفى:
- تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.
- علاقة مصر بتركيا فى عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩. ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.
- مصر والمسألة المصرية: ١٨٧٦-١٨٨٢. ط١، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٥.

١٧ - إسماعيل سرهنك:
حقائق الأخبار عن دول البحار، جـ١، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٤١هـ
١٨ - أنور الجندى:
تصحيح أكبر خطأ فى تاريخ الإسلام. السلطان عبد الحميد والدولة العثمانية، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٩.
١٩ - الأهرام:
٥٠ عامًا على ثورة ١٩١٩، مؤسسة الأهرام، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة. دار الكتاب الجديد، ١٩٦٩.
٢٠ - إلياس زاخورة:
مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر رجال مصر. جـ١، مطابع الأميرية، القاهرة، ١٨٩٧.
٢١ - بلانت:
التاريخ السرى للاحتلال الإنجليزى لمصر، ط١، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨١.
٢٢ -جابرييل، باير:
تاريخ ملكية الأراضى فى مصر ١٨٠٠-١٩٥٠. ترجمة عطيات محمد جاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.
٢٣ - جورجى زيدان:
تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر، جـ١، ط٢، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٩.
٢٤ - جولد آرثر شميث:
الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل - محمد فريد) ترجمة فؤاد دواره، تعليق فتحى رضوان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.
٢٥ - جون مارلو:
تاريخ النهب الاستعمارى: ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

٢٦ - حسين الرفاعى:
تطور الصناعة فى مصر، ط١، مطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٣.

٢٧ - حلمى أحمد شلبى:
فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر ١٨٩٢-١٩٥٢. سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.

٢٨ - زكى إبراهيم:
صوت الماسونية، والتقويم الماسونى العام لمحفل منف، مطبعة عطايا، القاهرة، ١٩٢٨.

٢٩ - زكى محمد مجاهد:
الأعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية من ١٣٠١-١٣٦٥هـ من ١٨٨٣-١٩٤٦. جـ١، دار الطباعة المصرية، ١٩٤٩.

٣٠ - راشد البراوى:
حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر، ط١، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٢.

٣١ - راشد البراوى، محمد حمزة عليش:
التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ط٥، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٤.

٣٢ - رمزى ميخائيل:
الصحافة المصرية والحركة الوطنية ١٨٨٢-١٩٢٢. سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

٣٣ - روتشتين، تيودور:
تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩٠١. ترجمة عبد الحميد العبادى، محمد بدران، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٢٣.

٣٤ - رءوف عباس حامد:
- النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧-١٩١٤، ط١، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣.

- تاريخ جامعة القاهرة: سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.

٣٦ - سليم قبعينى:

حسين الأول اللالى السنية فى التهانى السلطانية، جـ١، القاهرة، ١٩١٥.

٣٧ - سامى أبو النور:

القصر ودوره فى السياسة المصرية، ١٩٢٢-١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

٣٨ - شاهين مكاريوس:

الآداب الماسونية، ط١، مطبعة المقتطف، القاهرة، ١٨٩٥.

٣٩ - طلعت إسماعيل رمضان:

الإدارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية، ١٨٨٢-١٩٢٤. ط١، دار المعارف ١٩٨٣.

٤٠ - عاصم أحمد الدسوقى:

كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢،دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.

٤١ - عبد الحميد غنيم:

صنوع رائد المسرح المصرى، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦.

٤٢ - عباس حافظ:

مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم، ط١، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٦.

٤٣ - عبد الخالق لاشين:

- سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى عام ١٩١٤، ط١، دار المعارف، القاهرة، ـ١٩٧١.

- سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، ج٢، ط١، القاهرة، ١٩٧٥.

٤٥ - عبد الرحمن الرافعى:

- الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

- ثورة ١٩١٩. سلسلة تاريخ مصر القومى من ١٩١٤-١٩٢١، ط٥، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٦.
- عصر إسماعيل، جـ١، جـ٢، مطبعة النهضة المصرية، ١٩٣٢.
- فى أعقاب الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومى (١٩٢١-١٩٢٧)، جـ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧.
- فى أعقاب الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩. سلسلة تاريخ مصر القومى من (١٩٢٧-١٩٣٦) جـ٢، مطبعة النهضة المصرية، ١٩٨٨.
- محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية (تاريخ مصر القومى من ١٩٠٨-١٩١٩)، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.
- مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية (تاريخ مصر القومى من ١٨٩٢-١٩٠٨)، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.
- نقابات التعاون الزراعية نظامها وتاريخها وثمراتها فى مصر وأوروبا، جـ١، مطبعة النهضة الأدبية، ١٩١٤.

٥٣ - عبد العظيم رمضان:

- الجيش المصرى فى السياسة المصرية (١٨٨٢-١٩٣٦)، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
- تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨-١٩٣٦)، جـ١، ط٣، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٨٣.

٥٥ - عبد اللطيف حمزة:

أدب المقالة الصحفية فى مصر (على يوسف) جـ٣، ط٢، دار الفكر العربى، ١٩٦٦.

٥٦ - عبد المنعم إبراهيم الدسوقى الجميعى:

- الخديو عباس حلمى الثانى والحزب الوطنى ١٨٩٢-١٩١٤، ط١، دار الكاتب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٢.
- عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية، دار الكاتب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٠.

٥٨ - على الدين هلال:

السياسة والحكم فى العهد البرلمانى، ١٩٢٣-١٩٥٢. ط١، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، دار الكاتب الجامعى، ١٩٧٧.

٥٩ - على بركات:

- الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩-١٩٥٢. مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.

- تطور الملكيات الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية من ١٨١٣-١٩١٤. دار المعلم للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧.

٦١ - على شلش:

الماسونية فى مصر. سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

٦٢ - عمر طوسون:

البعثات العلمية فى عهد محمد على ثم فى عهد عباس الأول وسعيد. الإسكندرية، ١٩٣٤.

٦٣ - فرج سليمان فؤاد:

الكنز السمين لعظماء المصريين. جـ١، ط١، مطبعة الاعتماد بالقاهرة، ١٩١٧.

٦٤ - قلينى باشا:

الأمير عمر طوسون، حياته، آثاره، أعماله، القاهرة، ١٩٤٤.

٦٥ - كريم ثابت:

رحلات الملك فؤاد بين مصر وأوروبا، دار الهلال، ١٩٣١.

٦٦ - كلوت بك:

لمحة عامة إلى مصر، تعريب محمود مسعود، جـ١، مطبعة أبى الهول بجوار دار الكتب الخديوية، القاهرة، ١٩٢٣.

٦٧ - لطيفة محمد سالم:
- القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١.
- مصر فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩٢٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.

٦٩ - محمد أنيس:
دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩. جـ١ (المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن الرافعى) سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.

٧٠ - محمد أنيس، محمد فؤاد شكرى، محمد رجب حراز:
نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر. جـ١، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣.

٧١ - محمد محسن (جورج لويد):
تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية الأمريكية، دار المعارف، ١٩٨٢.

٧٢ - محمد حسين هيكل:
تراجم مصرية وغربية، مطبعة السياسة، القاهرة، ١٩٢٩.

٧٣ - محمد زكى عبد القادر:
- أقدام على الطريق. دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.
- محنة الدستور ١٩٢٣-١٩٥٢، روز اليوسف، العدد السادس، ١٩٥٥.

٧٥ - محمد سيد كيلانى:
السلطان حسين (فترة مظلمة فى تاريخ مصر ١٩١٤-١٩١٧). ط١، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٥.

٧٦ - محمد شفيق غربال:
تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢-١٩٣٦، جـ١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢.

٧٧ - محمد عبد الحميد:

فؤاد الأول، ط١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٩.

٧٨ - محمد فؤاد شكرى:

مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر، (١٨٢١-١٨٩٩)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٧.

٧٩ - محمود متولى:

الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

٨٠ - مصطفى النحاس جبر:

سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦-١٩١٤. ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

٨١ - ميخائيل شاروبيم:

الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث، جـ٤، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٠٠.

٨٢ - يونان لبيب رزق:

- الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢-١٩١٤. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠.
- تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٥.

خامسًا - المراجع الأجنبية:

1 - Chirol, Valentine: The Egyptian Problem, Lendon, 1908.

2 - Dicey, Edward: The Egypt of the future, London, 1907.

3 - Guerville: New Egypt, London, 1906.

4 - Harris, Murry: Egypt under the Egyptians, London, 1925.

5 - Issawi, Charles: Egypt An economic and social analysis, London, 1947.

6 -Landau, M. Jacob:Parliaments and parties in Egypt, New York, 1959.

7 - Lloyd, Lord: Egypt since cromer, Vol. I. II. London, 1933.

8 - Magdi, Elkamash: development and plaining in Egypt, New York, 1968.

9 - Marlowe, Jon. Anglo-Egyptian Relation: 1800-1953, London, 1954.

10 - Millner, Alfred: England in Egypt, London, 1904.

سادسًا - الدوريات:

١ - البلاغ ١٩٢٧-١٩٢٨.

٢ - الجريدة ١٩٠٨-١٩١٥.

٣ - الدستور ١٩٠٨.

٤ - الدليل العام للقطر المصرى والخارج ١٩٣٩.

٥ - السياسة ١٩٢٧-١٩٢٨.

٦ - الشعب ١٩١٣ - ١٩١٤ - ١٩١٨.

٧ - الظاهر ١٩٠٦، ١٩٠٨.

٨- العلم ١٩١٠.

٩ - اللواء ١٩٠٢، ١٩٠٩.

١٠ - المجلة التاريخية ١٩٦٧ -١٩٨٢، ١٩٨٤.

١١ - المجلة الماسونية ١٩٢٢.

١٢ - المحروسة ١٩١٤.

١٣ - المصرى ١٩٣٧.

١٤ - المقطم ١٨٩٦ - ١٩٢٨.
١٥ - المنار ١٩١٢، ١٩١٤.
١٦ - المؤيد ١٨٩٣ - ١٩١٥.
١٧ - الوطن ١٨٩٨، ١٩١٠ - ١٩١٩.
١٨ - الوفد ١٩٩١.
١٩ - الوقائع المصرية ١٩٠٩.
٢٠ - الاتحاد ١٩٢٠ - ١٩٢١.
٢١ - الاتحاد المصرى ١٩٢٧ - ١٩٢٨.
٢٢ - الأخبار ١٨٩٨، ١٩١١، ١٩٢٩،
٢٣ - الأهالى ١٩١٢، ١٩١٧.
٢٤ - الأهرام ١٩٢٠، ١٩٢٨، ١٩٤٤، ١٩٩٦.
٢٥ - كوكب الشرق ١٩٢٧ - ١٩٢٨.
٢٦ - مجلة السياسة الدولية ١٩٧٢.
٢٧ -مجلة المصور ١٩٢٧، ١٩٢٩، ١٩٣٧، ١٩٣٨.
٢٨ - مصر ١٩٠٩، ١٩١٤، ١٩١٩.
٢٩ - مصر الفتاة ١٩١٠ - ١٩١١.
٣٠ - وادى النيل ١٩١٦، ١٩٢٢ -١٩٢٨.

المحتويات

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب